

دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية



الدواء/الدكتور

محيى محمد مسعد

المحامى والمستشار القانونى والاقتصادى

الأستاذ المحاضر للدراسات القانونية والاقتصادية

بجامعة الإسكندرية والمعاهد العليا



دور الدولة

في حل الأزمة العالمية 2008

اللواء الدكتور

محيى محمد مسعد

باحث قانوني واقتصادي

2010



رقم الإيداع : 2009 / 14376
الترقيم الدولي : 4 - 035 - 438 - 977

الإهداء

إلى أنصار أو هام العولمة (*) .
لقد تكشفت الحقائق وسقطت الأقنعة .
وإلى تلاميذهم فى مصر ..

أفيقوا قبل فوات الأوان.

(*) أنظر مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق، الطبعة الأولى 1999 - مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع - الاسكندرية، وكذلك الطبعة الثانية 2004، دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية، وأيضاً الطبعة الثالثة 2010، المكتب الجامعى الحديث - الاسكندرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

((كَيْ لَا يَكُونَ فَوَلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ بَيْنَكُمْ))

(الحشر: 7)

((نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ شَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ وَرَجَعَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ

سُقْرًا))

(الزخرف: 32)

((الَّذِينَ إِنْ مَثَلْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ خَالِقُهُ

الْأُنْدَى))

(الحج: 41)

((وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا كُنْتُ حَيًّا))

(مريم: 31)

((لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَذُلُوا وَهُمْ هُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ
وَالْكِتَابِ وَالرَّسُولِ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْإِنْسَانَ السَّبِيلِ وَالسَّابِقِينَ فِي
الزَّكَاةِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ

الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَرَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ))

(البقرة: 177)

صدق الله العظيم

مقدمة الكتاب

عاد التوهان يصيب الناس فى عام 2008، من أوسع الأبواب بطبيعة الأمر، بعد أن ضرب الزلزال أركان المال والاقتصاد فى الولايات المتحدة ثم أوروبا قبل أن ينتقل إلى دوائر شديدة الارتباط بالاقتصاد الغربى خاصة اليابان. اعترف دون افتعال أننى لست من خبراء شئون المال مكتفياً بمتابعة تحليلات الخبراء فى الصحف المختصة والقنوات الجادة من مختلف الاتجاهات .

وكان صاحبى استشعر أمر حيرتى أو أراد أن نجتهد معاً وإذ به يعلن تو دخوله من الباب الذى على يمين قاعة المكتب كالمعتاد مجلسنا، إنه لايملك إلا الحيرة هو أيضاً، مضيفاً أنه وجد بعض الضوء فى آراء الأساتذة الدكاترة: محمد حامد دويدار، وعادل أحمد حشيش، وأحمد بديع بليح، والسيد عبد الخالق، وحازم الببلاوى ، وأحمد يوسف الشحات، كنت أخشى أن يدفعنى إلى حلبة شئون المال والاقتصاد ولكنه لم يخطئ .

"أنا مثلك أتحرك فى الضباب ولكننى أتصور أن هناك بعض النواحي المغمورة وكلها يمت إلى عالم السياسة الدولية والفكر النقدى الموضوعى الجاد؟".

صديقى أصاب .. وكنت أيضاً بدأت أتحمس طريقى إلى الدائرة السياسية والتحليل المالى والاقتصادى المتخصص ولذا وبدون مقدمات تساءلت عن مسألة عودة اللاعب المغيب منذ نحو عقدين وكان السوق أو بالأحرى الأسواق المالية هى صاحبة الحل والربط ومفتاح تغير أمور الدنيا تساءلت ، سألت صاحبى : كيف يفسر عودة عامل الدولة إلى الصف الأمامى من اهتمام العالم والناس اللى تحت وكذا الناس اللى فوق؟

صاحبى يتحمس " أيوه كده .. الدولة .. أين كانت الدولة ؟ ولماذا هذا الحماس المفاجئ ؟ .

صاحبى يتحدث بلغة الشباب الذين عايشوا العالم منذ تفردت الولايات المتحدة بما تصورت أنه مفاتيح الاقتصاد والحكم ومصائر الانسانية تسأول الشباب يتجه إلى تاريخ الرأسمالية والتسأول عن أطوارها- لو كانت لها ثمة أدوار قبل سيادة السوق فهل يمكن أن نتصور أنه كانت هناك مرحلة لم يتفرد فيها سوق المال وما يتحكم فيه من شهوات فى مصائر الناس والشعوب والأمم ؟ .

حاجتنا الماسة اليوم فى رأى أن ندرك حقيقتين من صميم التاريخ الحديث والمعاصر منذ عصر الإكتشافات البحرية فى القرن الخامس عشر حتى اليوم .

الحقيقة الأولى أن مؤسسات الرأسمالية منذ نشأتها فى أوروبا نمت وترعرعت فى إطار الدول التى شرعت فى اكتساح القارات ونهب الموارد وكذا حماية تحويلها فى مختلف المؤسسات الصناعية الغربية ومن اللافت أن كبرى طفرات الرأسمالية فى أوروبا بين القرنين السادس عشر والعشرين تحققت إما فى إطار دعم الدولة لها أو كجزء لا يتجزأ من مؤسسات الدولة وقد امتزجت مصالح التنمية الصناعية والتراكم المالى مع الحروب والفتوحات التى صاحبت تقسيم العالم حتى منتصف القرن العشرين.

هكذا كان الأمر فى فرنسا وألمانيا وروسيا وإنجلترا وكانت من أعلام رموزه كولبير وبيسمارك وبطرس الأكبر، ولكن الأمر اختلف تماماً عندما استقلت ولايات بريطانيا الأمريكية وكوّنت الدولة الجديدة باسم الولايات

المتحدة الأمريكية لتكون رائدة للإنسانية وحاملة التجديد فى كل نواحي الحياة، وهكذا نشأت رأسمالية من نوع مختلف وضعت بين أيدى الأفراد فى مختلف مجالات الانتاج ومنهم أصحاب الملايين والبلاتيين فى عصرنا - ساحة الاقتصاد والمال ومن اللافت أن الدولة الجديدة فى هذه القارة الجديدة .. والتى أطلقوا عليها الإدارة لم تبرز فى ساحة الاقتصاد والمال إلا بعد الأزمة المالية والاقتصادية الكبرى 1929-1932 عندما قفز إلى الأمام فرانكلين روزفلت ليعلن العهد الجديد الذى مثل بدايات رأسمالية اجتماعية أمريكية لم تكتمل .. من هذا الرافد الثانى الأمريكى على وجه التحديد نشأت فكرة هيمنة المال على الاقتصاد والمضاربات فى السوق المالية .

هكذا باختصار شديد هنا يعود كاتب هذا الكتاب ليؤكد أنه ليس من أهل الخبرة فى هذا المجال وإنما محاولة لترتيب بعض معطيات التاريخ الحديث والمعاصر .

صاحبى يقاطعنى "طيب يا أخى هذا تاريخ اعترف أننى لم أسمع به إلا من بعيد ربما أيام الدراسة الجامعية بشكل منقطع.. ثم ماذا ؟ .."

ثم هناك الحقيقة الثانية استجابة لسؤال صاحبى الحقيقة الثانية تبدأ منذ نهاية نظام القطبية الثنائية الأمريكية -السوفيتية عام 1991 وتفرّد الولايات المتحدة بأمور الدنيا.. وقد صاحب هذه القفزة ظهور أفكار وشعارات صاغت عقلية الأجيال الجديدة "نهاية التاريخ" أى نهاية الأجيال التى شاهدت صياغة النمطين الأوروبى ثم الأمريكى للإقتصاد كما عرضنا له سابقا وإذا كان هذا التاريخ ولى إلى غير رجعة فإن الجديد فى تاريخ العالم يجب أن يدركه الناس - أى الأجيال الجديدة - على أن النمط الأمريكى دون شريك.. ومن هنا ظهرت فجأة فكرة، "اقتصاد السوق" بدلا من الاقتصاد الرأسمالى على

تنوع أنواعه تمثل كل منها نسبة متفاوتة من الأهمية من القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص إلى الاشتراكي مرورا إلى الاقتصاد الاشتراكي مرورا بالاقتصاد متعدد القطاعات وقد اقتربت فكرة اقتصاد السوق بالموجبات الفكرية والحركات الاجتماعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة التي ترفع شعار المنع ممنوع، وبالتالي ترفض مكانة مركز السلطة المجتمعية أي الدولة وسلم القيم الأخلاقية المجتمعية على أنواعها، وقد تواكبت هذه الأفكار في دائرة تهميش الدولة إلى حد إنكار حاجة المجتمعات المختلفة إليها كل هذا في جو من إعلان ما أطلقوا عليه عصر ما بعد الحداثة تتفق فيه القيم والمراجع حسب القراءات والأهواء الشخصية .

صاحبي يتداخل للمشاركة في تطوير هذه الفكرة الثانية يتساءل:
الدولة موجودة هنا وهناك أليس كذلك؟

- نعم الدولة موجودة هنا وهناك أو على الأقل هناك أشكال من السلطة المجتمعية المركزية تسعى لتعريف الناس بأنها دولة، هذا بالطبع إلى جانب الدول العريقة المعروفة في الشرق والغرب، المهم أن هذه المؤسسة التي استمرت عبر تاريخ الإنسانية دون انقطاع أصبحت تمارس دورها بين أمواج من انزواء الولاء وارتفاع شأن القوى المغايرة ومن بينها وفي المقام الأول القوى المسيطرة على الأسواق والاستهلاك دون قيود بعد أن زال شبح سيطرة مفاهيم ورؤى وإرادة المجتمع في المقام الأول ومركز الحكم فيه أي الدولة .

هكذا دخلنا أو على الوجه الأقرب، دخل القطاع المتقدم من الدول الثرية لعالمنا المعاصر، أعلى مراحل تحقيق الفلسفة الحضارية التي صاغها رواد الغرب في مرحلة انطلاقه، ألا وهي: الإنتاج بلا حدود، والاستهلاك بلا

حدود، والتمتع بلا حدود، سادت أيديولوجية الفرد مالك الكون وتشابكت الشهوات والأطماع بلا حدود في غاية من النهم لا يعرف الحدود.

من هنا بدأ الزلزال، الشعب الأمريكي يقترض، يستهلك، دون ضمان ولا حساب، وكأن أبواب الجنة انفتحت فجأة، هذا بينما دولته، أي الإدارة الأمريكية، تعلن عصر الحرب الاستباقية دون حساب منذ التسعينات من القرن العشرين وحتى الآن ، إلى أن ضرب الزلزال .

صاحبي يتساءل، بعد صمت وتأن هناك من يقول إن هذه الأزمة معناها نهاية الرأسمالية، على الأقل كما عرفناها في عصرنا، ثم هناك من يتحدث عن عودة إلى الاشتراكية أو اشتراكية من نوع جديد، لاشك أنك سمعت هذه الأقوال، ما القول ترى .. "

كنت أتوقع مثل هذا السؤال، هذا وكان مسار حديث اليوم، قد ابتعد عمدا عن ساحة التساؤلات الحاسمة، أو كما يقولون أحيانا الأيديولوجية .

- اللافت في أزمة الاقتصاد الأمريكي وامتدادها للعالم إنها، فجأة بعثت إلى الحياة اللاعب المركزي في عالم السياسة الذي أرادوا تهميشه بل وتغيبه من ساحة العمل والفكر، عادت الدولة لتقوم بدور المطافئ فجأة ودون سابق إنذار ولا تفسير عقلاني مقبول، قررت الإدارة الأمريكية ضخ 700 بليون دولار لإنقاذ المنكوبين، والمنكوبين هنا هم كبرى المؤسسات المالية والمصرفية وكذا تحركت دول أوروبا الغربية واليابان، ثم روسيا والصين لصيانة ودائع مواطنيها هذه المرة ، على وجه التحديد .

وفي هذه الفوضى وبين أجواء الفوضى واللاوضوح نقرأ سطورا دالة للكاتبة هيلين جودمان عن محنة وطنها [أنه أي الرئيس بوش سوف

يغادر دون أدنى اعتراف بالذنب في حرب العراق، ولا فيما يتعلق بتدهور البيئة. ولا الضربات الاستباقية ضد أسلحة دمار شامل لم يكن لها وجود على الإطلاق، إن الرجل الذي قسّم العالم إلى الخير والشر لم يواجه أبداً مسؤوليته المعروفة عن خطيئة الحرب الأولى ضد العراق إلى أن جاءت النهاية الثانية لسنوات بوش. ألا وهي هذا الانهيار المأساوي، وما نحن نتقذ المؤسسات التي أطلقوا عليها أنها هي التي حرّكت الأسلحة المالية للتدمير الجماعي^(*).

وفي ضوء ما تقدم، سوف تنقسم الدراسة في هذا الكتاب إلى فصل تمهيدى وثلاث أبواب وخاتمة، على النحو التالي :

الفصل التمهيدي : الجذور التاريخية للأزمة العالمية عام 2008 م .

الباب الأول : الأزمة الراهنة بين المالية التقليدية والمالية الوظيفية .

الباب الثاني : أسباب الأزمة الراهنة وآثارها على الاقتصاد العالمي.

الباب الثالث: الأزمة الراهنة والدول النامية.

خاتمة الكتاب .

(*) واشنطن بوست ، 2008/9/27 .

الفصل التمهيدى

الجدور التاريخية للأزمة العالمية عام 2008

هناك اتفاق على أن الأزمة الراهنة وسواء وصفناها بأنها أزمة مالية كما يذهب إلى ذلك الساسة الأمريكيون ومعهم بعض الخبراء الاقتصاديين، أو هي أزمة اقتصادية كما يصفها بعض النقات من كبار المفكرين الاقتصاديين، فهي بكل المقاييس أزمة عالمية، وذلك لأنها تعدت حدود الاقتصاد الأمريكى مؤثرة سلباً فى الاقتصاد الأوروبى وفى الاقتصاد الآسيوى وفى مقدمته الاقتصاد الصينى بالإضافة إلى الاقتصاد الأفريقى والعربى .

وأزمة بهذا الحجم لا يمكن أن تكون وليدة ظروف طارئة خاصة بالإقتصاد الأمريكى وحده، أو نتيجة تغليب الاقتصاد الافتراضى على الاقتصاد الواقعى والانغماس فى عالم المضاربات الزاخر بالمخاطر والذى شبهه البعض بأنه أشبه "بكازينو" تمارس فيه كل أنواع القمار الاقتصادية، التى يقوم بها مجموعة من المغامرين من رؤساء البنوك الكبرى ومديرى المؤسسات الرأسمالية العملاقة .

وفى تقديرنا أن هذه الأزمة العالمية أزمة اقتصادية بالأساس بمعنى أن هناك خلا جسيماً فى نموذج الرأسمالية المعولمة الذى طبقت قواعده فى العقود الأخيرة وامتدت ممارسته إلى كل بلاد العالم بفضل موجات العولمة المتدفقة فى ظل مذهب "الليبرالية الجديدة" الذى روجت له أساساً الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بل وفرضته فرضاً

على مختلف البلاد النامية وبدون مراعاة لظروفها الخاصة، وبغض النظر عن آثاره السلبية على التوازن الاجتماعى والاستقرار السياسى.

غير أنه خطئ من يظن أن الخلل الذى اعتري هيكل النموذج الرأسمالى مسألة طرأت حديثا، لأن التحليل النقدى للموقف، يؤدى بنا إلى نتيجة مهمة هى أن هذا الخلل صاحب النموذج الرأسمالى منذ نشأته. وتكمن المشكلة أساسا فى قضية السوق وهو الفضاء الاقتصادى الذى ابتدئته الرأسمالية، وهل يترك مطلق العنان ينظم نفسه بنفسه وفق آلية العرض والطلب، كما ذهب إلى ذلك أنصار الرأسمالية الأوائل، أو ينبغى وضع قيود ما على حرية السوق المطلقة. وإذا اتفق على أهمية وضع القيود فما هى طبيعتها، وما هى الآليات التى يمكن بناء عليها تنفيذها فى الواقع ؟

والحقيقة أن هذه الاشكالية أبرزها بشكل غير مسبوق المفكر الاقتصادى الشهير "كارل بولانى" صاحب الكتاب التأسيسى "التحول الكبير" الذى صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1942، وأصبح منذ هذا التاريخ المرجع فى الموضوع حتى الوقت الراهن.

استطاع كارل بولانى أن يقدم عن السوق نظرية متكاملة من حيث نشأتها التاريخية، ووظائفها الاقتصادية وطريقة عملها، ولكن نظرا لنزعائه الاشتراكية تحفظ على فكرة حرية السوق المطلقة التى روج لها غلاة الفكر الرأسمالى وحذر منها مبكرا، مقررًا بوضوح أنها يمكن أن تؤدى إلى مخاطر شتى .

وقد أخذ الخيط منه مفكر أمريكى من أصول أوروبية تماما مثل كارل بولانى وهو "جوزيف شومبيتر" مؤلف كتاب "الديمقراطية والاشتراكية والرأسمالية" الذى صاغ عن الرأسمالية عبارة شهيرة مفادها أنها تحمل فى ذاتها بذور فنائها لأن التناقض الجوهرى الكامن فيها هو جماعية عملية الانتاج من ناحية وفردية الاستحواذ على الفائض من ناحية أخرى.

ويعنى ذلك بكل بساطة أن عملية الانتاج التي يشارك فيها آلاف العمال والفنيين والمهندسين ذهب الفائض المتحقق منها إلى أيدي مجموعة قليلة العدد من الملاك الرأسماليين أو مديري المشروعات والبنوك. ويمكن القول أنه لو أردنا التتبع التاريخي لجذور المشكلة لوجدناها في المعركة العلمية والأيدولوجية الكبرى بين العلماء الاجتماعيين الرواد الذين أقاموا صرح العلم الاجتماعي الحديث والذين انقسموا إلى مدرستين المدرسة المحافظة التي تريد الإبقاء على النظام الرأسمالي والدفاع عنه ومحاولة إصلاح سلبياته بالتدريج وعبر آليات المساومة والتفاوض بين أطراف العملية الانتاجية ونعني الرأسماليين والعمال، والمدرسة الثورية التي تسعى إلى الانقلاب على النظام الرأسمالي عن طريق ثورة الطبقة العاملة وإقامة اقتصاد اشتراكي بديلا له .

وتتضح الصورة بجلاء لو تتبعنا النشأة التاريخية لعلم الاجتماع في أوروبا، فقد صاحبت نشأته على يدي "أوجست كونت" معركة فكرية كبرى بين "الوضعية" باعتبارها أيدولوجية الطبقات البرجوازية المحتكرة للسلطة في المجتمعات الأوروبية، وبين الاشتراكية باعتبارها أيدولوجية الطبقة العاملة التي كانت قد أخذت تتزايد في حجمها. وبثقل وزنها مع اتساع نطاق الثورة الصناعية، وتحويل المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية، فقد أخذت هذه الطبقة تعي بنفسها شيئا فشيئا، إلى أن تبلور وعيها الطبقي نتيجة ازدياد علمية الفكر الاشتراكي وابتكاره أدوات تحليل متقنة، خصوصا نتيجة لاسهامات كارل ماركس الذي استطاع أن يكشف بعمق وجلاء عن الميكانيزم الذي يقوم عليه جماع الاقتصاد الرأسمالي ممثلا في "قائض القيمة" ولم يقف جهد "ماركس" عند حد التحليل العلمي للاقتصاد السائد، وإنما قَدَّمَ للطبقة العاملة النظرية الثورية التي تستطيع بتبنيها واعتمادها كسلاح طبقي أن تفك

أغلالها وأن تثور على النظام الرأسمالي الذي يقوم على استغلال الإنسان للإنسان .

نشأ علم الاجتماع إذن وسط معركة ضارية، وقد تركت هذه المعركة بصماتها عليه وعلى التطورات اللاحقة في ميدانه، حتى يمكن القول إنه لا يمكن فهم التيارات الحديثة والمعاصرة فيه بغير الاستعانة بالمنهج التاريخي لإعادة تكوين صورة المجتمع الأوروبي طوال القرن التاسع عشر بكل مكوناتها من صراع القوى السياسية - واحتدام الصراع الطبقي بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة .

كما أنه لا بد من الاستعانة بمناهج علم اجتماع المعرفة، لكي نربط الأفكار والنظريات الاجتماعية لأقطاب الفكر الاجتماعي في هذا العصر باتجاهاتهم السياسية وأوضاعهم الطبقيّة من ناحية، وببنية المجتمع من ناحية أخرى، وبغير أن نخوض في غمار هذه الدراسة التي تحتاج إلى بحث مستقل، يمكننا أن نجلّ الاتجاهات الرئيسية في نظرية المجتمع في القرن التاسع عشر في اتجاهين رئيسيين، وهما اتجاه التوازن واتجاه الصراع .

كان لاتجاه التوازن رواد هم أقطاب الثورة المضادة في الفكر الأوروبي التي نشأت كرد فعل للثورة الفرنسية، وهؤلاء لم يكتفوا بشجب الثورة الفرنسية وما ترتب عليها من تصدع المجتمع الفرنسي، ولكنهم - أبعد من ذلك - نادوا بضرورة العودة إلى الأوضاع السابقة على الثورة، أي بعبارة مختصرة أحياء، النظام القديم، الذي قضت عليه الثورة وهو النظام الاقطاعي .

وقد ورث عالم الاجتماع الفرنسي الشهير، اميل دوركايم - الذي ينسب إليه تأسيس علم الاجتماع الحديث - تراث نظريات التوازن وحاول أن يضيف عليها السمة، العلمية الموضوعية، وأقام مشروعاً علمياً متكاملًا يمكن توصيفه بأنه رد غير مباشر على الفكر الاشتراكي العلمي، لأنه قدّم في الواقع ثلاث أفكار أساسية تعد نقضاً للأفكار الماركسية .

الفكرة الأولى هي أنه في أي مجتمع هناك ما يطلق عليه الوعي الجمعي، وهو - كما يعرفه- دور كايم مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين معظم الأعضاء الذين ينتمون إلى مجتمع معين، وتكون هذه المعتقدات والمشاعر نسقاً محدداً من ضروب التشابه، بحيث يصبح لهذا النسق حياته الخاصة.

ويريد دور كايم في الواقع بفكرة الوعي الجمعي الإيحاء بأن ما يجمع أعضاء المجتمع أكثر مما يفرقهم، وأنه ليس هنا سوى نمط واحد من المعتقدات والمشاعر يسود في المجتمع، والغاية من هذه النظرية ضرب فكرة "الوعي الطبقي" في الفكر الماركسي "باعتبارها إحدى أدوات تحليله الأساسية"، ذلك أن فكرة الوعي الطبقي تقوم على أساس التحليل الطبقي للمجتمع، بما يتضمنه ذلك من تصنيف للطبقات الاجتماعية المتصارعة، ورصد لعلاقات الصراع بينها، وتحديد لنوعية الوعي الطبقي لدى كل منها، والذي يركز على الأيديولوجية الخاصة بكل طبقة.

أما الفكرة الجوهرية الثانية عند دور كايم فهي "التضامن" وهو يفرق بين "التضامن الآلي" الذي يسود في المجتمعات القديمة والذي يقوم على أساس التماثل بين أعضاء المجتمع، و "التضامن العضوي" الذي يسود في المجتمعات المتقدمة، والذي يقوم على أساس التباين.

وهدف دور كايم -في تفسيرنا- من التركيز على فكرة التضامن ضرب فكرة "الصراع" وهي من الأفكار الأساسية في التحليل الاشتراكي العلمي والفكرة الجوهرية الثالثة في نظرية دور كايم هي فكرة "الجماعات المهنية" التي اقترح في الطبعة الثالثة من كتابه الشهير "تقسيم العمل الاجتماعي" انشاءها لحل الصراع في المجتمع، وهي تتشكل في رأيه من ممثلين للرأسماليين والعمال والحكومة في تنظيم واحد للقضاء على ما يسميه الأنانية والشعور! ومن الواضح أن الغرض من هذه الجماعات المهنية

ضرب فكرة الأحزاب الثورية العمالية التي تمثل الطبقة العاملة والتي تقود نضالها ضد القوى الرأسمالية .

وإذا كان ما قدمناه يمثل لمحة أساسية عن اتجاه التوازن فى النظرية الاجتماعية الحديثة فإن ما يقابله هو اتجاه الصراع الذى يرفض نموذج التوازن الذى يصوغ منظوره استراتيجىة جماعة حاكمة ما ويقوم بدور التأييد لقيمها ودوافعها، ويلعب دور التبرير لكل الاجراءات التى تلجأ إليها هذه الجماعة الحاكمة فى إطار ما تطلق عليه زيادة فاعلية وسائل الضبط الاجتماعى .

وإذا كان المجتمع بالنسبة لأنصار اتجاه التوازن عبارة عن نسق طبيعى فهو بالنسبة لمنظرى الصراع عبارة عن صراع سياسى محتدم بين جماعات متصارعة فيما بينها فيما يتعلق بأهدافها أو بنظراتها الاجمالية للحياة . ومؤيد الصراع - إذا ما كان فوضويا- قد يعارض أى فكر تتعلق بثبات السلطة أو باستقرار النظام ، أما إذا كان ماركسيا ملتزما فإنه لايعارض فكرة النظام فى ذاتها، ولكنه يتطلع لتطبيقها فى المستقبل بعد تحطيم المجتمع الطبقي، وإقامة المجتمع الاشتراكى على انقاضه، وعلى ذلك فالنظام يمكن تحقيقه، ولكن ليس باصطناع وسائل الضبط الاجتماعى، ولكن عن طريق إعادة التنظيم الاجتماعى بصورة جذرية للحياة الاجتماعية كلها .

هكذا يتكلم تاريخ الفكر الاجتماعى الحديث وهو يبرز الحقيقة التى ميناها أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ليست إلا فصلا جديداً من فصول الصراع العنيف بين أنصار التوازن الذين يريدون الإبقاء على النموذج الرأسمالى بغض النظر عن سلبياته وأنصار الصراع الذين يريدون إعادة الصياغة الجذرية لهذا النموذج فى ضوء علاقة متوازنة بين واجبات الدولة فى الرقابة على الاقتصاد وحرية السوق المطلقة ١.

الباب الأول

الآزمة الراهنة بين المالية التقليدية والمالية الوظيفية

تمهيد :

وفى ضوء دراستنا فى الفصل التمهيدي، يمكننا القول أن الإنسان اجتماعى بطبعه يميل إلى الحياة فى جماعات صغيرة أو كبيرة على حسب الأحوال، وتعتبر القبيلة والمدينة والإمارة والدولة والمنظمات الدولية كلها أشكالاً له. وترتبط الحاجات الإنسانية باعتبارها حاجات اجتماعية ارتباطاً كاملاً بالتطور الحضارى للمجتمع الإنسانى. ويميز فى هذه الحاجات عموماً بين حاجات فردية أو خاصة تنشأ نتيجة لوجود الإنسان كفرد ويترك له إشباعها، كحاجته إلى المأكل والملبس والمأوى ، وحاجات جماعية أو عامة تنشأ نتيجة لوجود المجتمع ويهم الكافة إشباعها، كالدفاع والأمن والعدالة، ومن هنا كانت هناك فكرة وجود سلطة عامة تتكفل بقضائها. وبينما كانت التجمعات التى سبقت قيام الدولة لها ماليتها العامة التى نظمتها كل جماعة تبعاً لظروفها الخاصة، فقد نشأت مالية الدولة بنشأة الدولة ذاتها.

وباستثناء بعض الحاجات الجماعية الأساسية التى لا يمكن بطبيعتها لغير سلطة عامة قضائها كالدفاع والأمن والعدالة ، لا توجد بين الحاجات الأخرى فوارق موضوعية تجعل إشباع بعضها قاصراً على السلطات العامة، وإشباع البعض الآخر قاصراً على الجهود الخاصة، فما يعتبر من قبيل الحاجات العامة يختلف من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر فى البلد الواحد تبعاً لاختلاف الأوضاع والظروف السائدة فى كل حالة. ومتى اعتبرت الحاجة عامة تعين إشباعها عن طريق أداء خدمة عامة يتولاها أحد أجهزة

الدولة. وهو أداء يقتضى القيام بنشاط مالى يمثل فى مجموعه موضوع علم المالية العامة.

وغنى عن البيان أن قيام الدولة بإشباع حاجة عامة لا يقتضى بالضرورة قيامها بإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباعها، وإنما يعنى أن نفقات السلع والخدمات اللازمة لذلك تغطى من الإيرادات العامة .

ويعتمد نطاق الخدمات التى تقوم أجهزة الدولة بأدائها قضاء للحاجات العامة وبالتالي نطاق النشاط المالى للدولة على طبيعة المجتمع ومرحلة التطور التى يمر بها، ففى المجتمعات الاشتراكية تتسع دائرة الخدمات العامة حتى تكاد تغطى كل أو معظم جوانب النشاط الاقتصادى، بينما تضيق دائرة هذه الخدمات فى المجتمعات الرأسمالية وإن كان نطاقها فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة أوسع مما كان عليه فى هذه المجتمعات خلال القرن الـ 19 . كما يختلف نطاق الخدمات العامة فى الاقتصاديات المتقدمة عنه فى الاقتصاديات المتخلفة بسبب ما تفرضه ضرورة تعجيل النمو الاقتصادى على الدولة فى هذه الأخيرة من مسئوليات جسيمة فى مختلف ميادين الإنتاج والخدمات. وإذا كان تحديد الحاجات العامة التى تتكفل الدولة بإشباعها يخضع فى المقام الأول لاعتبارات وظروف سياسية. فإن تحديد وسائل إشباع هذه الحاجات يخضع أساسا لاعتبارات وظروف اقتصادية .

ويميز فى الخدمات العامة بطبيعتها بين خدمات غير قابلة للتجزئة كخدمات الدفاع والأمن والعدالة تتميز بالشمول والدوام ويتعين على أجهزة الدولة كفالتها للجميع دون استثناء ولا يصلح نظام الأثمان لسد نفقاتها مما يقضى تغطيتها بالوسائل الضريبية. وخدمات قابلة للتجزئة كالنقل والمواصلات يكون الانتفاع بها اختياريا كما تسمح قابليتها للتجزئة بقياس

مدى انتفاع الشخص بها وتقدير ثمن هذا الانتفاع. وهي خدمات يمكن أن تترك للجهود الخاصة وقد تضطلع بها الدولة إذا اقتضى ذلك مصلحة عامة، كما لو أحجمت عنه الجهود الخاصة أو قلت كفاءتها أو تناقضت لذلك أثماننا تقلل من فرص الانتفاع بها. بيد أن الدولة قد ترى أن لخدمة عامة قابلة للتجزئة كالتعليم والرعاية الصحية أهمية بالغة لتقدم المجتمع فترفعها إلى مرتبة الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة فتصبح إلزامية مجانية تغطي تكاليفها بأكملها بالوسائل الضريبية. وهو اتجاه متزايد النمو لدى السلطات السياسية في المجتمعات المعاصرة .

ويستخدم اصطلاح التفضيل المالي للتعبير عن اختيار الدولة لوسائل اشباع الحاجات العامة تميزا له عن التفضيل الاقتصادي الذي يتعلق باختيار الفرد لوسائل اشباعه، فرغم تشابه ذلك النشاط الذي يضطلع به كل من الفرد والدولة من حيث اضطرارها للقيام بسلسلة من الاختيارات بين وسائل الاشباع المحدودة في سبيل تحقيق أقصى منفعة ممكنة، فإن لكل من النشاطين طبيعته وخصائصه التي تميزه. ففضلاً عن تباين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة - إذ تستند الأولى إلى معيار سياسي بينما تستند الثانية إلى معيار اقتصادي - تختلف طبيعة اختيار الدولة واختيار الفرد تبعاً لاختلاف نطاق وسائل الاشباع المتاحة لكل منها، واختلاف أسلوب الأداء وآثار الاتفاق العام على حجم الدخل القومي وكيفية توزيعه. ويرتبط التفضيل المالي بالسياسة المالية للدولة باعتبارها مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة بشأن اختيار الحاجات العامة وتحديد الموارد اللازمة لاشباعها .

وفي ضوء ذلك، سوف نتقسم دراستنا في هذا الباب إلى فصلين على النحو التالي :

- الفصل الأول : المالية التقليدية.
- الفصل الثاني : المالية الوظيفية .

الفصل الأول المالية التقليدية

مقدمة .

يحدد الدور الذى تؤديه الدولة فى حياة أى مجتمع تبعاً للفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى كل عصر، وينعكس كما ونوعاً على النشاط المالى للدولة والأهداف التى يراد له تحقيقها. وقد شهد علم المالية العامة تطوراً كبيراً فى فكرته وأهدافه ووسائله تبعاً للتطورات التى تعاقبت على التجمعات المعاصرة وتطور دور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

فى المراحل المبكرة لتطور الاقتصاديات الرأسمالية لعبت الدولة دوراً حيوياً فى تنمية الصناعة ودعم الإنتاج. إما مباشرة عن طريق تحمل مخاطر المشروعات فى فترة الإنشاء حتى تصبح مربحة ثم بيعها للرأسماليين الأفراد كما حدث فى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر. وإما بطريق غير مباشر بتقليل المخاطر التى تواجه المشروعات الخاصة لاسيما عن طريق توفير الأيدى العاملة وخفض أثمان المواد الأولية ومنح الإعفاءات الضريبية والإعانات وتقديم تسهيلات النقل والتسويق والائتمان وفرض الحماية الجمركية كما حدث فى إنجلترا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر وفى الولايات المتحدة وألمانيا خلال القرن التاسع عشر. وبذلك كان توفير الشروط الأساسية للنمو الاقتصادى فى المراحل الأولى لتطور الاقتصاديات الرأسمالية الغربية يمثل حاجة عامة يتعين على الدولة اشباعها ويوسع بالتالى من نشاطها المالى .

وعندما تخطت الاقتصاديات الرأسمالية مرحلة تركيز رأس المال والتحول الصناعي- وهى مرحلة اختلفت زمنيا من بلد إلى آخر - انحسر دور الدولة وارتبط فى مرحلة تالية بما يعرف بدور الدولة الحارسة . . . يقتصر على تهيئة إطار عام يقوم فيه الأفراد بممارسة نشاطهم الخاص بحرية تكاد تكون تامة .

وكانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية وصدى النظرية الاقتصادية التقليدية التى تقوم على قانون ساي (Say) وما يتفرع عنه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. ومن ثم يخلص إلى إبعاد الدولة عن مجال النشاط الاقتصادى والاجتماعى ليقصر دورها بصفة أساسية على توفير الخدمات ذات الطابع الجماعى كخدمات الدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق العامة الأساسية التى لاتجذب النشاط الخاص برغم ضرورتها للجماعة.

وبذلك تقيد دور المالية العامة -فى ظل النظرية المالية التقليدية- بتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات هذه الخدمات مع توزيع أعباء الدولة توزيعاً عادلاً دون أن يكون لها أى غرض اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى آخر .

وترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم قيام المالية العامة على عدة قواعد مالية أهمها حيطة المالية العامة، ووجوب ضغط حجم الميزانية العامة من حيث الإيرادات والمصروفات بالقدر الذى يمول وظائف الدولة المحدودة، واعتماد الإيرادات العامة أساسا على الضرائب، وتقدير هذه الإيرادات تبعا للنفقات العامة التى يسمح بها دور

الدولة، وضرورة توازن الميزانية سنوياً بمعنى أن تغطي النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية دون اللجوء إلى القروض العامة أو زيادة الإصدار النقدي.

وعلى أساس هذه القواعد بنيت المالية العامة والسياسة المالية للدول الرأسمالية عموماً خلال القرن التاسع عشر وإلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بعدة سنوات من القرن العشرين فكان توازن الميزانية غاية أساسية، وكانت النفقات العامة تكاد تقتصر على خدمات الدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق العامة الأساسية، ولا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومي. كما كانت الإيرادات العامة تستمد في معظمها من الضرائب لا سيما الضرائب غير المباشرة بحجة أن الضرائب المباشرة وخصوصاً التصاعدية منها أكثر وقفاً على الادخار وهو العامل الرئيسي للتقدم والنمو الاقتصاديين اللذين يعتمدان أساساً على تكوين رأس المال وزيادة انتاجية الاقتصاد وإنتاجه.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول أنه يلزم دراسة أكثر من مدرسة اقتصادية تعارض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، ونعرض فيما يلي لأهم هذه المدارس الاقتصادية، ولوجهة نظر كل منها من حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وأثر ذلك على أزمة عام 2008 - وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول - وجهة نظر الطبيعيين

المبحث الثاني - وجهة نظر التقليديين

المبحث الثالث - وجهة نظر التقليديين الجدد

المبحث الرابع - وجهة نظر المحافظين

المبحث الخامس - سقوط أصنام الرأسمالية

المبحث الأول وجهة نظر الطبيعيين

تتمثل وجهة نظر الطبيعيين (Physiocrats) من حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في رفض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، ولعل من أسباب تبني وجهة النظر هذه أن أحوال المزارعين قد ساءت في فرنسا، بسبب انخفاض دخولهم على أثر تطبيق سياسة التجاريين والتي كانت تنادي بجعل أثمان السلع الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة وبسبب القيود⁽¹⁾ التشريعية الأخرى التي فرضتها الدولة في ذلك الوقت على حرية التجار وحرية المنتجين وحرية العمال ، وسواء فيما يتعلق بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية⁽²⁾ .

ونظراً للمساوئ التي صاحبت تطبيق أفكار التجاريين (منذ القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر) والتي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وذلك على أساس أن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال والسفن والمال فقد كانت أفكار الطبيعيين بمثابة صرخة تنادي بضرورة الرجوع إلى الطبيعة، نظراً لأن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام بالغ تماماً كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم الدورة الدموية في جسم الإنسان، ووفقاً لهذه الفلسفة، يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي (ويرجع الطبيعيون العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية إلى الجهل بالقوانين الطبيعية وإلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية)⁽³⁾ .

ويجب على الدولة أيضاً أن تترك تصرفات الأفراد الحرة تحكم سير الأحداث الاقتصادية، انطلاقاً من سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، وذلك

من خلال احترام الدولة للملكية الفردية كحق مقدس، ومن خلال احترام الدولة أيضاً لحرية الإنسان في استعمال ملكيته كيف يشاء، واختيار المهن التي يريد القيام بها، لقد كان أحد الطبيعيين "فانسوت كورنى" Vincent " Cournay هو صاحب العبارة المشهورة "دعه يعمل ، دعه يمر" (4) .

وإذا كانت هذه العبارة تمثل علماً على مذهب الحرية الاقتصادية كما يرى البعض (5) فإنها لا تعنى أن الأفراد أو حتى الدولة سيتخذون موقفاً سلبياً، بل العكس هو الصحيح، فيتعين على كل فرد أن يبذل غاية جهده لتحقيق مصلحته الخاصة، دون خشية اصطدام هذه المصلحة مع مصلحة المجتمع ككل؛ كذلك يجب على الدولة أن تعمل على إلغاء كافة الحواجز المصطنعة في وجه حرية النشاط الاقتصادي، وأن تضمن وتحمى الملكية والحرية الخاصة وأن تعاقب كل من يهددها. ويجب على الدولة أن تقوم ببعض المشروعات العامة كالطرق والقنوات وغيرها (6) .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن الطبيعيين قد نادوا بعدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، وهي الحدود التي تضمن وتحمى وتشجع الملكية الخاصة والحرية الخاصة ؛ وأن إطلاق العنان للأفراد لن يؤدي إلى الفوضى لأن هناك يد خفية تعمل على خلق توازن مستمر بين المصالح .

المبحث الثانى وجهة نظر التقليديين

أولاً : مضمون وجهة نظر التقليديين

لقد عبّر عن وجهة نظر التقليديين "Classicalists" فيما يتعلق بحدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، أفضل تعبير توماس جيفرسن " Thomas Jefferon عندما قال " أن الحكومة الأفضل هى التى تسيطر على القليل من الأنشطة الاقتصادية " (7) .

وهكذا يرى التقليديون أن الدور المناسب للدولة يجب أن يقلص ليصبح دور الدولة الحارسة، وذلك على أساس أن كفاءة النشاط الاقتصادى تتوقف على تحقيق الحرية الكاملة للأفراد فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة للتأثير على آلية السوق⁽⁸⁾ ولذلك نجد أن آدم سميث "Adem Smith" يطالب بإزالة كل العقبات والقيود فى وجه النشاط الاقتصادى، وذلك حتى يتحقق نظام الحرية الطبيعية، كما يطالب أيضاً بترك كل فرد حراً فى متابعة تحقيق مصلحته الفردية ، وبمباشرة كافة الأنشطة الاقتصادية بالطريقة التى يختارها ما دام ممثلاً للقوانين: أما واجب الدولة فهو كقاعدة عامة الإمتناع عن التدخل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد؛ وطبقاً لنظام الحرية الطبيعية، فإن على الدولة أن تقوم بالغاء الجهاز التنظيمى الذى استندت إليه السياسة التجارية ، وأن تكفل حرية مرور السلع داخل الدولة وأن تحرر تجارتها الخارجية ، أما الأعمال الايجابية التى يتعين على الدولة القيام بها فهى ثلاثة :

أ- حماية الوطن من اعتداءات الدول الأخرى من خلال مرفق الدفاع.

ب- حماية أفراد الوطن من ظلم واعتداء الآخرين داخل الوطن من خلال الشرطة والقضاء .

ج- انشاء وإدارة بعض الأشغال العامة التي لا يمكن أن يكون من مصلحة الأفراد القيام بها، نظرا لانخفاض العائد منها على الرغم من أهميتها بالنسبة للمجتمع، كمرفق البريد⁽⁹⁾، وعلى الرغم من هذا الاتجاه المقيّد لتدخل الدولة في المجال الإقتصادي، إلا أن آدم سميث بطبيعته الانجلوسكسونية وما تمتاز به من اتجاه عملي يتمثل في اخضاع المبادئ إذا لزم الأمر لمقتضيات الظروف، قد أورد بعض الاستثناءات على حرية الأفراد في مباشرة نشاطهم الاقتصادي ووافق على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في بعض الحالات كما وافق على الحد من الحرية الطبيعية التي يتمتع بها الأفراد إذا استلزم هذا الصالح العام، وقد قدم سميث العديد من الاستثناءات التي يجوز فيها للدولة أن تتدخل في المجال الاقتصادي منها :

- (1) تدخل الدولة لحماية بعض الصناعات الوطنية .
- (2) فرض ضريبة جمركية على بعض السلع الأجنبية، لتحقيق نوعا من المساواة في القدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية.
- (3) تقييد حق البنوك الخاصة في إصدار أوراق بنكنوت زهيدة القيمة. خشية من زيادة المعروض النقدي وارتفاع الأسعار؛ وذلك على اساس وجوب تقييد حرية بعض الأفراد، إذا كان في هذه الحرية ما يهدد أمن المجتمع⁽¹⁰⁾،⁽¹¹⁾.

ومع كل ما سبق نجد أن بعض الكلاسيك ينادي بضرورة وضع قيود دستورية على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وتختص المحكمة الدستورية، بتحديد التدخل غير الدستوري من الدولة في المجال الاقتصادي ؛

والبعض الآخر ينادى بوضع قيود على حدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، كأن لايزيد الإنفاق العام للدولة عن 25% من الناتج القومى الإجمالى، وضرورة تخفيض الضرائب، حيث يرى الاقتصاديون التقليديون أنصار جانب العرض " Syypey – Siders " أن من شأن تخفيض الضرائب أن يشجع النشاط الاقتصادى وأن يزيد من كفاءته ، لكى يولد دخولا أكثر من قيمة الضرائب التى تم تخفيضها ، ويرى ميلتون فردمان "Milton Friedman" أن العجز فى الموازنة العامة للدولة لايمكن أن ينخفض من خلال زيادة أسعار الضرائب وبالتالى الإيرادات الضريبية، وذلك على أساس أن الحكومة ستقوم بإنفاق كل زيادة فى هذه الإيرادات، ويرى بالتالى ضرورة تخفيض الإنفاق العام بصورة مباشرة، وذلك لكى يمكن تقليص دور الدولة فى المجال الاقتصادى " (12) .

ثانياً : مبررات التقليديين لعدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود :

يقدم التقليديون مجموعة من المبررات التى تدعم وجهة نظرهم فى عدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود، ومن هذه المبررات، ما يلي (13) .

1- قيام الحكومة بتقديم بعض السلع والخدمات التى يمكن أن يقوم القطاع الخاص أو الأفراد بتقديمها، من شأنه أن يثبط الأفراد على القيام بها، ومما يؤدى إلى احتكار الدولة لإنتاج هذه السلع والخدمات ، وهذا قد يضر بالأفراد سواء كمستهلكين أو كمنتجين كما أن التقليديين يرون أن الإخفاقات التى تواجه اقتصاد السوق، إنما ترجع إلى تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، وسوف تختفى هذه الإخفاقات فى حالة امتناع

الحكومة عن التدخل في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتبني سياسة تجارية حمائية، يؤدي إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية وزيادة قوة النقابات العمالية، كما يترتب على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية والنقدية أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في السوق .

2- كما يرى التقليديون أنه في حالة تعرض الاقتصاد القومي لبعض الاضطرابات فإن تدخل الحكومة لعلاجها سوف يؤدي إلى اضافة العديد من الاضطرابات إلى الاقتصاد .

3- كما يترتب على إفتقار الحكومة لبعض المعلومات المحددة والتي يعرفها صانع القرار الخاص، فإن السياسات التي تتبناها الحكومة لعلاج إخفاقات السوق من شأنها أن تجعل الوضع أكثر سوءاً .

4- يجب على الحكومة ألا تسمع لأصوات أغلبية الناخبين والتي قد ترغب في توسيع نشاط الحكومة لأنها إن فعلت ذلك فإنها ستكون مستبدة بالحرية الفردية: فيجب أن لا تكون الحكومة أداة تستخدمها جماعات الضغط لحماية مصالحها وقمع الأفراد الآخرين.

5- كما يرى التقليديون أن من مبررات عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، منع استغلال جماعات المصالح لتدخل الدولة في بعض المجالات بطريقة تؤدي إلى زيادة أرباح هذه الجماعات من خلال ما يعرف باسم " Rent Seeking والذي يعنى سعى مجموعة من الأفراد أو الشركات لاستخدام الحكومة ونظامها القانوني ، بهدف تحقيق مصالح خاصة لهذه المجموعة دون غيرها، كأن تستخدم قوة الحكومة في زيادة الطلب على المنتجات التي يقوموا بعرضها، وذلك من خلال قيام الحكومة

باتخاذ بعض الإجراءات التي تحمي هذه المنتجات من المنافسة ، وعلى ذلك يتم استخدام النظام القانوني في الدولة لكي يخدم مصالح بعض رجال الأعمال ، وليس المستهلكين.

6- منع استغلال بعض الموظفين لنفوذهم ، يُعد من ضمن المبررات التي يسوقها أنصار المذهب التقليدي ، لتقييد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وذلك على أساس أن توسيع دور الحكومة في المجال الاقتصادي، قد يؤدي إلى استغلال بعض الموظفين في الحكومة لنفوذهم وسيطرتهم على اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، الأمر الذي يزيد من دخولهم في مقابل الإضرار بالصالح العام، وبالتالي تكون آثار التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي عكسية على الاقتصاد القومي .

7- الاتساع الكبير لدور الدولة في المجال الاقتصادي يعني ضرورة تزايد الإنفاق العام للدولة لمواجهة هذا الاتساع في دور الدولة ، وهذا يقتضي ضرورة زيادة الموارد المالية للدولة، مع ما يترتب على ذلك من آثار معاكسة على الاقتصاد القومي، سواء تم زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال زيادة الضرائب والتي قد تكون معوقة للاستثمار والعمالة أو من خلال الاقتراض من الخارج أو من خلال الإصدار النقدي ، ولذلك يرى التقليديون أن الأفضل للاقتصاد القومي عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي .

المبحث الثالث

وجهة نظر التقليديين الجدد

لقد تطورت وجهة نظر التقليديين الجدد "Newclassicists" من تأييد التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى لعلاج إخفاقات السوق إلى رفض التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى لعلاج إخفاقات السوق على أساس أن جهاز السوق والمبادرة الفردية ، قادرين على مواجهة إخفاقات الرأسمالية ، وسنوضح ذلك فى العنصرين التاليين :

أولاً : تأييد التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى لعلاج إخفاقات السوق :-

يرى التقليديون الجدد أن الحكومة الديمقراطية يجب أن تقدم طريقاً وسطاً بين الرأسمالية المفرطة وبين الاشتراكية والشيوعية الدكتاتورية، ولذلك فالتقليديون الجدد يرغبون فى الانتفاع بالدور الهام الذى تلعبه الرأسمالية فى تراكم الثروة . وفى ذات الوقت الحفاظ على درجة عالية من الأمن والعدالة لكل الأفراد⁽¹⁴⁾ .

ومن وجهة نظر التقليديين الجدد فإن اقتصاد السوق يعانى من مجموعة من الإخفاقات التى تتطلب ضرورة تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى لعلاج هذه الإخفاقات وتتمثل هذه الإخفاقات فى الآتى :

- 1- الافتقار إلى المنافسة الكاملة .
- 2- عدم الاستقرار .
- 3- عدم العدالة .
- 4- الآثار الاجتماعية غير المرغوبة .

وتستطيع الدولة أن تعالج هذه الإخفاقات إما بالتدخل المباشر بالإنتاج وإما باستخدام الأدوات المالية والنقدية المختلفة.

ونرى أن أفكار التقليديين الجدد هذه سادت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على يد الفريد مارشال Alfred Marshall كما يتبنى هذه الأفكار عدد من الاقتصاديين المعاصرين⁽¹⁵⁾.

ثانياً: رفض التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي :

ترتب على الازمة الهيكلية الحادة التي تعرضت لها الدول الرأسمالية في بداية السبعينات من القرن العشرين تحولاً كبيراً في أفكار التقليديين الجدد "الليبراليون المعاصرون" على يد مدرسة شيكاغو "المدرسة التقليدية" التي قاد لوائها ميلتون فريدمان " M. Friedman ومدرسة جانب العرض والتي قاد لوائها لافر " Laffer " . (انظر ص 151) .

فقد نسبت هاتان المدرستان للتدخل الحكومي كافة الأزمات والمشكلات التي تعاني منها الاقتصادات الرأسمالية ، ولذلك فقد طالبوا بضرورة تحجيم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، وبضرورة إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الرأسماليين⁽¹⁶⁾ ووفقاً للتقليديين الجدد المعاصرين ، فإن الدولة مطالبة برفع يدها عن الشؤون الاقتصادية. وبدلاً من تركيز الدولة على العدالة وإعادة توزيع الدخل والثروة فإنه يتعين على الدولة أن تركز على الكفاءة والنمو وذلك على أساس أن العدالة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان هناك ازدهار اقتصادي ، وأن الجهود السابقة لتحقيق العدالة من خلال المدفوعات التحويلية أدت إلى ضعف آلية السوق ذلك نظراً لأن السياسات التي يتم تبنيها لتعزيز العدالة غالباً ما تكون مقومة لمصلحة جماعات المصالح ، وذلك فإن تخفيض أو إلغاء الأنشطة الحكومية ربما يكون من الناحية الفعلية مفيداً لجماعات الأقل أهمية في المجتمع ، ويكون

بالتالى أكثر تحقيقاً للعدالة . وأكثر من ذلك فإن السياسات الاجتماعية التى تطبقها الدولة فى ظل اقتصاد السوق مثل إعانات البطالة والرقابة على الأسعار والخدمات المدعومة والتى توجه لمحدودى الدخل كالتعليم والصحة والسكان وغيرها أدت إلى تزايد العجز بالموازنة العامة للدولة ، وتم تمويل هذا العجز من خلال الائتمان المصرفى وطبع البنكنوت الأمر الذى أدى إلى تزايد المعروض النقدى وارتفاع معدلات التضخم وترتب على تمويل ذلك العجز من خلال الاقتراض الداخلى سحب جانب من المدخرات المحلية الحقيقية لتمويل الإنفاق الحكومى الاستهلاكى مما أضعف الإنتاج، أكثر من ذلك فإن الدولة قامت بزيادة أسعار الضرائب لمواجهة الإنفاق العام المتزايد وبالتالي فإنها تؤثر سلباً على الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج ولذلك كان من الضرورى أن تمتنع الدولة عن التدخل فى المجال الاقتصادى وذلك للقضاء على كل هذه السلبيات؛ وأن الدور الرئيسى الذى يجب أن تضطلع به الحكومة هو التحكم فى المعروض النقدى من خلال السياسة النقدية ، كما أنهم ينادون بضرورة تخفيض أسعار الضرائب ، وذلك لزيادة جانب العرض ، والذى يتحقق بسبب اتجاه الأفراد والشركات لزيادة استثماراتهم على أثر تخفيض أسعار الضرائب، وليس من شأن ذلك أن يزيد العجز فى الموازنة العامة للدولة، بل على العكس سيؤدى ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة ، نظراً للأثار التوسعية التى تنجم عن تخفيض الضرائب فى مجال الإنتاج والدخل والتوظيف ، وذلك وفقاً لمنحنى لافر ، والذى يقرر أنه إذا كان معدل الضريبة صفر فإن الحصيلة ستكون صفراً وإذا كان معدل الضريبة 100% فإن الحصيلة ستعتمد تماماً وبين هذين الحدين توجد محطة وحيدة على المنحنى يمكن عندها تعظيم الحصيلة وسرعان ما تبنت الدول الغربية هذه الأفكار وقامت بخصخصة شركات القطاع العام وقامت بتخفيض أسعار الضرائب ، وانتشرت هذه الأفكار فى جميع أنحاء العالم (17).

وهكذا فإن التقليديين الجدد يطالبون بذات الأفكار التي طالب بها من قبل التقليديين، وهي أن تكون الدولة حارسة ولا تتدخل في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود⁽¹⁸⁾ ويحاول التقليديون الجدد تطبيق هذه الأفكار في الدول النامية من خلال المؤسسات النقدية الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، وذلك عند لجوء هذه الدول للاقتراض من هذه المؤسسات أو للاقتراض من المؤسسات المالية والدولية الأخرى⁽¹⁹⁾ .

نخلص مما سبق أن التقليديين الجدد كانوا يطالبون في البداية بتدخل الدولة في المجال الاقتصادي لعلاج أخفاقات السوق ، ولكن في الوقت المعاصر فإن التقليديين الجدد " الليبرالية المعاصرة " يطالبون بضرورة تحجيم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلى أضيق الحدود ، لأن من شأن هذا التحجيم أن يحقق الكفاءة والعدالة والنمو أما تدخل الدولة في المجال الاقتصادي على نحو واسع أدي إلى كل المشكلات التي عانت منها الدول الرأسمالية أثر تطبيق الأفكار الكينزية التي كانت تنادي بتدخل الدولة الواسع في المجال الاقتصادي، ويرى التقليديون الجدد في الوقت المعاصر أن المجال الذي يمكن أن تتدخل فيه الدولة هو مجال السياسة النقدية لضبط حجم المعروض النقدي وذلك لخفض معدلات التضخم، والمجال الثاني هو ضرورة خفض أسعار الضرائب وذلك لتشجيع الادخار والاستثمار ولزيادة الانتاج وبالتالي زيادة جانب العرض من خلال ضبط الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي تحقق الكفاءة الاقتصادية وتحقق العدالة وتتزايد معدلات النمو، ولقد تم تطبيق هذه الأفكار في العديد من الدول خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين .

المبحث الرابع وجهة نظر المحافظين

تتمثل وجهة نظر المحافظين "Conservatives" في ضرورة أن تكون هناك حكومة قوية قادرة على قمع أى اعتداء عليها . ولكن يجب على هذه الحكومة أن لا تتدخل فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود ، ويرى المحافظين أن الشر الأعظم فى الحكومة هو اتجاهها لإضعاف السلطة والفضيلة ، من خلال تشويه العائلات والكنائس ، فالحكومة تهدد الشخص عندما تقيد من خلال فرض سياسة معينة عليه، والدور الملائم للحكومة يتألف بصفة أساسية من الآتى :

- الحفاظ على الأخلاق .

- الحفاظ على الثقافة .

ومن شأن تدخل الحكومة للحفاظ على الأخلاق الثقافية أن يؤدى إلى تحسين سلوكيات الأفراد وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعى ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى رفع معدلات التنمية بدون تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، إلا فى أضيق الحدود ، كذلك يؤدى إلى ظهور مجتمع قوى تعم فيه السلطة كل المؤسسات لأن المجتمع يحكم نفسه بنفسه (20) .

ويرى المحافظون أن مشكلة المجتمع الرأسمالى تتمثل فى أن هذا المجتمع قد حلت فيه الثروة والتحرر محل الفضيلة والأخوة كقيم أساسية ، وترتب على ذلك ظهور الصراع والعديد من المشكلات الأخرى فى هذا المجتمع، كفقدان الدين لأهميته عند الأفراد ، وكفقدان الشعور بالانتماء ، وانتشار الدعارة والرشوة وتجارة المخدرات وغير ذلك من أمراض اجتماعية وما يترتب عليها من آثار ضارة، وبالتالي يتعين على الحكومة أن تتبنى

· برامج تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمع من هذه المشكلات وذلك حتى لا يحدث انحلال اجتماعي ، ويقع المجتمع في دائرة الخطر المحدق (21).

نخلص من ذلك إلى أن المحافظين يرفضون تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، ويرون أن الدور الرئيسي للدولة يجب أن يتمثل في الحفاظ على الأخلاق والثقافة في المجتمع، لأن من شأن ذلك أن يقوى العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ويقضى على التحلل والفساد المصاحب للنظام الرأسمالي وبالتالي تصبح الدولة قوية ، ويجب على الدولة أن تتبنى برامج لمحاربة كافة صور الفساد الاجتماعي التي تهدد بقاء المجتمع قوياً .

المبحث الخامس سقوط أصنام الرأسمالية

فى ضوء دراستنا فى المباحث الأربعة السابقة ، يمكننا القول أن هؤلاء الذين لم يتمكنوا حتى اليوم من ادراك طبيعة وحجم حقيقة ما يحدث للنظام المالى الأمريكى والعالمى لابد من إحالتهم إلى تصريحات جون ليبسكى نائب مدير صندوق النقد الدولى وهو اقتصادى أكاديمى بارز حيث وصف ما يحدث بأنه [تحركات زلزالية لم تشهد نظم المال العالمية مثيلا لها من قبل] وحول تعدد الأزمات العالمية فإن بان كى مون الأمين العام للأمم المتحدة فى كلمته أمام الجمعية العامة أكد أن العالم يواجه ثلاث أزمات كبرى " الأزمة المالية العالمية - أزمة الطاقة العالمية - أزمة الغذاء العالمية ، كما أكد حقيقة شديدة الأهمية لتفهم حقيقة هذه الأزمات بقوله [أن ما يواجهه العالم اليوم يمثل أزمة من نوع مختلف وهى لاتعرف حدودا وتؤثر على جميع الأمم والدول ، كما تعقد جميع مشكلات العالم الأخرى ، ولذلك فهى تمثل تحديا للقيادة العالمية] .

وتكتمل جوانب أخرى من الصورة بتأكيدات دومنيك ستروس مدير صندوق النقد الدولى من أن ما يحدث لا يمكن وصفه بغير كلمة "انهيار" وأن ما يحدث للاقتصاد فى شكل عام هو بداية ركود اقتصادى شديد، كما أكد أن الصراحة تفرض القول [أن ما يحدث هو نتيجة فشل تنظيمى لم يضمن الحماية من مخاطر مفرطة فى عمل النظام المالى العالمى خصوصا فى أمريكا] .

(1) اليمين الأمريكى وإعلان الحرب الإيديولوجية :

وتجسد الخلافات فى الكونجرس حول خطة الإنقاذ المالى الصراع الساخن والمشتعل على الساحة العالمية بين المتعصبين والمتطرفين فى اليقين

بقداسة وعصمة آلهة السوق وعبادتها كما تعبد الأصنام ، وبين المؤمنين بالرأسمالية كما هي في الواقع والتطبيق المدركين لمخاطر الفوضى والانفلات مما يدفع للإيمان واليقين بأن حرية الأسواق المطلقة خرافة كبرى من صنع البعض ، وأنها مجرد أصنام لا تشفع ولا تنفع في مواجهة الكوارث والزلازل الاقتصادية والمالية ، وأن الرسل والآباء الأوائل من صناع الأصنام الرأسمالية قد أكدوا دائما أن حرية السوق يجب أن تتم في سياق أخلاقي وهو ما يعنى بالضرورة صياغة القواعد والنظم الضامنة لعدم الانفلات وغياب التقيد بالحفاظ على الأموال ، واحترام أصول المعاملات السليمة والدقيقة ويجسد حقيقة طبيعة الصراع الدائر في الكونجرس الأمريكى تصريحات بارنى فرانك رئيس اللجنة المالية الديمقراطية فى مجلس النواب القائلة أن ما يحدث داخل الحزب الجمهورى من مواقف يعد بمثابة [حرب ايدىولوجية] وأن الاتفاق على خطة الانقاذ يعتمد على قدرة الرئيس بوش على "اخماد التمرد" داخل حزبه وتكشف تعقيدات الزلزال الأمريكى المالى والاقتصادى سلوك هنرى يولسون وزير الخزانة الأمريكية خلال الاجتماع المغلق الذى عقده الرئيس بوش وكبار المسئولين وقيادات الكونجرس، وحضره المرشحان الجمهورى والديمقراطى المتنافسان على الرئاسة باراك أوباما وجون ماكين، حيث تسرب للصحافة أن وزير الخزانة ركع على ركبتيه بعد نهاية الاجتماع وطلب من قيادات الكونجرس سرعة اقرار الخطة والموافقة عليها لإنقاذ أمريكا وعلى الرغم من وصف ما حدث بالمزاح والمداعبة فإنه يعكس بوضوح التعقيدات الحادة والكارثية لما يحدث.

وتتصاعد الفوضى العارمة فى الدوائر العليا لاتخاذ القرار فى أمريكا التى يرجع جانبها رئيسيا منها -إلى [الحرب الايدىولوجية] وترجع جوانب رئيسية أخرى منها إلى اختلافات جوهرية وحقيقية حول مدى جدية خطة

الانقاذ العاجل الأمريكية وامكانياتها في الصمود للأجل الطويل ، مع تأكيد البعض أنها خطة تعتمد على تمويل فشل الاغنياء وفساد ادارتهم وتنظيمهم فساد أعمالهم من جيوب دافعي الضرائب الأقل غنى ، والأقل قدرة الذين يحتاجون إلى أموال الضرائب لتوفير المزيد من الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمرافق العامة بكل أهميتها لنشاط البشر، كما أن الخطة لا تتضمن إلا تقديم مساعدات مباشرة وضمانات ضئيلة للغالبية العظمى من المقترضين الذين واجهوا الضغوط الحادة العنيفة في أزمة الرهن العقاري وكذلك القروض الاستهلاكية على اختلاف أنواعها وهي قروض بالغة الضخامة وتهم عموم الشعب الأمريكي .

وقد أوضحت مجلة الأيكونوميست، ضخامة تكاليف خطة الانقاذ العاجلة البالغ قيمتها 700 مليار دولار ، وأن ذلك يعادل 6% من الناتج المحلي الأمريكي السنوى البالغ نحو 11 تريليونا و 900 مليار دولار ، وأكدت أن أزمة القروض الأمريكية عميقة الجذور وتصاعدت حدتها مع السنوات الأخيرة حيث تبلغ الديون العامة الخاصة 300% من الناتج المحلي الاجمالى فى الوقت الراهن منذ عام 1980، وهو يزيد على المعدل السائد فى فترة الكساد الكبير فى الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد تزامن ذلك مع ارتفاع قيمة القروض الاستهلاكية من 71% من الناتج المحلى الاجمالى عام 2000 إلى 100% فى عام 2007 ، وهو ما يعنى أن معدل الزيادة فى السنوات السبع الأخيرة يزيد على مجمل معدلات الزيادة على امتداد الأعوام العشرين السابقة ، مما يفسر إلى حد بعيد ضخامة القروض المتعثرة والرديئة ، وغياب حساب المخاطر المصرفية .

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى وتحديدًا داخل القارة الأوروبية فإن هناك اعتراضات حادة على خطة الانقاذ العاجل الأمريكية

تصدرها المانيا الحليف القريب والوثيق الصلة بالإدارة الأمريكية بحكم أمور كثيرة يعززها التوجهات اليمينية للحكومة الألمانية والحزب الحاكم ، حيث وصف وزير مالية المانيا الخطة بأنها خطة انجلوسيكسونية تراعى المصالح الأمريكية وتسعى إلى تحقيق الأرباح الكبيرة للشركات الأمريكية كما قام الرئيسى الفرنسى ساركوزى بتصعيد الهجوم بشكل غير مباشر فى أحاديثه الأخيرة التى يطالب فيها بأن تكون الرأسمالية " أخلاقية " وهى الدعوة نفسها التى أطلقها البابا بيوس الحادى عشر عندما تحدث عن أزمة " وول ستريت " المالية عام 1929 ، كما تضمن حديث الرئيس الفرنسى ، على الرغم من انتمائه لليمين بشكل قاطع عن ضرورة عودة الرأسمالية وتوجيهها إلى ما سماه بوظيفتها الحقيقية فى خدمة التنمية وقوى الانتاج وليس قوى المضاربة قاصدا بشكل واضح النظام المالى وأعماله، مطالبا باعادة بناء الرأسمالية المالية من خلال التنظيم الأكثر فعالية وقدرة .

(2) الديكتاتورية الاقتصادية .. ومخاطر سطوة المديرين :

وتشرح الأيكونوميست أبعاد واقع رأسمالى فى الدول الصناعية الكبرى عموما ويبرز بشكل واضح فى الولايات المتحدة الأمريكية ويرتبط بتحكم مفهوم "الديكتاتورية الاقتصادية" فى النظام الاقتصادى والمالى العالمى، ويتضح ذلك من تحكم قلة قليلة وسيطرتها على مجمل النشاط والأعمال وتحدد الأيكونوميست هذه القلة للقليلة بكبار المديرين فى المنشآت والشركات الكبرى وفى مقدمتها المؤسسات المالية والمصارف والبنوك فى ظل ما تملكه من "القوة العظمى" لتصريف الأمور وإدارتها وتوجيهها ، وهو ما يمكن وصفه بالمحاكاة الفعلية لأساليب المافيا فى إدارة الأشياء والأموال يوما خارج سياق الالتزام بالقانون وبالتالي فإن الديكتاتورية الاقتصادية العالمية لا ترتبط فقط وبصورة أساسية بمن يملكون الأموال ويملكون

الأصول بالمفهوم التقليدي للملكية الخاصة، بل أصبحت ترتبط بطبقة المديرين خاصة الطبقة العليا منهم، وكان ما يحدث نوعا من انقلابات القصر الحاكم الصامتة التي يجرد فيها الملك من كل سلطاته ولا يبقى له إلا الجلوس الرمزي فوق العرش ، وعلى امتداد السنوات الماضية أصبح كبار المديرين طبقة مغلفة تتحكم تماما في الاقتصاد والمال وكأنها مجتمع ماسوني مغلق الأبواب والنوافذ يكتنف أعماله الكثير من السرية والغموض وتتعمق علاقاتها وتشابكاتها مع كامل النسيج المؤثر والفعال للدولة والسلطة والحكم -على الأخص في أمريكا- كما أن هذه الطبقة السوبر لا تقتصر المزايا التي يحصلون عليها مقابل عملهم على الأجور والرواتب والمكافآت والمعاشات الضخمة، بل تمتد وفقا لقاعدة أصبحت راسخة للحصول على جانب من المزايا في صور أسهم وسندات لهذه الشركات مما يحولهم تدريجيا إلى رأسماليين وملاك كبار ، لابد وأن يصبحوا مع الزمن من كبار الرأسماليين وقد تعمقت هذه الظاهرة بشكل كبير مع شيوع ظاهرة الشركات المساهمة وتداول الأسهم في البورصة لتعامل المشترين والبائعين العاديين وتحولها في العرف الاقتصادي الرأسمالي إلى ما يسمى الشركات العامة بحكم أن ملكيتها غير مغلقة على فئة محددة من المالكين ومفتوحة أمام ملكية العموم في معاملات البورصات على امتداد العالم ويستثنى من ذلك القيود الحكومية المقررة في البلدان الرأسمالية على نسب الملكية خاصة للأطراف الخارجية والأطراف التي لا تحمل جنسية الدولة .

(3) الإنهيار وسقوط صنم حرية الأسواق :

وتثير أحاديث الديكتاتورية الاقتصادية وتحكمها في الأعمال والأنشطة خاصة داخل النظام المالي العالمي الأمريكي تحديدا أحاديث مستفيضة في نطاق الفكر الرأسمالي حول مخاطر سيطرة القلة على الأسواق

وسطوتها على الأعمال في غياب الدور الرقابي والإشرافي للسلطة العامة وتحت مظلة المفاهيم التقليدية لحرية الأسواق والقائلة بقدرتها الذاتية على التصحيح والتصويب خارج نطاق التدخل الحكومي خاصة أن أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين والزلازل المالي عام 2008 يثيران مشكلة شديدة التعقيد ترتبط بفقدان الثقة في القائمين والمسيطرين على النظام المالي الأمريكي والعالمي، وهو ما دفع جانباً رئيسياً من مناقشات الكونجرس الأمريكي حول خطة الإنقاذ العاجل لأن يتركز حول الشفافية والقواعد الضامنة للرقابة والإشراف المباشر، ولكن هذا لايعنى على الإطلاق الاقتناع أمريكيا وأوروبا وحتى أسبانيا في اليابان والصين وكوريا ودول النمرور الآسيوية وغيرهم، بأن البديل المطروح والمطلوب "للرأسمالية المالية" هو "اشتراكية المالية" بمعنى الملكية المسيطرة والغالبة للدول عن طريق الحكومات للنظام المالي بقدر ما يعنى ضرورات ضمان الشفافية والرقابة الدقيقة والصيقة للنظام المالي إلى حدود التدخل المباشر للتصويب والتصحيح في الوقت الملائم والمناسب لمنع الأزمات والانهيئات والكوارث، خاصة أن خبرات الكساد الكبير تشير إلى أن تأخر الرئيس الأمريكي روزفلت في فرض تصويبات وتصحيحات تحت دعاوى اليمين وحرية الأسواق تسبب في تفاقم المشكلات وتعقدها ولم يبدأ وقف للتزيف والانهيءار إلا بتدخل حكومي واسع النطاق والمدى على مجمل الساحة المالية ومجمل الساحة الاقتصادية والنقدية بمتغيرات تشريعية جذرية لا تراعى فقط ضرورات مساندة أصحاب رأس المال ولكنها تراعى بصورة ضخمة وكبيرة ضرورة مساندة ومساعدة القاعدة الكبيرة من الأمريكيين الأقل قدرة مادية لمواجهة ضغط الحياة والارتقاء بمستوى معيشتهم من خلال شبكة من الخدمات العامة متسعة تستوعب في الوقت الراهن جانباً رئيسياً من الإنفاق العام وتصل نسبتها إلى نحو 25% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

(4) التأميم والوصاية .. ضمانات وحيدة للإنقاذ :

ومما يؤكد أن الزلزال الرامن الذي يعصف بأمريكا لا يقتصر على مجرد إعصار داخل أركان النظام المالي ، أن العمالة والديناميات من المؤسسات المالية والمصارف والبنوك وشركات الإقراض العقاري وشركات التأمين بقي منها على الساحة وضمن ركوب قوارب النجاة الجزئية أو الكلية تلك فقط التي وافقت وزارة الخزانة ومجلس الاحتياط الفيدرالي "البنك المركزي" على مساندته ومساعدته بتأميمها واخضاعه للوصاية والاشراف المباشر أو وضعه تحت الوصاية القضائية وتصفيته تصفية منظمة حفاظا على حقوق المودعين والمتعاملين ، وعلى الرغم من كل خطط الإنقاذ ومئات المليارات المنفقة بالفعل على امتداد شهر سبتمبر 2008، وقبله لل دعم والمساندة فإن يوم الخميس 25 سبتمبر 2008 شهد أكبر انهيار مصرفي في التاريخ الأمريكي حيث أغلقت السلطات الفيدرالية مصرف واشنطن ميوتشيدال "وامو" الذي تزيد أصوله على 300 مليار دولار وتم بيعه بقيمة اسمية لا تتعدى 109 مليار دولار إلى بنك " جي بي مورجان " الأمريكي مقابل تحمله عشرات البلايين من الدولارات تشكل الخسائر المرتبطة بأصول الرهن العقاري المرتفعة المخاطر والمتعثرة ، ويضيف الانهيار الجديد لبنك وامو المزيد من الوقود المشتعل ماليا ليس فقط للأسواق الأمريكية ولكن للكثير من الأسواق العالمية والمتعاملين بالكثير من الدول ، حيث تقدر المصادر المالية أن الخسائر المتوقعة للمستثمرين الأجانب والأمريكيين لاسيما البنوك المركزية المختلفة من حملة الأسهم الممتازة وسندات المصرف المنهار لنحو 30 مليار دولار من إجمالي الخسائر المقدرة بنحو 67 مليار دولار يضاف إليها خسائرهم الناجمة عن افلاس بنك " ليمان براذرز " في منتصف سبتمبر 2008 والبالغ نحو 120 مليار دولار من

السندات غير المضمونة المستحقة على البنك المفلس علما بأن الاتفاق مع "جى بى مورجان" تشيز استثنى من الصفقة السندات غير المضمونة والأسهم الممتازة بما يعنى تلاشيها وضياعها.

وتتأكد طبيعة الزلزال المالى الأمريكى، كما يتأكد أن الزلزال المالى مازال فى بدايته الصعبة والقاسية ما يتكشف من حقائق حول خسائر الديناميكيات العملاقة المالية، وأن خسائرها تفوق كل التوقعات والتقديرات على الرغم من أرقامها الفلكية المعلنة، ويوضح الأبعاد الأساسية للخسائر، ما يتم حالياً من عمليات تصفية وبيع لأنشطة وأصول بنك "ليمان برانرز" المفلس الذى كان بمثابة عملاق صناعة الاستثمار المصرفى الأمريكى حيث قام بنك نومورا اليابانى بشراء نشاط الوساطة المالية وبنك الاستثمار التابعين لـ "ليمان برانرز" فى أوروبا والشرق الأوسط بقيمة رمزية قدرها دولاران فقط لاغير مقابل ضمان نومورا الإبقاء على الموظفين والعاملين، كما اشترت نومورا معظم نشاطات ليمان المفلس فى آسيا والمحيط الهادى بمبلغ زهيد يبلغ 225 مليون دولار مع التعهد بالإبقاء على العاملين المحليين، ويقدم ذلك الوضع تأكيدات لاشك فيها عن المخاطر شديدة الارتفاع للأعمال المصرفية الأمريكية والاهمال الكامل للقواعد والأصول المصرفية الحاكمة للائتمان المصرفى .

(5) كارثة انفلات المشتقات المالية :

وعلى الرغم من الأحاديث المكثفة والإتهامات المرسله للصناديق الاستثمارية السيادية المملوكة للدول وتأثيراتها السلبية على صناعة المال الأمريكية والعالمية إضافة للحديث عن الفوائض البترولية المتصاعدة والمتنامية بمعدلات عالية خلال العامين الأخيرين ودورها فى أسواق المال

فإن الأحاديث المكثفة أيضا تدور حول "الأموال السهلة" التي أسهمت السياسة الضريبية لإدارة بوش على امتداد السنوات الثماني لرئاسته بتوليدها وإتاحتها للأغنياء والمؤسسات والمنشآت والشركات في ظل التخفيضات المتتالية للضرائب على الأكثر ثروة والأكثر غنى والأكثر ربحا وما نتج عنها من فوائض مالية ضخمة تدفق الجزء الأكبر منها لصناعة المال وساعد على تعميق المضاربات، وعلى توفير سيولة غير مسبوقة أخلت بالتوازنات والتشابكات الاقتصادية والآلية النقدية، وضغطت مع غيرها من العوامل المالية الدولية للعمل وفقا لقواعد أقل انضباطا وأقل التزاما بالمعايير السليمة في ظل السيولة الضخمة المتوفرة الباحثة عن فرص للربح والتوظيف وضاعف من تعقيدات المشكلات وتراكمها التوسعات الخطيرة في معاملات المشتقات المالية وما نتج عنه من حدود مخاطرة عالية للغاية تخرج عن حدود كل صور التأمين المتعارف عليها، حيث أن الأموال المدفوعة بالفعل لإتمام التعامل في المشتقات المالية تبلغ 1% فقط من القيمة الاجمالية للتعامل مما يعكس أوضاعا غير حقيقية في معاملات النظام المالي ، وقد تسببت المشتقات المالية في أزمات عالمية حادة وعميقة وعلى امتداد العاملين الماضيين على سبيل المثال، فإن دول الأوبك تزيد من إنتاجها بمعدلات تفوق احتياجات الاستهلاك العالمي، وتؤكد كل المؤشرات أن هناك فائضا من المعروض من النفط في السوق العالمية يتجاوز الطلب نحو مليون برميل يوميا على الأقل ، ومع ذلك وخلافا لقواعد العرض والطلب فإن أسعار النفط ترتفع بشكل متصل وبمعدلات مرتفعة، وكان الاتهام دائما يتجه إلى المضاربات في بورصات العقود الآجلة أو المستقبلية للنفط ، أو ما يسمى بالنفط الورقي Oil Paper وما يعنيه من مجرد مضاربات مالية على تعلقات افتراضية مستقبلية تديرها شبكة محكمة من المضاربين الماليين

العالميين وتحقق لهم أرباحا يومية بمليارات الدولارات على حساب الاقتصاد العالمي والاستقرار والتنمية والتقدم .

ونخلص مما تقدم ، إلى أن :

مايتم الحديث حوله بكثافة في الوقت الراهن عن هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي والتدخل السافر والمباشر للحكومات في حرية الأسواق بالدعم والضبط والسيطرة والرقابة من خلال التأمين والوصاية والتصفية والإفلاس لايعكس فقط المفهوم التقليدي لرأسمالية الدولة في نطاق الخبرات البارزة للدول الصناعية الكبرى ومثالها ماقامت به حكومة حزب العمال البريطانى من تأميمات كبرى للصناعات الاستراتيجية فى الستينيات من القرن العشرين وكذلك ما يتم فى فرنسا تحت ضغط اليسار والاشتراكيين من سيطرة ملحوظة وتدخل واضح فى النشاط الاقتصادي حد كثيرا من حرية الأسواق بمفاهيمها التقليدية المتطرفة ، ولكن ما يتم بلورته حاليا وتتكشف ملامحه المبدئية من خلال الصدام الأيديولوجى بين الحزبين الأمريكيين الكبيرين الجمهورى والديمقراطى وما يدور فى أوروبا والعالم من جدل - يثبت عمق أزمة الرأسمالية المعاصرة وتفاقم مشكلاتها إلى حدود كارثية تفرض على الجميع والكافة مراجعات جذرية للفلسفات والنظم والتطبيقات وكان عجلة التاريخ تعيد كافة مؤشرات سقوط الامبراطورية السوفيتية والمعسكر الاشتراكي - و لكن سيناريو اليوم - يتم على الأرض الأمريكية والأوروبية ؟! .

الفصل الثانى المالية الوظيفية

مقدمة :

وقد نبهت الأزمات الدورية التى تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية لاسيما أزمة 1933/1929 وأزمة 2008 وهبوطها بمستويات الانتاج والتشغيل فى هذه البلدان على نطاق لم تعرفه من قبل، والتى كشف التحليل الكينزى عن طبيعتها وأسبابها، إلى خطأ الأسس التى يقوم عليها المذهب الاقتصادى التقليدى فى صورته السائدة حتى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين .

وكانت نظرية كينز نقطة تحول فى الفكر الاقتصادى وبالتالى فى المبادئ المالية . وقد بدأ التحليل الكينزى بنقد التحليل التقليدى ورفض قانون سائى الذى يتضمن أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عنه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائياً نحو التشغيل الكامل ، وخلص إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلى الفعال ، وأن الطلب لا يتجدد تلقائياً عند المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية .

ومتى كان توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب النظرية التقليدية ، فلا بد أن تخرج المالية العامة والسياسة المالية وغيرهما من السياسات الاقتصادية عما رسمته لها النظرية التقليدية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية الميسورة عن طريق التأثير على الطلب الفعال فى الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

وعلى هذا النحو أصبحت الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى عبر الدورات حاجة عامة يتعين على الدولة اشباعها. فإذا أضفنا إلى ذلك مسئولية الدولة عن تحقيق معدل معين للنمو الاقتصادى فى المدى الطويل ، وتقليل التفاوت الشديد فى توزيع الثروات والدخول السائد فى النظام الرأسمالى تحت تأثير الفكر الاشتراكى الناهض لإقامة نوع من التوازن الاجتماعى فى الاقتصاد، وتحقيق أفضل استخدام للموارد القومية، أمكن تصور مدى اتساع دور الدولة الرأسمالية الحديثة وبالتالي اتساع نشاطه المالى وازدياد ارتباطه بالاقتصاد القومى- مما حمل كثيراً من الكتاب تفضيل استخدام اصطلاح الاقتصاد المالى أو الاقتصاد العام بدلا من المالية العام للتعبير عن الدراسات التى تتناول النشاط المالى للدولة فى أبعاده الجديدة. بيد أن هذا الاتجاه من شأنه -كما يرى آخرون- أن ينكر على علم المالية العامة ما حققه من تطور نتيجة لتخلصه من الطابع الإدارى التقليدى ويبقى عليه محصورا فى نطاقه القديم .

وبذلك تخلت المالية العامة والسياسة المالية عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهوما وظيفيا . فلم تعد مالية محايدة تستخدم لأغراض مالية مجردة، وإنما أصبحت أداة رئيسية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد .

وقد تركز الاهتمام فى بداية نظرية كينز حول مشكلة الاستقرار الاقتصادى فى المدى القصير ومواجهة التقلبات الدورية التى تتعاقب على النظم الرأسمالية ، ثم تناول التحليل مؤخرا شروط التوازن فى المدى الطويل فى اقتصاد حركى وأصبح تأمين أوضاع النمو المستقر هدفا عاما للمالية العامة والسياسة المالية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . كما حل التوازن العام للاقتصاد القومى فى مجموعة محل التوازن الحسابى لإيرادات

الميزانية ونفقاتها، حيث أصبح التجاء الدولة إلى العجز المنظم بالميزانية وسيلة التوسع الاقتصادي في فترات الركود والبطالة ، كما أصبح تحقيق فائض بالميزانية ضروريا لضبط عوامل التضخم في فترات الرخاء .

وكذلك تطور دور الدولة واتسعت وظائفها على النطاقين المحلي والدولي وازدادت النفقات العامة بازدياد نشاط الدولة في مختلف ميادين الانتاج والخدمات والتعاون الدولي تبعا لتطور الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. فضلا عن مسئولية الدولة في إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة في النظام الرأسمالي تحت تأثير الفكر الاشتراكي الناهض لإقامة نوع من التوازن الاجتماعي في الاقتصاد .

وأخيراً فقد كانت قاعدة أسبقية تقدير النفقات على الإيرادات متفقة مع دور الدولة الحارسة في الماضي وما يتضمنه من ضغط النفقات العامة وسهولة تغطيتها اعتمادا على سلطة الدولة القانونية الواسعة في الحصول على الإيرادات . أما وقد ازدادت النفقات العامة تبعا لتطور دور الدولة واتساع وظائفها فلم يعد من المنطقي تقدير النفقات قبل الإيرادات وإنما يجب تقديرها في حدود تلك الإيرادات ، لأن سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات ليست مطلقة تعتمد على سلطتها القانونية فحسب، وإنما محدودة تعتمد في المقام الأول على الامكانيات الاقتصادية والإدارية لكل بلد إلى جانب فكرة السيادة.

وإلى جانب الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عرف العالم في القرن العشرين نوعان آخران من الاقتصاديات . اقتصاديات متخلفة كانت في معظمها جزءاً من الاقتصاد الرأسمالي وما زالت تقوم بجهود المرحلة الأولى للتطور الاقتصادي . واقتصاديات اشتراكية وكانت بدورها متخلفة تقوم ببناء أساس المجتمع الاشتراكي عن طريق الأداء المخطط للاقتصاد القومي.

وغنى عن البيان أن المالية العامة تختلف فى النظم الاقتصادية الرأسمالية عنها فى النظم الاشتراكية تبعا لاختلاف دور الدولة فى كل منهما .

ففى الاقتصاديات الرأسمالية الحرة ، حيث تسود المشروعات الخاصة هيكل الإنتاج ، تتجه المالية العامة بصفة أساسية نحو موازنة ومساندة الاستثمار الخاص وسد أى ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادى إلى جانب شئون المرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وبعض الصناعات الاستراتيجية التى تتولاها الدولة .

أما فى الاقتصاديات الاشتراكية التى تأخذ بمبدأ الملكية العام لوسائل الإنتاج فإن المالية العامة تضطلع بدور أوسع نطاقا تبعا لاتساع نطاق القطاع العام وقيام أجهزة الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادى إلى جانب وظائفها التقليدية، الأمر الذى يتضمن قيامها بالجانب الأكبر من النشاط المالى فى المجتمع، بينما تتضاءل أهمية القطاع الخاص حتى لاتكاد تحسب بعض النشاط الحرفى والمهنى الحر. ويتميز للميزانية العامة فى هذه الدول بضخامة دورها فى التمويل وفى توزيع وإعادة توزيع الدخل وفى الرقابة التى تمارسها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

وكذلك يختلف دور المالية العامة فى الاقتصاديات المتخلفة عنه فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تبعا لاختلاف دور الدولة فى كل منهما. فبينما يغلب الطابع التعويضى على المالية العامة والسياسة المالية فى البلدان المتقدمة ، يحتل تعجيل النمو الاقتصادى المقام الأول بين أهداف السياسة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، ويلقى على عاتق الدولة فى هذه البلدان أعباء جسيمة فى النهوض بعملية التنمية المتوازنة للاقتصاد القومى ، تنعكس على نشاطها الحالى سواء عن طريق توفير الإيرادات اللازمة لتمويل نصيب

الحكومة من الخطط أو البرامج الإنمائية فى مختلف ميادين الإنتاج ، أو عن طريق تقوية حافز العمل والادخار والاستثمار الخاص فى الحدود والمجالات المرغوبة أو المقبولة اجتماعيا ، وذلك إلى جانب مسئولية الدولة فى توفير الخدمات ذات الطابع الجماعى وغيرها من المرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة .

وفى ضوء ما تقدم ، يمكن لنا أن نعرض للآراء المؤيدة للتدخل الواسع للدولة فى المجال الاقتصادى من خلال ما يلى :

المبحث الأول : النظرية الكينزية .

المبحث الثانى: وجهة نظر أنصار دولة الرفاهية ودور السياسة المالية.

المبحث الثالث : نهاية زمن الرأسمالية المالية وبداية عصر رأسمالية الدولة .

المبحث الأول النظرية الكينزية

إذا كانت وجهة نظر الطبيعيين والتقليديين ، والتقليديين الجدد تتمثل في رفض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، فإن وجهة نظر كينز كانت على العكس من ذلك ، حيث نادى بضرورة التدخل الواسع للدولة في المجال الاقتصادي ، وذلك على أساس أن توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية القائمة ، وشرط لنجاح السعى الفردي، وبذلك لم يكن كينز عدواً للرأسمالية القائم على الحرية الفردية واقتصاد السوق ولكنه كان يريد انقاذها من الاضمحلال والزوال⁽²²⁾ خاصة بعد الاضطرابات وأزمة الكساد العالي الكبير والحروب النقدية التي تعرضت لها الدولة الرأسمالية في الفترة من 1929 حتى 1933 ، إن الاتجاه الكينزي يطالب الدولة بالتدخل في المجال الاقتصادي ليس فقط من خلال السياسية المالية أو السياسة النقدية. وإنما أيضا من خلال القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال ، حيث أنه ينمي في ذات الوقت كل من الاستهلاك والاستثمار. وهذا كاف لزيادة معدلات التشغيل (التوظيف) والنمو والاستقرار. ⁽²³⁾

ومنذ ذلك الوقت زاد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في البلدان الرأسمالية الصناعية ، حيث امتلكت الدولة بعض الصناعات الهامة ، مثل صناعة الحديد والصلب وزاد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والسكان والضمان الاجتماعي وتم دعم المواد التموينية لمحدودي الدخل وزاد الإنفاق الاستثماري في مجال الأشغال العامة ، وزاد الإنفاق على الصناعات الحربية كما زاد الإنفاق العسكري وقفز الإنفاق

العام كنسبة من الناتج المحلى إلى 47% فى المانيا الاتحادية عام 1975 ، 46.9% فى بريطانيا ، 35.4% فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 27.3 % فى اليابان فى ذات العام (1975) ولقد تأثرت دول العالم الثالث بالفلسفة الكينزية ، حيث ظهرت نظريات للتنمية تعطى للتدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى دوراً قيادياً لمواجهة التخلف وتحقيق النمو الاقتصادى (24).

نخلص مما سبق إلى أن جوهر نظرية كينز، تتمثل بصفة أساسية فى رفض المفهوم الكلاسيكى السائد منذ آدم سميث، والقاتل أن التشغيل الكامل مضمون تلقائياً، حيث يرى كينز أنه ليس بوسع اقتصاديات السوق الحرة المحافظة على التشغيل الكامل والازدهار فى جميع الأوقات، فقد تتردى تلك الاقتصاديات فى حالات من الكساد، وتظل فيها فترات طويلة ، ومن غير الممكن خلال الأجل الطويل أن يتمكن اقتصاد السوق من القضاء على هذا الكساد، ومن هنا جاء اقتراح كينز بوجوب اضطلاع الحكومة بدور هام فى إزالة نقص الطلب من خلال التمويل بالعجز بهدف اصلاح الكساد (25) .

إن المقارنة بين الأزمات الكبرى يفيد فى الفهم والتحليل وهو ما يفسر الاهتمام الشديد للكثير من الكتاب والاقتصاديين بأن يعقدوا مقارنة بين الأزمة المالية العالمية الحالية 2008 وبين الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين ، وهذا يدفعنا للتعرض للنظرية الكينزية بشئ من التفصيل، وهذا ما سوف يتم فى الصفحات القادمة :

الثورة الكينزية والكساد العظيم

(1) الكساد الكبير :

بسبب ضغط الأحداث الذى لا يلين على الأفكار الاقتصادية والضغط الهائل " للكساد الكبير " كانت حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين هى الحقبة التى شهدت أكبر التجديدات ، ولا سيما فى الولايات المتحدة كان هناك تصد

مباشر للانخفاض فى أسعار المنتجات الصناعية والزراعية ، وتم توفير فرص العمل فى مجال الإغاثة والأشغال العامة وفى العام 1935م جاء تعويض البطالة وتأمين الشيخوخة . ولكن بقى مع ذلك الفشل الذريع للنظام برمته. وفى العام 1936 ، وهو العام الرابع من تطبيق " النيوديل " ، وبعد قدر ضئيل من الانتعاش المؤقت للغاية ، كانت النفقات الشخصية منخفضة ، وكان 17 فى المائة من قوى العمل الأمريكية مازالت تعاني البطالة ، وكان "الناتج القومى الاجمالى " الحقيقى لايتجاوز 95 فى المائة عن مستواه للعام 1929 الذى بات بعيدا الآن ، وذلك على الرغم من الزيادات السنوية الكبيرة التى كان رجال السياسة جميعا يعدون بحدوثها . وشهد العام 1937 هبوطا حادا آخر ، ونظرا لأنه كان هناك كساد بالفعل ، تطلب الأمر بالبحث عن اسم جديد ، فسمى تراجع كسادا داخل كساد .

ولم يكن باستطاعة الأرثوذكسية الكلاسيكية أن تجيب عن شىء من ذلك. فهى ترى (كما سبق أن ذكرنا) أن الاقتصاد يحقق توازنه فى ظل العمالة الكاملة ، ومن العمالة الكاملة يأتى تدفق الطلب الذى يوازن التوازن . " قانون ساي " . وحالات القصور المؤقت ممكنة ، بل مقبولة ولكن لا يمكن قبول شىء يستمر ، كما كان الوضع بحلول العام 1936، فهو سنوات ست عجاف كاملة بلا نهاية . ومنذ كان توماس روبرت مالتس قد رأى ذلك بالنسبة لإجمالى إفراط الإنتاج على أنه المقابل لنقص فى الطلب⁽²⁶⁾ . قد نظر إليه فى هذا الصدد على أنه ربما يأخذ بمنطق " خالف تعرف " ، وعلى أنه مخطئ بغير شك . وظلت الحقيقة المقبولة إلى جانب ساي ودافيد ريكاردو ، ورفض ما كان الجميع يسمونه أكذوبة وقصور الاستهلاك، أو نقص الطلب . وإذا كان نقص الطلب لا يمكن أن يحدث ، فمن الواضح أنه لايمكن أن تكون هناك حاجة إلى إجراء حكومي لتعزيز الطلب. وإلى جانب أنه غير

ضرورى، فإنه ينتهك قواعد المالية العامة السليمة، والحكومة، مثل الأسرة ، تعيش فى إطار إمكانياتها - أو ينبغي لها ذلك .

وربما كان ممكنا فى الحقيقة خفض أسعار الفائدة بموجب إجراء من بنك مركزى ، ولكن بحلول منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين كانت هذه الأسعار قد هبطت بالفعل إلى ما يقرب من مستوياتها الاسمية ، ولم يعد فى الوسع مواصلة تشجيع الاقتراض والاستثمار بالضغط على هذا الوتر . ومن هذه الظروف سوليس فى الوسع رؤية مدى قوته إلا على ضوءها- جاءت بتأثير هائل أعمال جون ماينارد كينز (1883-1946) . وكانت الأساسيات التى دعا إليها بسيطة ومعدة بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد من عقالها الكلاسيكى . وقد رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لايجد بالضرورة توازنه فى العمالة الكاملة ، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن فى وجود البطالة - ما يسمى " توازن العمالة الناقصة " ، وأن قانون "ساي" لم يعد ساريا ، إذ يمكن أن يكون هناك عجز فى الطلب . لذلك فإن الحكومة تستطيع وينبغي لها أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع أما فى حال الكساد فإن قواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة . وكان توازن العمالة الناقصة ، والتخلى عن " قانون ساي " ، ودعوة الحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب - هو جوهر النظام الكينزى .

(2) ألمانيا:

وكان أقل ما يسترعى النظر فى هذه الثورة هو عدد الأشخاص الذين توقعوها . فقد كان هناك كينزيون قبل كينز بزمان طويل ، منهم ادولف هتلر، الذى لم يكن تقيده أى نظرية اقتصادية ، وشرع فى تنفيذ برنامج واسع النطاق للأشغال العامة عندما تقلد السلطة فى العام 1933 ،

وكان أوضح مظاهره مشروع إنشاء الطرق السريعة. بعد فترة من الزمن تبع الإنفاق على الأشغال المدنية الإنفاق على الأسلحة . وكان النازيون أيضا غير مباليين بالقيود على الإيرادات الضريبية، فقد كانوا يسلمون بفكرة التمويل بالعجز . وخرج الاقتصاد الألماني من الركود المدمر الذي كان يعانيه في السابق. وبحلول العام 1936 كان قد قضى تقريبا على البطالة، وهو ما كان له أثر كبير في وصول هتلر إلى السلطة .

ولكن العالم الاقتصادي لم يبد اعجابه بهذه الخطوات . ولم يكن هتلر ونظام الاشتراكية الوطنية نموذجا جديرا بالاحترام ، كما ان الاقتصاديين المتحدثين بصوت أعلى من المعبرين عن الحكمة المالية كانوا عندما يزورون الرايخ في تلك السنوات يتنبأون جميعا بحدوث كارثة اقتصادية . وكانوا يرون أنه نتيجة للسياسات الاقتصادية المتهورة ، إن لم تكن خالية من العقل سوف ينهار الاقتصاد الألماني، وستفقد الاشتراكية الوطنية بريقها وتختفى. وانضم هينريخ بروننج، رئيس الوزراء في الفترة 1920 - 1922 والذي شهد عهده البطالة والبؤس السابقين ، إلى جامعة هارفارد حيث كان يذكر لكل من يسمع له أن ثمة نتائج خطيرة ستجتم عن تخلي المانيا عن سياستها التقشفية المتشددة ، وهي السياسات التي كان يرفض بعناد أنه كان لها أي ارتباط بحالة اليأس التي أفضت إلى نهوض الفاشية .

(3) الثورة السويدية :

وكانت السويد أكثر تحضرا وأكثر ارتباطاً بالفكر الاقتصادي المتفتح المعنى بالأوضاع الجارية. فهنا ظهر جيلان من الاقتصاديين اليقظين شرعا في المناقشة الانتقادية للأفكار الاقتصادية في ارتباطها بالأمور العامة. ثم تجاوز هؤلاء الاقتصاديون المناقشة إلى التعليم والكتابة ، وحملوا مفاهيمهم وسياساتهم إلى مجالات السياسة العملية والإدارة العامة .

وكانت الشخصية المؤسسة للجيل الأول ، نت فيكسيل (1851-1926)، وهو باحث يتبع التراث الكلاسيكي والنفعى ولكن بعقل شديد الاستقلال والأصالة ، وبموجبه يخرج عن النطاق المتوقع ، ويمضى أحيانا إلى الخروج الصريح عن المألوف ، وقد تعرض لانتقادات قاسية لدعوته المبكرة لتحديد النسل .

وكانت آراء فيكسيل هي الارهاصات لجانب كبير من المناقشات اللاحقة وعلى وجه التحديد فقد رأى قبل تشمبرلين وروبينسون أن الاحتكار والمنافسة هما النهايتان المتطرفتان لطيف يضم أشكالا عدة من تنظيمات السوق . ذلك أن هذا الموقف وغيره من المواقف غير المتسمة بالاحترام تجاه المفاهيم الأرثوذكسية قد وضعت طوال حياته في نزاع مع جوستان كاسيل (1866 - 1944)، عميد الاتجاهات الاقتصادية المحافظة فى السويد، وفى أوروبا إلى حد ما . وكان كاسيل مدافعا دؤوبا عن النظام الكلاسيكى، وقاعدة الذهب ، وأن يكون دور الدولة محدودا بقدر كاف ، إن لم يكن فى أضيق نطاق ، ونظرا لأن كاسيل كان ملتزما بقوة بآرائه الخاصة، وكانت هذه الآراء تلقى تأييدا كبيرا من جانب المحافظين فى كل أنحاء أوروبا ، فقد أثار رد فعل ديكالكتيكيا قويا . وما حدث من خروج السويد على الأرثوذكسية الاقتصادية إنما يرجع بدرجة كبيرة إلى وجود معارضين أرثوذكسي بهذه القوة.

وكان من البارزين فى معارضة كاسيل جيل ثان من الباحثين ذى العقول المستقلة بدرجة ملحوظة ، مثل جونار ميردال (1899-) . وبروتيل جو أولين (1899-1979) وابريك ليندال (1819-1960) وايرك ف. لندبرج (1907 -)، وداج همرشولد (1905-1961) ، الذى أصبح

فيما بعد أميننا عاما للأمم المتحدة ، ومات في أثناء شغله لهذا المنصب . وقد كانوا على معرفة كاملة بالنظرية الاقتصادية ، ويبدون معارضة قوية لقيودها ، وكانوا جميعا يوجهون جهودهم للمشاكل العملية للاقتصاد والمجتمع والسياسة في السويد. مع ازدياد الكساد عمقا وجهوا اهتمامهم بوجه خاص إلى ما نتج عنه من انكماش الأسعار ، وتناقص الانتاج، وازدياد البطالة ، ومحنة الزراعة . وفي إطار المجتمع السويدي المدمج كان الاقتصاديون على ارتباط وثيق ، بل يومي مع الزعماء السياسيين والمسؤولين الحكوميين ، أو كانوا يقومون بأنفسهم بهذا الدور . ونتج من هذا الارتباط رؤية عريضة للحد من المشاق وتحسين السير الاجمالي للاقتصاد. وشمل ذلك ما كان بمعايير ذلك الوقت نظاما متطورا للتأمينات الاجتماعية. وكذلك دعم الأسعار الزراعية ، كما شمل ما يعتبر استكمالا وتصحيحا للمؤسسات الرأسمالية والتنافسية المعتادة ، وهو نظام محكم البنيان للتعاونيات الزراعية الاستهلاكية

غير أنه كان من الأمور التي تحظى بأهمية راهنة كبرى ، العمل على استخدام ميزانية الحكومة لدعم الطلب والعمالة.. وقد أدى الكساد بالباحثين الاقتصاديين في ستكهولم إلى التخلي عن الأمل في أن يؤدي تحرك البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة إلى إحداث التوسع اللازم في الاستثمار والإنفاق الاستثماري وحجم الطلب . وكان ذلك مرة أخرى عزفا على الوتر لا طائل من ورائه. وكانوا يرون بدلا من ذلك أنه في الأوقات الطيبة ينبغي أن تكون الميزانية متوازنة ، ولكنها في أوقات الكساد يجب أن تكون غير متوازنة قصدا حتى تؤدي زيادة المصروفات على الدخل إلى دعم الطلب والعمالة.

كان هذا كله يقال وينفذ في ستكهولم في الثلاثينيات من القرن العشرين قبل كينز بوقت طويل ، وإذا أراد العالم أن يكون دقيقا في

مصطلحاته عند تحديد مرجعيته الحديثة فإن هذه الأفكار لا ينبغي أن تنسب إلى كينز ، بل إلى " الثورة السويدية " .

(4) بريطانيا والولايات المتحدة :

وقد تسربت التطورات الجارية في الفكر السويدي إلى بريطانيا والولايات المتحدة. في نظر عالم تزعجه الفكرة القائلة إن الاشتراكية والشيوعية هما البديلان الوحيدان للرأسمالية ذات تشدد أرثوذكسي، فإن السويد بما لديها الآن من نظام متطور للرفاهية الاجتماعية، وتعاونيات استهلاكية وزراعية، وتقبلها بشكل عام لتعديلات وتحسينات التشدد الكلاسيكي، وميزانيتها الداعمة للطلب، كان يجري تصويرها على أنها " الطريق الوسط " (27). ولكن كما لاحظ بن ب. سليجمان (28) ظل حاجز اللغة. لمدة طويلة حائلاً دون انتقال تلك الأفكار. ولم يكن من المتوقع أن تأتي الأفكار الاقتصادية العظيمة من بلدان صغيرة.

وكان هناك سابقون لكينز في الولايات المتحدة أيضاً. في العشرينات من القرن العشرين قام وليم تروفانت فوستر (1879 - 1950)، وواديل كاتشينجز (1879-1967)، وكان أولهما من الباحثين الاقتصاديين المعروفين بخروجهم على المؤلف والثاني من العباقرة المبكرين في الحملات الكبيرة لترويج الاستثمار في الأعوام التي سبقت أو أعقبت الانهيار في عام 1929، قاما بنشر سلسلة من الكتب تحت الحكومة بقوة على التدخل لدعم الطلب وتعزيزه، وكان هدف هجومهما هو "قانون ساي" والمعتقدات الاقتصادية التي استند إليها: "لقد كان هؤلاء السادة في مجال النظرية الاقتصادية [أصحاب النظرة الكلاسيكية في الاقتصاد] لا يقدمون أكثر من الافتراض، حتى دون أي محاولة للإثبات، بأن تمويل الإنتاج نفسه يزود الناس بوسائل الشراء (29) .

ولم تمض أفكار فوستر وكاتشينجز جميعا دون أن تكن لها جانبية عامة ، ففي السنوات الأولى للكساد حظيت بقدر من القبول والمناقشة من جانب القراء العاديين ، لكنها بين الاقتصاديين المرموقين لم تكن أكثر من مثال للأخطاء الشائعة السطحية، وكان يشار إليها في التعليم اليومي على أنها تبين الاتجاهات التي يأخذها مثل هذا الخطأ (30) .

وأخيرا فقبيل كينز كان هناك تطبيق عملي للغاية في الولايات المتحدة لما سيصبح وصفته الرئيسية ، ألا وهو أنه ينبغي أن تكون هناك نفقات حكومية يجرى تمويلها عن طريق الاقتراض من أجل دعم الطلب والعمالة. وطوال الجانب الأكبر من ثلاثينات القرن العشرين اعتمدت الحكومة الفيدرالية على التمويل بالعجز، وابتداء من العام 1933 زاد ذلك بالإنفاق من أجل الإغاثة المباشرة والأشغال العامة وغيرها من وسائل التوظيف الحكومي، هذا الأخير عن طريق "الإدارة الفيدرالية للإغاثة في حالات الطوارئ" و "إدارة الأشغال العامة" و "إدارة الأشغال المدنية" وإدارة تقديم الأعمال"، وبحلول العام 1936، بعد ثلاث سنوات كاملة من "النيوديل"، وما يمكن أن يوصف بأنه سنوات كينز، لم تكن الإيرادات الفيدرالية تمثل غير 59 في المائة من المصروفات، أى ما يزيد قليل عن نصفها . وكان العجز 4.2 في المائة من الناتج القومي الاجمالي "الجارى" (31)، كما أن الظروف للقاسية، وهى القوة التى لا راد لها فى السياسة الاقتصادية ، كانت قد تطلبت بالفعل ما كان كينز يدعو إليه . غير أن ما كان لازما لم يلق القبول . والظروف ليست عذرا للخطأ فى الشئون المالية . ونتيجة لذلك ، رأى الكثيرون ، لم يكن فرانكلين د. روزفلت استثناء منهم ، إن سياسة كينز الاقتصادية ليست عملا اقتصاديا حكيما ، وإنما هى ترشيد محنك لما تبين أنه لا مفر منه سياسياً.

(5) النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود :

وشملت الدعوة المبكرة للسياسة الكينزية محاولات قوية للإقناع من جانب كينز نفسه ، ففي بيان مشهور بعنوان " خطاب مفتوح إلى الرئيس " . نشر في جريدة نيويورك تايمز في 31 ديسمبر 1933 ، خلال السنة الأولى من " النيوديل " ، أبلغ الإدارة الجديدة أنه " يوجه أكبر الاهتمام إلى زيادة القوة الشرائية الوطنية الناتجة عن المصروفات الحكومية التي تمول بالقروض⁽³²⁾ ". في السنة التالية عقد اجتماعا غير عادي مع روزفلت للدفاع عن وجهة نظره ، لكنه لم يوفق ، غير أنه لم يكن لأى من هذه الجهود السابقة من الأهمية ما كان لنشر كتابه " النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود " في عام 1936⁽³⁰⁾ ، الذي كان حدثا في تاريخ علم الاقتصاد شبيها في دلالاته بنشر كتاب ثروة الأمم في العام 1776 ، والطبعة الأولى من رأس المال في العام 1867 ، وكان هذا الكتاب ، كما أراده كينز ، ضربة قاتلة للاستنتاجات الكلاسيكية⁽³⁴⁾ بشأن الطلب والانتاج والعمالة وما ينتج عنها من سياسات .

ولعله أصبح من الجلى الآن أن جانبا كبيرا من قبول النظرية العامة لا يرجع فقط إلى " الكساد الكبير " وإخفاق الاقتصاد الكلاسيكى فى التعامل مع هذا الحدث الذى كانت اضطراباته تتفشى وتتشر ، ولكنه يرجع أيضا بدرجة كبيرة إلى قوة حجة كينز فى شؤون الاقتصاد وسلامة تحليله ، وإلى ما يوحى به تعبيره واتخاذها للمواقف من أصالة واثقة ، وينبغى أن نؤكد بوجه خاص على الثقة . وليس هناك باحث اقتصادى فى أى وقت كان ينظر إلى نفسه بقدر ما نظر كينز إلى نفسه وما كان هناك يقين أكبر مما كان يديه من يقين . كما أن تأثيره كان يدين بالكثير لخلفيته الشخصية وسمعته ومكانته . ولو

أن النظرية العامة جاءت من شخص يفتقر إلى هذه المؤهلات فربما ذهبت دون أن تترك أثرا. ولنذكر شيئا عن تلك المؤهلات في السطور التالية:

ومن الصعب أن نتصور أن أسرة كينز ومؤهلاته الأكاديمية كان يمكن أن تخدمه على نحو أفضل مما فعلت، فوالده، جون نيزيل كينز، كان أستاذا للاقتصاد بجامعة كامبريدج ذا سمعة ممتازة. وعلى امتداد خمس عشرة سنة كان يشغل منصب المسجل، أى كبير الموظفين الإداريين فى الجامعة، وكانت والدته ماينارد كينز، فلورنس آداكينز، من زعيمات المجتمع المتحمسات وأصبحت فيما بعد عمدة لكامبريدج، وقد عاش كلاهما لما بعد حياة إينهما الشهير، وحضروا جنازته فى كنيسة ويست منستر فى إبريل 1946.

ولقد تلقى جون ماينارد كينز تعليمه فى إيتون ، ثم فى جامعة كامبريدج حيث كان من زملاء دراسته ليتون استراتشى وليونارد وولف وكلايف بل ، وفيما بعد قام مع فيرجينيا وولف وفانينا بل وعدد من الآخرين، بتشكيل مجموعة "بلومزبرى" فى لندن، وهى المجموعة التى حظيت بشهرة كبيرة ويمكن أن يقال إن ما حظيت به من شهرة كان أكثر مما تستحق. وكان هؤلاء الأصدقاء بالنسبة لكينز فرصة للانفتاح على عالم ونوع من الحوار يتعارضان مع المفاهيم المتشددة فى الفكر الاقتصادى ، وكان كينز بالنسبة لأصدقائه صلة غير مرجحة ، بل وتدعو للاستغراب ، مع علم الاقتصاد والشؤون السياسية العملية .

بعد أن حصل كينز على درجته العلمية من كامبريدج فى العام 1905، تقدم لامتحانات " الخدمة المدنية " ، وكان أداؤه سيئا فى علم الاقتصاد: "كنت بوضوح اعرف عن الاقتصاد أكثر مما يعرفه من يمتحنوننى"⁽³⁵⁾. وبعد هذا الفشل الرسمى، اشتغل لفترة من الوقت فى " مكتب

الهند"،^(*)، وألف كتابا فى نظرية الاحتمالات ذات طابع تقنى رفيع ، واستقبل استقبالا حسنا ، شرع فى إعداد كتاب آخر عن عملة الهند ومالياتها ، ثم عاد إلى كامبريدج مستعينا بمنحة وفرها له بصفة شخصية الأستاذ آرثر بيجو .

ثم أن حرب الفترة 1914 - 1918 والسنوات التى أعقبتها جاءت لكينز بالشهرة، وكذلك بالثقة التى أصبحت منذ ذلك الحين تميز حديثه العام وتكسبه قدرة كبيرة على التأثير، بل فى نهاية الأمر قدرة لا تقاوم ، واشتغل لمدة ثلاث سنوات فى "وزارة الخزانة" حيث اكتسب سمعة مهمة لكفاءته وسعة حيلته فى التعامل مع مكاسب بريطانيا من الصرف الأجنبى وحصيللة القروض، وإيرادات الأوراق المالية الأجنبية التى تصدر وتباع فى الخارج . كذلك فى توزيع الحصيلة الزائدة على الواردات اللازمة ، والنفقات فيما وراء البحار ، وفى توجيه ومساعدة الفرنسيين والروس بشأن المسائل نفسها ، وهكذا أصبحت له شهرة كبيرة فى نهاية الحرب لقدرته فى السياسات الاقتصادية والإدارية بحيث وقع عليه الاختيار ليكون عضوا فى الوفد البريطانى " لمؤتمر باريس للسلام " فى العام 1919، وهى مهمة ذات قدر من الأهمية والتميز لا يستهان به .

وجاء كما كان متوقعا تماما سلوك ذلك الأخصائى الشاب - كان عمر كينز آنذاك ستة وثلاثين عاما - الذى دخل فى علاقة مع أشخاص يبعثون على الرهبة، مثل الحاضرين فى "مؤتمر باريس" دافيد لويد جورج^(†)،

(*) من المعروف أن كينز اشتغل فى الهند فى صدر حياته فترة من الوقت ، وقد تناول فى كتابه عنها الإصلاح النقدى فيها .

(†) دافيد لويد جورج : [1863 - 1945] ، سياسى انجليزى رأس الوزارة فى الفترة ما بين العامين 1916-1922، ومثل بلاده فى "مؤتمر فرساي" .

وكليمنصو^(*). وودرو ويلسون - المكلفين بمهمة تبحث على الرعب وهي ضمان سلام العالم، فالشخص الذي يقع عليه الاختيار ويلقى هذه الحظوة لا بد أن يستمتع بما ينشأ عنها من شعور بالرضا عن الذات، وحسد من جانب الآخرين الذين لم يواتيهم مثل هذا الحظ الطيب . كان من واجبه أن يقدم المشورة بكل المراعاة المناسبة ، وعليه أن يقبل النتيجة وأن يدافع عنها ، حتى إن لم تكن موضع ترحيب ، أو حتى إذا كانت تقتقر إلى الحكمة أو تنسم بالغرابة ، باعتبار أنها أفضل ما يمكن الوصول إليه . فالتصرف على نحو آخر يكون معناه إنكار الحكمة في اختياره والنيل من مكانته هو . وقد غادر كينز ، الذي لم يكن بحاجة إلى أي تعزيز لإيمانه بنفسه ، باريس في يونيو 1919، بعد أن فاض به الاحتقار لكل ما جرى . فقد عاد إلى إنجلترا ليؤلف كتاب [الآثار الاقتصادية للسلام]⁽³⁶⁾ خلال فترة الشهرين التاليين . ونشر ذلك الكتاب في إنجلترا في وقت لاحق من ذلك العام ، وبيعت منه 84 ألف نسخة في طبعته البريطانية ، وتمت ترجمته إلى لغات عدة ، وما زال يعتبر أهم وثيقة اقتصادية تتعلق بالحرب العالمية الأولى والفترة التي أعقبتها .

وكان هذا الكتاب أيضا ، كما قيل كثيرا ، واحدا من أبلغ المؤلفات اللاذعة التي كتبت في أي وقت . وقد صور الجو السائد في " مؤتمر باريس " على أنه جو انتقامي وقصير النظر وبعيد كل البعد عن الواقعية، كما وصف أيضا كبار رجال السياسة - ويلسون هذا " الدون كيشوت الأعمى والأصم "⁽³⁷⁾ وكليمنصو الذي لديه " وهم واحد هو فرنسا - وخيبة أمل واحدة هي البشرية "⁽³⁸⁾، ووصف لويد جورج في عبارة حذفت في آخر لحظة بأنه

^(*) جورج كليمنصو : (1841 - 1929) ، سياسي فرنسي ، رأس وزراء فرنسا مرتين في 1906-1909 و 1917-1920 ، ومثل بلاده في مؤتمر فرساي .

هذا الزمار المترنج، وهذا الزائر نصف الآلمى لعصرنا من الغابات المسحورة من الأزمنة القديمة» (39) .

غير أن شروط التعويضات هي التي استدعت الاستتكار المهني لكينز . وقد رأى أن ألمانيا لا تستطيع أن توفر المبالغ المطلوبة من أى حصيلة للصادرات يمكن تصورها ، وأن الجهد وما ينتج عنه من اضطراب تجارى ومالى سيكونان بمنزلة عقبة ليست للعدو المهزوم وحده ، بل كذلك لأوروبا بكاملها. ومن هذا الاستنتاج أكثر من أى مصدر آخر ، جاء الرأى الذى تردد فى العشرينيات والثلاثينيات بأن شروط السلام كانت فى الواقع شروطا ونتيجة لذلك فإنه لم يعد ينظر إلى ألمانيا على أنها دولة متعدية لقيت عقوبتها ، بل على أنها ضحية وكانت تلك هي التركة التى خلفها كينز .

ثم كان هناك أثر أبعد . فبعد الحرب العالمية الثانية فى القرن العشرين رفض الجميع فكرة فرض تعويضات على ألمانيا فى صورة تحويلات مالية. إذ قيل أن الخطأ الذى شمر به كينز يجب ألا يتكرر. وبدلا من ذلك ينبغى فى هذه المرة بمزيد من التعقل، أن تكن التعويضات عينية، وفى المقام الأول فى صور مصانع ومعدات ، ومن المؤسف أن التعويضات فى هذه الصورة فيما عدا أنها لم تكن عملية إلى حد ما ، تبين أنها أشد اضرارا وقسوة . فالعمال ومجتمعات بكاملها كانوا يشاهدون المصانع والآلات التى يتوقف عليها رزقهم تفكك وتحمل بالقطارات والسيارات وتنتقل بعيدا. وبدا لتلك اللحظة على الأقل أن المستقبل قد ولى. وكانت تلك ممارسة ظالمة حقا ، لم يخفف من وطأتها غير المشاكل العملية المتعلقة بنقل المصانع واستعمالها فى مكان آخر .

وفى العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين كان كينز مفرطا فى الكتابة، ويبدى اهتماما بالفنون، وكان رئيسا لمجلة نيوسيتيسمان

آند نيشن، وعضوا فى "اللجنة الحكومية لبحث الشؤون المالية والصناعية"، ورئيسا لمجلس ادارة إحدى شركات التأمين ، وزميلا بـ " كينجز كولدج " بجامعة كامبريدج ، وأمين الصندوق فيها ، وقام بالمضاربة، ولكن مضارباته فى البداية كانت فشلا ذريعا - وقام بانقاذه والده وزملاؤه من حى المال فى لندن (السيتى) - ثم ضارب بنجاح بعد ذلك بأمواله الخاصة ، ثم بالنيابة عن " كينجز كولدج " على ضوء ضبط النفس المعتاد فى مثل هذه التصرفات.

وفى العام 1925 ترتب على مسألة قاعدة الذهب، والخطر الذى بدأ واضحا لما سماه الموسم العاصف ، دخوله فى نزاع جدلى واضح مع وزير الخزانة فى ذلك الوقت، ونستون تشرشل . وكان النزاع حول عودة الجنيه الاسترلىنى ، بعد تدهوره فى فترة الحرب، إلى قيمته القديمة بالذهب، وهى 123.27 قمحة من الذهب الخالص ، وسعر تعادله القديم مع الدولار وهو 4.187 دولار للجنيه الإسترلىنى . وكان ذلك ما تتطلبه الحكمة المالية والأعراف ، ولكن الجنيه ذا القيمة المرتفعة سيستخدم أيضا فى تسعير منتجات التصدير البريطانية ، بما فى ذلك الفحم على الأخص ، وبذلك يرفع سعرها لما يقرب من 10 فى المائة فوق الأسعار فى السوق العالمية. وكان تأثير ذلك فى الصادرات والواردات هو العكس تماما من السياسة التى اتبعتها روزفلت بعد ثمانى سنوات لشراء الذهب وخفض سعره ، والمقابل لسعر الدولار المرتفع فى منتصف الثمانينات من القرن العشرين .

ولكى تظل الصادرات البريطانية قادرة على المنافسة كان لابد من انخفاض أسعارها ، ومعها التكاليف ، وفى مقدمتها الأجور . وبالتدريج وبصعوبات عدة ، وبعد إضراب طويل ومرير فى حقل الفحم ، " الإضراب العام " الكبير فى مايو 1926، تم تخفيض الأجور. ومازالت عودة بريطانيا

إلى الذهب في العام 1926 تعد واحدة من أوضح القرارات الخاطئة في تاريخ الأخطاء الاقتصادية الطويل والمثير .

وكان كينز شرسا في معارضته ، وخاصة في نقده لتشرشل الذي كانت لديه هو أيضا ، كما تبين فيما بعد شكوك قوية بشأن حكمة هذا الإجراء وقد تساءل كينز " لماذا قام هو [تشرشل] بهذا الشيء الأحمق ؟ " ثم أجاب على سؤاله بقوله " أنه ليست لديه قدرة غريزية تمنعه من ارتكاب مثل هذه الأخطاء .. لقد أصابته بالصمم الأصوات الصاخبة للداعين إلى النظريات التقليدية في شؤون المال .. كما أخطأ مستشاروه خطأ جسيما في مشورته"⁽⁴⁰⁾، ولما كان كينز قد عثر من قبل على عنوان جديد فإنه لم يتردد في استعماله مرة ثانية . قد حملت المقالة التي شملت هذا الهجوم عنوان " الآثار الاقتصادية للسيد تشرشل".

(6) رسالة في النقود :

وأخيرا في العام 1930 ، نشر كينز كتابه المؤلف من مجلدين والمعنون "رسالة في النقود"، واستقبل هذا الكتاب استقبالا حافلا باعتباره عملا محوريا في عصره وقد تضمن تاريخا أسرا للنقود ، والفكرة المثيرة التي مفادها أن الذهب يدين بتميزه لجاذبية فرويودية، والحساب الذي يؤخذ منه أن مجموع التراكم العالمي لهذا المعدن منذ بداية الدنيا وحتى الوقت الحاضر يمكن (وما زال يمكن دون شك) أن يحمل عبر المحيط الأطلسي في سفينة واحدة .

كما تضمن الكتاب أيضا أفكاراً كانت ارهاصاً لكتاب "النظرية العامة": "يمكن أن يفترض -وكثيرا ما افترض- أن حجم الاستثمار يكون بالضرورة مساويا لحجم الادخار. ولكن عند التأمل يتبين أن الحال ليست كذلك"⁽⁴¹⁾. وهنا وردت بعبارة هادئة نقطة أصبحت لها أهمية كبرى فيما بعد،

وهي: أنه لا يمكن الاعتماد على أن كل الدخل سيتدفق عائداً في صورة طلب على السلع والخدمات، وفقاً لما نص عليه " قانون ساي"، وبعضه يمكن أن يضيع عن طريق مدخرات غير مستخدمة أو غير مستثمرة.

ولكن كينز وصل في مسائل أخرى إلى استنتاجات في هذا الكتاب لم يلبث أن هاجمها بعنف في النظرية العامة، فهو لم يتناول العوامل التي تؤدي إلى التغيير في الناتج ما يرتبط به من عمالة في الاقتصاد برمته، وهو أمر اعترف به: " إن هذا التطور الديناميكي (أي التغيرات التي ذكرت للتو)، باعتبارها عنصراً متميزاً عن الصورة الفورية، ظل بعيداً عن الكمال ومشوشاً إلى أقصى حد " (42).

وكان كينز صافى التفكير، وواسع الحيلة في استخدام النثر الإنجليزي بقدر سعة حيلة أقرانه سميث وبنقام ومالتس ومل، الأب والابن، ومارشال وقلبن. فربما باستثناء ريكاردو كانت تلك سمة مميزة لكل ذوى الأهمية الكبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي المتكلمين بالإنجليزية، غير أن النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود كتاب معقد سيئ التنظيم غامض في بعض المواضع، وهو وما أدركه كينز بنفسه حيث ذكر أن الجمهور العام " وإن كانت موضع ترحيب في النقاش، لا يعدو يلتقط الكلمات من وراء الأبواب " في هذا الجهد ذى الطبيعة التقنية بالضرورة، والذي يهدف إلى اقناع زملائه من الباحثين الاقتصاديين. ولم يستجيب لدعوة كينز للإنصات غير عدد ضئيل للغاية من أشخاص من خارج من يجعلون البحث الاقتصادي مهنتهم.

ومع ذلك فإن الأفكار المحورية، كما ذكرت من قبل، ليست عسيرة الفهم نسبياً. والمشكلة الحاسمة في الاقتصاد ليست هي كيفية تحديد أسعار السلع، ولا هي كيفية توزيع الدخل الناشئ عن ذلك، وإنما المسألة الرئيسية هي كيف يتحدد مستوى الناتج والعمالة⁽⁴³⁾. فعندما يزيد الناتج والعمالة

والدخل، يقل ما يستهلك من الزيادات الإضافية للدخل- وبصياغة كينز التاريخية، فإن الميل الحدى للاستهلاك يتناقص ، ومعنى ذلك أن المدخرات تزيد . ليس هناك ما يؤكد ما كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يقولون به من أنه، بسبب أسعار الفائدة المنخفض ، فإن هذه المدخرات سوف تستثمر ، أى أنها سوف تنفق. فهى قد يحتفظ بها من غير إنفاق لأسباب تحوطية متنوعة تكون انعكاساً لحاجة الفرد أو المؤسسة إلى الأصول السائلة أو لرغبة فيها ، ومرة أخرى بعبارة كينز، تفضيله للسيولة. وإذا تم ادخار الإيراد ولم ينفق ، فإن أثر ذلك يكون إنقاص مجموع الطلب على السلع والخدمات - الطلب الاجمالى الفعال - وبالتالي على ناتج العمالة . وهذا الانخفاض سيستمر إلى أن تقل المدخرات. وذلك يحدث عند الضغط ، من أجل زيادة الميل الحدى للاستهلاك، بل حتى عند فرض هذه الزيادة، ذلك عن طريق إنقاص الدخل. وعند ذلك فإن المدخرات التى نقص حجمها يستوعبها مستوى الإنفاق الاستثمارى الذى يهبط بسرعة أقل .

وكما هى الحال فى وجهة النظر الكلاسيكية ، فإن المدخرات والاستثمارات يجب أن تكونا متساويتين ، فالمدخرات يجب أن توازنها الاستثمارات ، والفرق هو أن كليهما لم تعدا بالضرورة ، أو حتى فى العادة مساوية إحداهما للأخرى فى حالة العمالة الكاملة . ولكى تصبح المدخرات مساوية للاستثمارات ، وبذلك نضمن إنفاق المدخرات ، فإن ذلك ربما يتضمن دخولا متناقصة وحرماناً . وينتج عن ذلك أن حالة التوازن فى الاقتصاد لا تتحقق مع العمالة الكاملة الإلزامية، بل يمكن أن تتحقق فى وجود مستويات مختلفة بل قاسية من البطالة. وأصبح ذلك معروفا باسم توازن العمالة الناقصة ، كما كان شيئاً يمكن رؤيته بالعين المجردة وغير المدربة فى العام 1936 .

وكانت هناك نغمة نشاز أخرى من جانب كينز . فعندما تحدث البطالة في السياق الكلاسيكي، وبعيداً عن أولئك العمال الذين يكونون في عملية تغيير الوظائف أو خارج العمل بسبب عدم توافر المهارات والمتطلبات، كان السبب المقبول هو أن الأجور تكون أعلى مما يجب أن تتسم بجمود مفرط وتكون نقابات العمال ومطالبها من الأسباب الظاهرة لذلك والعائد من اضافة عمال جدد أى الإيرادات الحدية من زيادة قوة العمل ، لا تكفى لدفع الأجور المطلوبة . فإذا انخفضت الأجور على الرغم من أى مقاومة فإن العمال العاطلين سيعودون إلى العمل . ولكن مع كينز لم يعد الأمر كذلك ، فما يصدق بالنسبة لصاحب العمل الفرد لا يصدق على الجميع. لنذكر أن هذه ما يسميه الاقتصاديين أكلوبة التركيب ، وذلك عندما يتحدثون عن الاتجاه إلى المضى من البسيط إلى المركب ، مثل الشؤون المالية للأسرة إلى الشؤون المالية للدولة . فلو أن أصحاب الأعمال جميعاً خفضوا الأجور فى وقت وجود بطالة ، فإن تدفق القوة الشرائية -اجمالى الطلب الفعال- سينقص بالسرعة نفسها التى تتخفّض بها الأجور. ثم يؤدى نقص الطلب الفعال إلى زيادة البطالة. ولا يمكن أن تعزى البطالة إلى ارتفاع الأجور، ولا إلى نقابات العمال. وقد كانت هناك على الأقل موافقة على هذه السياسة بالتحديد من جانب هيربرت هوفر ، وكذلك من جانب فرانكلين روزفلت الذى جاء موافقته من خلال "قانون الإنعاش الوطنى". فقد عارض كلاهما تخفيض الأجور. وقد عمد الاقتصاديون وفقاً لعقيدتهم الكلاسيكية، إلى انتقاد الرئيسين بشدة، ولكن كينز رأى أن كليهما كان على صواب .

ومع التشخيص جاء العلاج - فلم يعد فى وسع الحكومات أن تنتظر حتى توفر قوى التصحيح الذاتى العلاج اللازم ، فتوازن العمالة الناقصة يمكن أن يكون ثابتاً ومستمراً . ولم يعد باستطاعتها الانتظار حتى تؤدى البطالة إلى خفض الأجور . فذلك يمكن أن يفضى إلى توازن عند مستوى

أكثر انخفاضا للناتج والعمالة . ولا يمكن أن يعول على أسعار الفائدة المنخفض لزيادة الاستثمار والإنفاق الاستثماري ، فهي ربما لاتؤد إلى تعزيز تفضيل السيولة . فلماذا يتخلى المرء عن الميزات المتعددة المتمثل في الاحتفاظ بالنقود السائلة في مقابل عائد اسمي ؟ بل أقوى من ذلك هناك الحقيقة الواضحة للغاية في المشهد الاقتصادي الحالي ، وحتى أسعار الفائدة المنخفضة بشدة عندئذ لم تؤد إلى تنشيط الاستثمار في وجود طاقة زائدة كبيرة وعدم وجود عائد معقول .

وبذلك ظل هناك سبيل واحد - سبيل واحد لا غيره . هو تدخل الحكومة لرفع مستوى الإنفاق الاستثماري ، أي قيام الحكومة بالافتراض والإنفاق من أجل الأغراض العامة . أي العجز العمدى . فهذا وحده يمكن أن يؤدي إلى كسر توازن العمالة الناقصة عن طريق إنفاق - إنفاق عن رضا - مدخرات القطاع الخاص التي لم تتفق . وكان ذلك تأكيداً قوياً لحكمة ما كان يجري عمله بالفعل تحت ضغط الظروف .

(7) سمات الثورة الكينزية :

هذا هو صلب ما سمي " الثورة الكينزية " . وكينز لم يعرضها بهذا الشكل . فالمناقشة الاقتصادية التي أعقبت نشر "النظرية العامة" تصادفت بلا نهاية وبشيء من المتعة مع ما في الكتاب من تعقيدات وغموض ، وكان هناك قدر من الارتياح لدى رجال المهنة لإحاطة أفكار الكتاب بحجاب من الأحاجي والألغاز ، وهو ما بذل الباحثون المطلعون جهداً للتمكن منه ، ومن العسير أن يتوقع من الشخص العادي أن يفهمه .

وهناك سمة من سمات "الثورة الكينزية" مضت دون أن يشير إليها الكثيرون: فالاقتصاديون الذين تأثروا بالأشياء الكثيرة التي تغيرت لم يتوقفوا ليتأملوا في الكثير الذي تبقى دون تغيير. ومن الآن فصاعدا ستكون الدولة

مسؤولة عن الأداء الإجمالي للاقتصاد. ولا شك في أنه سيكون هناك اختلاف بشأن التدابير التي ينبغي أن تستخدم، كما سيكون هناك اختلاف بشأن مسؤولية الحكومة أو على الأقل مسؤولية البنك المركزي. ومضى دون رجعة الاعتقاد بأن العمالة الكاملة التلقائية تتحقق عند الأسعار الثابتة، مع استبعاد فترات الظروف الاستثنائية. ومع ذلك فإن التعليم والجدل حول كيفية تحقيق العمالة الكاملة وثبات الأسعار سيصبحان الآن فرعا خاصا مستقل من فروع علم الاقتصاد، يسمى الاقتصاد الكلى^(*). وفي تقليص غير مستساغ بوجه خاص. أصبح بعض الاقتصاديين يشيرون إلى تخصصهم على أنه "كلى". وظل بعيدا عن كينز ودون ازعاج منه ما سوف يسمى الاقتصاد الجزئى^(**)، أو فى لغة مهنية دارجة منفرة بالمثل، مجرد "جزئى". ففى الاقتصاد الجزئى ظلت السوق على حالها، كم ظل على حاله كل من مؤسسة الأعمال والمنظم، كذلك ظل على حاله كل من الابتكار، والمنافسة، والمنافسة غير الكاملة ونظرية التوزيع، فهنا بإيجاز ظل النظام الكلاسيكى بلا مساس تقريبا. وهذا النظام يعمل وفى نطاق تدفق موجه من الطلب، فى داخل هذا التدفق الموجه ظلت الحياة الاقتصادية بلا تغير يذكر. وظل توزيع القوة بين الشركات ونقابات العمال وفرادى العمال والمستهلكين على النحو الذى كان يتصوره الاقتصاد الكلاسيكى. ليست هناك حاجة إلى أن تتدخل الدولة فى هذه الأمور بأكثر مما كانت تتدخل فى الماضى.

لقد رفع كينز كابوس الكساد والبطالة عن عاتق الرأسمالية، أو هكذا كانت رؤيته، وبذلك أزال السمة التى لم تستطع أن تفسرها والتي كما رأى ماركس - لم يكن باستطاعتها أن تتخطاها. ولكن هذا كان كل شئ أو

Macroeconomics (*)

Microeconomics (**)

حتى الجانب الأكبر منه . وعندما ننظر إلى " الثورة الكينزية " على هذا النحو نرى أنها ليست مجرد شيء محدود ، بل شيء محافظ بشدة .

وفي العام 1935، في يوم الاحتفال برأس السنة ، وردا على رسالة من جورج برناردشو يدعو فيها للانتباه إلى نقطة آثارها ماركس، أجاب كينز بقوله: " غير أنك حتى تفهم وجهة نظري يجب أن تعرف أنني أعتقد أنني أولف كتابا عن النظرية الاقتصادية سيؤدي إلى جعل العالم يفكر بطريقة ثورية للغاية في المشاكل الاقتصادية، واعتقد أن ذلك لن يحدث على الفور بل خلال السنوات العشر المقبلة"⁽⁴⁴⁾. ولم يكن هذا التوقع بلا مبرر تماماً. فقد حدث تغيير. لكن على النقيض من التغيير الذي تتبأ به ماركس وحث عليه، كان الإنجاز الذي حققه كينز هو مدى ما سمح به من بقاء الأمور على حالها .

وفي العقدین التاليين، وخاصة في الولايات المتحدة ، اكتسب اسم كينز نغمة راديكالية ملحوظة. وفي مجتمع الأعمال والبنوك أصبح ينظر إلى الكينزيين على أنهم أعداء للنظام القائم مثلما ينظر إلى الماركسيين ، بل إن خطرهم أكثر وضوحا وحضوراً ، وهنا نجد أحد الثوابت الأساسية الأخرى في الحياة الاقتصادية : فبين الكارثة الخطيرة في النهاية والإصلاحات التي ربما تحول دونها، كثيرا ما يكون التفضيل لأوليهما .

(8) الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين والركود العظيم الراهن 2008 :

إن المقارنة بين الأزمات الكبرى يفيد في الفهم والتحليل وهو ما يفسر الاهتمام الشديد للكثير من الكتاب والاقتصاديين بأن يعقدوا مقارنة بين الأزمة المالية العالمية الحالية وبين الكساد العظيم في ثلاثينات القرن العشرين الذي تبع الانهيار العظيم في بورصة وولي ستريت في نيويورك ، ويرى البعض أن حالة الركود المعلنة رسميا في الولايات المتحدة هي في

الواقع الكساد العظيم فى القرن العشرين ، ولكن البعض الآخر اختار وصف الركود العظيم . وبالرجوع إلى ما نشر فى الصحف وإلى ما كتبه المراقبون والاقتصاديون وأحصائيات البنك المركزى الأمريكى عن الأزميتين ، نجد أن أمريكا كانت مصدر المتاعب للعالم الخارجى فى كل الأحوال ، وقد أقر الرئيس أوباما بدور أمريكا فى الأزمة العالمية الحالية حينما كان فى لندن لحضور مؤتمر مجموعة العشرين فى أوائل ابريل 2009، وبالرجوع إلى التاريخ كان الاقتصاد فى أمريكا مزدهرا فيما قبل خريف 1929 وبعد متاعب عام 1921 - 1922 . وبعد هذا بدأ انحداره حيث هبط انتاج الصلب ابتداء من منتصف عام 1929 ليعلن عن موجة ركود اقتصادى عصف بكل المؤشرات الايجابية السابقة وما كانت تتضمنه من انتاج السيارات كان قد ارتفع وازدادت أرباح الشركات فى قطاعات أخرى وازدهار الائتمان . مع تسابق البنوك فى منح قروض بغير مراعاة لملاءة المقترضين واستعملت البنوك ومؤسسات الأوراق المالية وسائل الألاعيب والنصب لإغراء الآلاف من المخدوعين لشراء أسهم هبطت أسعارها بسبب المضاربات على أمل ارتفاعها فى المستقبل ، وهذا لم يحدث ، ولعبت المضاربات دورها وازداد هبوط البورصة وازدادت معها خسارة المستثمرين واهتزت البنوك وهبطت سيولتها حين توقف المقترضون عن الدفع، وضعف الائتمان ، وعمق من الأزمة تراجع سوق العقارات السكنية وهى سوق زئبقية غير مستقرة هبطت كثيرا فى سنة 1929 وتبعها انهيار البورصة العظيم فى هذه السنة ، وهذا هو ما حدث فعلا فى الأزمة الحالية باستثناء أن سوق العقارات كانت قد وصلت إلى حد الغليان فى أمريكا ودول أخرى كما هو معروف وانفجرت بعد توقف الملايين من مالكي العقارات عن دفع أقساط ديونهم العقارية مما تبع استيلاء البنوك على العقارات الضامنة للقروض وهبوط أسعار الأوراق المالية التى كانت بنوك الاستثمار تصدرها غطاء للقروض العقارية والمسماة

Mortgage Backed Securities مما نتج عنه هبوط أسهم هذه البنوك في البورصة إلى الحضيض وتحملها خسائر فلكية لم يكن لها نظير في أى أزمة أخرى وهو ما يوضحه بشكل كامل انهيار بنك ليمان برازرز وبنك بير ستيرنز ، وبنك واشنطن ميونيال ، وتعثر شركتي وفاني ماي وفريدي ماك وهما أكبر شركتين للتمويل العقاري (ما يزيد على نصف القروض العقارية في أمريكا كانت مضمونة من هاتين الشركتين).

والعادة أنه بعد انهيار البورصة بدرجة كبيرة وهبوط معدل الطلب الكلى مما نتج عنه هبوط فى الانتاج يحدث ركود فى السوق ، فإذا لم تستطع السوق استعادة قوتها وامتزج هبوط الانتاج بمزيد من الهبوط فى الطلب والانتاج فإن السوق تغرق فى كساد يجلب البؤس ليس للأفراد فقط بل للأمة جمعاء، فيرتفع معدل البطالة إلى درجة كبيرة ويرتفع عدد المعدمين وقد ترى طوابير الخبز مثلما حدث فى الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين. ويذكر عن الرئيس رونالد ريجان أنه فرّق بين الركود والكساد (وانه يميل إلى أن يخلط الجد بالهزل) يقول : الكساد يكون عندما تفقد وظيفتك ، والركود يكون عندما يفقد جارك وظيفته، وهو بهذا يعبر عن روح الأنانية فى النفوس البشرية فى النظام الرأسمالى المطلق .

وقد لاحظ الاقتصاديون والمراقبون أن حالات غليان السوق فى الماضى بمعنى انتشار ظاهرة الفقاعات أى السروج المفتعل للمعاملات والارتفاع المضطّاع للأسعار والذى يتبعه انهيار البورصة قد نتج عنهما كساد. بعكس الحال منذ الخمسينات من القرن العشرين، فإن الركود قد ساد مع امتداد البطالة لسنوات ، وعلى هذا فإن غالبية الكتاب لا يتوقعون أن تغرق الولايات المتحدة فى كساد مثلما كان الحال بعد انهيار البورصة فى سنتى 1792 و 1929 (إلا إذا حدثت مفاجآت جديدة)، ولكن من المتوقع أن

يفتج عن الوضع الحالى سقوط أو اختفاء قطاعات ومراكز اقصادية فى امريكا، وافتقار أو اغتاء مدن وأقاليم فيها .

ورغم الأسباب التفصيلية للكساد العظيم ليست نهائية حتى يمكن توقع وتحليل توجهاتها فى الأزمة الحالية، إلا أنه يمكن القول بأن سقوط البورصة فى سنة 2008 لم يكن سببا لانهايار سوق العقارات وانهايار بنوك الاستثمار، إذ أن العكس هو الصحيح وهو ما حدث مؤخرا عندما هبطت بورصة وول ستريت بعد اعلان وزارة العدل الأمريكية بأن البطالة وصلت إلى ثمانية ونصف فى المائة بعد أن كان المتوقع أنها لن تصل إلى هذا الحد قبل آخر سنة 2009 ، كما أن انهيار البورصة فى سنة 1929 لم يكن سببا فى الكساد العظيم إذ أن هذا حدث عندما انهار النظام المصرفى بسبب تأخر حكومة الحزب الجمهورى برئاسة هبرت هوفر فى انقاذه واهمالها تطبيق اللوائح أو وضع قيود جديدة على نشاط البنوك وأيضا تقاعس البنك المركزى الأمريكى عن تأدية واجبه فى الرقابة ، وهو ذاته ما كان أحد أسباب الأزمة الحالية التى بدأت مؤشرات الحقيقة فى سنة 2007 فى عهد الرئيس جورج بوش، مما يهدد النظام المصرفى بتكرار ما حدث فى الكساد العظيم للتأخر فى مواجهة الإصلاح ومما دفع بحكومة الرئيس اوباما إلى وضع خطتين الأولى بتخصيص ما يقرب من 800 مليار دولار لمساعدة البنوك الكبيرة مثل سيتى جروب وجى بى مورجان تشيس، وبنك أوب امريكا، وهى كلها شركات قابضة وكان الأفضل ادراج البنوك التى تتبعها فى الخطة. كما قررت الحكومة مساعدة الشركات التى كان يخشى أن يودى افلاسها إلى زيادة البطالة مثل الشركات العملاقة فى صناعة السيارات جنرال موتورز، وكرايسلر. وفورد والثانية وهى فى حدود تريليون دولار ومائتى مليار دولار لشراء الأصول السامة التى ترهق ميزانية البنوك لانعاشها حتى تزداد

سيولتها وتقوم بمنح القروض للأفراد والمشاريع لإخراج الاقتصاد من حال الركود الحالية، وإعادة جدولة القروض العقارية التي توقف المدينين فيها عن الدفع منعا من استيلاء البنوك عليها ، كما أدرجت الحكومة فى الخطة الثانية مشروعا يمكن معه لشركات الاستثمار الكبيرة اصدار سندات بما يسمى بسندات صناديق المعونة، يساهم فيها الشباب نظير فائدة يخصص ايرادها لزيادة سيولة البنوك وتحريك عجلة الائتمان ويشبهها المراقبون بسندات الحرية التي أصدرتها الحكومة الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى لمساعدة المجهود الحربى وبهذا تعطى الفرصة لأفراد الشعب فى أن يحصلوا على ربح من معونة الحكومة للبنوك التي يتم تمويلها من الضرائب المدفوعة من الشعب .

وقد أعلن الرئيس أوباما أخيرا نيته فى وضع قيود محددة على عمليات البنوك واستصدار لائحة جديدة لمنح جهات الرقابة مثل البنك المركزى ووكالة الرقابة على الأوراق المالية SEC ووكالة التأمين الفيدرالى FDIC سلطات جديدة، وبإلته فعل هذا عندما قدم المعونة الأولى للبنوك فإن كثيرا من الشركات ذات السمعة الطيبة قد بدأت عملها فى سوق السندات، وبدأت الثقة فى السوق المصرفية تعود رغم تذبذب أسعار الأوراق المالية ارتفاعا وانخفاضا، هذا معناه أن التحسن يرجع إلى أن المستثمرين بدأوا ينفضون الخوف من قلوبهم (بعكس الحال فى الثلاثينيات) ويستعيدون ثقتهم كأثر لمجهودات حكومة الرئيس أوباما الكاسحة والبنك المركزى لإعادة الائتمان إلى قواعده سالما. وهذا لم يحدث فى الكساد العظيم إلا بعد سنوات من الصفقة الجديدة التي وضع اسمها الرئيس روزفلت. كما سبق القول وانتعش الاقتصاد خلال الحرب العالمية الثانية حين كانت العمالة تقترب من

الكمال بسبب تشغيل المصانع للانتاج الحربى ، لكن كانت بعض السلع المدنية توزع ببطاقات التموين .

وقد لجأ البنك المركزى إلى خطة وقائية بمفاجأة البنوك الكبيرة بحملات تفتيشية وضعها تجت ما يسمى باختبار التحمل لتقرير ما إذا كانت هذه البنوك تستطيع الصمود لو طال أمد الركود الحالى، وكانت النتيجة كما أعلن البنك المركزى ، أن هذه البنوك تبدو فى حالة أفضل مما تصور .

(9) تراجع مركز أمريكا عالميا وبدء حقبة الاقطاب المتعددة :

أن هناك شبه اتفاق كبير بين الاقتصاديين والكتاب على اختلاف آرائهم وتحليلاتهم فى أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية فى أمريكا على بروز احتمال راجح وكبير أن أمريكا بعد انتهاء الأزمة لن تستعيد مركزها القيادى فى العالم باعتبارها القوة العظمى الاقتصادية، وهى كانت قد فقدت بالفعل مركزها واحترم العالم لها باعتبارها القوة السياسية العظمى الوحيدة الرافعة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وذلك بسبب حربى العراق وافغانستان. ويبدو أن هذا هو الأثر الطبيعى للأزمات العالمية مثلما حدث بعد أول كساد أمريكى فى سنة 1792 وبعد الكساد العظيم بعد انهيار البورصة فى سنة 1929 (على النحو السابق بيانه) من سقوط القوى العظمى فى ذلك الوقت ونشوء قوى جديدة، وقد اخذ فريد زكريا، الكاتب الأمريكى (وهو أصلا من الهند)، ورئيس تحرير مجلة (نيوزويك انترناشيونال) من هذه الحقيقة التاريخية موضوعا لكتابه الذى صدر فى عام 2007 بعنوان [العالم بعد أمريكا] .

فهو يتفق مع بعض المراقبين على أن الصين والهند تسرعان الخطى نحو مشاركة أمريكا فى القيادات الاقتصادية العالمية فى خلال الخمس

وعشرين سنة المقبلة، والغالب أن التغيير لن يقتصر على القائد فقط بل لابد وأن يشمل النظام الرأسمالي المطلق الذى نخر فيه السوس والفساد .

والتاريخ يعيد نفسه فإن انجلترا خرجت من القرن التاسع عشر خلال الفترة من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية القوة الاقتصادية والسياسية العظمى، وامتدت مستعمراتها من الشرق إلى الغرب وأصبحت امبراطورية لاتغرب عنها الشمس ثم تراجعت لتحل أمريكا وروسيا محلها بعد الحرب العالمية الثانية لتتقاسم القيادة، أمريكا أصبحت قائد العالم الحر فيما سمي المعسكر الغربى، والاتحاد السوفيتى صار قائدا للدول الشيوعية (باستثناء كوبا وبعدها الصين) فيما سمي بالمعسكر الشرقى وانغمست الدولتان فى حرب باردة وتسابقا فى التسلح وبناء ترسانات من الأسلحة شديدة الدمار، وكل منهما لها دول تسير فى فلكها وتمدها بالسلاح لتحارب بعضها بدلا من اشتباك فعلى مباشر بين الدولتين العظميين. ولكن يبدو الآن أنه ليست هناك قوة أو قوى فعالة يمكن أن تتولى القيادة فى الوقت الحاضر، فإن الأزمة المالية قد تعدت شواطئ، الولايات المتحدة لتصيب الدول المتقدمة والنامية على السواء وقد أبرزت الأزمة أن هناك خلا كبيرا فى البنيان الاقتصادى والسياسى فى الدول المتقدمة وعلى رأسها أمريكا وانجلترا الشريكتان فى حملة التبشير بما يسمى الآن برأسمالية المتحدثين بالإنجليزية أو الرأسمالية الانجلو امريكان التى تناصر القوى على الضعيف كشفت عنه أزمة العقارات فى أمريكا ونتيجة لسيطرة مجموعة المحافظين الجدد على الحكومة الأمريكية الذين رفضوا التدخل لحماية النظام المالى والاقتصادى .

أما انجلترا فهى تعاني أسوأ ركود فى أوروبا الغربية لأسباب عدة نشرتها الصحافة أحدها العبء الثقيل لدين الخزانة البريطانية الذى تراكم على مر السنين نتيجة تلاعب وإهمال البنوك البريطانية خاصة فى عهد

جورج براون رئيس الوزراء البريطانية حين كان وزيرا للخزانة لمدة عشر سنوات وقد اضطر براون بعد توليه رئاسة الوزارة ، كما فعل بوش إلى أن يضخ عشرين المليارات من الاسترليني لتدعيم رعوس أموال البنوك الانجليزية بما أضاف إلى عجز الميزانية إلى حد غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية بدون أى بادرة تفيد ببطء غرق الاقتصاد .

(10) فشل قوى السوق وحتمية تدخل الدولة :

لا يمكن لأحد أن يجزم أن هذه المحاولات من جانب الحكومة الأمريكية والبنك المركزي ستؤدي مباشرة إلى إنهاء الركود الحال حتى لا يتحول إلى كساد وفى هذا نشرت "النيويورك تايمز" فى 10 ابريل 2008 أن هناك حالة تشاؤم بين بعض المتشككين فى قدرة الاقتصاد الأمريكى على أن يهرب من كبوته إذ أنهم يخشون أن ارتفاع مؤشرات وول ستريت الأخيرة قد يعقبه هبوط كبير آخر خاصة مع استمرار ارتفاع معدل البطالة وتوقع هبوط نسبة مبيعات المحلات التجارية فى المرحلة القادمة . ولكن بصرف النظر عن نتائج البورصة، وهى دائما تتفاعل مع مجريات السوق فإن التركيز يجب أن يكون على الجهاز المصرفى لمنع انهياره وهذا هو الهدف الرئيسى من المعونات المقدمة من الحكومة والبنك المركزى ، ومن محاولة أوباما وضع قيود جديدة لأنشطة البنوك و لهذا فإن الأمر يتطلب من حكومة أوباما العمل الدائب ومحاسبة المسؤولين عن عمليات النصب والخداع التى تمت فى عهد بوش ، وتشديد القوانين واللوائح المصرفية والعمل على تطبيقها فعلا .

وقد أعلن البنك المركزى تخفيض سعر الفائدة الأساسية إلى ما يقرب من الصفر وأنه قد خصص مبلغ تريليون دولار للمساعدة فى استقرار الجهاز المصرفى منعا من تكرار ما حدث بعد سنة 1929 من انهيار الجهاز المصرفى الذى كان سببا رئيسيا للكساد العظيم [على النحو السابق بيانه]،

ولشراء الأوراق المالية المضمونة بالقروض العقارية، وقد ساعد هذا على تخفيض الفائدة إلى 4.63 في المائة على القروض العقارية لمدة ثلاثين سنة. والواقع أن البورصة، برغم أنها كانت ولا تزال آلة للطامعين والمضاربين بلا شرف أو خوف من سلطان القانون، هي مرآة للأصولية الجامدة في الموقف الاقتصادي، وهذا هو وصف نادى به جون كينيث جالبرث، أحد العمالقة في علم الاقتصاد والذي عاصر الأزمات الأمريكية والعالمية منذ عشرينات القرن العشرين، وكان قبل وفاته أستاذا للاقتصاد في جامعة هارفارد. في كتابه الانهيار العظيم في سنة 1929 والصادر في سنة 1954 .

وبرغم ادعاء الأصوليين الرأسماليين ومعظمهم من الحزب الجمهورى وطائفة المحافظين أنهم يفهمون السوق أكثر من غيرهم ، إلا أنهم ، كما ذكر جالبريث ، كانوا يستعملون التعاويذ في معالجة السوق ، فإنه كما قال ، إنه في سنة 1929، كان الناس في داخل البورصة وفي خارجها لديهم اعتقاد جازم في قوة التعاويذ بمعنى القدرة على تجاوز وتجاهل المعايير السليمة والدقيقة للأعمال والأنشطة واستبدالها بالوهم وعنصر عدم الانضباط والتسيب للسماح بالخطأ والفساد أن يسود ويتحكم ، ولما انهارت السوق تبين لمن يعملن في البورصة الخطر الكبير الذي يهدد الإيرادات العملاقة ، ورأوا أن الوسيلة الوحيدة للإنقاذ أن يقوم كبار رجال الأعمال بأن يؤكدوا مرارا وتكرارا بأن السوق بخير (وهذا ما كانت حكومة بوش تردده وقت غليان السوق إلى فترة بعد انهيار سوق العقارات) وأن يؤكدوا أن البورصة ما هي إلا زبد يذهب جفاء وأن ما ينفع الناس ويبقى على الأرض هو الانتاج والعمالة والانفاق .

ويصعب على المرء أن يصدق أن الأستاذ جالبريث كان يقصد فعلا أن الرأسمالية المطلقة تعتمد على التجسيم بقدر ما أراد أن يشجب الأصولية

الرأسمالية التي ترفض التدخل لتنظيم السوق وحمايته أو إنقاذه من الألاعيب والمناورات والغش والطمع وعمليات النصب ، لكنه قد يكون مصيبا بشأن التجيم إذا تذكرنا ما نشر في الثمانينات من القرن العشرين أن الرئيس رونالد ريجان كان هو وزوجته نانسي يلجأن إلى المنجمين قبل اتخاذ قراراته السياسية والاقتصادية، وأليست اليد الخفية التي يدعى الرأسماليين أنها تهب دائما لإنقاذ السوق من غير تدخل الحكومة هي التجيم بعينه؟ . ولكن كذب المنجمون ولو صدقوا، فإن الأزمة الحالية تعود أصولها إلى أيام ريجان الذي أدت سياسته الضريبية المسماة سبلاي سايد التي اعتمدت على زيادة العرض بتخفيض الضرائب على كبار أغنياء الدولة لتشجيعهم على الاستثمار إلى اغتاء الأغنياء وافتقار الفقراء، وقد ألغى كثيرا من اللوائح المقيدة للمضاربات والمعاملات غير المشروعة، واعتق فلسفة الاسراف في الانفاق العام لانعاش الاقتصاد وتوفير العمالة على حساب زيادة الدين العام وفشلت هذه الفلسفة التي تحقيق الغرض إذ كان الانفاق موجهًا لتمويل سباق التسلح بين أمريكا والاتحاد السوفيتي الذي أراد ريجان تحطيمه ومسح الشيوعية من العالم وصولا إلى الارماجيون حين ينتهي العالم يوم القيامة بانتصار الخير وهو أمريكا على الشر وهو الاتحاد السوفيتي بأى ثمن بدون اشتباك عسكري مباشر، ويظهر أن ريجان كان يعتقد أن يوم القيامة سيحل في عهده ، فهل كان كما يقول البعض أنه السيد المسيح القادم لإنقاذ العالم من قوى الشر ؟ وارتفع عجز الميزانية حيث أن حصيلة الضرائب قد هبطت كثيرا بسبب تخفيضها على الأغنياء والشركات العملاقة، وانهارت البورصة في سنة 1987 نتيجة للمضاربات غير المشروعة في مدة رئاسته الثانية .

ويشير البعض إلى أن أزمة سنة 1929 تختلف عن أزمة سنة 2008 في نقط جوهرية فإن ملايين من الأمريكيين ذاقوا الجوع والتشرد بعد انهيار

البورصة سنة 1929، وبعد أن ارتفعت البطالة إلى 25 في المائة في كثير من الولايات ومنها نيويورك وفي كل بلاد العالم وازدادت طواير الخبز كثافة وطولا، وقد أجمع الاقتصاديين الذين هاجموا سياسة الرئيس هوفر الذي كان رئيس وقت أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين أن تأثير الأزمة كان يمكن أن يكون أقل قسوة لو كان الاقتصاد يقوم على أعمدة قوية، ولكن سوق الأعمال كان مغلخا ، والنظام المصرفي كان يقوم على أسس واهية في سنة 1929.

* * *

ولا نقاش في أن الحال في عام 2008 يختلف عنه في سنة 1929، فإن هناك قوانين ولوائح ومؤسسات رقابية وتأمينية تقوم بالتفتيش والحماية لم تكن موجودة في تلك السنة أو لم تكن تملك السلطة اللازمة، الفضل في هذا يرجع إلى الرئيس روزفلت الذي أعاد تنظيم الجهاز المصرفي واستصدر القوانين لتدعيم البنك المركزي بسلطات إضافية للإشراف على البنوك ومحاسبتها، ومده بالمفتشين الكفاء وجعله مؤسسة مستقلة عن التدخل الحكومي، وأنشأ نظام التأمين الاجتماعي لمنح معاشات لكل فرد في الدولة عمل في القطاع الخاص أو العام بعد وصوله سن الخامسة والستين، ثم أنشئت بعد هذا مؤسسة لتأمين ودائع الأفراد في البنوك المشتركة في مدة الخطة بحد أقصى قدره مائة ألف دولار (رفعها الرئيس أوباما إلى 250 ألف دولار لمدة محدودة) وهو ما تقوم به الآن شركة قطاع عام اسمها الشركة الفيدرالية لتأمين الودائع، وقد عدلت القوانين المنشئة لهذه المؤسسات على مر الأيام بما يلزم لحماية الاقتصاد، ولكن البنك المركزي لا يستطيع أن يقف أمام سياسة الحكومة الفيدرالية بل انقلب الوضع وأصبح البنك يسير في اتجاه هذه السياسة بدلا من أن يكون مرشدا لها، كانت هذه هي سياسة جرينسبان رئيس مجلس إدارة محافظي البنك لمدة ثمانية عشر عاما ، والذي أغمض

عينه حين قام الرئيس كلينتون بإلغاء القانون الذي كان يمنع بنوك الائتمان من التعامل في البورصة لحسابها ، وكان هذا خطأ كبيراً ، أغرى البنوك إلى المضاربة في البورصة بأموال المودعين والمساهمين مما جر عليها الخراب ، كما أيد جرينسبان سياسة بوش في عدم التدخل في السوق لإنقاذ الشركات العقارية وبنوك الاستثمار ، ويمكن القول أن قيام حكومات الحزب الجمهوري بإطلاق الحبل على الغارب للقطاع الخاص بدون مراعاة صالح الأفراد ودفعي الضرائب كان سبباً في الأزمة الحالية ، والواقع أنه لولا وجود هذه المؤسسات الأمريكية وقوة كيان الاقتصاد الأمريكي لفاقت أزمة 2008 كارثة سنة 1929 .

المبحث الثانى وجهة نظر أنصار دولة الرفاهية ودور السياسة المالية

انتشرت أفكار دولة الرفاهية فى بادئ الأمر بعد الكساد العالمى الكبير عام 1929 [على النحو السالف إيضاحه فى المبحث الأول] ثم بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف الأساسى من هذه الأفكار تخفيف الآلام المصاحبة للرأسمالية وبالتالي الحد من جانبية الاشتراكية .

ويميل أنصار دولة الرفاهية إلى الإعتقاد بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق ، وذلك نظراً لأن الفقر وعدم القدرة على تلبية الحاجات ليس بالضرورة دليل على عجز الأفراد الشخصى، فقد يتعرض العمال إلى العمل بأجور زهيدة أو إلى البطالة أو إلى الفقر دونما خطأ ارتكبه، لذلك يكون من اللازم على الدولة أن تقوم بتأمين حصول كل فرد على حاجاته الأساسية كتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والسكن والرعاية الطبية والنقل العام، كما تلتزم الدولة أيضاً بتحقيق التشغيل التام لقوة العمل وبالتوزيع العادل للدخل والثروة وكل ذلك يدعو إلى أن تقوم الدولة بدور فى الاقتصاد أكثر اتساعاً ونشاطاً مما يسمح به الفكر الرأسمالى الذى لا يؤيد تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى والفكر الكينزى⁽⁴⁵⁾، وهكذا فإن أنصار دولة الرفاهية يطالبون الدولة بأن يكون تدخلها فى المجال الاقتصادى أكثر اتساعاً مما يسمح به الفكر الكينزى؛ ولا يقتصر تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وفقاً لأنصار دولة الرفاهية على تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد ولكنه يمتد أيضاً إلى تخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية ، وإلى تقليل الجوانب السلبية لحالات عدم الكفاءة فى السوق، وإلى علاج اخفاقات السوق

، والهدف من كل هذا التدخل فى العمل هو إسعاد الفرد وإشباع احتياجاته⁽⁴⁶⁾ وذلك لعلاج حالات الظلم الناجمة عن رأسمالية عدم التدخل .

(1) تطور السياسة المالية :

أصبحت السياسة المالية تحتل مكاناً مسيطراً فى مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وغنى عن البيان أن كل نظرية مالية وما يتولد عنها من سياسات خاصة بالنفقات والإيرادات والميزانية إنما تصدر عن نظرية اقتصادية معينة .

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية للمذهب الاقتصادى التقليدى الذى يقوم على قانون ساي (Say) وما يتفرع عنه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التغيير الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. ومن ثم يخلص إلى إبعاد الدولة عن مجال النشاط الاقتصادى والاجتماعى ليقتصر دورها بصفة أساسية على ضمان خدمات الدفاع والأمن والعدالة . وبذلك يتقيد دور السياسة المالية - فى ظل النظرية التقليدية بتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات هذه الخدمات دون أن يكون لها أى غرض سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى آخر .

ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها : حيدة السياسة المالية ، ووجوب ضغط حجم الميزانية بحيث لا تمثل النفقات العامة سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومى واعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب ، وتقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التى يسمح بها دور الدولة، وضرورة توازن الميزانية سنوياً بمعنى أن تغطى النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية (الضرائب والرسوم ودخل الدومين العام) دون اللجوء إلى القروض العامة أو زيادة الإصدار النقدى.

وقد نبهت الأزمات الدورية التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية، لاسيما أزمة 1933/1929 [وآخرها أزمة 2008] وهبوطها بمستويات الدخل والعمالة فيها إلى الحضيض. والتي كشف التحليل الكينزي عن طبيعتها وأسبابها، إلى خطأ الأسس التي يقوم عليها المذهب الاقتصادي التقليدي في صورته السائدة حتى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين .

وكانت نظرية كينز نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في المبادئ المالية . وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عنه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا نحو التشغيل الكامل ، وخلص إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج في النظام الرأسمالي إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال ، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية .

ومتى كان توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائيا كما تذهب النظرية التقليدية، فلا بد أن تخرج السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية عما رسمته لها النظرية التقليدية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية الميسورة عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه . وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي، على حين لا تملك السياسة النقدية في ذلك إلا تأثيرا محدودا غير مباشر .

ففي فترات الكساد ، حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، يتعين تكييف نفقات الدولة وإيراداتها بما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة تيار الإنفاق العام مع الالتجاء إلى العجز المنظم في الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على

الاستهلاك والاستثمار حتى يزيد التشغيل والانتاج وتخف حدة الركود أو يقضى عليه . أما فى فترات التضخم حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل ، فلا بد أن تتجه السياسة المالية إلى تقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض بالميزانية لامتناس جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمى وإعادة التوازن والاستقرار إلى النظام الاقتصادى .

وبذلك تخلت السياسة المالية عن قواعد التقليدية واتخذت مفهوماً وظيفياً فلم تعد سياسة محايدة تستخدم لأغراض مالية محددة ، وإنما أصبحت أداة رئيسية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد .

وقد تركز الاهتمام فى بداية نظرية كينز حول مشكلة الاستقرار الاقتصادى فى المدى القصير ومواجهة التقلبات الدورية التى تتعاقب على النظم الرأسمالية ، ثم تناول التحليل مؤخرًا شروط التوازن فى المدى الطويل فى اقتصاد حركى ، وأصبح تأمين أوضاع النمو المستقر *insnrng* " conditions of stable growth" هدفاً أساسياً للسياسة المالية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (*) .

(*) عنى هارود ودومر "Harrod & Domar" بدراسة احتياجات النمو المستقر (stable growth) وبيان معدل نمو الدخل الذى يحافظ على حالة التوازن من عام لآخر فى اقتصاد حركى ورغم اختلاف دراستيهما فى التفاصيل إلا أنهما يتفقان فى الجوهر .

= وقد أوضح الكاتبان أن للاستثمار دور متشابه أو خاصية مزدوجة فى عملية النمو. فهو من جهة يخلق الدخل ومن جهة أخرى يزيد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بزيادة أرصدة رأس المال فيه. وبينما أن تحليل كينز يفترض أن رضىد رأس المال محدود ويناقش آثار الاستثمار فى خلق الدخل، وهو افتراض قد يكون صحيحاً فى الفترة القصيرة، غير أن الاهتمام

كما حل التوازن العام للاقتصاد القومي في مجموعه محل التوازن الحسابي لإيرادات الميزانية ونفقاتها. حيث أصبح التجاء الدولة إلى العجز المنظم بالميزانية وسيلة للتوسع الاقتصادي في فترات الركود والبطالة، كما أصبح تحقيق فائض بالميزانية ضروريا لضبط عوامل التضخم في فترات الرخاء . وكذلك تطور دور الدولة واتسعت وظائفها على النطاقين المحلي والدولي وازدادت النفقات العامة بازدياد نشاط الدولة في مختلف ميادين الإنتاج والخدمات والتعاون الدولي تبعا لتطور الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فضلا عن مسئولية السياسة الحالية في اصلاح سوء توزيع الدخل والثروة في النظام الرأسمالي تحت تأثير الفكر الاشتراكي الناهض لإقامة نوع من التوازن الاجتماعي في الاقتصاد .

وأخيرا فقد كانت قاعدة أسبقية تقدير النفقات على الإيرادات متفقة مع دور الدولة الحارسة في الماضي وما يتضمنه من ضغط النفقات العامة وسهولة تغطيتها اعتمادا على سلطة الدولة القانونية الواسعة في الحصول على الإيرادات. أما وقد ازدادت النفقات العامة تبعا لتطور دور الدولة

بالمدي الطويل يقتضى مراعاة حقيقة أن الاستثمار الصافي يضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد التي تستمر في النمو طالما كان هناك استثمارة صافيا .

- وخلص الكاتبان إلى أنه ما لم يتوسع الدخل الحقيقي والإنتاج كذلك بمعدل يتناسب مع معدل توسع الطاقة الإنتاجية لرأس المال فإن الطاقة الزائدة أو العاطلة تؤدي بالمنظمين إلى انقاص الانفاق على الاستثمار مع ما يؤدي إليه ذلك من هبوط الدخل والعمالة لفترات لاحقة. وبذلك يبتعد الاقتصاد عن توازن النمو المستقر . فإذا أريد تجنب عدم التوازن والبطالة في المدي الطويل وجب أن ينمو الدخل بالمعدل الكاف تماما (Just sufficient) لضمان الاستخدام الكامل لرصيد رأس المال المتزايد ، ويعرف المعدل المطلوب بمعدل نمو التشغيل الكامل أو معدل نمو الطاقة الكاملة (fall capacity rate of growth)

راجع R. Cheltiah, Fiscal Policy in Underdeveloped Countries, pp.44 ff.

واتساع وظائفها فلم يعد من المنطقي تقدير النفقات قبل الإيرادات وإنما يجب تقديرها في حدود تلك الإيرادات لأن سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات ليست مطلقة تعتمد على سلطتها القانونية فحسب كما يمكن أن تصورها قاعدة أسبقية النفقات على الإيرادات ، وإنما محدودة تعتمد في المقام الأول على الإمكانيات الاقتصادية والإدارية لكل بلد إلى جانب فكرة السيادة.

وإذا كان الاتجاه من الإنفاق إلى الإيرادات - رغم ازدياد النفقات العامة - يبدو ممكناً في الاقتصاديات المتقدمة التي تملك جهازاً إنتاجياً ضخماً ، بسبب قوة جهازها الإنتاجي من جهة وقدرة الجهاز الضريبي على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة من جهة أخرى . فإن تدعيم التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة التي تفتقر إلى جهاز إنتاجي يتمتع بالقوة والمرونة يلقي على عاتق الحكومات أعباء جسيمة تفوق طاقة الجهاز الإنتاجي والمقدرة الاقتصادية والإدارية للجهاز الضريبي مما يفرض الاتجاه من الإيرادات إلى الإنفاق في هذه البلدان .

وغنى عن البيان أن السياسة المالية تختلف في النظم الاقتصادية الرأسمالية عنها في النظم الاشتراكية تبعاً لاختلاف دور الدولة في كل منهما. ففي الاقتصاديات الرأسمالية الحرة حيث تسود المشروعات الخاصة هيكل العمالة والإنتاج تتجه السياسة المالية أساساً - رغم ازدياد أهميتها تبعاً لتطور دور الدولة في السنوات الأخيرة - نحو موازنة ومساندة الاستثمار الخاص وسد أي ثغرة إنكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع اضطلاع الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وبعض الصناعات الاستراتيجية. بينما تتخذ السياسة المالية في الاقتصاديات الاشتراكية دوراً أكثر إيجابية تبعاً لاتساع نطاق القطاع العام واضطلاع

الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي والاجتماعى فى هذه البلدان واتجاه السياسة المالية إلى التطابق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام .

(2) دور السياسة المالية فى الدول النامية :

ينصرف تحليل كينز إلى الدول الرأسمالية التى استكملت نموها الاقتصادى وكونت جهازا إنتاجيا قويا مرنا يستطيع إنتاج كميات ضخمة من المنتجات قد يقصر الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد عن استيعابها بسبب زيادة الادخار على الاستثمار ، حيث يؤدى نقص الطلب عن مستوى التشغيل الكامل فى فترات الكساد إلى تدهور الانتاج وانتشار البطالة مع وفرة الموارد الانتاجية وقدرة الجهاز الإنتاجى على تشغيلها ، كما تؤدى زيادة الطلب زيادة كبيرة تفوق قدرة الاقتصاد على الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل من جهة أخرى إلى التضخم كما يحدث فى فترات الحروب أو الانتعاش عبر الدورات ومن هنا كانت ضرورة توجيه السياسة المالية بهذه البلدان فى المقام الأول نحو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية الميسورة عبر السنين لاستبعاد البطالة من جهة والاتجاهات التضخمية من جهة أخرى عن طريق الحيلولة دون قصور الطلب الكلى الفعال أو تقلب مستواه ، وذلك بالتعويض عن تقلب الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومى أو خفضه على حسب الأحوال ، مع تنسيق السياسات الاقتصادية الأخرى لمساندة السياسة المالية فى سبيل تحقيق أهداف الإنتاج والعمالة فى الاقتصاد .

وقد أغرى تطور السياسة المالية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بعض الكتاب بالتوصية بتطبيق الآراء والأساليب الكينزية فى الدول النامية. غير أن الأوضاع والظروف السائدة فى هذه البلدان تختلف أساسا عن تلك التى يفترضها كينز. فالبلدان النامية عموما تعاني من ضعف وعدم مرونة

جهازها الإنتاجى وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة. ومتى كانت هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجى قوى يتمتع بالكفاية والمرونة ، فإن أى توسع فى الطلب النقدى لن يؤدي إلا إلى ارتفاع تضخمى فى الأسعار .

ولما كان بناء جهاز إنتاجى قوى ، وهو جوهر عملية التنمية ، يعتمد أساسا على تركيب رأس المال المنتج فى الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد أن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية فى الدول النامية التى تتطلع إلى تنمية اقتصادياتها وغنى عن البيان أن الاستقرار ضرورة للتقدم غير أن تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى هذه البلدان لا يتطلب خفض الادخار كما قد يحدث فى اقتصاديات الرأسمالية المقدمة وإنما يتطلب زيادة الادخار وتركيب رأس المال المنتج فى الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات فى وقت واحد .

وإذا كانت الدول الرأسمالية المتقدمة قد تمكنت من بناء اقتصادياتها اعتمادا على استغلال المستعمرات وخفض الأجور ومستوى معيشة الطبقات العاملة واستغلالها لصالح رأس المال الخاص مع تركيز الثروات والدخول بأيدى قليلة ، ولم تتحقق فيها عدالة نسبية إلا فى مراحل لاحقة وبصورة تدريجية ، كما تحقق التقدم فى تجارب أخرى عن طريق فرض قيود تحكمية شديدة على إنتاج سلع الاستهلاك وزيادة الضغط على الطبقات العاملة فى ظل تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة، فإن التقدم عن طريق الاستغلال أو عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الإنسانية المعاصرة ، كما أن روح هذا العصر لم تعد تسمح بالتفاوت الشديد فى الثروات والدخول الذى يمكن أن يعتبر ضروريا إذا أريد الاعتماد أساسا على الاستثمار الخاص.

ويكاد ينعقد الاجماع على أهمية السياسة المالية فى مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية عموما بسبب ضخامة المسئوليات التى يلقيها تدعيم التنمية على عاتق الحكومات فى هذه البلدان ، وقصور الجهود الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التى تعترض تقدمها ، مع ضعف الجهاز النقدى بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيراً لأدوات السياسة النقدية التقليدية كتغيرات سعر الفائدة وشروط الائتمان.

والى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف رئيسى أول للسياسة المالية فى الدول النامية التى تتطلع إلى اللحاق بركب التقدم الاقتصادى والاجتماعى المعاصر، تستهدف السياسة المالية فى هذه البلدان تقليل التفاوت الشديد فى توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. كما تستخدم كأداة هامة لمواجهة ما قد تعرض له من ضغوط تضخمية أو تقلبات اقتصادية. وغنى عن البيان أنه لا بد للسياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية فى أى بلد أن تتضمن توفيقاً بين مختلف الأهداف المنشودة لمواجهة ما قد يثور بينها من تعارض دون أن تغفل أياً منها اغفالا تاما .

(3) السياسة المالية وتكوين رأس المال :

تستمد السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية معناها واتجاهاتها من مطالب وأهداف الجماعة التى تخدمها ، وإذا كان من الطبيعى أن تتجه السياسة المالية فى البلدان المتقدمة التى استكملت نموها الاقتصادى بصفة أساسية نحو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل لمختلف موارد المجتمع الانتاجية، فلا بد ان تتجه السياسة المالية فى الدول النامية التى تتاضل من أجل تنمية اقتصادياتها فى المقام الأول نحو تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل عملية التنمية .

وترجع أهمية دور السياسة المالية في مواجهة مشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية إلى جسامه المسؤوليات التي تقع على عاتق حكومات هذه الدول في تنمية اقتصادياتها وضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها من جهة، وضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه وارتفاع الميل الحدى للاستهلاك بسبب انخفاض الدخل وإغراء نماذج الاستهلاك السائد في الدول الغربية المتقدمة من جهة أخرى . ويكاد يجمع الكاتب على أن كسر دوائر الفقر والتخلف التي تحكم الاقتصاديات القليلة النمو يتطلب قيامها بوضع وتنفيذ خطط أو برامج إنمائية قوية شاملة متكاملة على أساس مبادئها الخاصة وانتهاج سياسة مالية فعالة لاستخلاص مدخرات كافية من دخولها المتاحة لتمويل عملية التنمية [نظرية الاعتماد على الذات].

وتضطلع السياسة المالية بوظيفتين أساسيتين في مواجهة مشكلة تكوين رأس المال في الدول النامية تتناول الأولى تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية التي تتولاها الحكومات بصورة أو أخرى، وتختص الثانية بالدور التوجيهي للسياسة المالية وما تتضمنه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة والعمل والادخار، ورغم ما قد يثور بين أهداف السياسة المالية في مواجهة مشكلة تكوين رأس المال من تعارض حيث يميل التركيز الشديد على أحد الهدفين إلى تعويق بلوغ الآخر، إلا أنهما متكاملان إلى حد كبير بمعنى أن قلة الاهتمام بأحدهما قد تؤدي إلى قيام ظروف معوقة للتنمية الاقتصادية .

وتعتبر المسؤوليات الكبرى التي تقع على عاتق الحكومات في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية أهم مظاهر عملية تكوين رأس المال في البلدان النامية في الوقت الحاضر سواء اقتصر نشاطها على توفير مستلزمات التنمية الأساسية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي لا تجتذب الاستثمار الخاص وترك تنفيذ باقي البرامج أو الجزء الأكبر

منها للمشروعات الخاصة مع تشجيعها على تنفيذها كما يشاهد فى الاقتصاديات الرأسمالية، أم قامت إلى جانب توفير مستلزمات التنمية الأساسية التى لا غنى لزيادة إنتاجية الاقتصاد فى مجموعته بتنفيذ كافة البرامج أو الجزء الأكبر منها مباشرة مع توجيه ومراقبة القطاع الخاص لضمان تنفيذ ما يترك له من أجزاء البرامج كما يحدث فى الاقتصاديات الاشتراكية .

وقد نبهت منظمة الأمم المتحدة وفروعها ووكالاتها المتخصصة إلى أهمية دور الاستثمار العام فى تنمية الاقتصاديات النامية لاسيما فى المراحل المبكرة للتنمية سواء فى توفير مستلزمات التنمية الأساسية أو فى المجالات الحيوية الأخرى كبناء الصناعات الثقيلة وغيرها من الصناعات الأساسية التى تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة يغلب ألا تعطى عائداً سريعاً كافياً أو مشاركاً. وبينت أن العوامل التى تحكم حجم شكل الاستثمار إنما تتبع فى المقام الأول من ظروف البيئة الاجتماعية والسياسية فى كل بلد، كما تعتمد على مجال وقوة المبادأة الفردية وعلى الإمكانيات الاقتصادية والإدارية للبلدان المعنية وقدرتها على تعبئة الموارد الانمائية الضرورية ونوع الاستثمار المطلوب .

والواقع أن السنوات الأخيرة قد شهدت ميلاد متزايد لقيام حكومات الدول النامية بوضع خطط أو برامج إنمائية موجهة والاضطلاع بدور رئيسى مباشر فى تنفيذها بسبب قصور الجهود الخاصة عن النهوض باقتصادياتها فضلاً عما يؤدى إليه الاعتماد أساساً على الاستثمار الخاص. وتركز الثروات والدخول بأيدى قليلة فى عصر لم يعد يسمح بالتفاوت الشديد فى التوزيع. ومن هنا كان استخدام السياسة المالية فى تعبئة موارد الادخار القومى وتكوين رأس المال لحساب الدولة وفى تقليل التفاوت الاقتصادى فى المجتمع

فى وقت واحد إلى جانب أثرها فى مواجهة الضغوط والتقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها هذه البلدان بوجه عام .

ويتحقق تكوين رأس المال عن طريق السياسة المالية بزيادة الإيرادات العامة على النفقات الحكومية الجارية، عن طريق زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم وما فى حكمها ومن دخل المشرعات والأملاك الحكومية أو زيادة القروض العامة وعجز الميزانية، أو عن طريق ترشيد سياسة الإنفاق لتقليل ما قد تتضمنه النفقات العامة من عناصر الضياع، واستخدام فائض الإيرادات العامة على النفقات الحكومية الجارية فى تمويل مشروعات التنمية .

وتغطى الوسائل المالية والضريبية المتاحة لتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية دائرة واسعة تشمل الضرائب على الثروات والدخول والضرائب على السلع والخدمات مقابل استغلال الموارد الطبيعية، كما يمكن أن تشمل وسائل أخرى تتضمن التزاما بالوفاء بالقروض الاختيارية والقروض والمدخرات الإلزامية . وتعتمد القدرة على زيادة الضرائب فى هذه البلدان إلى حد كبير على درجة كفاية الجهاز الضريبى وإمكانات التقدير والتحصيل إلى جانب حجم الدخل القومى وكيفية توزيعه ونصيب الفرد منه وطبيعة الإنفاق الحكومى والرغبة فى تجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة .

كما تلجأ كثير من الدول النامية إلى التوسع النقدى كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية بسبب صعوبة تعبئة موارد رأسمالية كافية عن طريق الضرائب والقروض. وقد أثار الالتجاء إلى عجز الميزانية العامة المبنى على التوسع النقدى كأداة لتمويل التنمية بهذه البلدان كثيراً من الجدل بسبب ما قد يودى إليه من اتجاهات تضخمية نظراً لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك وضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجى بها .

وإلى جانب الوسائل المالية والضريبية المتقدمة تعتبر المشروعات العامة أداة هامة لزيادة الموارد المتاحة للدولة، فالأرباح تشكل المورد الرئيسى لتكوين رأس المال فى سائر المجتمعات. والحاجة إلى تحقيق أرباح كافية وإعادة استثمارها لا تقل إلحاحا فى المشروعات العامة عنها فى المشروعات الخاصة. ويمكن زيادة أرباح أو فائض المشروعات العامة عن طريق التوسع فى إقامة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها الإنتاجية وتطبيق سياسة مناسبة لأسعار ما تقدمه من سلع وخدمات .

وأخيرا فإن ترشيد سياسة الإنفاق العام وخفض أو منع زيادة الإنفاق الجارى على الخدمات العامة لا سيما الخدمات غير المتصلة مباشرة بعملية الإنتاج وتجنب الإسراف بوجه عام يمكن أن يهىء الدول النامية توفير مزيد من الموارد الاقتصادية لأغراض التنمية .

إن استخدام السياسة المالية لتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ليس فكرة نظرية مجردة. فقد اعتمدت التنمية اليابانية فى مراحلها المبكرة على قيام الحكومة بتوفير رأس المال اللازم للأشغال العامة والتوسع الصناعى عن طريق الضرائب المرتفعة لا سيما على الزراعة والقروض الإلزامية على التجار وعن طريق التوسع الائتمانى الذى لم يكن له أثر تضخمى بقدر ما قابله من نمو القطاع النقدى فى الاقتصاد، وتمكنت من بناء نموها الصناعى دون تضخم كبير .

وغنى عن البيان أن استخدام السياسة المالية كأداة رئيسية لتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية لا يعنى بالضرورة أن تتخذ الاستثمارات كلها أو معظمها شكل المشروعات العامة. فعملية الادخار هى التى تتم جبرا، أما عملية الاستثمار فيمكن أن تضطلع المشروعات الخاصة أو التعاونية أو المختلطة بجانب كبير منها عن

طريق الاقتراض أو المشاركة الحكومية تبعا لظروف واختيار كل بلد. لا يوجد ما يمنع من الجمع بين الادخار الجماعي والاستثمار الخاص ، وإن كان الغالب عملا أن تستخدم المدخرات الجماعية في معظمها لتمويل مشروعات عامة أو شبه عامة .

ولا يقتصر دور السياسة المالية في مواجهة مشكلة تكوين رأس المال على تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل نصيب الحكومة من الخطط أو البرامج الإنمائية، وإنما تستخدم كذلك كسلاح للتمييز بين أوجه الاستثمار والإنفاق وأداة لتقوية حوافز العمل والادخار والاستثمار الخاص في الحدود والمجالات المرغوبة أو المقبولة اجتماعيا .

فالضرائب يمكن أن تشجع قيام صناعات جديدة وتحميها بعد إقامتها، وتستطيع تشجيع صناعة السلع الاستهلاكية أو منح الأولوية للاستثمار في صناعة السلع الإنتاجية، كما تستطيع تشجيع أو تثبيط الاستثمار الأجنبي . وكذلك يجب أن يوضع أثر الضرائب على حوافز العمل والإنتاج موضع الاعتبار شأنها شأن حافز الادخار والاستثمار. وتعتبر القروض والمدخرات الإلزامية أدوات مالية تكملية أو بديلة لزيادة الضرائب يمكن أن تسهم - في حدود معينة - في تعبئة الموارد الرأسمالية دون تضحية كبيرة بحوافز العمل والإنتاج بسبب ما تتضمنه من التزام بالوفاء حيث يعنى الأفراد بما يملكون من أصول مثلما يعنون باستهلاكهم الجارى .

(4) السياسة المالية والتفاوت الاقتصادي :

وتستهدف السياسة المالية في تأثيرها على الدخل والثروة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تحقيق درجة مناسبة من إعادة التوزيع بواسطة الضرائب والإنفاق الحكوميين لإيجاد نوع من التوازن بين ما تتطلبه الاعتبارات الإنسانية من مشاركة أكثر عدالة في الرفاهية الاقتصادية وما

تقتضيه اعتبارات الكفاية من تفاوت كاف في الجزاء كحافز اقتصادي للجهود والمهارات الخاصة . وقد تكفل تطور الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة في معظم هذه الدول مؤخرًا بتقليل التفاوت في توزيع الثروات والدخول بين الأفراد إلى حد كبير. كما تسهم التحويلات الحكومية والضرائب على السلع الترفيهية وإعفاء أو إعانة سلع الاستهلاك الشعبي في تضيق الهوة بين الدخل لتحقيق هدف السياسة المالية في إعادة التوزيع.

وتتميز الدول النامية عموماً بتفاوت شديد في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد يفوق ما يمكن أن يشاهد في معظم الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لإعادة التوزيع في تلك البلدان. وهي سياسة تملئها اعتبارات اجتماعية واقتصادية أكثر عمقاً منها في الاقتصاديات المتقدمة بوجه عام وتعتمد آثار مالية إعادة التوزيع redistributive finance في البلدان النامية على حجم التركيز القائم في الدخل والثروة وعلى قدرة النظم الضريبية على قطع هذا التركيز .

وقد بينت دراسة بعض خبراء الأمم المتحدة أن دور مالية إعادة التوزيع كأداة للسياسة الاقتصادية في الدول النامية التي تسعى إلى تنمية اقتصادياتها يمتد إلى جذور مشكلة الإنتاجية في الاقتصاد. فتركز الثروات والدخول بأيدي قليلة يفسر إلى حد كبير علة ضعف القدرة على العمل وانخفاض إنتاجيته بسبب انتشار الفقر والجهل والمرض ويقدر ما تمول الضرائب الإنفاق على التعليم والتدريب وتحسين الصحة العامة وظروف العيش وغير ذلك من عناصر الاستثمار البشري على حساب الاستهلاك الترفيهي والمضاربة والأكتناز التي تميز الطبقات الغنية في هذه البلدان بوجه عام فإنها " ترفع إنتاجية قواها البشرية وتسهم في تعجيل نموها الاقتصادي والاجتماعي " .

وتضيف الدراسة أن مالية إعادة التوزيع تبدو أكثر فائدة وأقل كلفة في البلدان النامية منها في الدول المتقدمة بسبب اتجاه الطبقات الغنية في تلك البلدان عادة نحو الإسراف والمضاربة على الأطنان والعقارات والاكتناز وعدم اقبالها على الاستثمار المنتج في تنمية الطاقة الانتاجية للاقتصاد. وعندئذ تكون آثار الضرائب التصاعدية على الحوافز المادية والإقدام والمخاطرة في الاقتصاديات النامية أقل ضرراً منها في الاقتصاديات المتقدمة.

وأخيراً فإن الدول النامية التي تسعى إلى تنمية اقتصادياتها غالباً ما تواجه أسواقاً محلية أضيق من أن تستوعب إنتاج صناعاتها الوطنية الناشئة، وعندئذ تميل مالية إعادة التوزيع -بقدر ما تسهم في زيادة الإنتاجية والدخل الحقيقي لغالبية السكان- إلى توسيع نطاق الأسواق المحلية ونقل الطلب من الكماليات المستوردة إلى منتجات محلية أكثر ضرورة. ويعتمد مقدار ما يوجه من القوة الشرائية إلى تحول عن الاستهلاك الترفي والمضاربة والاكتناز أو التي تخلقها زيادة الإنتاجية إلى تكوين رأس المال بقدر ما يسمح به لرفع معيشة السكان على مراحل التنمية الاقتصادية وأفضليات الجماعة المعنية .

والواقع أن حجة التفاوت وإن كان لها بعض الوجاهة في مجتمع إقطاعي أو رأسمالي من نوع ما وجد في القرون الماضية، إلا أن روح العصر الذي نعيش فيه لم تعد تسمح بالتفاوت الشديد في التوزيع. يضاف إلى ذلك أن سوء توزيع الدخل في الاقتصاديات الرأسمالية التي استكملت نموها الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى قصور الطلب الكلي الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل لمختلف موارد المجتمع الإنتاجية وعندئذ يكون تقليل التفاوت الكبير في توزيع الدخل ضرورة اقتصادية تملئها المحافظة على التشغيل الكامل إلى جانب ضرورته الاجتماعية .

أما فى الاقتصاديات الاشتراكية حيث يملك أو يسيطر القطاع العام على كل أو معظم ادوات الانتاج فى الاقتصاد؛ فإن الدولة تقوم عادة بوضع حد أقصى لما يجوز أن يمتلكه الأفراد من ثروات مغلّة للدخل -عقارية كانت أو منقولة- مع تنظيم استخدامها، وهى المصدر الرئيسى للدخل بالنسبة لذوى الدخل المرتفعة، ووضع حد أدنى للدخل الشخصى يكفى لتوفير الحاجات السياسية لصاحبه ورفع مستوى إنتاجيته، وحد أقصى لا يسمح للدخول الشخصية عملا بتجاوزه. كما تسهم الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة والضرائب والمعونات السلعية والتحويلات الحكومية فى تضيق الفوارق المادية بين الأفراد .

وغنى عن البيان أن التوزيع الأمثل للدخل فى أى نظام اقتصادى لا يعنى المساواة التامة فى توزيع الدخل الأهلى بين الأفراد. فتساوى الدخل من شأنه أن يقوض الحوافز الاقتصادية فى المجتمع. كما أن الاعتماد على المشروعات الخاصة بدرجات متفاوتة فى عملية الانتاج يقتضى السماح بدرجات من التفاوت فى الثروة تكفى لتمكين الأفراد من إنشاء وإدارة المشروعات الانتاجية فى نطاق ما يسمح به القطاع الخاص . والنظم الاشتراكية لا تنكر الحوافز المادية وإنما تحفز الأفراد ماديا ومعنويا على العمل والادخار، فتكيف الجزاء تبعا لاختلاف جهود الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم الخاصة واختلاف القيمة الاجتماعية للعمل الذى يؤدونه. كما تشجع الأفراد على الادخار واستثمار مدخراتهم فى المجالات المرغوبة أو المقبولة اجتماعيا كالسندات الحكومية والودائع الادخارية والتأمينات ونحو ذلك مع تقييد أو منع الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج الرئيسية .

فإذا انتقلنا من المصالح الاقتصادية إلى المصالح الاجتماعية والسياسية لتقليل التفاوت الاقتصادى وجدنا أن روح العصر الذى نعيش فيه

لم تعد تسمح بالتفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. رغم أن الثروات والدخول الكبيرة قد لا تكفل سوى مجالا محدودا لمالية إعادة التوزيع في كثير من الدول النامية بسبب قلة عدد ذى الثروات والدخول الكبيرة وكثرة عدد المعدمين وأصحاب الدخل المنخفضة من جهة، وضعف الإدارة الضريبية من جهة أخرى، إلا أن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى يعتمد على تقليل التفاوت الاقتصادى بين أفراد المجتمع أكثر بما يعتمد على مقدار ما يمكن تحويله من الثروات والدخل . والسياسة المالية التى تقلل التفاوت الاقتصادى تقلل فى نفس الوقت ما يثيره من صراع طبقي وعدم استقرار سياسى .

ولا شك أن تنمية الاقتصاديات النامية تكون ضعيفة الأثر فى توفير أسباب الحرية والاستقرار إذا تركزت ثمارها بأيدي قليلة. بل إنه لابد لنجاح التنمية الاقتصادية فى أى بلد من إشراك الجماهير فيها وهو أمر لا يتحقق إلا بتوزيع أكثر عدالة لثمارها بين مختلف الفئات البانية للاقتصاد .

(5) السياسة المالية والاستقرار الاقتصادى :

غيرت نظرية كينز أساس المالية العامة وألقت ضوءاً جديداً على العلاقة بين التمويل الحكومى وبين الدخل والعمالة فى الاقتصاد ، وأبرزت قدرة برامج الإيرادات والنفقات الحكومية على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد. وهذا هو جوهر مفهوم السياسة المالية التعويضية (Compensatory fiscal policy) التى نشأت لمواجهة التقلبات والاقتصاديات فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، ومقتضاها أن برامج الإيرادات والنفقات الحكومية فى هذه البلدان يجب أن تتجه فى المقام الأول نحو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع

الانتاجية فى مواجهة ما تتعرض له من تقلبات عبر السنين ، عن طريق الحيلولة دون قصور الطلب الكلى للفعال أو تقلب مستواه وذلك بالتعويض عن تقلب الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومى أو خفضه بما فى ذلك استحداث عجز أو فائض بالميزانية على حسب الأحوال لاستيعاب البطالة التى تنشأ عن قصور الطلب الفعال فى محيط من وفرة الموارد الانتاجية وقدرة الجهاز الانتاجى على زيادة الدخل والعمالة، أو استبعاد الاتجاهات التضخمية التى تنشأ عن زيادة الطلب الفعال زيادة كبيرة تفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج .

غير أن التحليل الكينزى ليست له قيمة كبيرة بالنسبة لدعم الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية سواء تعلق التطبيق بالفترة القصيرة أو بالمدى الطويل بسبب اختلاف بنى الاقتصاد القومى فى هذه البلدان عنه فى الدول المتقدمة واختلاف العوامل التى تسبب التقلبات الاقتصادية أو تؤثر فيها فى كل منها. فبينما تنشأ التقلبات الدورية التى تتواتر على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عن تقلبات الطلب الفعال فى الاقتصاد، تنشأ التقلبات الرئيسية التى تتعرض لها الدول النامية أصلا فى تلك الدول ثم تنتقل إليها من خلال التجارة الدولية بسبب اختلاف البنين الراهن لاقتصادها القومى ولعلاقاتها الاقتصادية الخارجية وضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادى به نتيجة لامعانها فى التخصص فى الانتاج الأولى مع ارتباطها الكبير بالتجارة الدولية، مما يجعلها شديدة الحساسية لما يحدث فى أسواق صادراتها ومصادر وارداتها من تقلبات، بينما تملك الدول المتقدمة جهازا انتاجيا قويا يتمتع بدرجة كبيرة من المرونة، ويتميز الجهاز الانتاجى فى الدول النامية عموما بالضعف والجمود وقلة المرونة وعدم القدرة على تشغيل الموارد العاطلة بما يقلل استجابته لتغيرات الطلب الفعال فى الاقتصاد. ومن

هنا كانت السياسة المالية التعويضية أقل أثراً في اقتصاديات التصدير الأولى منها في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة .

ففي فترات الانكماش ينخفض مستوى الانتاج والعمالة في الدول الرأسمالية المتقدمة ويقل طلبها على المواد الأولية - وتشكل أسواقها الرئيسية - فيقل حجم صادرات الدول النامية منها كما تنخفض أسعارها بنسبة أكبر بسبب قلة مرونة عرضها بما يؤدي إلى تدهور الدخل والعمالة بها . كما تنخفض أسعارها بنسبة أكبر بسبب قلة مرونة عرضها مما يؤدي إلى تدهور الدخل والعمالة بها . وفي مثل هذه الظروف يكون مجال السياسة المالية التعويضية بزيادة تيار الإنفاق العام عن طريق التمويل بالعجز لمواجهة الانكماش محدوداً للغاية فضلاً عما يكتنفها من مخاطر . فتوسع الطلب الداخلي بهذه البلدان لن ينجح في إنعاش صناعات التصدير - حيث يتركز الدخل والعمالة - متى كان وجودها يرجع إلى انخفاض الطلب الخارجي ، وعندئذ تؤدي زيادة القوة الشرائية إلى زيادة الطلب على الإيرادات بسبب ارتفاع الميل للاستيراد فيها . ولما كانت الصادرات منخفضة، فإن زيادة الواردات من شأنها أن تؤدي إلى اختلال التوازن الخارجي ما لم تتوفر احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي لتمويلها . كما يؤدي تقييد الإيرادات لتجنب عجز ميزان المدفوعات إلى اتجاه الزيادة في الطلب نحو المنتجات المحلية مما قد يقلل البطالة إلى حد ما، غير أنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بدرجة أكبر من زيادة الانتاج والعمال بسبب ضعف وجمود الجهاز الانتاجي وقلة مرونة العرض وعدم قابلية الموارد للانتقال . وبذلك تؤدي زيادة الثقة الشرائية نتيجة لزيادة تيار الإنفاق العام والتمويل بالعجز في فترات الانكماش في الدول النامية إلى ارتفاع الأسعار المحلية دون أن تسهم كثيراً في زيادة الانتاج والعمالة بسبب اختلال بنيانها الاقتصادي وضعف وجمود جهازها الانتاجي وعدم وجود طاقات إنتاجية

عاطلة يتوقف تشغيلها على مجرد توسع الطلب النقدي بها ، بينما تؤدي زيادة الإنفاق العام مع التمويل بالعجز في الدول الصناعية المتقدمة إلى ارتفاع مستويات الإنتاج والعمالة بسبب ما تتميز به اقتصادياتها من قوة وتنوع ومرونة ، مما يفسر علة عجز السياسة المالية التعويضية عن مواجهة الانكماش في تلك البلدان .

أما في فترات الرخاء فإن ارتفاع مستوى الإنتاج والعمالة في الدول المتقدمة يزيد طلبها على المواد الأولية ، فيزداد حجم صادرات الدول النامية منها كما ترتفع أسعارها بسبب قلة مرونة عرضها ، مما يؤدي إلى ارتفاع دخلها وانخفاض البطالة السافرة والمقنعة إلى حد ما ، غير أن ارتفاع مستوى الطلب الفعال في هذه البلدان لا يؤدي إلى استيعاب البطالة بقدر ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب عدم توافر الجهاز الانتاجي اللازم لتشغيل الموارد العاطلة .

وتعتبر السياسة المالية التعويضية بزيادة الضرائب - لاسيما الضرائب على الصادرات - وتقليل الإنفاق العام مع تكوين فائض بالميزانية أقوى أثراً في ضبط التضخم في الدول النامية من السياسة العكسية في مواجهة الإنكماش بهذه البلدان . وقد أثبتت تجربة الهند خلال الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين وفي أعقابها ما يمكن أن يكون للنظام الضريبي الملائم من أثر فعال في تقييد سير التضخم في الدول النامية وبقدر ما ينشأ التضخم عن ارتفاع مفاجئ في الصادرات يكون فرض الضرائب عليه أكثر فعالية من رفع مستوى الضرائب عموماً .

وينصح الدول النامية عادة بتكوين احتياطيّات كافية من النقد الأجنبي في أوقات الرخاء لتمويل الأشغال العامة والواردات في أوقات الكساد . وقد قام كثير من هذه البلدان بزيادة الضرائب على الصادرات وتعديل أسعار الصرف خلال الانتعاش الذي صاحب الحرب الكورية لامتنعاص بعض

المكاسب العفوية في قطاع التصدير وتوفير قدر كاف من النقد الأجنبي غير أن احتياطات التثبيت لا تستطيع مواجهة أى انكماش حاد تتعرض له البلدان المنتجة للمواد الأولية، كما أن الحاح التنمية الاقتصادية في هذه البلدان يجعل من الأفضل استخدام هذه الموارد فوراً في تكوين رأس المال الإنمائي وبناء الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بدلا من تجميدها انتظاراً لموجات الانكماش .

يضاف إلى ذلك أن جانبا كبيرا مما يؤول إلى الدول النامية من زيادة في حصيله صادراتها من المنتجات الأولية في فترات الرخاء يعود بالتالى إلى الدول المتقدمة من خلال ارتفاع أسعار ما تستورده منها من منتجات صناعية، فضلا عن حاجتها إلى زيادة وارداتها من هذه الدول لمواجهة فسي التضخم قوى فترات الرخاء .

وغالبا ما تتعدّد محاولات تدعيم الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية بسبب المركز التحدى للاستثمارات الأجنبية فى انتاجها الأولى وميلها إلى تأمين أرباحها فى الخارج وانتهاج السياسات التى تحددها مراكزها الرئيسية فى الدول الرأسمالية المتقدمة وبما يخدم مصالحها دون مراعاة الظروف أو احتياجات البلدان التى تعمل فيها .

وغنى عن البيان أن استخدام السياسة المالية التعويضية لمواجهة التقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها الدول النامية من شأنه أن يزيد حدة ما تتعرض له مالية الدولة من عدم استقرار فى هذه البلدان . فحصيله ضرائب الصادرات تتقلب بطبيعتها تبعا لتقلب حجم أسعار الصادرات ، وتعديل فئاتها يؤدى إلى زيادة حدة تقلبات إيراداتها ، حيث يقترن ارتفاع حجم وأسعار الصادرات وارتفاع فئات الضرائب عليها ، كما يقترن انخفاض حجم أسعار الصادرات برسوم صادرات منخفضة. وكذلك تزداد حدة عدم استقرار الإيرادات الحكومية نتيجة لأثر تقلبات الصادرات على حجم الإيرادات ، حيث يقترن ارتفاع حصيله الصادرات بازدياد حجم الواردات بسبب وفرة

النقد الأجنبي ومن ثم بارتفاع إيرادات ضرائب الاستيراد ، كما يقترن تدهور حصيلة الصادرات وما تغله من نقد أجنبي بانخفاض الواردات وإيرادات الحكومة من الضرائب عليها.

وقد أوضح المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الأمم المتحدة أن إبقاء الدولة المتقدمة على مستويات مرتفعة النشاط الاقتصادى فى بلادها وزيادة طلبها على المادة الأولية مع تحرير تجارتها يعتبر أنجح مساعدة تستطيع هذه الدول تقديمها لتدعيم الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية.

وإذا كانت السياسة المالية التعويضية فى الدول النامية تستطيع مع غيرها من الوسائل تخفيف بعض آثار التقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها هذه البلدان لاسيما فى فترات التضخم، فلا شك أن السبيل الرئيسى إلى حمايتها مما تتعرض له من تقلبات إنما يكون بتمية اقتصادياتها عن طريق التصنيع وما يتضمنه من تحريرها من حالة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومن هنا كان نتيجة السياسة المالية فى الدول النامية بصفة أساسية نحو تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد القومى يخدم فى نفس الوقت أهداف الاستقرار الاقتصادى بها عن طريق دعم وتنويع إنتاجها وبالتالي تقليل حساسيتها للتقلبات الخارجية. وينصح لهذه البلدان بأن تضمن برامجها الإنمائية بنسبة كافية من المشروعات التى يمكن تعجيل أو تأخير تنفيذها عبر الدورات حتى تتسم عملية التنمية بدرجة من المرونة فى مواجهة التقلبات التى تتعرض لها اقتصادياتها .

وكما يمكن أن تسهم السياسة المالية فى مواجهة موجات التضخم والانكماش التى تتعرض لها الدول النامية نتيجة التقلبات الاقتصادية

الخارجية على نحو ما تقدم، تعتبر السياسة المالية من جهة أخرى أداة فعالة لمواجهة ما يغلب أن يصاحب التنمية الاقتصادية في هذه البلدان من ضغط تضخمى لاسيما بامتصاص الأرباح الاستثنائية للمنتجين والتجار وتقييد الاستهلاك المحلى فى حدود الانتاج أو العرض المتاح.

وأخيرا فإن الوظيفة الاستراتيجية للسياسة المالية لا تقتصر على الاقتصاديات الرأسمالية وحدها، وإنما تتعداها إلى الاقتصاديات الاشتراكية. فرغم أن هذه الأخيرة لا تتعرض للتقلبات الاقتصادية التى تتوارد على النظم الرأسمالية بحكم قيامها أساساً على التخطيط الشامل إلا أنها كثيرا ما تتعرض لاختلال ما يجب أن يتوافر من تناسق بين التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية بسبب عدم الدقة فى وضع أو تنفيذ الخطط الإنمائية. وعندئذ تلعب الضرائب دورا هاما فى إعادة التوازن بين التدفقين الحقيقى والنقدى.

* * * * *

وبعد العرض المتقدم بيانه، يثور تساؤل هام وجوهري، هل التزمت الدول الرأسمالية المتقدمة بهذه المبادئ العلمية السابق بيانها خلال السنوات الأخيرة، وما هى النتائج التى ترتبت على عدم الالتزام بها على مستوى الاقتصاد العالمى؟

ويتناول المبحث الثالث ، محاولة الإجابة على هذا السؤال.

المبحث الثالث

نهاية زمن الرأسمالية المالية وبداية عصر رأسمالية الدولة

ومع الخسائر الفلكية والتكاليف الباهظة والمرعبة للأزمة العالمية فإن سوق المال الأمريكية والعالمية افتقدت إلى "رمانة الميزان" التي كانت دائما تضمن انضباط المعاملات وانتظامها والمتمثلة في "الثقة والأمان" في الأسواق والمؤسسات والمصارف ودخل الجميع إلى نفق "نقص السيولة المالية" المظلم مع ارتفاع المخاطر وضخامة خسائر أصحاب الأموال وأصبح المنقذ الوحيد والملاذ الأول والأخير لتوفير السيولة في الأسواق المالية هي البنوك المركزية والقروض الحكومية الميسرة الشروط التي تتغاضى عن المعايير الصارمة والدقيقة للائتمان لمنع الإفلاس والسقوط .

وبحكم ضخامة الأزمة وكارثية المخاطر المترتبة عليها على مجمل الأوضاع الاقتصادية في أمريكا وأوروبا والدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول النامية، وما تعنيه مؤثراتها من احتمالات قوية لوقوع الاقتصاد العالمي فريسة للكساد العظيم بكل آلامه ودماره وقسوته فإن المحصلة الأولية للأزمة تضمنت الاعلان عن فشل ونهاية عصر "الرأسمالية المالية" بكل أرباحها الخيالية والمصطنعة التي تتحقق بالدرجة الأولى والأساس من المضاربات حيث اكتشف العالم بصورة صادمة وفجائية أن أمواله وأعمال أسواقه المالية ومصارفه تدار بعقلية وقواعد "كازينوهات القمار" وكان أسواق المال تحكمها نفس قواعد الاقتصاد الأسود أو الاقتصاد الخفي التي تديره في كل العالم عصابات الجريمة المنظمة الخارجة عن القانون والرافضة لقيوده وضوابطه وآفاق العالم على الحقيقة المروعة والمرعبة التي تؤكد أن أسواق المال والمؤسسات المالية والمصارف تقامر بأموال الآخرين وعندما تخسر

فإن كلفة الخسارة يسدها دافعي الضرائب من مجموع المواطنين في صورة برامج ودعم ومساندة حكومية يتم دفعها في اللحظات الأخيرة لإنقاذ مجمل الأوضاع الاقتصادية من الوقوع في براثن الكساد التضخمى بكل ما يعنيه من إفلاس وتصفية للأصول المستثمرة وفقدان للوظائف والبطالة والمعدلات المروعة والمرعبة للتضخم وانفلات الأسعار التي تقف الغالبية العظمى بلا حيلة في مواجهتها وتقع الغالبية معه بصورة فجائية في دائرة الفقر والاحتياج والعجز عن مواجهة متطلبات الحياة الضرورية .

(1) الأرباح الخيالية ورأسمالية كازينوهات القمار :

وفي أمريكا الاقتصاد الرأسمالى الأول عالمياً فإن احتدام الأزمة وعلى امتداد أقل من شهر لم تتضمن فقط اشهار افلاس الرأسمالية المالية ، وتغيير صورة وشكل وول ستريت، والاعلان عن ولادة جديدة لسوق المال والمؤسسات المالية والمصارف ، ولكنها أكدت معانى جديدة لاقتصاد السوق والحرية الاقتصادية عندما ارتبطت الأزمة بغياب الشفافية وعدم احترام قواعد الائتمان المصرفى فى تحديد المخاطر والتحوط لمواجهتها وعندما ارتبطت الأزمة أيضاً بتأكيد غياب الرقابة الحكومية اللازمة والضرورية والتراخى فى فرض الضوابط والقيود على الأعمال والمعاملات المالية مع الإفراط فى الحرية والتحرير ، وإن الثمن الفادح والباهظ تمثل فى تغافل المؤسسات المالية والمصارف والأسواق عن قواعد ومعايير الكفاءة مع التضحية بقواعد الرشاد الاقتصادى بهدف تحقيق الأرباح الطائلة والخيالية فى الأجل القصير والأجل المتوسط بغض النظر عن الرؤية المستقبلية طويلة الأجل ومقتضياتها واحتياجاتها التنظيمية والفنية والإدارية والمحاسبية حتى امتلأت قوائمها المالية عبر سنوات بتجاوزات فادحة وفاسدة خرجت عن نطاق تدقيق المحاسبين والمراجعين ولم تكلف الأجهزة

الرقابية المالية للدول نفسها بمراجعتها وضبطها مادام الازدهار قائم على الأرباح الخيالية التي تتحقق لكبار المساهمين وكبار الرؤساء والمديرين .

وقد جاء كل ذلك بمباركة تشريعات أصدرها الكونجرس الأمريكى الخاضع لسيطرة فكر اليمين وفى مقدمتها تشريع صادر فى أكتوبر عام 1999 يقضى بإلغاء القيود الشديدة التى كانت مفروضة على قطاع المال الأمريكى منذ الكساد العظيم فى الثلاثينيات من القرن العشرين ووفقا لهذا التشريع فإن حرية التنافس تم السماح بها فى كل أنواع الخدمات المالية - القروض - الاستثمار - التأمين " ومع عام 2000 انفجرت فقاعة شركات البرمجيات الأمريكية وانهارت أسعار أسهمها فى البورصة بشكل حاد ، وتواصلت تداعيات الأزمة حتى عام 2002 . ووصلت حصيلة خسائر المتعاملين فى البورصة على أسهم هذه الشركات إلى نحو 7 تريليونات دولار وبدأت الجذور الحقيقية للأزمة المالية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما ارتبط بها من بوارد ركود اقتصادى عميق استغلته إدارة الرئيس بوش الابن لتأكيد توجيهات اليمين المحافظ الاقتصادية حيث قامت بتخفيضات حادة ومتوالية لأسعار الفائدة للدولار وخلال عامين فقط انخفض سعر الفائدة الرئيسية من 6.5% إلى 1% فقط لاغير مما صنع المناخ الملائم للعديد من الفقاعات فى الاقتصاد الأمريكى كان فى مقدمتها " الفقاعة العقارية" التى تسببت فى مضاعفة أسعار العقارات بنسبة لا تقل عن 100% خلال سبع سنوات ابتداء من عام 2000 وما ارتبط به من الحاجة إلى توفير سيولة مالية ضخمة بأساليب وأدوات مالية مبتكرة لا تعكس حقيقة معاملات الأسواق بقدر ما تعكس تسييلا للعقود العقارية فى معاملات داخلية بين المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين وشركات الاقراض العقارى

بالتغاضى عما تتضمنه من درجات عالية من المخاطر غير المضمونة وغير المحسوبة بالدقة الائتمانية اللازمة والمطلوبة .

وفى ظل هيمنة الرأسمالية المالية على الاقتصاد الأمريكى والأوروبى والعالمى فإن صناعة المال الأمريكية مارست نموذجاً احتكارياً فريداً دفعها للوقوع فريسة لعقلية المقامرین فى كازينوهات القمار بالاندفاع الطائش لتحقيق الربح بعيداً عن القواعد والنظم الرأسمالية ، حيث تشير مجلة الإيكونوميست البريطانية الشهيرة إلى أن صناعة المال الأمريكية حصلت على 10% من أرباح الشركات عام 1980 مقابل قروضها وخدماتها المالية المختلفة لهذه الشركات فى حين أن حصة صناعة المال الأمريكية تضاعفت أربعة أضعاف مع عام 2007 وتبلغ تقديرات أرباح صناعة المال المباشرة فى العقد الأخير 1.2 تريليون دولار، ومع هذه الأرباح الخيالية والمجنوعة فإن صناعة المال تحولت إلى الصناعة الرأسمالية الأولى وتراجعت أهمية القطاعات الانتاجية والخدمية الحيوية وأصبح تدوير المال فى الأسهم والسندات والمشتقات المالية المبتكرة ومضاربات المعادن النفيسة والنفط يأتى فى مقدمة الأنشطة الرأسمالية ويتفوق على ما عداه من حيث الأرباح والمعاملات والأهمية .

ومع الأرباح الخيالية والطائلة لصناعة المال الأمريكية فإن ضخامة تكلفة كوارثها وأزماتها بالغة الضخامة كما أن تكلفة الانقاذ عالية للغاية ، وتشير تقديرات خدمة بلومبيرج الاقتصادية الأمريكية المتخصصة إلى أن الأزمة المالية لأسواق المال والمرتبطة بالاعلان عن افلاس بنك ليمان براذرز رابع أكبر البنوك الاستثمارية الأمريكية يوم 16 سبتمبر 2008 أدت إلى خسائر لحملة الأسهم فى بورصات العالم المختلفة تقدر قيمتها بنحو 3.6 تريليون دولار فى ثلاثة أيام وارتفعت إلى 4 تريليونات دولار فى أربعة أيام، كما تشير إلى أن أصحاب الأسهم فى بورصات العالم المختلفة خسروا

خلال عشرة أشهر من الأزمة " نوفمبر 2007 - أغسطس 2008 " نحو 19 تريليون دولار من قيمة الأسهم ويوضح هذه الصورة القاتمة السوداء الانخفاضات الحادة المفاجئة لقيمة اسهم المؤسسات المالية والمصارف الأمريكية التي دخلت دائرة الأزمة حيث خسر سهم "إيه أي جى" شركة التأمين الأمريكية العالمية العملاقة 93% من قيمته فى ظل أحاديث التعثر المالى خلال شهرين وخسر السهم 61% من قيمته السوقية فى الفترة الأخيرة من عام 2008 عندما تصاعدت وتيرة أحاديث الإفلاس وقبل أن يعلن مجلس الاحتياط الفيدرالى ووزارة الخزانة التدخل لمساندة الشركة بضخ سيولة جديدة تبلغ 85 مليار دولار كما فقد سهم مصرف جولدمان ساكس الأمريكى العملاق 45% من قيمته قبل الاعلان عن خضوعه لاشراف الإدارة الأمريكية بشكل مباشر ، بالإضافة إلى مصرف مورجان ستانلى ، فى ظل هذه الهزات العنيفة فى الأسواق المالية فإن المؤسسات المالية الأمريكية فقدت نحو 1.2 تريليون دولار من القيمة السوقية لأسهمها منذ أغسطس 2007 وهو ما يعادل أرباحها داخل السوق الأمريكية فقط من تعاملها مع الشركات خلال العقد الأخير من الزمن بخلاف خسائرها المذهلة المروعة من القروض الرديئة سيئة السمعة الاستثمارية التجارية وخسائره المذهلة المروعة من القروض الرديئة سيئة السمعة الاستثمارية والتجارية وخسائرها فى المضاربات وأسواق المال والمخاطر وكارثة خسائرها فى القروض العقارية بما يحتم زيادة رأسمالها بمبالغ طائلة .

ولا يقل عن ذلك أهمية خسائر سوق العمل والمرتبطة بوظائف الكفاءات العالية حيث فقد مائة ألف وظائفهم فى القطاع المالى منذ بداية عام 2008 وهناك 50 ألف وظيفة أخرى فى الطريق للضياع ومع افلاس بنك ليمان براذرز فان 26 ألف وظيفة اختفت من خريطة القطاع المالى الأمريكى

(2) أمريكا والهيمنة الاقتصادية الحكومية :

ومع السقوط المدوى لامبراطورية صناعة المال الأمريكية بكل خسائرها وفضائحتها المالية والإدارية والتنظيمية والفنية التى سيتكشف الكثير من فسادها ووجها القبيح خلال الفترة القريبة المقبلة بعد أن تهدأ صرخات الهلع والفرع من الإفلاس والخسائر والفوضى، فإن هناك واقعا جديدا لا يمكن إنكاره يفرض نفسه على صناعة المال الأمريكية، ولا بد أن تكون له تأثيراته وتفاعلاته العاجلة على خريطة صناعة المال العالمية بشكل سريع وقوى خاصة بعد خضوع مصرف جولدمان ساكس ومصرف مورجان ستانلى للإشراف المباشر للإدارة الحكومية الأمريكية وما تعنيه من تخليهما عن وضعهما كآخر بنكين مستقلين للأعمال فى " وول ستريت " شارع البورصة فى نيويورك والمال " فى اعلان غير مسبوق عن تدخل حكومى واسع النطاق ومباشر فى الأنشطة المالية بخضوعه للوصاية المباشرة لمجلس الاحتياط الفيدرالى الذى هو البنك المركزى الأمريكى وكذلك إشراف وزارة الخزانة والجهات المسئولة عن مراقبة ومتابعة أسواق المال والمؤسسات المالية وبالقدر نفسه من الأهمية فإن نهاية وضعية بنوك الأعمال المستقلة والخاصة يعنى انتهاء عهد المصارف الاستثمارية الأمريكية بمفهومها التقليدى والدارج المرتبطة بالدرجة العالية من حرية الحركة وحرية التصرف وبالقدر الأدنى من القواعد والضوابط المصرفية وبداية عهد جديد لخضوع كل المصارف للقاعدة المصرفية الصارمة والمنضبطة والإشراف الحكومى المباشر، وبالتدخل المباشر فى تعيين القيادات والمديرين وكبار المسؤولين وعزل كل المسؤولين والقيادات السابقة التى تسببت فى الكارثة والأزمة والانهيال .

وترتبط نهاية عصر الرأسمالية المالية بتطبيق ما يطلق عليه فى أمريكا خطة " الهيمنة الاقتصادية الحكومية " وهى خطة تصل فى جوانبها

الرئيسية والمهمة إلى تأمين عمالقة المؤسسات المالية ومؤسسات الاقراض العقارى والمصارف وهو ما يسميه البعض بوضعها " تحت الوصاية " من باب التهذيب والتحشم الرأسمالى وحتى لا يصاب اليمين المحافظ واليمين المتطرف المتعصب للنظريات والمفاهيم الجامدة لاقتصاد السوق بالصدمة وحتى لا يتعرض عبدة الحرية الاقتصادية للذعر وخيبة الأمل خاصة أن أصحاب رصاصة الرحمة لصناعة المال الأمريكية هم غلاة المدافعين بأقصى درجات الدفاع عن الحرية الاقتصادية المطلقة والمؤمنين بأشد درجات اليقين بقدرة اقتصاديات السوق على تصحيح الأخطاء والوصول إلى بر الأمان فى غياب التدخل الحكومى بأدنى درجاته وأبسط أساليبه.

وفى أحاديث الهيمنة الاقتصادية الحكومية على صناعة المال الأمريكية فإن الأكثر أهمية لا يرتبط بفرض الوصاية التى هى التأمين بالمفاهيم الاقتصادية الدارجة والمتعارف عليها دولياً ولكن المهم هو الإنهاء شبه الكامل لحرية القطاع الخاص ودوره فى صناعة المال وإنهاء مفهوم المصارف والمؤسسات المالية المستقلة الخاصة حتى كشركات مساهمة التى جرى العرف فى النظم الرأسمالية على تسميتها الشركات العامة بحكم أن المساهمة مفتوحة فيها للكافة والجميع من خلال معاملات البورصة ولا تقتصر ملكيتها على افراد أو فئة محددة صغيرة وهو ما يعنى وضع قيود صارمة على حقوق الملكية الخاصة فى هذه الصناعة الرأسمالية المهمة ويكشف عن اقتناع خطير فى الدولة الرأسمالية الأكبر والأقوى عالمياً بعدم كفاءة رأس المال الخاص لإدارة صناعة المال وتوجيهها أو بالأصح يعلق الجرس فى رقبة الملكية الخاصة ويمنعها من الاقتراب وحتى فى حالة اقتربها فإن ما يفرض عليها من قيد ورقابة وتدخل مباشر يصل إلى حدود الاعلان عن عدم أهليتها ونقصان هذه الأهلية إلى حدود خصوعها للوصاية

أو التأمين شبه الكامل بمعانى الملكية وبمعانى الإدارة وبمعانى المسئولية والتفويض والرقابة الصارمة إلى الأعمال وتقييدها من المنبع .

وما صدر من قرارات بالوصاية والتأمين واشهار الإفلاس لصناعة المال يعكس ضخامة تكاليف خطط الإنقاذ والإصلاح ، ووفقا لما أعلنته الإدارة الأمريكية فإن خطة إنقاذ النظام المالى والمصرفى تبلغ تكلفتها 700 مليار دولار ، وفى الوقت نفسه فإن وزارة الخزانة طلبت من الكونجرس أن يتم رفع الحد الأقصى للدين الحكومى الفيدرالى إلى 11.3 تريليون دولار ويبلغ الحد الأقصى حالياً 10.6 تريليون دولار مما يعنى عمليا أن تقديرات التكلفة الحقيقية المحتملة لمواجهة الأزمة وتداعياتها التى مازالت مفتوحة على احتمالات كثيرة تصل إلى 1.8 تريليون دولار وهو ما يرفع التكلفة لأكثر من 250% من التكلفة المعلنة رسميا فى الوقت الراهن .

(3) رأسمالية الدولة وقيود الملكية الخاصة :

ما قامت به الإدارة الأمريكية المنتمجة لليمين المحافظ المتطرف سياسيا واقتصاديا وعقائديا فى الفترة الأخيرة من حكم الرئيس بوش الابن، يعلن عن بداية حقبة جديدة للمفاهيم الاقتصادية الرأسمالية الواقعية والعملية فى مواجهة الأزمات الكبرى بالتبنى الواضح والصريح والتطبيقى لمفهوم رأسمالية الدولة الحديثة بعد عقد من الخصخصة العشوائية والواسعة النطاق فى مجال الصناعة الرأسمالية الأولى ، وهى صناعة المال وهى ظاهرة لا تعكس فقط ظروف الأزمة المالية الكبرى وتداعيات أزمة الائتمان المصرفى ونقص السيولة الشديد ولكنها تعكس أيضا ظاهرة تنامى دور " صناديق الاستثمار السيادية " فى الاقتصاد العالمى ، وهى تلك الصناديق الاستثمارية المملوكة للدول صاحبة الفوائض المالية وما تملكه هذه الصناديق من أصول عالمية مباشرة وغير مباشرة تنتمى بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيرة

وهى صناديق الأكبر منها صناديق سيادية لدول عربية خليجية وأيضا صناديق سيادية لدول آسيوية فى مقدمتها الصين وحذرت كثير من الكتابات الغربية من دور هذه الصناديق الاستثمارى عالميا ووصفتها بالرأسمالية الرديئة بحكم تصنيفها للدول مالكة هذه الصناديق بأنها دول غير ديمقراطية كانت دائما تصنف على الجانب الآخر ما تسميه بالرأسمالية الجيدة، متمثلا فى الاستثمارات المملوكة لشركات ومؤسسات وأفراد فى الدول الديمقراطية والمملوكة للقطاع الخاص بشكل محدد، ولكن الأزمة الطاحنة إضافة إلى الواقع الدولى الانتقال لعصر رأسمالية الدول بأبعاد متكاملة شاملة تتضمن ما يلى :

(1) تأميم صناعة المال واخضاعها للإشراف والملكية والوصاية الحكومية مع الالتزام بضمان سلامة المعاملات والأعمال وكفائها وتوفير السيولة المالية اللازمة لنشاطها وضمان القروض المتعثرة حماية للمتعاملين كما حدث فى فقاعة الرهن العقارى حتى لا يفقد المزيد من المواطنين الأمريكان مساكنهم وحتى لا يؤدي تعثرهم إلى حرمانهم من الائتمان المصرفى بكل صورته وأشكاله مع اخضاع النشاط ومعاملاته وأعماله للرقابة الشديدة والتدخل الحكومى المباشر فى الإدارة .

(2) التشدد فى الاجراءات الحمائية المفرضة على تدفق الاستثمارات الخارجية البمباشرة وتقييدها إلى حدود الحرمان من تملك الأصول الانتاجية والخدمية وفى مقدمتها الأصول المالية .

(3) بروز الدور المهيمن المسيطر للدول على النشاط الاقتصادى من خلال التدخل المباشر فى الإدارة وفى تسيير الأعمال وكأنه اعلان عن فيتو قاطع وصارم لدور الملكية الخاصة فى قطاعات حيوية وإستراتيجية من النشاط الاقتصادى هو ما يعيد إلى الأذهان مفاهيم سيطرة الدولة الرأسمالية على المرافق والخدمات العامة والأنشطة الرئيسية وتدخلها

المباشر بالتنظيم ووضع القيود على مباشرة الأعمال وتدخلها المباشر بالتأمين والملكية [راجع المبحث الثاني من هذا الباب].

(4) أعادت الأزمة العالمية الكبرى تأكيد أن الرأسمالي الكبير الوحيد القادر على تحمل التكلفة الباهظة للأزمات يتمثل في الدولة فقط لا غير وأن الأزمات الخائفة الحادة لا بد وأن تتحمل الحكومات تكاليف مسئوليات العلاج والحل المباشر بحكم أن القطاع الخاص مهما يكن عملاقا ومهما يكن قويا وكبيرا - كما في حالة صناعة المال الأمريكية - لا يقوى وحيدا على مواجهة أزماته وعثراته الكبرى، وإن الحكومات مسئولة عن استخدام كل أساليب ووسائل الإصلاح والعلاج المالية والتشريعية والاجرائية والتنظيمية والرقابية .

(5) أن تأخر الحكومات في التدخل المباشر يتسبب في تصاعد الأزمات واتساع نطاقها وتردد البنك المركزي الأمريكى ووزارة الخزانة في منع إفلاس بنك ليمان براذرز لدعاوى ابيدولوجية تربط باقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية دفع الأزمة المالية إلى حافة الهاية .

(6) أن المفاهيم التقليدية التى سادت لعقود طويلة فى النظم الرأسمالية المتقدمة والقائلة إن مصالح الشركات الكبرى والعلاقة التى تحولت لشركات ديناصورية متعددة الجنسية تشكل المصلحة الحقيقية للدولة قد أصبحت مفاهيم بالية قديمة ومتخلفة فى ضوء خبرة تأمين العمالة الكبار وتقليم أظافرهم لضمان المصلحة العامة ومنع الأوضاع الاقتصادية من الانهيار والفوضى .

وعلى الرغم من سخونة إيقاع الأحداث الامريكية والعالمية وما فرضته من فلسفات ومفاهيم حديثة فإن ذلك لا يمكن أن يعنى على الإطلاق أن الرأسمالية أعلنت الكفر بالملكية الخاصة والمبادرات الخاصة ودورها وأهميتها فى صناعة التقدم والابتكار والأرباح وتوسيع نطاق التنافسية ورفع

معادلات الكفاءة والرشاد والاقتصاد ولكنه تصويب يعيد مفاهيم اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية إلى صوابها ورشدها الرأسمالي الصحيح والدقيق القائم، إن كل ذلك مرهون بمصالح المستهلك ليس من منظور الفرد ولكن من منظور مجموع ومجتمع المستهلكين، أن الإضرار بهذه المصالح خط أحمر لا يمكن السماح بتجاوزه وتخطيه .

لقد هل العالم الرأسمالي وأنصاره لنظرية فوكوياما المفكر الأمريكي الذي أعلن عن نهاية التاريخ بسقوط الشيوعية وانهيار الأمبراطورية السوفيتية والمعسكر الاشتراكي واستقرار بوصلة التاريخ ومساره في أحضان الرأسمالية بمفهومها التقليدي الجامد اقتصاديا بميراثها التاريخي المتصل القائم على سيادة الغرب حضارته وفلسفته على العالم من خلال الدور القائد للامبراطورية الأمريكية الصاعدة وجاءت الأزمة لتثبت أن نظرية فوكوياما خارج سياق التاريخ والجغرافيا وإن مكانها الطبيعي والعملى فى متاحف التاريخ جنبا إلى جنب مع نظريات ماركس وإنجلز ولينين.

لقد تناسى العالم بسرعة مخيفة كارثة النمر الاقتصادية الآسيوية التى كان محورها أسواق المال والمصارف والمؤسسات المالية وفساد القروض وفساد الدول والحكومات والإدارة مع غياب الشفافية وإهمال الكفاءة وحساب المخاطر وكان المصدر الرئيسى للقروض الرديئة سيئة السمعة البنوك الأوروبية والبنوك الأمريكية وأدوات التلاعب والفساد فى الأزمة وكانت هى البنوك المحلية فى الدول الآسيوية وخلال عقد من الزمان فقط لا غير انتقلت عدوى الأزمة بتفاصيلها الدقيقة بوقائعها المكررة إلى أمريكا القوة الأعظم والأكبر وأصابته الصناعة الرأسمالية الأولى فى مقتل وانتهت زمن الرأسمالية المالية وأعلنت بدء رأسمالية الدولة بعد أن تحولت صناعة المال إلى كازينو للقمار تدار بعقل ومنطق الجريمة المنظمة الباحثة عن الربح الفاحش بغض النظر عن الثمن والتكاليف .

الخلاصة

نخلص من كل ما سبق إلى أن الفكر الإقتصادي الرأسمالي قدم لنا آراء متعددة فيما يتعلق بحدود تدخل الدولة في المجال الإقتصادي حيث ذهب كل من الطبيعيين والتقليديين والتقليديين الجدد والمحافظين إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في المجال الإقتصادي إلا في أضيق الحدود لأن من شأن التدخل الواسع أن يضعف الإقتصاد، فكلما كان تدخل الدولة أقل في الإقتصاد كلما كان الإقتصاد أكثر قوة وهناك اختلافات محدودة فيما بينهم بالنسبة لأسلوب التدخل، وفي الجانب المقابل نجد بعض الإقتصاديين الرأسماليين يطالبون بضرورة التدخل الواسع للدولة في المجال الإقتصادي وذلك لتحقيق التشغيل الكامل والذي قد لا يتحقق تلقائياً وللقضاء على اخفاقات اقتصاد السوق. ويرون أنه كلما كان تدخل الدولة في المجال الإقتصادي أوسع كلما كان الإقتصاد أقوى لمدة أطول، وهم يختلفون فيما بينهم فيما يتعلق بحجم التدخل ووسائله، حيث يذهب أنصار دولة الرفاهية إلى توسيع تدخل الدولة في المجال الإقتصادي إلى حدود بعيدة عما يطالب به كينز وأنصار المذهب الكينزي، ذلك لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد .

مراجع الباب الأول

- (45) المرجع السابق ، ص 153 - 145 .
- (46) انظر د/ عادل أحمد حشيش ، د/ مصطفى رشدي شريحة : مقدمة في الاقتصاد العام ، مرجع سابق ، ص 45 - 56 .
- (1) د/ أحمد بديع بليح: محاضرات في الاقتصاد المالي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة 1982، ص 21.
- (2) د/ أحمد جامع: الرأسمالية الناشئة، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ، ص 144، 115 .
- (3) د/ عبد الرحمن يسري أحمد: تطور الفكر الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1987، ص 143، 159.
- (4) د/ فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي الجزء الأول مدخل للدراسات الاقتصادية دار النشر المغربي، الدار البيضاء- المغرب، بدون تاريخ، ص 102 .
- (5) د/ أحمد جامع: الرأسمالية الناشئة، مرجع سابق، ص 124 وانظر أيضا: هذا المعنى في :
- Ernesto screpanti and stefano Zamagni.
 - " An Outline of the History of Economic Trought " . Charendonpress oxford. New York 1993 pp. 46-47.
- (6) د/ احمد جامع ، المرجع السابق 124
- (7) انظر في ذلك :
- Barry Clark .
 - Political Econony Acomparative approach " .
 - Praeger publishers, New York USAG 1991, p. 106,
- (8) انظر هذا المعنى في : د / عاطف حسن النقلي: مبادئ الاقتصاد المالي ، مكتبة النصر، الزقازيق. 2002 ، ص 6 .
- (9) د. أحمد جامع: الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق، ص 127، 128 .
- (10) المرجع السابق ، ص 128 ، 129 .

- (11) للمزيد من المعلومات عن وجهة نظر آدم سميث انظر :
- Eynesto screpanti and stefano zamagni.
 -" An Outline of the History of Economic Thought " op. cit. pp. 54 –71
- (12) Ibid pp. 110 , 111 .
- (13) Ibid pp. 106 -107 .
- (14) Bary Clark
 -"Political Economy Acomparative approach" op. cit p. 119.
- (15) Ibid , pp. 119 -121 .
- (16) انظر :
- د/ رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى 1983، ص 88-105 .
 وانظر أيضاً :
- د/ محمد عابد الجابري: هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف" دراسة منشورة في " اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر "والذي نظّمته الأمم المتحدة بالقاهرة ، 11-13 نوفمبر، 2001 م ، ص 58-68، نيويورك، 2002م
- (17) المرجع السابق ص 89 -94 .
- (18) انظر: د/ أحمد رشاد موسى: "دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر" دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، "دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة" الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1999، ص 4 .
- (19) انظر: د/عاطف قبرص "إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية". دراسة منشورة في "اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، مرجع سابق، ص 118-136 .
 وانظر أيضا : د/ رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق ، ص 192 – 232 .
- (20) Barry Clark

- Political Economy", Op. Citr, pp , 115 – 116

(21) Ibid , pp. 117 – 119.

(22) د / فتح الله لعلو: "الاقتصاد السياسى" مرجع سابق ، ص 136.

(23) د/ عادل أحمد حشيش، د/ مصطفى رشدى شبيحة: مقدمة فى الاقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية 1990، ص 49-50 .

(24) د/ رمزى زكى: "الليبرالية المتوحشة" مرجع سابق ، ص 48-49 .

(25) د/ محمد عمر شابرا: "الاسلام والتحدى الاقتصادى" المعهد العالمى للفكر الاسلامى والمعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية - عمان - الأردن ، 1996 ، ص 94 .

(26) د عبد الرحمن يسرى: تطور الفكر الاقتصادى؛ مرجع سابق

(27) وذلك جزء من عنوان كتاب ماركيز و. شيلد Sweden: the Middle

Way (نيوهافن: ادارة النشر للصفحة 529 وما بعدها. وهذا العمل الضخم يتضمن اعجابا كبيرا له ما يبرره بالاقتصاديين السويديين .

(28) وليم تروفانت فوسترو ووايل كاتشينجز . The Road to Plenty (بوسطن : هوتون ميفلن 1928) . الصفحة 128 .

(29) ولكن هذا لم يكن رأى الجميع، إذ أن جون وليامز (1887-1980) الذى كان لمدة طويلة استاذاً يحظى بالاحترام فى جامعة هارفارد متخصصا فى شئون النقود والأعمال المصرفية - وكان أيضا من المسؤولين فى "بنك الاحتياط الفيدرالى" فى نيويورك - كان يثير اهتمام تلاميذه وانزعاج زملائه بقوله إن أفكار فوستر وكاتشينجز لا يمكن تجاهلها .

(30) من قبيل المقارنة نذكر أن العجز الذى دارت حوله مناقشات حامية فى العام 1986 كان حوالى 4.9 فى المائة من الناتج القومى الاجمالى.

(31) أورده فى هارفارد فى The Life of John Maynard Keynes (نيويورك هاركورت بريس 1951). الصفحة 447 .

(32) The General Theory of Emploment Interest and Money (نيويورك هاركورت - بريس) قد حذف كينز الفاصلتين من عنوان كتابه، ولكن المعلقين عليه كانا يضعونهما فى كل الأحوال تقريبا.

(33) أشير هنا من جديد إلى أنني، كما فعل كينز، استخدم عبارة، كلاسيكي للتعبير عن الفكر الأرثوذكسي الذي ساد من آدم سميث وريكاردو وما بعدهما، وبحلول عصر كينز كانت الإشارة الشائعة هي إلى الاقتصاد النيوكلاسيكي (الاقتصاد الكلاسيكي الجديد) على اعتقاد أن هذا يعتبر خطوة أرقى من الاقتصاد الكلاسيكي، غير أنه لم يتضمن انفصالا حادا عن الحجج الأقدم عهدا، ولمن يأخذ التعبير الجديد إلا بالتعديلات البسيطة وتعبير الاقتصاد الكلاسيكي وصف أكثر انطباقا على التيار التقليدي للتفكير حتى عصر كينز على الأقل .

(34) كينز ، ورد في هارود، الصفحة 121.

(35) The Economic Consequences of the peace (نيويورك: هار كورت وبريس وهووي 1920 - 1920).

(36) كينز ، The Economic consequences of the peace ، الصفحة 41.

(37) كينز، المرجع نفسه، الصفحة 32 .

(38) كينز، وردت في هارود، الصفحة 256.

(39) جون ماينارد كينز Essays in Peration وردت في كتاب روبرت ليكاتشمان The age of Keynes (نيويورك راندوم هاوس، 1966) الصفحة 47 .

(40) جون ماينارد كينز A treatise on Mony (نيويورك هاركوت بريس، 1930)، المجلد الأول، اصفحة 172 .

(41) كينز The General Theory of Employment Interest and Money الصفحة VII.

(42) وذلك يؤدي إلى الاهتمام فيما بعد بمعدل التوسع الذي أطلق عليه اسم النمو .

(43) وذلك أضر ضررا غير قليل بالفهم الاقتصادي فإن الاقتصاد كل لا يتجزأ، ففصل الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي يحول دون التقدير الصحيح للأثر القوي للاقتصاد الكلي في تطورات الاقتصاد الجزئي، وفي تطور الشركات الحديثة والنقابات العمالية، والتفاعل بين الأجور والأسعار بوجه خاص .

(44) كينز، وردت في هارود الصفحة 462 .

الباب الثانى

أسباب الازمة الراهنة

تمهيد :-

قد يكشف التاريخ في المستقبل للقريب أو البعيد أن المسئول الأول والأخير عن الإعصار المالى والكارثة الاقتصادية العالمية، هو اليمين المحافظ الأمريكى صاحب الأيديولوجية الأصولية المسيحية الصهيونية، خلال فترة سيطرته و سطوته على حكم العالم وتصريف شئونه فى فترتى الرئاسة للرئيس جورج بوش الابن على امتداد السنوات الثمانى التى حكم فيها، ولكن الاكتشاف الذى يزلزل أركان العالم سيرتبط باليقين بان الإعصار والكارثة نتاج تخطيط دقيق ومحكم طويل الأجل كانت إحدى حلقاته تفجير برج التجارة العالمى فى نيويورك وتفجير قوس الأقداس للعقل الاستراتيجى والعسكرى فى البنساجون مقر وزارة الدفاع فى العاصمة واشنطن بهدف إسكات العقل الأمريكى وتغييبه وقيادته إلى مصير مجهول، وهو الأمر الذى تحدث عنه الكثير من أهل الرأى والفكر والتخصص فى أمريكا خلال الفترة الماضية بإلحاح وإصرار حتى تفيق أمريكا من غفلتها وتتجح فى فك أسرها من القوى الشيطانية التى تحكم فى مقدراتها ومقدرات العالم وقادته إلى القاع والهاوية .

فى تفسير وتحليل الزلزال العالمى المدمر مالياً واقتصادياً، هناك يقين تتصاعد حلقاته يوماً بعد يوم بأن ما حدث وما زال يحدث يندرج تحت بند الجرائم الكبرى المتقنة إعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً، ولا يقتصر هذا اليقين على ضخامة وفداحة الخسائر ولكنه يركز على عدم معقولية الأحداث وتداعياتها،

وبعدها التام والكامل عن أبجديات علم الاقتصاد وتطبيقاته المشروعة والسليمة، وما يصطدم بمحاولات التفسير والتحليل العلمية من وقائع وأفعال مؤثمة وغير مشروعة ودفع العديد من المفكرين الاقتصاديين للحديث عن " المؤامرة" بمعنى فعل الفاعل المجهول والمستتر، وكان ذلك ما توصل إليه بول كروجمان الأمريكى الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2008 بعد سلسلة طويلة من الكتابات الدقيقة والمتأنية استخدم على امتدادها النظريات والأدوات الاقتصادية العلمية لمحاولة التفسير والتحليل وعندما شعر بعجزها وقصورها توصل لنتيجة نهائية بان الأمر كاملاً يقع في " دائرة المؤامرة" والملفت للنظر انها نفس النتيجة التى توصل إليها أهل السياسة من أصحاب النفوذ والسطوة ومن بينهم بيرشتاينبروك وزير المالية الألمانى الذى ضرب بعرض الحائط كافة ملاءمات السياسة والدبلوماسية ليؤكد في حديث لمجلة نيوزويك الأمريكية أن الأزمة غير مسبوقة وهى بذلك أشبه بـ" الأحجية والألغاز" نافياً القدرة على التوصل لحلول مناسبة استناداً للقواعد المعروفة مما يحتم الدخول في دوامات " التجربة والخطأ" وهى كلمات تعنى المؤامرة والتخطيط الشيطاني والنصب والاحتيال وكل ما فى مفردات العالم السفلى وعالم الظلام من معان وتعبيرات .

ويوماً بعد يوم ينحسر حدة الجدل الصاخب عالمياً حول توصيف الأوضاع الراهنة للاقتصاد العالمى . وقد حسمت الكثير من جوانب الجدل مع المزيد من المؤشرات والتقديرات التى تؤكد بالفعل أن الاقتصاد العالمى دخل لمرحلة الانكماش الفعلى بمعنى تناقص الناتج المحلى الإجمالى العالمى الذى يقدره صندوق النقد الدولى بمعدل 1% خلال عام 2008 في حين يصل البنك الدولى في تقديراته الأكثر تشاؤماً إلى إمكانية نقصانه بمعدل 2% وهو ما يعنى ان النمو السلبى يمكن أن يرتفع لضعف تقديرات الصندوق ويعزز ذلك

تحليلات أشد تشاؤماً من خبراء ومسؤولين مرموقين دولياً من بينهم بول فولكر المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكى أوباما والرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفيدرالى- البنك المركزى-الذى يؤكد أن الاقتصاد العالمى ربما يتدهور بوتيرة أسرع من تلك الوتيرة التى شهدها العالم خلال الكساد العظيم فى الثلاثينات من القرن العشرين [على النحو السابق ايضاحه بالباب الأول]، يضاف لذلك التحذيرات الصادمة والمتكررة لمدير صندوق النقد الدولى ورئيس البنك الدولى المؤكدة ان العالم يمر بأوقات " صعبة وعصيبة" ، وأن خطط الانقاذ الطارئة غير كافية لمواجهة الأعصار المالى والاقتصادى المدمر وترتفع نبرة التشاؤم من الكساد العظيم الذى يولد من رحم الانكماش الكبير مع المؤشرات الأولية للربع الأول من عام 2009، القائلة بانكماش الاقتصاد الأمريكى بمعدل 7% وحديث جون بنسكى المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولى بان الانكماش للاقتصاد العالمى مستمر حتى عام 2011 وكل ذلك يصب فى خانة الجزم وتأكيد أن خطط الانقاذ العظيمة الناجحة لا وجود لها حتى الآن ، وان العالم مازال عاجزاً عن فك طلاسم وألغاز يوم القيامة الاقتصادية والمالى التى ما زال الكثير منها مستعصياً على الفهم والحل

وفى ضوء ما تقدم، سوف تنقسم دراستنا فى هذا الباب إلى أربع فصول، على النحو التالى: -

الفصل الأول: نهب أموال العالم وثرواته .

الفصل الثانى: الجريمة الاقتصادية المنظمة.

الفصل الثالث: مافيا الفساد الرسمية .

الفصل الرابع: دور الشركات متعددة الجنسيات فى ازमत العالم .

الفصل الأول نهب أموال العالم وثرواته

لا يعتمد اليقين بمسئولية اليمين الأصولي الانجيلي في امريكا خصوصاً ، وعلى امتداد خريطة العالم عموماً على غيبيات في التحليل ولا يبحر في البحار المظلمة لنظريات المؤامرة التي يخشاها العالم وينكرها بالخوف والرغبة من نتائجها وافعالها، ولكنه يعتمد على منهج علمي دقيق يملك الأدوات والمعلومات الكاشفة عن تخطيط متكامل الحلقات يملك القدرة على التنقيب بحكم امتلاكه لسلطة القرار في البيت الأبيض الأمريكي، ولكنه تخطيط شيطاني بكافة المعايير والمقاييس لأنه يصب في خانة قوى العالم الخفية والمستترة وهي دائماً وأبداً قوى القهر والظلام، وهي كذلك قوى الخطأ والخطيئة التي يحركها التعصب الأعمى والأحقاد التاريخية والايديولوجية والعقيدية المريضة، والأخطر من كل ذلك أنها تغلف شرورها واحقادها وانحرافاتنا بالحديث عن نفسها باعتبارها صاحبة رسالة سماوية مقدسة وتبيع للمريدين بضاعة ساذجة ووهمية باعتبارهم أهل الخلاص والنجاة من كل شرور الأرض ومفاسدها وأهل التمتع بالفردوس الالهي العظيم.

وقد أجمع كل الخبراء والمحللين من أهل الأرض على أن تفجير الاعصار المالي والكارثة الاقتصادية، يرتبط بالانفلات المذهل والمروع في عالم المال والأموال خارج نطاق كل القواعد والنظم المتعارف عليها لقرون عديدة مضت، وهو الأمر الذي ما كان يمكن أن يتم الا بقبول الدول الكامل بتغيب سلطات الرقابة والمتابعة والملاحقة وان يصل القبول إلى مرحلة تقنين غياب الدولة بأجهزتها وسلطاتها عن ميدان المال والأموال وتشريع

دور الدولة باعتبارها " شاهد ما شفش حاجة" بحكم أن الدولة شر وأن أصحاب المال والمتعاملين في الأموال هم فقط الأخيار وبحكم أيضاً أن الأسواق تملك "قوتها الخفية" القادرة على التصويب والتصحيح في مواجهة الأزمات والمصاعب والمشكلات، وأن اليد الخفية-والتي هي اليد السحرية فقط لا غير تملك ما لا تملكه الدول الشريرة التي يعنى تدخلها إعاقة مبادرات القطاع الخاص وقدراته الابداعية على توليد الأرباح والمنافع والثروات في غياب منغصات القيود والرقابة والمتابعة، وهو ما تحول منذ زمن الرئيس رونالد ريجان الأمريكى ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر إلى مهمة تبشيرية مقدسة على امتداد أرجاء المعمورة وتحول إلى نصيحة خلاص بشرى لا يأتيا الباطل من قريب أو من بعيد وتمت زراعة الوهم واشتد عوده مع سقوط الامبراطورية السوفيتية والمعسكر الاشتراكى وما تبعها من إحالة ملف الشيوعية والاشتراكية الى متاحف التاريخ أو إلى مقالب نفاياته .

(1) إثارة الفزع والرعب .. واختطاف العالم سياسياً واقتصادياً:

وقد اكتملت حلقات الرسالة المقدسة بإعلان الحرب ضد الإرهاب وضد الفاشية والاصولية الاسلامية في أعقاب احداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، التى تزايد الوعى واليقين الأمريكى بانها احداث مصنوعة ومخططة ومرسومة من قوة طاغية تملك الكثير والكثير من النفوذ والسلطات في أمريكا وعلى امتداد قارات العالم، وقبل أن تنتهى سنوات الحكم العجاف لليمين المحافظ في البيت الأبيض الأمريكى كان لابد أن يثمر التخطيط النافذ لستراتيجياً وعقائدياً وحضارياً عن نجاح مبهر وبالضربة القاضية وبنفس أسلوب الصدمة القاتلة للحادى عشر من سبتمبر في اختطاف ثروة العالم وأمواله، وتحريكها إلى مستقر جديد يستطيع من خلال امتلاكها

والسيطرة عليها أن يعيد صياغة مجرى أحداث العالم وتاريخه على مهل ويعتمد ذلك على ألف باء الاقتصاد وحساباته وتقديراته القائلة بأن الخسارة لا بد وأن تقابل مكسباً لأن الأموال والثروات لا تقنى ولا تخلق من العدم بحكم قواعد الكيمياء ولكنها تنتقل مكانياً وجغرافياً وبشرياً.

كما تنتقل من الأفراد إلى غيرهم من الأفراد وتنتقل من الشركات والمؤسسات والمنشآت إلى غيرها وكأنها نظرية الأوانى المستطرقة، ففي النهاية بقدر حجم الخسائر على طرف فإن هناك على الطرف الأخرى من يكسب وهناك أيضاً على هذا الطرف من يقدر على استغلال الظروف الكارثية لتحقيق ثروات طائلة ومنافع ضخمة .

ويعنى ذلك في التحليل الاقتصادى والمالى النهائى أن ضخامة و كارثة الخسائر في أمريكا وعلى امتداد خريطة العالم يقابلها في الطرف الآخر ضخامة لحجم وقيمة المكاسب والأرباح والمنافع والثروات التى يحققها البعض الآخر، الذى تحضر للإعصار والكارثة وعلم مسبقاً بحدوثها كما هو الحال تماماً في تفجير مركز التجارة العالمى والبنتاجون والأحاديث الصحفية والاعلامية التى ترددت عن الغياب الكبير لليهود العاملين بشركات ومؤسسات تعمل من خلال مركز التجارة العالمى، وظلت هذه الأخبار معلقة في الهواء حتى اليوم بغير تدقيق أو حتى محاولة للنفى أو التأييد وهو نفس الشيء الذى يحدث في الوقت الحاضر بالرغم من تحويل المؤسسات المالية والبنوك العملاقة والدينامورية التى أعلن عن افلاسها وتلك التى تعثرت وأوشكت على الافلاس الفعلى إلى المباحث الفيدرالية الأمريكية، ولكن الفاعل مازال مجهولاً وكافة المتسببين في الجريمة الكبرى مازالوا خارج دائرة الاشتباه الجنائى بحكم أن القوانين لا تجرم أفعالها بل تضمن التستر عليها وما خرج إلى دائرة الضوء والضجة الاعلامية المحمومة يقتصر فقط لاغير

على الأموال الضخمة التي كان يحصل عليها كبار الرؤساء والمديرين في المؤسسات المالية والبنوك المناسبة وغيرها، وهو ما يعنى اختزال كافة الجرائم والممارسات الشيطانية والتلاعب في الميزانيات والأعمال والأنشطة الى مجرد عنوان جماهيري جذاب هو جشع القلة وغياب الرقابة فقط لا غير وهو ما يكاد يعادل اختزال أحداث الحادى عشر من سبتمبر في أربع كلمات أيضا هي اعلان الحرب ضد الارهاب ويبقى دائما الفاعل الحقيقى مجهولا يملك كامل الحصانة التى تمنع الاقتراب والتصوير

(2) المشتقات المالية الشيطانية .. وحصانة ممارسة التدليس والغش:

وهناك إجماع كامل بين المحللين والمختصين على أن بيت القصيد المسئول عن الأزمة يكمن في المشتقات المالية المسمومة، وهى تلك الأدوات المالية المستحدثة والجديدة التى لا تعبر عن قيم مالية حقيقية متوفرة بالفعل في صورة أصول لمؤسسات ومصانع ومنشآت، كما هو الحال في الأوراق المالية التقليدية المتعارف عليها مثل الأسهم والسندات والتى يتم التعامل عليها بكامل قيمتها بيعا وشراء في بورصات العالم المختلفة، ويتم تسوية معاملاتها يوميا بكافة الصور المتعارف عليها وهى بذلك معاملات حقيقية يتم الوفاء بقيمتها فى التعامل بأموال حقيقية نقدا أو بالائتمان المصرفى، وتعد في النهاية والبداية جزءا من معاملات الاقتصاد الحقيقى العالمى وتسرى عليها قواعد عمليات البيع والشراء التقليدية المتعارف عليها، وحتى لو كانت شراء أو بيعا بالأجل فإن الائتمان المصرفى يتولى ضمانه كامل القيمة المطلوب سدادها وفى الآجال الزمنية المتفق عليها مع اتمام، نقل الملكية من البائع للمشتري وهى بذلك معاملات وعمليات تدخل تحت مظلة الاقتصاد النقدى والمالى المتعارف عليه فى علم الاقتصاد وتدخل في حسابات الناتج المحلى الاجمالى وفى حسابات موازين المدفوعات، وتقبل دائما الرصد الدقيق والمتابعة

المتصلة حتى أن خرجت عن شرور رقابة الدولة اللصيقة للبورصات
واسواق المال وتمتعت بالقدر الأكبر من الحرية والمرونة وتساحت بالتعتيم
وعدم الشفافية خلافا لكافة الأحاديث الجوفاء التي يرددتها أهل القطاع الخاص
في المنتديات والاعلام العالمى والمحلى.

أما الاختراع الشيطاني المستحدث الذى فتح مغارة على بابا العالمية
على مصراعيها أمام قراصنة المال والثروة من قوى الظلام العالمية القاهرة
بكل تنظيّماتها السرية، فقد ارتبط بالمشتقات المالية المسومة وهى نوعية
مستحدثة من الأدوات المالية غير حقيقية وافتراضية بالأساس وفى النهاية،
وتصطنع فكرة البيع والشراء وهى لا تتم ولا تكتمل منذ اللحظة الأولى
للتعامل ولا تعترف بالتالى بسداد القيمة بحكم أن التعامل افتراضى لا يمكن
أن يكتمل أو يتم، وبهذا فإن هذه الأوراق الافتراضية تتعامل على صفقات
غير حقيقية فى المعادن النفيسة وغير النفيسة وفى النفط وفى السلع الزراعية
والصناعية وتبنى على عقود بين طرفين لشراء وبيع كميات محددة، ينص
على انها غير قابلة للتسليم أو التسلم وبذلك فهى غير موجودة أو على الأقل
غير متوفرة للتسليم والتسلم وبالتالى فإن ما يدفع من القيمة الحقيقية لا يتجاوز
1% ويصل احيانا إلى 3% ويتم تداولها فى بورصات امريكا وبريطانيا
أساساً وبين المؤسسات المالية والبنوك، وتتركز الارباح فى مقدار الزيادة فى
القيمة الافتراضية للصفقات وهو ما يتم سداده فى معاملات البائعين
والمشتريين، أما القيم الاصلية للصفقة فهى ليست محلاً للسداد او للدفع،
وللتدليل على مدى السموم التى صنعتها المشتقات المالية يتم دائما الإشارة
الى الأوراق المالية البترولية اى التعامل عالمياً فى صفقات بترولية وهمية
عبر نظام المشتقات وهو الذى تسبب فى ارتفاع اسعار النفط بمعدلات
مجنونة حتى وصل الى 147.37 دولار مع يوليو 2008 على الرغم من

توفر المعروض وانخفاض الطلب، وعلى الرغم من ارتفاع المخزون بالدول الصناعية الكبرى ووصول الأمر إلى اوضاع التشبع والفائض البترولي بالاسواق العالمية ولكن المضاربة بنظام المشتقات صنعت هذه الفقاعة السعرية البترولية خارج سياق التحليل الاقتصادي المتعارف عليه في كافة نظريات اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية .

(3) القروض الرديئة .. والمشتقات الائتمانية المجنونة :

وقد امتدت المخترعات والتحديثات بشكل جنوني إلى الائتمان المصرفي وقلبت قواعده رأسا على عقب، ليصبح الاحتيال والنصب عنوانا رئيساً لمعاملاته وتم نسف كافة قواعد المخاطر الائتمانية من خلال مظلة فاسدة متكاملة تسمى المشتقات الائتمانية، وركزت بصورة محمومة على معاملات السوق العقارية في ظل ضخامة معاملاتها بالدول الصناعية الكبرى، ومن خلال عمليات توريق الدين العقاري الأصلي وقد تم توليد مشتقات مالية جديدة تعتمد فقط لاغير على الورقة المالية الأصلية وتعددت حلقات التوريق وتوليد أوراق مالية جديدة وبقيم جديدة تصل إلى حدود المضاعفة، واعتمد ذلك على عمليات تزوير مكتملة الحلقات ومتصلة بشكل دقيق ارتبطت باعادة تقدير العقار الأصلي ورفع سعره بمعدلات كبيرة وبشكل دائم ومتصل حتى يمكن أن يكون هناك سند واقعي حتى ولو كان وهميا للأوراق المالية الوليدة بالقيم الاضافية الجديدة ، وقد تضخمت معاملات المشتقات الائتمانية والقائمة أساسا على عمليات مقايضة الديون بين المؤسسات المالية والبنوك في امريكا وأوروبا وغيرها وتحديدا تلك الديون الرديئة التي عجز المقترضون عن سدادها تحت مظلة نظام فاسد يسمى التأمين على الديون المتعثرة لتوفير الغطاء الشكلي لإتمام المعاملات المسمومة.

وكان لابد وأن يصب ذلك في النهاية في خانة المدين الأصلي بحكم أن حصوله على صك بقيمة مرتفعة لعقاره يعنى رفع قدرته على الاقتراض بضمان الأصل العقارى وأهليته للحصول على قروض جديدة وهى جميعاً حلقات افتراضية وهمية قائمة على النصب والخداع والتزييف والتزوير.

وتمكنت عصابات القرصنة الاقتصادية الأمريكية والعالمية من أن ترفع عن طريقها قيمة المشتقات الائتمانية من 100 مليار دولار فقط عام 2001 إلى 6.4 تريليون دولار عام 2004 وأن تصل بها إلى مرحلة الفسق والمجون المالى عام 2000 بقيمة قدرها 62 تريليون دولار أى عشرة أضعاف القيمة في أربع سنوات فقط.

ويصل التحليل في النهاية إلى تحديد حقيقة المسئولية وحقيقة المسئول عن صناعة هذا المسخ المالى المشوه المسمى بالمشتقات المالية والمشتقات الائتمانية، والرصد لحقيقة المسئولية وحقيقة المسئول عن تهيئة المناخ حتى يتحول المسخ المالى المشوه إلى ديناصورات عملاقة تفرض سطوتها ونفوذها على أعمال العالم ومعاملاته وعلى قيم وأسعار السلع الاستراتيجية ليس النفط ولكن السلع الغذائية الحيوية والضرورية لحياة الانسان والمواد الخام اللازمة لتشغيل الصناعة، وهناك اجماع على المسئولية المباشرة والواضحة للشعار الانتخابى الذى رفعه جورج بوش الابن في حملته الانتخابية لإعادة انتخابه رئيساً لأمريكا والذى كان سبباً رئيسياً لنجاحه وفوزه وهو شعار " مجتمع التملك" الذى يعد فيه كل أمريكى بأن يكون مالكا لمنزله سواء كان فيلا فاخرة أو قصراً أو منزلاً متوسطاً، وهو وعد ارتبط بتيسير الأعمال والمعاملات المالية والمصرفية بما يحول الحلم الأمريكى إلى حقيقة واقعية، ويرى المحللون والخبراء أن هذا الشعار الوردى كان الستار الحقيقى

الذى أطلق وحش الإنفلتات المالى والمصرفى الأمريكى والعالمى وسمح لبنوك الاستثمار التى أفلست جميعا أو خضعت للتأميم الجزئى والوصاية بعد اشتعال نيران الأعصار المدمرة. أن تصنع ما تشاء وكيفما تشاء بالسوق المالية الأمريكية والعالمية في غياب كامل للرقابة وفى تخييب كامل للقوانين والتشريعات الحاكمة لضبط اسواق المال ومعاملاتها، وأن يصل التخطيط الشيطانى إلى تقييد ايدى اجهزة الرقابة إلى درجة منعها من القيام بأعمالها وان يصل الأمر إلى تفريط مجلس الاحتياط الفيدرالى "البنك المركزى الأمريكى" في دوره الرقابى والإشرافى وكذلك وزارة الخزانة الأمريكية . وكذلك جهاز الرقابة المالية والمصرفية وكأن شياطين الرقابة قد حكم عليهم بالسجن الأبدى في مصباح علاء الدين السحرى وكان ذلك يستوجب قراراً سياسياً من أعلى المستويات والسلطات، وكان يتطلب ايضاً ان يكون المسئولون عن جهات الرقابة جزءاً من التخطيط الشيطانى وتطلب كذلك تخفيضات متواصلة ومتوالية لأسعار الفائدة على الدولار حتى تصبح الإبداعات التقليدية بالبنوك غير مجدية وغير جذابة ويندفع الكافة والجميع بحثاً عن منافذ جديدة أكثر جاذبية وأكثر جدوى وأن تعطى حسابات المخاطر وتقديراتها هذه النقلة والهجرة الواسعة النطاق من الادخار المأمون الى الادخار بالمخاطر وإلى الادخار والاستثمار مرتفع المخاطر، وتكفل التخطيط الشيطانى بتوفير جميع هذه المتطلبات بعد ان ضمن تخييب العقل العام خوفاً ورهبة من الشعار عالى الصوت والضجيج القائل بالتكتل والتكاتف للحرب ضد الارهاب الذى معه انزوى كل صوت عاقل في جب الصمت والخوف.

وحتى يمكن تقدير فداحة الأيدز المالى الذى أصاب العالم بالأعصار والكارثة والزلازل وكأنه يوم القيامة ويوم الحشر، فإن المشتقات المالية تسارعت وتيرة قيمتها ومسمياتها ومجالات نشاطها حتى بلغت قيمتها وفقاً

لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي نحو 600 تريليون دولار وقدرها الإعلام الأمريكي الرصين نقلا عن مؤسسات الخبرة المتخصصة لحظة الكارثة بنحو 480 مليار دولار وتشير تقديرات أمريكية أخيرة إلى ارتفاع قيمتها لنحو 670 تريليون دولار، وحتى ندرك معنى هذه الأرقام الفلكية التي تحتاج إلى التريليون للتعبير عن القيمة في حين أن التريليون يساوي 1000 مليار والمليار الواحد يساوي 1000 بليون، وبعيدا عن هذه المتاهة فإن الاقتصاد العالمي بكل أعماله ومعاملاته وأنشطته الإنتاجية السلعية الصناعية والزراعية وأنشطته الخدمية في قطاعات المال والتوزيع والسياحة والنقل والمواصلات والاتصالات وغيرها من أنشطة حقيقية وفعلية يقتصر ناتجه المحلي العالمي على 48 تريليون دولار، وبذلك فإن الاقتصاد الورقي المستجد والحديث يساوي على أقل التقديرات عشرة أضعاف الاقتصاد السلعي والخدمي بما فيه الاقتصاد النقدي والمالي التقليدي عالميا وهو يساوي 14 ضعفا في ظل التقديرات الأعلى والأكبر ولو تصورنا أن الاقتصاد العالمي الحقيقي في حجم الحصان فإن الاقتصاد الورقي المستسخ لابد وأن يكون في حجم الديناصورات الاسطورية الضخمة، وهو ما لا يستقيم فكرا ولا يستقيم عملا. أن الاقتصاد الورقي هو التابع لأن الاقتصاد الحقيقي هو الأصل ولا يمكن أن يكون التابع بمعنى المنتج الثانوي أكثر ضخامة بمرات عديدة من المنتج الأصلي وإلا قلنا بمعاداة قوانين الطبيعة.

(4) التدليس في تسويق القروض :

وفي اجتماعات 15 من كبار الاقتصاديين العالميين الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد تحت مظلة مجلس لوريت أي أصحاب السعادة والنبالة في العلوم بمدينة لينتدار بألمانيا فرضت خلاله الأزمة العالمية نفسها على الاجتماعات الضيقة التي عقدت نهاية شهر أغسطس 2008، وكان

الحوار عميقاً وصادماً بحكم ضخامة الأزمة وبحكم مخاوف الحقيقة من تحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية خانقة تعيد إلى الأذهان الكوارث التي دمرت اقتصاد العالم خلال سنوات الكساد الكبير الأول عام 1929 وما تلاه من الكساد الكبير الثاني عام 1936 والذي ترك اقتصادات الدول الصناعية الكبرى- في ذلك الوقت والزمن - الأوروبية وفي أمريكا صحراء جرداء من الشركات الصناعية والتجارية والمؤسسات المالية والبنوك المفلسة، وترك عشرات الملايين من الجوعى والفقراء وعصف بالأسس الراسخة والثابتة للنظام الرأسمالي مع معدلات التضخم شديدة الانفلات وأسعار الصرف المنهارة بغير قوة شرائية للنقد إضافة إلى معدلات البطالة التي تفوق الخيال وتترك الجزء الأكبر من القوة العاملة بغير عمل وبدون وظائف وبالتالي بغير مورد للرزق لمواجهة احتياجات ومتطلبات الحياة الضرورية على كافة المستويات والتخصصات والمهن والحرف والأعمال.

وكان التساؤل المحورى المطروح على مائدة البحث والحوار مع كبار العقول الاقتصادية العالمية وهي أصلاً متعددة الانتماءات للمدارس الاقتصادية الرأسمالية التي يشتد الخلاف فيما بينها حتى داخل أمريكا وعلى امتداد الدول الصناعية الكبرى الأوروبية، ويصل بعضها إلى قمة اليمين منتبهاً إلى اليمين المحافظ الأمريكى صاحب الأيديولوجية المسيحية الأصولية الصهيونية الحاكمة للفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى لإدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن وما يحيطها من تهويمات أصحاب الرسالة المقدسة وهدهاء العالم للخلاص، وهى المدرسة المعروفة فى نطاق الاقتصاد بمدرسة شيكاغو نسبة إلى جامعة شيكاغو الأمريكية وكان رأسها المفكر والمدير البروفيسور ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد الذى توفى خلال عام 2008 ولكن مدرسته وتلاميذه مازالت فى الصدارة، وهى مدرسة

تتعدد ليل ونهار في المفاهيم المطلقة لاقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية التي ترفض رفضاً باتاً تدخل الدولة من النشاط الاقتصادي وتقتنع قناعة كاملة بقدرة آليات السوق المتحررة من القيود والتدخل على تصحيح وتصويب الأخطاء، ولا تلقى اهتماماً كبيراً بالنتائج الاجتماعية السلبية مهما كانت فادحة باعتبارها ظواهر مؤقتة وطارئة ترتبط بالثمن المطلوب سداده لتكاليف ضرورية للوصول إلى الحلول السعيدة التي ترضى كل فئات المجتمع في الأجل الطويل، وهي مدرسة ترى أن التدخل الحكومي في الأجل القصير للإصلاح يعقد المشكلات ولا يقدم الحلول الاقتصادية السليمة بل يقدم حلولاً مؤقتة تضاعف من حجم المشكلات وتعمدها في المستقبل القريب والبعيد. (راجع ص 39 وما بعدها)

(5) أسواق المال .. وفقدان الشفافية :

وعلى الرغم من كل تناقضات الرأي والفكر ألا أن الحوارات والمناقشات أجمعت إلى حد كبير على ضرورة أن يكون هناك دور للدولة وعلى ضرورة أن تتدخل الحكومات للمساعدة في العلاج والحل تعبيراً عن اليقين بضخامة حجم الأزمة وتعبيراً عن فداحة حجم الكارثة المتوقعة إذا ما تركت الأمور على ما هي عليه، حتى وإن تباينت المقترحات والتوصيات حول حدود الدور المطلوب للدولة وحول حدود التدخل اللازم للمساعدة ولكن في النهاية والبداية كان هناك إجماع من كبار العقول الاقتصادية على أن هناك أزمة كبيرة، وأن الأزمة تكشف بوضوح عن فقدان أسواق المال العالمية للدرجة اللازمة من الشفافية والإفصاح والابانة في معاملاتها، إضافة إلى التأكيد على أن القواعد المنظمة لأعمال ومعاملات السوق المالية التقليدية ما عادت تملك الصلاحية للاستمرار كما هي، لأنها تفتقر إلى الكثير من عناصر الكفاءة وتفتقد إلى الكثير من عناصر السلامة للمعاملات المالية

والائتمانية، وشملت قائمة الاتفاقات تأكيداً ان معاملات أسواق المال يتم جانب رئيسي منها بدرجة عالية من المخاطر وتفتقد إلى الحد الأدنى اللازم للتحوط والأمان ووصلت إلى وصف دقيق للأسواق المالية العالمية يتهمها بان هدف الربح وتعظيم الأرباح بكل الطرق والوسائل أدى إلى تسبب كبير في عدم ضبط وتأمين المعاملات والأعمال ليس فقط على مستوى المؤسسات المالية والمصارف ولكن ذلك هو الأهم، على مستوى البنوك المركزية وأجهزة الرقابة الحكومية المالية مما أدى إلى التراخي والتباطؤ في مواجهة المشكلات وتجاهل نذرها وبوارها العاصفة، وتفسر تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبعد انتهاء اجتماعات كبار الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد [وغالبيتهم من الأمريكيين وضمت تشكيلتهم بريطانيين وكنديين ونرويجيا والمانيا وكان من بينهم اقتصادي بارز هو محمد يونس من بنجلاديش صاحب تجربة "بنك جرامين" أي بنك الفلاحين والقرية والحاصل على جائزة نوبل للسلام] حيث أكد أن الأزمة المالية الراهنة هي الأسوأ خلال قرن من الزمان وان هناك مؤسسات مالية كبرى يمكن أن تتعرض للإفلاس والانهيار، كما حدث لبنك ليمان براذرز وهو بنك عملاق يمتد عبر خريطة العالم المالية وأصوله بالغة الضخامة تبلغ 639 مليار دولار، ولكن ديونه المستحقة بالغة الضخامة أيضاً وتبلغ 613 مليار دولار وجانب مهم منها يعد في حكم الديون الرديئة غير القابلة للسداد وهي في معظمها ديون عقارية وأصول عقارية تهافت قيمتها وانخفضت وتراجعت. (انظر ص 166) .

(6) غياب الضوابط وفقدان الرقابة :

وقد كان البروفيسور دانييل ماك فادن الاستاذ بجامعة كاليفورنيا الأمريكية والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2000، صريحا

وواضحا في اداة المؤسسات المالية والمصارف بالمسئولية عن جانب رئيسى من الأزمة بسبب تراخيها في القيام بالمتابعة اللازمة لمتابعة السلامة والصحة المالية للعملاء والمتعاملين على مستوياتهم، وإن ذلك يتعارض مع الف باء " كفاءة السوق" التى تعد ركيزة رئيسية من ركائز النظرية الاقتصادية الرأسمالية، وكشف عن ان واقع المعاملات البنكية يشير إلى أن البنوك تمارس اعمالها باعتبارها وسيطا فقط لا غير وتختار الخبرات العالمية السيئة والسلبية التى تربت على هذه المفاهيم القاصرة، وان قصر اهتمام البنوك على دور الوكيل والوسيط في العمليات المالية كان السبب الرئيسى للأزمة المالية العاصفة في البرازيل منذ سنوات، وهو ما يحتم ضرورة الاهتمام الشديد من جانب المؤسسات المالية بديناميكية السوق وألياتها ورصيدها بشكل دقيق وشفاف ومستمر ، حتى يمكن تحديد قواعد مستقرة وفعالة لتنظيم المسئولية المتبادلة المشتركة بين البنوك والعملاء فى نطاق معاملات وعمليات الائتمان المالى والمصرفى، وكانت النتيجة الحتمية التى خلص إليها في تحليله ترتبط بالتأكيد إلى حاجة دول العالم لفرض أدوات وسياسات مالية تضمن القدر الأكبر من الشفافية الدائمة لمعاملات أسواق المال والمؤسسات المالية والبنوك والرقابة عليها والمتابعة المستمرة والمتصلة على مؤشراتها، حتى لا تترك المشكلات تتفاقم وتتصاعد وتصل لمرحلة الأزمة الخائقة والطاحنة، وهو ما يحتم ترتيبات ملائمة لضبط أسواق المال العالمية والسيطرة على عملياتها ومعاملاتها . وحدد البروفيسور محمد يونس [رئيس جرامين بنك البنجلاديش والحائز على جائزة نوبل للسلام] الدور الاجتماعى والإنسانى الناجح للبنك في مواجهة الفقر ومساندة تنمية الفقراء، وأوضح المسئولية الرئيسية لإنهيار وإفلاس المؤسسات المالية والبنوك ترجع لأخطاء فعلية داخل النظم البنكى العالمى، وهى أخطاء

تتجاهل عناصر الضبط والأمان الضرورية لمتابعة وتدقيق التدفقات المالية الضخمة التي تتم لحظياً بين البنوك والمؤسسات المالية داخل نطاق الدولة وعلى امتداد خريطة العالم، وهي معاملات ضخمة وسريعة لا يمكن أن يتحمل مسئولية خلطها والسيطرة عليها أساساً المراقب والمراجع العام التابع لسلطة الدولة سواء كانت بنوكاً مركزية أو غيرها من جهات المراقبة والمتابعة، وأكد أن هناك أخطاء معروفة يتم التغاضي عنها وإخفاؤها بعيداً عن الدراسة والبحث في النظام المالي والبنكي العالمي وأن مرحلة جديدة عالمياً يجب أن تضع في مقدمة أولوياتها التدقيق في " الفقاعات المفاجئة " بشكل حازم ومواجهتها وتصويبها، كما يجب تبني مفاهيم عمل وتنظيم وإدارة حديثة تؤكد أنه على مستوى الاقتصاد الجزئي ومعاملات النظام المالي والبنكي فإن هدف صناعة المال وتحقيق المزيد من الأرباح، يجب ألا يتجاهل أو يهمل أن هدفاً رئيسياً لصناعة المال يرتبط بمساعدة الناس للحفاظ على ما يحصلون عليه من أموال لتحقيق مصالحهم وامتلاك القدرة على سداد التزاماتهم من أقساط وفوائد بشكل منتظم.

(7) مسئولية صناديق المخاطر الدولية :

وحول تحديد طبيعة الأزمة العالمية وتحديد الأطراف المؤثرة والفاعلة فيها، أوضح البروفيسور جوزيف ستيجلتزر الأستاذ بجامعة كولومبيا الأمريكية [والحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2001] وواحد من الأصوات الفاعلة والمؤثرة على الساحة الأمريكية والعالمية في نقد أفكار ونظريات اليمين المحافظ وسياسات الإدارة الأمريكية الداخلية والخارجية] أن صناديق المخاطر الدولية " هيدج فاندز " تتبأت منذ فترة بالأزمة العالمية وأن الأزمة تثبت أن تصرفات المؤسسات المالية والبنوك قد تجاوزت حدود ما تحوزه وتسيطر عليه من الأموال وما يمكن أن يتاح لها من أسواق المال، ووصلت

إلى حدود المقامرة على حساب دافعي الضرائب الأمريكية في ظل ضخامة الخسائر وتكاليف الإصلاح والمواجهة وأن نظاماً مالياً جديداً يجب أن يتم فرضه بحيث تقتصر حدود المقامرة والمغامرة بالأموال على الإمكانيات الفعلية المتاحة لأسواق المال، وأكد أن ما يحدث حالياً في العالم لا يرتبط بأزمة الرهن العقاري فقط لا غير بل يرتبط بالتوسع في الاقتراض بكل صوره وأشكاله خارج نطاق معايير الأمان والتحوط اللازمة، وهو ما يعكس سمة أساسية لكل الأزمات المالية العالمية السابقة. وطلب بضرورة التدقيق في دور المستثمرين الكبار عالمياً في صناديق المخاطر وأعمالها وأنشطتها ودورها في أسواق المال والمعاملات وكذلك تحديد التأثيرات التي تلحق بالمستثمرين الصغار من وراء هذه الأدوار. ونبه جوزيف ستيجلتز إلى نقطة مهمة ترتبط بأن الأزمة الراهنة تؤكد حقيقة فشل المنظم على كل المستويات سواء كان المستوى العام للدولة والحكومة أو المستوى الخاص لإدارة الأعمال والمنشآت ذاتها، وأن النتيجة النهائية تؤكد فشل المنظم في السيطرة على الأسواق والمؤسسات المالية داخل الحدود وفي معاملاتها الدولية ويعكس ذلك بوضوح فشل التنظيم الداخلي للجهات القائمة على الرقابة والمتابعة وانخفاض كفاءتها وعدم امتلاكها الأدوات الفعالة لأداء أعمالها بالشكل المطلوب، وبالتالي فإن روضة الإصلاح والعلاج يجب أن تكون شاملة ومتكاملة تسعى لتقديم حلول جذرية تراعي مصالح كل أطراف سوق المال بحكم أن علاج "الفقاعة المالية" التي أصبحت تتكرر دورياً كل عشر سنوات لا يقتصر فقط على مصالح وسلوكيات هؤلاء الذين يحوزون الأموال الضخمة ويحققون الأرباح الكبيرة في المؤسسات المالية والبنوك، بل تشمل أيضاً هؤلاء الذين يتعرضون لفقدان الأموال والممتلكات من المتعاملين وكذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار تأثيرات الفقاعة المالية على هؤلاء الذين

يفقدون أعمالهم ومساكنهم وممتلكاتهم ووظائفهم ويعرضون مجمل الوضع الإقتصادي لدوامات المشاكل والأزمات.

(8) فساد سياسات التسويق المصرفي :

وتضمنت الحوارات والمناقشات قائمة اتهامات طويلة للمؤسسات المالية والبنوك العالمية، جاء في مقدمتها التركيز بصورة مغالي فيها علي القروض السهلة وبزور ظاهرة إهمال توفير التمويل اللازم لقطاع الأعمال خاصة قطاع الصناعة، على الرغم من أهميته وضرورته تهرباً لما تحتاجه هذه القروض من دراسات والتدقيق في الضمانات وكذلك المتابعة الدائمة والمنظمة لكفاءة النشاط مع إهمال توفير التحويل اللازم والضروري من القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة وتفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة باعتبارها باعثة بشكل أكثر على الثقة والاطمئنان في المعاملات المالية، بل الإفراط بدون تدقيق في تقديم الائتمان المصرفي بلا حدود وبمخاطر مرتفعة وعالية كما أن البنوك بحثاً عن الأرباح السهلة والعالية توجه الجانب الرئيسي من أموالها وقروضها لتمويل معاملات الأسواق المالية مما يضاعف من حجم الفقاعة المالية ويضخمها بمعدلات عالية ومستمرة، وكان أحد الأمثلة البارزة في المناقشات أن دوتيشه بنك الألمانى بلغت خسائره الأخيرة 50% من قيمة القروض بعد إعادة تقييمها دفترياً في ظل ظروف الأزمة العالمية ومؤشراتها الواقعية ويحكم كل ذلك مراجعة عالمية دقيقة يتحدد من خلالها الإطار العام الذى تكسب من خلاله المؤسسات المالية والبنوك الأموال مع تحديد المجالات والأساليب السهلة للمكسب، وإيضاً تحديد مخاطرها إضافة إلى تقويم نظرتها لأساليب إرضاء العملاء وكانت هناك أيضاً إدانة شديدة لأساليب التسويق المالى والمصرفى القائمة على اختلاف وصناعة الصور والتوقعات الوردية المغالى فيها لجذب العملاء

والمعاملين بعيداً عن الأصول الحاكمة لإدارة المخاطر المصرفية، وأن التنافس على جذب العملاء وصل إلى مراحل الغش والتدليس بمعنى التهاون والتقصير في تقديم النصائح اللازمة والمشورة المطلوبة لضمان قدرة العملاء على السداد وتحمل أعباء الأقساط والفوائد وتبصيرهم بمتغيرات السوق ومتقلباته وتأثيرها على مقدرتهم على تحمل أعباء القروض المقدمة لهم، ويحتم العلاج الفعال ضرورة إعادة التنظيم الشامل والمتكامل لإدارة المخاطر الائتمانية ووضع قواعد دقيقة ومنضبطة لحساب المخاطر وضبط هوامشها وتوقعاتها مع وضع نظم لإيقاف مخاطر التسويق القائم على التوقعات الوردية المغالى فيها، وارتبط جانب مهم من المناقشات والحوارات بالتحذير من عالمية أسواق المال وعالمية معاملاتها وضخامة حجم الأموال العابرة لسموات العالم خارج نطاق الشفافية والضوابط المالية والمصرفية على امتداد اليوم، وضرورة مراجعة تأثيرات ذلك على اقتصادات العالم وتأثيرها على اتساع رقعة ضحايا الأزمات المالية بصورة ضخمة وأن مواجهة هذا الواقع العالمى يستوجب نظاماً حديثة لعلاج ظاهرة نقص المعلومات عن التمويلات وإجراء تعديلات هيكلية لضبط إيقاع عالمية أسواق .

(9) صناديق التقاعد .. وفداحة الخسائر :

وتبرز جوانب مهمة من الانفلات والانهيار المالى الأمريكى والعالمى من خلال رصد خسائر طرف واحد من أطراف الأزمة في السوق الأمريكية، وهى صناديق التقاعد التى تتولى توفير معاشات التقاعد لقاعدة عريضة من الأمريكيين، حيث أكدت المؤشرات أن خسائرها بلغت تريليونى دولار، وهو مؤشر يكشف عن مدى ضخامة نزيف الخسائر، وخروجه عن حدود السيطرة والضبط في الأجل القصير والمتوسط واحتياجه الشديد إلى ترتيبات وخطط إنقاذ ومساندة ودعم تمتد إلى الأجل الطويل، وهو ما يعنى

أن تفاعلات الأزمة ونتائجها السلبية وأعراضها تستمر من ثلاث إلى خمس سنوات مقبلة على الأقل ، ويعزز هذه التقديرات شديدة السلبية خطة الإنقاذ التي أعلنتها بريطانيا خلال عام 2009 بحجم إجمالي 300 مليار جنيه أسترليني " أكثر من 500 مليار دولار" وتوزيعات خطة الإنقاذ تكشف عن طبيعة الأزمة، حيث يخصص منها 50 مليار جنيه أسترليني لدعم المصارف المتعثرة بالإسهام في رأسمالها، في حين يخصص خمسة أضعاف هذا المبلغ "250 مليون جنيه أسترليني" لضمان المعاملات المالية فيما بين المصارف بعضها بعضا، التي تكاد تكون قد وصلت إلى طريق مسدود خلال الفترة الأخيرة، بسبب فقدان الثقة شبه الكامل في المعاملات المصرفية البيئية مع شيوع الشك في إمكان إفلاس وانهيار المزيد من المصارف والمؤسسات المالية في أي لحظة .

وتقدم قرارات قمة اليورو - التي عقدت في العاصمة الفرنسية في عام 2008 ، وضمت قادة الدول الأوروبية الخمس عشرة المنضمة لمنطقة اليورو ومعهم بريطانيا غير المنتظمة- المزيد من التفسيرات والإيضاحات عن الطبيعة الحادة والقاسية لتسونامي المال العالمي، وتداعياته الاقتصادية المريعة، حيث ركزت الخطة على تطبيق نظم شاملة لضمان القروض بين المصارف لفتح الشرايين المالية ، التي انسدت وتعطلت وتسببت في شبه توقف لحركة ونشاط الائتمان الأوروبي، وبالتالي الائتمان الدولي، كما سارعت الدول الأوروبية عموما، والعديد من دول العالم لإعلان ضمان الودائع لدى البنوك لفترة زمنية تصل إلى ثلاث سنوات، كما أن خطة الإنقاذ الأوروبية تمتد إلى نهاية عام 2009، مع الإلتزام بعدم إفلاس البنوك لطمأنة المتعاملين، وهي متغيرات جذرية في الفكر الرأسمالي وتطبيقاته تشهد تحول الدول والحكومات إلى ما يشبه "الملاذ الأخير" لضمان حماية الأسواق

والمعاملين من الإفلاس الكامل مع الإعلان للكاشف للحقيقة عن عدم قدرة السوق والمعاملين على إعادة الثقة المفقودة في المعاملات، وهو ما يعنى الكثير والكثير لمفهوم السوق الرأسمالية وآلياتها التقليدية المتعارف عليها، ويلقى بمسئوليات حتمية على الدول والحكومات لا يمكن التهرب منها، أو الأدعاء بعدم خضوعها لاختصاصها ومسئولياتها، ويعنى ذلك في أحد جوانبه المهمة أن الرأسمالية اليمينية والمتطرفة قد أثبتت فشلها.

(10) حتميات تدخل الدولة للإصلاح:

وجاء تقييم البروفيسور ما يرون شولز الأستاذ بجامعة ستانفورد [الأمريكي والحائز على جائزة نوبل عام 1997 والكندى الجنسية] قاطعا ومحددا، حيث أوضح أن غياب الشفافية يشير إلى عدم توافر المعلومات والوقائع التى تشرح بشكل تفصيلي دقيق ما حدث وما يحدث في أسواق المال العالمية، ولكن المؤكد أن الأزمة تكشف عن إدارة سيئة لأسواق المال وأن إعادة التنظيم الشاملة والكاملة هي مدخل الحل والإصلاح، كما تكشف عن أن العودة لفرض الضوابط المطلوبة ولازمة وأن ترك الأمور على ما هي عليه غير ممكن ويتسبب في تفاقم الأزمة الراهنة وتكرارها، ولكن المطلوب المزيد من الدراسة المتأنية، ولا ينفي ذلك حقيقة أن تدخل الحكومات بالإجراءات والقواعد المنظمة لأسواق المال ضرورة لضمان سلامة السوق ومعاملاته. ويقتضى ذلك ضوابط لأعمال المؤسسات المالية والبنوك وضوابط لتحويلات الأموال العابرة في البورصات، وكذلك ضوابط التحويلات الرأسمالية وفي مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي نهاية المناقشات والحوارات كانت هناك جملة اعتراضية تم التركيز عليها تؤكد أن الدعوة للتدخل الحكومى والدعوة للضوابط والرقابة في أسواق المال ومعاملاتها وأنشطتها لا تعنى على الإطلاق يقين كبار عقول العالم في

الاقتصاد بأن الكثير من قصص النجاح التتموى وتجربة النجاح في الدول الصناعية الكبرى ترجع إلى تطبيق فلسفة اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية وما ارتبط به من تقلص دور الدولة وتراجع دور الحكومات في النشاط الاقتصادي، ولكن التطبيق الصحيح لا يعنى ترك الأمور للفوضى والاضطراب ولا يعنى تجاهل حقائق الواقع والمعاملات ومتطلباتها داخل نطاق الدولة وعلى امتداد خريطة العالم في ظل إيقاع الدولة المتسارع بمعدلات عالية مالياً واقتصادياً وتجارياً وضخامة الأموال والمعاملات وتنوعها وتعددتها بما يفوق ويتجاوز المعايير والمعدلات النمطية والتقليدية التى سادت عبر عقود متوالية من الزمن الماضى .

قبل أعاصير وزلازل الأسواق العالمية ، والتي أعادت للذاكرة أحداث يوم الاثنين الأسود في بورصة نيويورك وبورصات العالم كانت تصريحات دومينيك ستروس مدير صندوق النقد الدولى تصب بشكل واضح في خانة التشاؤم من استمرار الأحداث في الحاضر والمستقبل، حيث أكد أن الاقتصاد العالمى لا يزال محصوراً بين " ثلوج الكساد " و" نار التضخم " موضحاً أنه لا احد يستطيع أن يقول أن حرارة الاقتصاد العالمى عادية، وتعمقت هذه النظرة التشاؤمية مع إجماع الخبراء والمختصين أن الأزمة المالية وما يصاحبها من أزمات اقتصادية متسارعة الوتيرة تؤكد عدم وجود حلول سحرية للأزمة .

وجاءت تصريحات الان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى السابق لمدة 19 عاماً [الذى وصفه البعض قبل تولى جورج بوش الابن الحكم بأنه صانع المعجزة الاقتصادية الأمريكية الحديثة] لتضيف لمسات حديثة حادة من التشاؤم عندما وصف الأزمة المالية الراهنة بأنها الأسوأ منذ قرن من الزمن بكل ما يعنيه ذلك من استعادة الذاكرة للأزمة المالية المصاحبة للكساد الكبير عام 1929 وتوابعها الاقتصادية الكارثية

وتسببها في أن يفقد الاقتصاد الأمريكي ثلث قيمته ويفقد 25% من قوة العمل وظائفها وأعمالها ولا يجد الرئيس الأمريكي روزفلت يوماً من مخرج إلا مخرج التدخل المباشر والواسع النطاق للدولة والحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن يقوم بتنفيذ ما سمي "الصفقة الجديدة" التي قلبت الكثير من المعادلات والمعايير التي ظن دعاة نظرية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية أنها ثابتة ومستقرة لا يمكن الاقتراب منها أو المساس بها من قريب أو من بعيد.

وفي العالم مازال الصراع محتدماً ومشتعلاً بين المؤيدين بشدة لتدخل الحكومات المباشرة لمعالجة الأزمات المالية وبين المعارضين بشدة لتدخل الحكومات باعتبار تدخلها اعتداء سافراً على القواعد الأصولية الراسخة لاقتصادات السوق، وقد قامت الإدارة الأمريكية السابقة بوضع شركتي فاني ماي- فريدي ماك تحت الوصاية الحكومية وضخ مئات المليارات من الدولارات لوقف إيقاع الانهيار للسوق المالية.

ولكن وبعد أيام قليلة تراجعت الإدارة الأمريكية عن مساندة بنك ليمان براذرز رابع أكبر البنوك الاستثمارية وأحد البنوك القديمة الذي يعود تاريخه إلى 158 عاماً وتركته ليعلن إفلاسه بالرغم مما تسبب فيه الإفلاس من فوضى عارمة بأسواق المال الأمريكية والعالمية، وكان كل ما يحتاجه قروض لتعويم موقفه تبلغ 40 مليار دولار. وهو قرار يلقي بظلاله على إمكانية مساعدة المصارف المتعثرة الكبرى والمتوسطة والصغرى، على الرغم من كل التيسيرات الإجرائية التي قررها البنك المركزي الأمريكي لزيادة السيولة وتبسيط قواعد اقتراض البنوك.

وقد تكاملت حلقات الذعر والفوضى في الأسواق المالية مع بلوغ مؤسسة ميريل لينش عملاق الاستثمارات والبورصات الأمريكية مرحلة

الافلاس لولا قيام بنك أوف أمريكا بشرائها بنحو 50% من قيمتها المعلنة وهو ما سبقه شراء بنك جيه بي مورغان لبنك بيرستيرنز المتعثر. وفي نطاق مسلسل الافلاس والتعثر فإن السلطات الأمريكية وضعت يدها في يوليو 2008 على شركة أندي ماك بانكروب للاقراض العقاري في ثالث أكبر انهيار مصرفي في تاريخ أمريكا، ومازالت ساحة الأزمة المالية متفجرة بأوضاع التعثر الحادة لشركة إيه أي جي أضخم شركة للتأمين في العالم والتي تغطي 74 مليون عميل تأمينيا على امتداد خريطة العالم، غالبيتهم من الأمريكان بعد أن فقد سهم الشركة في البورصة 97% من قيمته، وكانت خسائر السهم 61% من قيمته ولو أعلن افلاس هذه الشركة فإن حدود الأزمة العالمية ستتجاوز جميع الحدود وتتفقت لأبعد من أسوأ التوقعات. ولا تقتصر الصورة القائمة شديدة السلبية والاحباط على أوضاع البورصات وشركات الرهن العقاري والبنوك ولكنها تمتد بشكل عاصف إلى شركات كبرى وعلاقة عالمياً فقد بلغت خسائر شركة جنرال موتورز الأمريكية 50 مليار دولار في الربع الثاني من ميزانية عام 2008، وتتعرض الكثير من شركات الطيران العالمية للافلاس آخرها شركة الإيطالية الإيطالية. وحتى يدرك الجميع الأبعاد الحقيقة للأزمة العالمية فإن البنوك المركزية في أمريكا وأوروبا وآسيا ضخت بالفعل مئات المليارات من الدولارات لزيادة السيولة في سوق المال، وقامت بتيسير قواعد تقديم القروض الرسمية وتدخلت بشكل مباشر وغير مباشر لإطفاء نيران الأزمة. وعلى الرغم من كل ذلك فإن نيرانها تزداد اشتعالا وتفقد المؤسسات المالية والبنوك والشركات كل يوم المزيد من أصولها وقيمة أسهمها ورأسمالها. وكأن الكساد الكبير بات على الأبواب؟

الفصل الثاني

الجريمة الاقتصادية المنظمة

وقد يرجع ترجيح كفة المؤامرة والتخطيط الشيطاني إلى الصمت المريب للسلطات الأمريكية المسئولة، وتراخيها الشديد في مواجهة الأزمة على الرغم من أن كل علامات السلبية القاسية ظهرت بصورة بالغة الوضوح منذ أغسطس عام 2007 مع انفجار الفقاعة العقارية الأمريكية وامتداد تأثيراتها إلى القارة الأوروبية، بكل ما تعنيه من انكشاف للمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين العملاقة والدينامورية، وبكل ما تعنيه من ضخامة لقيمة الديون الرديئة والمتعثرة وبكل ما تؤكد من خلل فادح بالنظام المالي الأمريكي والعالمي وهو ما كان واضحاً وجلياً في المؤشرات التي أعلنها المكتب الفيدرالي المختص والقائلة بان الاقتصاد الأمريكي دخل مرحلة الركود الفعلية مع نهاية عام 2007، وما أكدته التقارير العالمية الصادرة في أوائل يوليو 2008 بان الأسهم العالمية فقدت بالفعل ومنذ بداية عام 2008 نحو 11 تريليون دولار من قيمتها السوقية ، وتضمنت الحصيلة أيضاً حديثاً عن الموقف الحرج للبنوك الأوروبية نتيجة لازمة الرهن العقاري وحاجتها لتجميع نحو 140 مليار دولار لتعويض خسائر رأسمالها بعد شطب 134 مليار دولار ديوناً معدومة مرتبطة بأزمة الرهن العقاري، وفي ذلك التوقيت وقبله كان معروفاً أنه تم طرد 1.4 مليون أمريكي من منازلهم لعجزهم عن سداد قروض الرهن العقاري، وأن هناك 4 ملايين مقترض متعثراً آخرين، وأن كامل عمليات توريق الديون العقارية وعمليات التأمين عليها وبيعها فيما بين البنوك دخلت إلى نفق مظلم يلهب بالفعل نيران أزمة

ائتمان عالمية عاصفة ويغذى أزمة سيولة متفجرة مع الهزات العنيفة لأوضاع البنوك العالمية الكبرى في أمريكا وأوروبا .

وكل هذه الوقائع وغيرها كثير وكثير يؤكد كل المحللين أن هناك قوى تواطأت لإخفاء الكارثة والتعتيم الشديد على تداعياتها في أمريكا موطن القوة العالمية العظمى سياسياً واقتصادياً ومالياً، التي تتباهى دائماً بامتلاكها أعلى درجات الشفافية والإفصاح، والإبانة في المعاملات وتطبق أفضل القوانين واللوائح لضمان حوكمة الأعمال والأنشطة وتتباهى على الجميع بتدفق المعلومات الصحيحة والدقيقة بسهولة ويسر وإتاحتها للجميع دون عوائق، وهي أيضاً نفس القوة العالمية التي أتهمت الدول والحكومات والمؤسسات المالية والبنوك في جنوب شرق آسيا بمسؤوليتها المباشرة عن كارثة النمرور الاقتصادية الآسيوية عام 1997، 1998 بسبب فقدان الشفافية والتعتيم وحجب المعلومات الصحيحة مع انتشار الفساد والرشوة والاستبداد والديكتاتورية كقيمة حاكمة للأعمال والمعاملات من أعلى الهرم الحاكم في قمته إلى أدنى مستوياته، وانكرت بذلك بصورة قاطعة أن يكون تحرير الأسواق المالية والافراط في تحرير معاملاته هو المسئول عن الأزمة والكارثة، ويومها صدرت تأكيدات جازمة بأن الإفلاس الكامل للبنوك والمؤسسات المالية والخسائر الفادحة للبورصات وتوقف الأعمال والأنشطة وتعثرها وأزمات الائتمان المصرفي والسيولة تحدث في المجتمعات النامية المتخلفة ولا يمكن أن تحدث في المجتمعات المتقدمة الناضجة بكل خبراتها وأجهزتها ومؤسساتها وعلومها وفنونها وإمكاناتها الضخمة. .

(1) افلاس ليمان برازرز .. والتفجير المتعمد للزلازل :

ويعزز يقين المؤامرة والتخطيط الشيطاني أن التفجير العلني والواسع النطاق للكارثة المدمرة ارتبط بقرار اتخذه مجلس الاحتياط الفيدرالي

الأمريكي "البنك المركزي" ووزارة الخزانة بعدم دعم أو مساندة بنك ليمان براذرز العملاق ورابع أكبر البنوك الاستثمارية الأمريكية والممتدة أعماله على امتداد خريطة العالم ، وأدى هذا القرار إلى زعزعة الاستقرار المالي الدولي، وهو الأمر الذي لم يكن بعيداً عن أعين المسؤولين في أمريكا وتسبب في خسائر لمالكي الأسهم في العالم على مدى الأيام الثلاثة التالية تقدر قيمتها بنحو 3.6 تريليون دولار وفقاً لتقديرات خدمة بلومبيرج الاقتصادية الأمريكية وهو ما رفع إجمالي خسائر البورصات إلى 19 تريليون دولار في الشهور الأولى من عام 2008، وهي خسائر في مجملها تفوق شطحات الخيال الجامح وتدخله إلى دوائر اتهامات الجنون والشطط وتم ذلك في أمريكا على الرغم من توافر جميع المعلومات والبيانات الدقيقة لدى صانع القرار والسلطة الأعلى ، والأكثر خطورة أنه تم على الرغم من الفهم الصحيح والدقيق للتأثيرات المأساوية أمريكياً وعالمياً لقرار السماح بإفلاس ليمان براذرز مما يحوله بالضرورة إلى خيانة الجريمة الكبرى، ويضيف إليها خيانة أخرى ملاصقة عن مسئولية الفاعل المعروف والمعلن والهارب من العدالة.

ومع توالى فشل خطط الإنقاذ والطوارئ في أمريكا وأوروبا وتواصل إفلاس المؤسسات المالية والبنوك وتعثرها واتساع نطاق التأميم الكلى والجزئى ، وضخ سيولة جديدة من البنوك المركزية بمليارات الدولارات، واتساع أزمة الثقة في معاملات البنوك فيما بينها ، ووصول الائتمان المعرفى إلى طريق مسدود فإن بيرشتاينبروك وزير المالية الألمانى أكد أن "خطة الإنقاذ العظيمة" لا وجود لها، وتعالى في نفس الوقت نبرة تصريحات نيكولاى ساركوزى الرئيس الفرنسى حول عدم صحة نظريات قدرة الاسواق على تصحيح أوضاعها بنفسها وعدم امتلاكها للقوة الخفية القادرة على مواجهة الأزمات وطالب بضرورة تدخل الحكومات للمساندة والتحفيز

والإصلاح لإنقاذ النظام الاقتصادي والمالي العالمي من الانهيار، وتبارى رئيس البنك الدولي ومدير صندوق النقد الدولي وخبراء العالم في الحديث عن أن " الأسوأ لم يأت بعد" وهو تحذير مفزع وخطير يكشف عن الطبيعة الخفية للكارثة ويؤكد أن الغازها وطلاسمها مازالت خارج نطاق التوقع، وبالتالي خارج نطاق الحلول اللازمة والضرورية وهو ما يدفع جانباً من التحليلات الصادرة عن الخبراء والمختصين ومراكز الأبحاث الدولية للحديث عن مخاوف حقيقية من تعرض العالم لمخاطر " الكساد العظيم" وهو كساد مروع ومخيف في ظل القرية الاقتصادية العالمية الواحدة تلك الحقيقة التي لم تكن موجودة في الكساد العظيم لثلاثينيات القرن العشرين الذي تكلمنا عنه بالتفصيل في الباب الأول. (انظر ص 61) .

وفى ظل توالى الكوارث المالية وتصاعد الكوارث الاقتصادية بدخول دول العالم بالفعل لمرحلة الركود الاقتصادي والحلقات الجهنمية لانهيار أسعار السلع الأولية والزراعية والمعدنية ، وفى مقدمتها النفط وكذلك تراجع ثقة المستهلكين مع انخفاض دخولهم وقدرتهم المالية وتراجع استهلاك السلع والمنتجات الصناعية، فإن صناعات عالمية رئيسية أعلنت بالفعل عن دخولها إلى النفق المظلم للأزمة، وعلى سبيل المثال فإن إعلان شركات السيارات الأمريكية الكبرى " جنرال موتورز - فورد - كرايسلر" عن احتمال إفلاسها وطلبها المساعدة والدعم من الحكومة الأمريكية في ظل الانخفاض الحاد للمبيعات يعنى ببساطة أن ملايين الوظائف في أمريكا والعالم يمكن أن تختفى كما يعلن في نفس الوقت أن قاعدة كبيرة من الصناعات المتوسطة والصغيرة التي تعتمد عليها صناعة السيارات ستغلق وتفلس وأن عشرات الآلاف من التجار والوكلاء سيفلسون وهكذا تتشابك حلقات الدائرة الجهنمية لتدفع

الاقتصاد الأمريكي والعالمي إلى الكساد العظيم خاصة أن صناعات حيوية أخرى بدأت تتوقف عن العمل والنشاط كلياً أو جزئياً مثل صناعة الحديد والصلب والأسمنت ومستلزمات البناء والتشييد وصناعة البتروكيماويات والمواد الأساسية مع ضعف الطلب في ظل الكساد الحاد للسوق العقارية والمعاملات.

(2) عدم معقولية الصمت المريب .. وصعوبة تصديق الغيبوبة الكاملة :

وتتصاعد أحاديث المؤامرة والتخطيط الشيطاني مع عدم معقولية القبول بأن الأجهزة الرسمية الأمريكية على تعددها وتنوعها وقدراتها وامكاناتها، كانت في "غيبوبة كاملة" عما يجري بالأسواق الأمريكية وأنها كانت في "غيبوبة كاملة" عما يجري في المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين الكبرى وخروج المعاملات المصرفية تماماً عن أبسط قواعد إدارة المخاطر الائتمانية المتعارف عليها عالمياً، ويؤكد الخبراء أنه لا يمكن تناسي جرس الانذار المبكر الصادر عام 2004 مع افلاس شركة أنرون العملاقة للطاقة بكل شبكة اعمالها ومعاملاتها، وثبوت التلاعب في الميزانيات والأعمال والمعاملات وامتداد منظومة الفساد إلى واحدة من كبرى شركات المحاسبة والمراقبة الأمريكية والعالمية وهي شركة "أرنر اندرسون" والتي أجبرت على الإفلاس لثبوت تواطؤها المباشر في عمليات فساد إنرون وغيرها وبرز الحاجة مع ضخامة الخسائر إلى تدقيق نظم المحاسبة والمراجعة الأمريكية للشركات والمنشآت والمؤسسات الكبرى وما تم بالفعل من تعديلات تشريعية في هذا الاتجاه يبدو وكأنها لم تتم بما يكشف عن أن العيب الرئيسي والمسئولية الكبرى تقع على عاتق الأجهزة الحكومية الفيدرالية في فترة رئاسة جورج بوش الابن واليمين الأمريكي المحافظ بكل عنصريته وتشدده ويقينه الحاد بضرورة أن يحكم كل العالم ويخضعه.

ومما دعم حجج القائلين بالمؤامرة والتخطيط الشيطاني تلك الملاحظات المتصاعدة حول خطة الانقاذ العاجلة التي أعدتها إدارة جورج بوش الابن بتكلفة 700 مليار دولار. حيث يرى الخبراء أن تسميتها الحقيقية أنها "برنامج مساعدة الأصول الخاسرة" وأن الأصول الخاسرة في أمريكا تحتاج إلى تمويل أكبر بكثير من المعتمد والمعلن عنه يضاف لذلك عدم اهتمام الخطة بمساعدة الأفراد الخاسرين والمتعثرين الذين هم الأساس في إنعاش الاقتصاد والحفاظ على دورانه وتشغيله، ويدللون على ذلك بأن الخسائر المبدئية المحصورة بالبنوك تصل لتريليون دولار بخلاف 1.7 تريليون دولار ديوناً غير مسددة وأنها ديون وهمية، مما يرفع التقدير المبدئي للخسائر المباشرة إلى 2.7 تريليون دولار وهو ما يكشف عنه القرار الأخير لإدارة جورج بوش في نوفمبر 2008 بإنقاذ مجموعة سيتي جروب المالية العملاقة، وأن تكلفة الانقاذ تبلغ 326 مليار دولار، كما أن إتمام عملية بيع ميريل لينش لبنك أوف أمريكا ودعمها كلف الخزانة الأمريكية 38 مليار دولار بخلاف 123 مليار دولار تكاليف إنقاذ شركة التأمين الأمريكية العملاقة "أيه أي جي" والتي مازالت تعاني حتى الآن وهو نفس وضع عملاق الرهن العقاري "فاني ماي" -فريدي ماك- اللذين انخفضت قيمة أسهمهما من 100 مليار دولار إلى 10 مليارات دولار مع الكارثة ، وتدخل أحاديث المؤامرة والتخطيط الشيطاني الى عش الدبابير وإلى مأوى الأفاعى السامة بالاقتراب من الثروات المجنونة التي حققها كبار المديرين التنفيذيين للمؤسسات المالية والبنوك وشركات الرهن العقاري والتأمين الوهمي على الديون والتي غيرت بشكل حاد وجذري من قاعدة الملكية في الدول الرأسمالية المتقدمة خاصة أمريكا وبريطانيا مع تحول المديرين التنفيذيين الى "ملاك كبار" لأسهم الشركات التي يعملون بها ويديرونها وتحولوا إلى قوى

ضغط وقوى نفوذ سياسى واقتصادى كاسحة تثبت الأحداث والكوارث الأخيرة تمكنها من تحييد الأجهزة الرسمية عن القيام بأعمالها وتحييد الرأى العام من خلال السطوة على الإعلام والتحكم في القرار السياسى والتشريعى من خلال سطوتها على الأحزاب والقادة والنواب والشيوخ في المجالس النيابية وكأنها قصة تعيد الأوضاع في الدول النامية بكامل حذاقيرها وتفصيلاتها على اتساع دائرة السلطة والنفوذ والقوة وأذرعها الطويلة والاختطوطية الممتدة عبر دول العالم وقاراته وامتلاكها شبكة عنقودية من التابعين والعملاء والخدم الذين هم يوماً طوع البنان للهدم والتدمير للدول والأوطان. (انظر الباب الثالث ص 201) .

(3) ثروات كبار المديرين .. وتشكيل رأسمالية التكنولوجيا :

ومع كل مؤسسة مالية عملاقة وبنك كبير وشركة تأمين ديناصورية في أمريكا والغرب لابد أن يكشف المحللون أن كبار المديرين التنفيذيين هم القوة الخفية الفاعلة، ليس فقط على مستوى الإدارة ولكن أيضاً على مستوى الملكية، وأن طبقة من الرأسماليين الجدد فاحشى الثراء قد احتلت الساحة بكل الهدوء والثقة ويأتى في المقدمة جيمس كاين المدير التنفيذى السابق لبنك بيرستيرنز أول بنك كبير أشهر إفلاسه في مارس 2008، حيث يملك من أسهم البنك 5.8 مليون سهم كانت قيمتها قبل الإنهيار 913 مليون دولار واشترى في عام 2007 شقتين في فندق بلازا بقيمة 28 مليون دولار، وهناك أيضاً ريتشارد فالد المدير التنفيذى لبنك ليمان برنرز المفلس وكان يملك 10.8 مليون سهم قيمتها قبل الأزمة 882 مليون دولار، وكذلك يقع في القائمة موريس هانك جرينبرج المدير التنفيذى السابق لعملاق التأمين أيه أى جى وهو يتحكم من خلال عدة صناديق لئتمان وشركات قابضة على 11% من اسهم الشركة، ويوضح ذلك ظاهرة رأسمالية تستوجب التدقيق الشديد في

مفهوم الرأسمالية والملكية والمالكيين الجدد وتأثيرهم ونفوذهم، خاصة أن هذه المتغيرات العاصفة قد غيرت مفهوم الرأسمالي التقليدي ودفعت به إلى نوعية جديدة من رأسمالية التكنوقراط وهي رأسمالية ظلت حقائقها في الخفاء والظل لسنوات طويلة .

وتفهم هذه المتغيرات العاصفة يتطلب تدقيقاً فاحصاً في الكثير من الوقائع والأحداث في مقدمتها أن يتم تدقيق علاقتها المباشرة بتوجهات منتدى دافوس الاقتصادي وسعيه الدعوى لترسيخ فكر ومفاهيم عالمية جديدة وجدت لها تطبيقاً واسع النطاق على أرض الواقع الفعلي العالمي في مقدمتها التعديل الجذري لمفهوم سيادة الدولة الوطنية، الذي كان قد ترسخ بعد الحرب العالمية الثانية وتحول إلى علامة من علامات التحرر والاستقلال الوطني للدول النامية على امتدادها بما يسمح بتقليص سيادة الدول على أراضيها ومنح الأطراف الدولية حقوقاً وإمكانات للحركة والتصرف كان يعوقها في الماضي المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية، وهو ما يعنى في التطبيق الحرية الأكبر والأوسع للشركات الدولية الكبرى للنفوذ للأسواق ومراكز القرار والنفوذ والثروة وحرية كبيرة للتملك والإقامة وتحريك الأموال والاستثمارات والعوائد بالحرية الكاملة، وهو ما يفسر الأحاديث المتصلة عالمياً على امتداد العقود الثلاثة الماضية عن حكومة العالم الخفية والمستترة .

وتكشف مجلة " النيوزويك " الأمريكية جانباً مهماً من المستور في كوارث الانهيار المالي والاقتصادي والمرتبطة بضخامة خطط الإنقاذ العاجل في أمريكا وأوروبا، وهي أرقام تؤدي إلى كوابيس اقتصادية مفرعة في المستقبل القريب والبعيد بالضرورة والحتم، حيث تشير إلى أن إدارة بوش الابن أعلنت بالفعل عن 12 خطة للإنقاذ العاجل تكلفتها الفعلية 8 تريليونات دولار وترصد أن التمويل المخصص لخطط الإنقاذ العاجل لدعم البنوك

المتعثرة في أمريكا تبلغ تكلفته 3.35 تريليون دولار، وأن التكلفة تشمل خطط الإنقاذ بجميع صورها وأشكالها وعلى امتدادها حتى قبل الانفجار العنيف للأزمة، ومثال ذلك انقاذ بنك بيرستيرنز في مارس 2008 بقيام بنك جيه بيه مورجان بشراؤه، وترصد المجلة أن سعر سهم بيرستيرنز بلغ 170 دولار عام 2007 وتم تقديره في صفقة البيع بمبلغ 10 دولارات فقط وكان ذلك شرارة انطلاق مهمة للتراجع الحاد والمتواصل في البورصات العالمية .

وفى مواجهة الطوفان التبشيري للرأسمالية الاصولية وروشتة النصائح الذهبية للاصولية الاقتصادية فإن لغة العقل والمنطق فشلت في المواجهة والإقناع بالبدائل وضرورتها، حيث أكدت أزمة النمر الاقتصادية الآسيوية- على سبيل المثال- أن الدول التي رفضت تحرير الأسواق وقيدت معاملات أسواق رأس المال وراقبت أعمال البورصات ودققت في معاملات البنوك، وفى مقدمتها ماليزيا والصين، هى الدول التى نجت من الكارثة الآسيوية وضمنت العافية والسلامة لأسواقها وأوضاعها الاقتصادية(انظر فى الباب الثالث ص 225 - 248)، وهو ما يثبت فى النهاية أن قوى التبشير الاقتصادى الاصولى العالمية أكثر نفوذا وتأثيرا من احتياجات الواقع وضروراته وأشد فعالية وقوة من القرائن الدامغة فى التطبيق والتنفيذ، وأن هذه القوى تفرض فى النهاية ما ترغب وما تشاء لمصلحتها ومصلحتها بالدرجة الأولى والأساس.

يتكشف كل يوم المزيد من التفاصيل المبهلة والمرعبة عن " الجريمة الاقتصادية المنظمة" بمفهوم عصرى وحديث يفوق الأحاديث القديمة عن قدرات وإمكانيات المافيا العالمية فى مجال الأنشطة الاقتصادية والمالية غير المشروعة، وهو مفهوم جديد خطير ومدمر يتفق مع القدرة على استخدام قوة ونفوذ القوة الأعظم عالميا، وفى ظل هذه القوة العالمية الخفية المستحدثة بقوة

فإن الأحداث امتلكت أحداث وقدرات وإمكانيات فائقة وغير محدودة لقيادة الاقتصاد العالمي إلى الفوضى والانهيار ودفعت به إلى قلب الأعاصير المدمرة، مما يعمق اليقين بمسئولية تخطيط شيطاني عظيم التأثير والنفوذ سياسياً واقتصادياً على امتداد خريطة العالم عن ارتكابها وتنفيذها بغرض الاستحواذ على ثروات العالم ونهب أمواله بشكل منظم، وهو ما يصب في نهاية المطاف في تشييع المفهوم السائد لسيادة الدولة الوطنية إلى مثواه الأخير والإعلان الفعلي والعملي لسطوة وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على مقاليد الأمور في دول العالم بشكل بارز وأكثر وضوحاً وقبولاً. (انظر ص 202 الفصل الرابع من هذا الباب)

ولا يمكن نتاسي أن الجريمة الاقتصادية المنظمة وجميع أنواع الجرائم الكبرى متعددة الأطراف على امتداد التاريخ الإنساني كانت دائماً ما يقف خلفها يخطط لها وينفذها جماعات وقوى متعصبة ومتطرفة، تملك يقيناً مرضياً بأهليتها وأحققتها في حكم العالم والتصرف في شئونه وامتلاك ثرواته وأمواله، وإن هذه الجماعات والقوى كانت دائماً تؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة وتدعى دوماً أن رسالتها المقدسة والاختيار الإلهي لهم يسمح باستخدام كل الأساليب الملتوية والخادعة والاحتيالية مهما كانت درجة دمويتها وقسوتها وعنف ألم الضحايا الذين لابد أن يسقطوا صرعى بمئات الملايين قرباناً في مذبح التعصب الأعمى والهوس العقيدى المجنون لليمين المحافظ الأمريكي صاحب الأيديولوجية الأصولية المسيحية الصهيونية^{١٢}.

الفصل الثالث

مافيا الفساد الرسمية

وقد دخلت مجلة النيوزويك الأمريكية إلى منطقة شائكة بالغة التعقيد تكشف عن بعض الجذور التاريخية للكارثة والمسؤولين المباشرين عن صناعاتها وتحديدًا عن اطلاق مار د الفساد الاسطوري المسمى بالمشتقات المالية والذي تصل بعض تقديراته إلى 600 تريليون دولار تساوى نحو 12 ضعف الناتج المحلى الاجمالى العالمى وتضع على رأس القائمة لارى سامرز كبير مستشارى الرئيس أوباما الاقتصاديين والمسئول الرئيسى عن خطة الإنقاذ الحكومية الهائلة، حيث تتهم المجلة سامرز عندما كان نائباً لوزير المالية في عام 1988 بقيامه بالتعنيف الحاد بصوت مرتفع وبفظاظة للسيدة بروكسلى بورن رئيسة هيئة التجارة للسلع الآجلة المستقبلية لأنها تجرأت وطرحت اقتراحاً أشارت فيه إلى ضرورة أن تبدأ السلطات الأمريكية باستكشاف كيفية تنظيم السوق العالمية الهائلة للمشتقات المالية، وتشير المجلة إلى أن هذا الغضب الهائل كان إشارة إلى أن الخطة المتواضعة أثارت حفيظة "النخبة الاقتصادية الأمريكية الحاكمة" التى تضم في ذلك الوقت بورن وزير الخزانة والان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى اللذين رفضا باصرار شديد حتى مجرد التلميح بالبدء في التنظيم، وقد دفع موقف سامرز المسئولة الامريكية بورن إلى الذهول من هذا الموقف الذى يرفض حتى إثارة مجرد الأسئلة بؤرة مالية خطيرة كانت معاملاتها النظرية والاقتراضية قد وصلت إلى عدة تريليونات من الدولارات، ولم يكن أحد يعرف عنها شيئاً، وشارك في هذا الموقف أرثوليفيت رئيس هيئة الأوراق المالية في ذلك الوقت وهى قصة تبرز في حد ذاتها الحديث عن المؤامرة وأن تاريخ المؤامرة لا

يرتبط فقط باليمين الأمريكي الجمهورى المحافظ بل ترعرع أيضاً في أحضان الادارة الديمقراطية ورموزها التى عادت لتطل على ساحة الأحداث في عهد الرئيس الجديد أوباما.

وتوضع الكثير من النقاط الكاشفة فوق الحروف عن النخبة الاقتصادية الأمريكية الحاكمة والقوى المحركة المسماة بحكومة العالم الخفية وغيرها من التسميات الكثيرة والمتعددة من خلال ما تضمنته دراسة أخيرة لسيتى جروب بنك حول توزيعات الدخل وتوزيعات الثروة في أمريكا وانعكاساتها الضرورية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما تعنيه من قوة ونفوذ في السيطرة على القرارات وتوجيهها لصالح الفئات الأغنى والأكثر ثراء، حيث توضح أنه في الوقت الحالى فإن 1% من الأسر الأمريكية تملك 7% من مجمل الثروة القومية الأمريكية وأن القيمة الصافية لأرصدة وممتلكات وثروات هذه الفئة تمثل مقداراً أكبر من القيمة الصافية لما تملكه الـ 90% من الأسر الأمريكية الأقل دخلاً مجتمعة كما توضح المؤشرات أن نسبة الـ 20% الأعلى من دافعى الضرائب الأمريكية حققوا تقريباً ثلاثة أرباع مكاسب الدخل المختلفة والمتعددة منذ عام 1979 وحتى عام 2000 مما يوضح الفجوة الضخمة والشديدة في الدخل والثروة والامكانيات والنفوذ والسلطان، وقد يكون ذلك أحد التفسيرات المبررة لسطوة الأيديولوجية الاصولية الرأسمالية على الساحة الأميركية وغزوها لساحة العالم .

(1) حماية الدول الكبرى لجنات التلاعب المالى والضريبي :

ومع ضغوط تسونامي العالمي الإقتصادي والمالى فإن المزيد من الأسرار والخبايا والمحرمات قد بدأت في الخروج إلى بؤرة الضوء وفي مقدماتها الأساليب غير القانونية والمجرمة لتراكم الثروة في العالم خاصة في الدول الصناعية الكبرى وأثار ذلك علي سطح الأحداث بكل شدة وعنف جدل

محتدم حول ما يسمى "الملاذات الضريبية" أو الجنات الضريبية التي تتيح الفرصة للأثرياء والأغنياء التهرب الواسع النطاق من سداد الضرائب المستحقة عليهم وتتيح لهم تراكم الثروة يتمتع بالحماية والأمان من ملاحقة ومتابعة السلطات الرسمية لبلادهم وهي قضية معروفة منذ عقود طويلة من الزمن وتتم بالفعل تحت سمع وبصر السلطات المعنية وبحمايتها وسلطاتها وسلطانها، وكان من المعروف دائما أن هناك بقعا في العالم تشكل مجموعة من الجزر الصغيرة والنائية في المحيط الأطلنطي تحديدا لا تعتبر بمثابة دول ولكنها خاضعة لسلطة النظام الاستعماري القديم، ومع ذلك فإن نظم تسجيل الشركات والبنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية تتيح التهرب الضريبي وتتيح غسيل الأموال علي أوسع نطاق حتي أموال الجريمة المنظمة والمافيا، ويتم ذلك بعلم جميع الدول ويعلم جميع السلطات فيها بل يصل الأمر والحال كذلك إلي حصول هذه الأنشطة غير المشروعة علي الحماية القانونية والمشروعية من الدول الأم صاحبة السيادة الفعلية وهي بالأصل والأساس بريطانيا العظمى.

يضاف إلي ذلك بالقطع وضع البنوك والمصارف والمؤسسات السويسرية والسرية الكاملة للحسابات والمعاملات والتي تتم بهدوء وانتظام، وكان سويسرا في كوكب آخر غير كوكب الأرض بالرغم من كل الأحاديث والصرخات حول الأموال المنهوبة والمسرقة من الدول النامية القابعة في بنوكها وفي خزائنها السرية وغيرها وغيرها الكثير.

ومع تصاعد الكارثة وما تقتضيه من التفتيش المكثف في جراب الحاوي النصاب والمخادع، فقد اكتشفت للدول الصناعية الكبرى خصوصا وبقية دول العالم عموما أن "الملاذات الضريبية" وأعمالها وانشطتها جزء مهم من مشاكل النظام المالي العالمي، واكتشفت أن صناديق التحوط الاستثمارية

التي تبلغ أصولها نحو 1.7 تريليون دولار فقدت وخسرت نحو نصفها علي الأقل، حتي الأزمة وأنها مسجلة في أماكن مشبوهة مثل جزر الكايمان وجزر البهامز وإمارة موناكو وغيرها من جنات التهرب الضريبي التي تغيب عنها الرقابة والمتابعة والرصد اكتفاء بقبض المعلوم من الاتاوات المعلنة والخفية، وخرجت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتقديرات فلكية مذهلة لقيمة الأموال والثروات التي تفلت سنوياً من المراقبة ومقتضيات الالتزامات والأعباء الضريبية حيث قدرتها بما يتراوح بين خمسة تريليونات وسبعة تريليونات دولار، وهو ما يوضح أن جزءاً كبيراً من أموال العالم وثرواته يدور في دوائر الفساد والتعدي على القوانين بل يكاد يفضح عن أن الأثرياء والأغنياء خارج نطاق القوانين المالية والمصرفية والضريبية ويطالب جانب من القادة الأوروبيين حالياً بأن توضع معضلات الجنات الضريبية على لائحة الاتفاق العالمي لإصلاح الكارثة ومواجهتها .

وتؤكد صحيفة " الفاينانشيال تايمز " البريطانية في طبعتها الأوروبية أن جزر وبور التهرب الضريبي والتلاعب المالي موجودة على خريطة العالم ومعاملاته، لأن الدول الكبرى تسمح بذلك بحكم أن العملاء هم الأغنياء والأثرياء من أصحاب السطوة والنفوذ.

وفي مواجهة الضغوط العالمية المؤكدة على حتمية ضبط النظام المالي العالمي قامت السلطات الأمريكية مؤخراً بحركة مسرحية تم بموجبها تسوية تحقيقات فيدرالية حول نشاط بنك سويسري متهم في مساعدة مجموعة من الأثرياء الأمريكيين على إخفاء ثرواتهم وأموالهم في حسابات سرية بالبنك بما ساعدهم على التهرب الضريبي وقد قدرت قيمة هذه الأموال والثروات بنحو 20 مليار دولار، وقد سدد البنك غرامة قدرها 780 مليون دولار للسلطات الأمريكية، وأصدر بياناً فكاهياً يأسف فيه بصدق للعجز عن

الالتزام في عملياته خارج الحدود وتحمله المسؤولية الكاملة للأنشطة غير
اللائقة، وقام بكشف ما يقال إنه حسابات ومعاملات سرية لنحو 300 فقط من
الأثرياء والأغنياء الأمريكيان، وعموماً فإن هذا البنك السويسري يعتبر من
البنوك سيئة السمعة في الأزمة العالمية ، حيث بلغت خسائره أكثر من مليار
دولار مع انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكية وحصل على دعم ومساندة
من الحكومة السويسرية حتى لا يفلس قيمتها 60 مليار دولار في أكتوبر
2008 . وتأمل مقترحات الإصلاح أن يتم الضغط عالمياً على سويسرا
لإنهاء سرية الحسابات الصارمة وما تتيحه من فرص واسعة للتهرب والفساد
وغسيل الأموال لكل أشكال الجريمة المنظمة والمافيا في العالم ولصوص
الدول والشعوب .

(2) نصب وتزييف مؤسسات التقويم المالي الدولية :

وتوالت الاكتشافات التي تؤكد تحكم نفوذ الفساد والمصالح الخاصة
والشريرة في النظام المالي العالمي ، وبالتالي على مجمل الأوضاع
الاقتصادية العالمية ، منها مفاجأة العيار الثقيل التي تم إعلانها في القمم
المتوالية لقادة الاتحاد الأوروبي على امتداد الفترات الماضية، حيث اكتشفت
هذه الدول الصناعية الكبرى الفساد الكبير الذي يحيط بمؤسسات وشركات
التقويم المالية الدولية مع ثبوت إصدارها شهادات أهلية وجدارة لبنوك
ومؤسسات مالية ومصارف لا تتمتع بالأهلية اللازمة لممارسة العمل وللثقة
في أعمالها، بما يعد غشا وخداعا للمتعاملين ويعرضهم لدرجة عالية من
المخاطر، وطالب القادة الأوروبيون بضرورة إخضاعها لرقابة شديدة تمنع
هذه الدرجة الخطيرة من الفساد في المعاملات والأسواق ويعنى ذلك أن كثيراً
من شهادات وتقييمات الجدارة الائتمانية والمالية كانت شهادات مضروبة
وكانت تجارة قائمة على الغش والخداع والتكليس على جمهور المتعاملين مع

الأخذ في الاعتبار أن هذه المؤسسات والشركات كانت تصدر شهادات جدارة للدول ولمعاملاتها في الأسواق المالية العالمية بما يدفع بالتشكيك في مصداقية هذه الشهادات، ويثبت أن معمل التحليل المالي العالمي كان معملاً مزيفاً تسكنه خفافيش الظلام؛ ويفضح ذلك تكامل حلقات الغش والخداع العالمي على امتداد النظام المالي الدولي وهو لابد أن يكون في البداية والنهاية دليلاً دامغاً على نظرية المؤامرة والانتعاش الهائل لمفعولها وتأثيرها، وعلى أن اللاعبين الرئيسيين المحركين لجميع هذه الأنشطة الفاسدة وغير المشروعة هم هؤلاء الذين يملكون الثروة والمال ويملكون بالتالي النفوذ والسلطان على عرش العالم بشكل مباشر وبشكل غير مباشر

(3) الاستثمارات الوهمية وفداحة انحراف البنوك الأوروبية:

ويتكامل المزيد من حلقات منظومة الفساد العالمية مع نوعية من الاستثمارات والمشروعات التي تستعصى على حسابات وتقديرات دراسات الجدوى الاقتصادية المتعارف عليها عالمياً، ويندرج تحتها مجموعة كبيرة بما يسمى بالمشروعات الطموحة والعملاقة والتي هي في الأصل مشروعات خيالية وافتراسية مثل مشتقات المال والمشتقات الائتمانية المسمومة التي لا ترتكز إلى حقيقة واقعية ولكنها ترتكز إلى حقيقة افتراضية ونموذج منها ما يسمى بمشروع جزيرة ياس السياحية الترفيهية في أبو ظبي حيث تبلغ تكلفتها 40 مليار دولار وتتضمن حلبة لسباق السيارات توصف بأنها الحلبة الفريدة من نوعها عالمياً وكلها نوعية من الاستثمارات والمعاملات المالية حولت الأسواق المالية العالمية من أن تكون قلب العالم النابض بالحياة والانتعاش والحركة إلى قلب العالم المتخصص في ضخ الأوراق المالية والديون السامة في الدورة الدموية العالمية حتى أصبح كل العالم على حافة هاوية الانهيار والافلاس وأصبح مجمل النظام المالي العالمي في مهب الريح والأنواء

ووالعواصف وما يتشف من حلقات جديدة للفساد المالى المروع يثبت أن الفساد صناعة أمريكية أوروبية متكاملة الحلقات ومتصلة القنوات وأن غياب القواعد المصرفية، صفة عامة أمريكية أوروبية في معاملات المؤسسات المالية والبنوك والمصارف وأن ما يسميه الأكاديميون بإدارة المخاطر مجرد كلام كتب ومحاضرات في مؤتمرات وندوات لا يمت للواقع من قريب أو من بعيد وأن الإدارة بالهوى والفساد هي الحاكم المتوج المتربع على عرش النظام المالى العالمى .

وتؤكد هذه الحقائق صحيفة الفاينانشيال تايمز بقولها إن الأزمة بدأت في البنوك وهى التى تعد أكثر المؤسسات المالية في العالم خضوعاً للرقابة والضبط وهو ما يثبت أن أصل المشكلة يرتبط بإنخفاض كفاءة الرقابة والضبط وكان يجب أن تقول بالتغافل والتجاهل المريب والمتعمد الذى تتكشف حلقاته المريبة من فزع كبار المسؤولين في أمريكا من مجرد اقتراح دراسة ضبط سوق معاملات المشتقات المالية الافتراضية بكل ما يحيطها من غموض وتعقيدات.

ومن المؤشرات المهمة والدائمة على فساد النظام المالى الأوروبى وبالتالى حدة مشاكله وتفاقمها أن التقديرات العالمية تشير إلى أن البنوك الأوروبية اشترت نحو 40% من الأصول المالية الأمريكية المسمومة ، يضاف إلى ذلك أن هناك قروضاً عالية المخاطر قدمتها البنوك الأوروبية بتوسع شديد لأسواق الدول النامية وتقدر القيمة الإجمالية لهذه القروض بنحو 4.6 تريليون دولار نصيب البنوك الأوروبية منها يصل إلى 73% وبحسب احصائيات بنك التسويات الأوروبى فإن البنوك الأمريكية لا تملك منها إلا نسبة 10% وتملك البنوك اليابانية نسبة 50% وتتكشف التعقيدات الحقيقية للأصول المسمومة التى تهدد بنوك أوروبا الشرقية التى كانت تتبع المعسكر

الاشتراكي قبل سقوط الاتحاد السوفيتي وتبلغ قيمتها 1.7 تريليون دولار ويهدد ذلك وبصورة عالمية بنوك النمسا التي قدمت منها 284 مليار دولار تساوي 60% من الناتج المحلي للنمسا في إفراط غريب ومريب يخالف أبجديات المال والاقتصاد وقواعد أنشطته ومعاملاته، ومع دخول اقتصادات دول أوروبا الشرقية والوسطى في دائرة الأزمة العاصفة وتراجع اقتصاداتها بمعدلات كبيرة وانخفاض أسعار صرف عملاتها فإن تقديرات الخسائر المبدئية في هذه القروض يمكن أن تصل إلى 300 مليار دولار.

وفي ظل هذه المعاملات المالية للبنوك الأوروبية التي تخرج تماماً عن مألوف القواعد المصرفية وتتجاوز الحسابات البسيطة للمخاطر الائتمانية المصرفية فإن المؤشرات الصادرة في دراسة المجموعة الأمريكية بوسطن كونسالتينج جروب للاستشارات عن أوضاع البنوك والمؤسسات المالية في العالم وفقاً لمعيار عوائد المساهمين من أصحاب رأس المال التي تأخذ في الاعتبار أسعار الأسهم والأرباح المسددة عن الأسهم كعوائد مالية احتلت فيها البنوك الألمانية المرتبة الأخيرة بنسبة 62% كمعدل انخفاض في عام 2008 وسبقها البنوك الفرنسية بنسبة انخفاض 61.5% في حين بلغ معدل انخفاض البنوك الأمريكية 44% .

(4) فساد السياسات الضريبية المنحازة للأغنياء والمعادية للفقراء:

وفي مواجهة ضغوط الكارثة المدمرة فإن النظريات الاقتصادية الشريرة النابعة من قلب الرأسمالية المتوحشة المتعجرفة قد بدأت تتساقط بعنف وشدة وفي مقدمة السيل الجارف للسقوط المدوي ما لحق بنظريات اليمين المحافظ الأمريكي الضريبية من اتهام مباشر بالمسئولية عن جزء مهم من الأزمة وقد تزامن ذلك مع سقوطها السريع في بريطانيا وإن كانت دول العالم النامي التي لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم إلا بعد فوات الوقت والآوان لم

تدرك معناها وضرورتها حتى الآن، حيث قامت بريطانيا بتخفيض عاجل لضريبة القيمة المضافة بمعدل 2.5% من 17.5% إلى 15% وهي ضريبة غير مباشرة يقع عبؤها الأساسي على الأقل دخلاً حتى تحفز القاعدة العريضة على المزيد من الاستهلاك وانعاش الطلب بقيمة تبلغ نحو 5 مليارات جنيه استرليني، كما قررت إعفاء ضريبي للدخل الذي يقل عن 150 ألف جنيه استرليني سنوياً ورفعت ضريبة الدخل على الأغنياء من 40% إلى 45% والإبقاء على ضريبة المشروعات الصغيرة بسعر 21% وكانت تانتشر رئيسة الوزراء اليمينية المحافظة السابقة قد خفضت ضرائب الأغنياء عن معدلها البالغ 65% في حين قام الرئيس أوباما برفع حد الإعفاء الضريبي إلى 250 ألف دولار ومنح تخفيضات ضريبية للأقل دخلاً قيمتها 282 مليار دولار للسنة المالية الجديدة وقام برفع الضرائب على الأغنياء من 36% إلى 39.6% ويدرس الكونجرس قراراً مهماً بفرض ضريبة 90% على حوافز القيادات العليا للشركات أو بالأصح الحوافز والدخول الضخمة والكبيرة وهو درس لابد أن تستوعبه الدول النامية وفي مقدمتها مصر من أن الأرباح والدخول العليا والكبيرة لا يمكن أن تترك معفاة من الضرائب ولا يمكن أن تترك بغير أعباء ضريبية عالية ومتصاعدة وأن النظم الضريبية المطبقة التي تساوى بين الفقراء والأغنياء في أسعار الضرائب تعد نظاماً ضريبياً عمياً ومتخلفة بعيدة تماماً عن العدالة ومقتضياتها ومتطلباتها، كما أنه تحرم الخزانة العامة والموازنة العامة من إيرادات لازمة وضرورية للإنفاق العام وتحويل خطته وبرامجه الإنسانية والاجتماعية التي تسهم بالقدر الأكبر في مواجهة الأزمات والكوارث والتخفيف من سلبياتها. [راجع مؤلفنا العلاقة القانونية بين الممول والإدارة الضريبية ومؤلفنا الإصلاح الضريبي بين الواقع والمأمول].

(5) صناديق التحوط .. وتفاقم الانحرافات المالية :

وكان من أبرز الآليات التي اعتمدت عليها مؤسسات التمويل هي ما يدعى بصناديق التحوط والتي يتركز نشاطها على التعامل في أوراق مالية تفوق عشرة أضعاف رأس مالها، وتتاجر في هذه الأوراق المالية على مستويين القصير والطويل، وفي المجال القصير هي تضمن لأصحاب الأوراق المالية تسديد قيمتها في نهاية مرحلة قصيرة بسعر ثابت، تتوقع إدارة الصندوق أن ينخفض سعر الأوراق المالية بما يتيح لها إعادة شرائها عند الاستحقاق بثمن أكثر انخفاضاً عن الثمن الذي أودعت به هذه الأوراق المالية في أول العملية، ومن ثم يفوز الصندوق بأرباح مضاعفة عن الفرق بين السعرين، وفي المجال الطويل فهي تحوز على أوراق مالية قابلة للارتفاع وتستخدمها في المضاربة لتغطية تكلفة التعاملات القصيرة وتحقيق الأرباح على المدى الطويل من تقلبات السوق ومضارباتها، وكثيراً ما تسجل هذه الصناديق وغيرها من الآليات الجانبية في جزر التهرب الضريبي العالمية، حتى تتهرب من الرقابة والتحكم المركزي للدول إضافة إلى تقاسم الأعباء والمخاطر بين العديد من البنوك وشركات التأمين المحلية والأجنبية وتعدد فروع المؤسسات والبنوك المتوازنة وبنوك الظل وصناديقها الجانبية الاستثمارية في كل أنحاء المعمورة، مع تفاوت قدرات أجهزة الرقابة والتحكم والتي لا تخضع لها البنوك الاستثمارية، وقد تكون هذه الصناديق مملوكة لفرد واحد أو عدد قليل من الأفراد، ومن ثم فهي لا تخضع إلى رقابة داخلية أو خارجية، ولعل من أبرز أمثلة المضاربة في هذا المجال ما حققه الممول العالمي سوروز في مبدأ إنشاء العملة الأوروبية الموحدة والتي اقتضت معاهداتها المبدئية أن يتحدد سعر الصرف للعملات الأوروبية ومن بينها الجنيه الاسترليني، وطبيعة الأزمة التي مر بها الاقتصاد البريطاني في هذه

المرحلة ازدادت الضغوط على الجنيه الاسترليني ولم تسمح المعاهدة بتخفيض قيمته وهنا اقترض الصندوق الذي يمتلكه سوروز 50 مليار جنيه استرليني ، على وعد بأن يرد المبلغ على المدى القصير متوقفاً أن تتسحب بريطانيا من المعاهدة وتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني وهو ما حدث بالفعل بعد استئصال الضغوط التي مارسها سوروز وانسحبت بريطانيا من الاتفاقية وخفضت قيمة الجنيه الاسترليني تخفيضاً بالغاً واشترى صندوق سوروز 50 مليار جنيه استرليني بالسعر المخفض الجديد لردّها للجهات المقرضة وحقق ربحاً قدره مليار دولار في مدة قصيرة لا تتعدى أسابيع معدودة، ورغم ما تطلقه هذه الصناديق على نفسها من أنها صناديق تحوط أي تقادى المخاطر فهي في الحقيقة صناديق مضاربة تنشئها المؤسسات التمويلية بقصد تحقيق الأرباح سواء خسرت أو كسبت وهي مغامرة لا يمكن أن تقف في وجه انهيار شامل مهما تعددت الجهات المشتركة في التمويل أو التأمين عليها وهي في سبيل جذب أعداد أكبر من المودعين تتعهد بدفع أرباح أكثر ارتفاعاً من تلك التي تدفعها البنوك التجارية التي تخضع للرقابة والتحكم المركزي، وتلتزم بإيداع نسبة من أصولها في البنوك المركزية والتأمين على الأصول المودعة لديها، كثيراً ما يصل حجم هذه الصناديق إلى ما يزيد على مائة ضعف رأسمالها وهو ما يسمح لها بتحصيل أرباح طائلة في حالة رواج السوق ولكنه أيضاً يعرضها إلى انهيار تام أو كامل في حالة ركوده فارتفاع معاملات السوق الإجمالية بواقع 1% يمكن لهذه الصناديق أن تحقق مضاعفة في رأسمالها، كما أن انخفاض معامل التعامل في الإجمالي في السوق يمكن أن يدفع بها إلى مجاهر الإفلاس ويحمل البنوك وشركات التأمين المشتركة في تغطية نشاطها إلى مسارات جسيمة لا يمكن احتمالها وقد تمت محاولات مماثلة للاستفادة من انهيار أسعار عملات دول جنوب شرق آسيا في

التسعينات من القرن العشرين واستغلالها في مجال المضاربات قصيرة المدى وأفلحت حكومة هونج كونج في تقادى الوقوع في فخ صناديق التحوط التي استولت على كمية كبيرة من الأصول بعملة هونج كونج في انتظار انهيار أسعارها وسارعت الحكومة بضخ مليارات الدولارات على دفعات حتى اضطرت صناديق التحوط للتخلص من أصولها قبل تزايد انهيار سعر العملة وقام صندوق التحوط الأمريكى وهو من أكبرها فى أواخر التسعينات من القرن العشرين بالاستيلاء على كميات ضخمة من الأوراق المالية للمضاربة بها على المستوى القصير توقعا لانهيار أسعارها مما زاد من تعرضه للخسائر ولاح خطر اقبال العملاء على سحب أصولهم مما عرض الصندوق ليس فقط للإفلاس ، ولكن تعريض عدد كبير من مؤسسات التمويل إلى خسارة فادحة واضطر البنك الفيدرالى المركزى الى تخفيض سعر الفائدة وحشد عدد كبير من البنوك ومؤسسات التمويل لشراء قروض المؤسسة وإنقاذها والسوق المالية من الانهيار، ثم جاءت فقاعة التناقص المنفلت على أسعار أسهم شركات التكنولوجيا والمعاملات مما رفع أسعارها الى ما يفوق احتمال المردود واستمرار الطلب، وهدد رئيس البنك الفيدرالى بأنه لن يتدخل لإنقاذ المنغمسين في هذه المضاربات غير المسؤولة حتى لا يضطر البنك الفيدرالى الى وضع رقابة وقيود مشددة عليها ومن ثم انفجرت الفقاعة وتهاوت الأسعار وتقلص الطلب وفقد المضاربون وعملائهم 40% من القيمة السوقية .

وفي الفترة التالية اندفع المضاربون لتغذية الرواج المصطنع من خلال تعظيم معاملات السوق في مجال التأمين العقاري تخطت المضاربات قيمة المعامل الأساسى المتعارف عليه، وهو القيمة السوقية لثمن العقار كمضاعف لقيمة الإيجار وفي حمى التكالب على تحصيل أكبر عائد من

الأرباح فاقت قيمة القرض المعتمدة القيمة السوقية للإيجار بمعدلات مضاعفة مما ضاعف من مخاطر الإقتراض ووصل هذا التخطي إلي ما يفوق الضعف خاصة أكثر الأسواق رواجاً في كاليفورنيا وفلوريدا، وأغفل عامل ضمان قدرة المقرض علي تحمل أعباء التسديد بعقد قروض ثنائية لتغطية عجز المقرض عند تسديد القرض الأولي ومد مدة القروض ورفع فوائدها والتغاضي عن تسديد المقدم الأولي قبل تمام عقد التأمين العقاري وقاد التلاعب شركات الضمان العقاري ولم تكن هي الممول المباشر للقروض، ولكنها كانت مجرد وسيط غير خاضع للرقابة والتحكم بين المقرض والبنوك ومؤسساتها الجانبية وشركائها الأجانب وعبر البلاد وفي ظل الإباحة السياسية والقانونية تقلصت فاعلية الضمانات والقدرة علي التعامل مع تقلبات السوق، واندفعت هذه المنظومة في طلب المزيد من البلهاء والتنافس علي توفير الحوافز لهم وقد كان من الطبيعي أن يجري القادرون وغير القادرين وراء حلم امتلاك منزل للأسرة، وكان انغماس البنوك التجارية التي تخضع نظرياً لقواعد التحكم والرقابة الداخلية عن طريق تمويلها لمؤسسات جانبية وصناديق تحوط وصناديق استثمارية للهروب من الرقابة والتحكم الفيدرالي فهذه المقامرة المنفلتة لا يحفزها فقط سعيها إلي الأرباح المضاعفة، ولكنها يعززها أيضاً اطمئنانها إلي توزيع أعباء المخاطرة علي الشركاء والمؤسسات التمويلية الجانبية والعملاء عبر البحار، وشركات التأمين العملاقة، وانفلات كامل المنظومة من قيود الرقابة المركزية.

(6) البنوك الاستثمارية .. وفوضى المعاملات وغياب الرقابة :

أن الضمانات الفيدرالية قد تقلص دورها بعد إزاحة القيود والضمانات عن شركات الائتمان العقاري المضاربة بقرارات إدارة الرئيس ريجان

والمعتمدة أصلا علي تمويل اليات سوق المال الأمريكي، وقد مكنها ذلك من التوسع المنفلت في عقد قروض الإئتمان العقاري للقادرين وغير القادرين، إضافة للخلل القانوني والسياسي الذي وسع دائرة الإنفلات والفوضي وحول أجهزة التحكم والرقابة إلي وسيط مشترك بين الحكومة والمؤسسات المفترض ورقابتها في ظل هذه الأوضاع لم تتحرر فقط المؤسسات التمويلية المحلية من ضوابط التحكم والرقابة، وإنما تحررت أيضا كل مؤسساتها الفرعية والجانبية والمتوازية والضامنة والمشاركة في السوق المحلية وعبر الحدود، وكان توسع الفقاعة لا يرجع إلي تصاعد عدد المخدوعين والبلهاء ولكنه كان في الحقيقة يرجع إلي تكالب وتوحد شارك في صناعته المستغلين لهم والحاشدين لصفوفهم في ظل تدهور وغياب الرقابة والتحكم الإقتصادي والسياسي المركزي، وفي ظل هذه الفوضي لم يكن من المنطقي توقع أن تسلم البنوك الإستثمارية من مخاطر المشاركة في وليمة الفساد هذه وبرغم أنها علي عكس البنوك التجارية لا تقبل الودائع قصيرة المدي التي يستوجب ردها المباشر عند طلب المودعين مثل البنوك التجارية، ولكنها تقبل مشاركة المستثمرين علي المدي الطويل في مشاريعها غير الخاضعة للقيود والرقابة البنكية ولتحقيق هذا الهدف تعددت أنواع المؤسسات التمويلية غير الإستثمارية فيما أطلق عليه بنوك الظل أو البنوك الموازية والتي تمارس نشاطها معتمدة علي مؤسسات تمويلية بنكية وغير بنكية علي مدي طويل يسمح لها في التوسع بتغطية قروض الإئتمان العقاري وغيرها من المضاريات المالية في ظل تحررها من قواعد التحكم والرقابة، باعتبارها مؤسسات غير إيداعية وتضخمت الأموال التي تتعامل بها مؤسسات التمويل

غير الإيداعية بما يتعدى 400 مليار دولار، وذلك بحكم الفوائد الأكثر ارتفاعا التي تعرضها والضمانات الأقل كفاءة التي تطلبها ووسائل التسويق غير النمطية التي تتبعها مثل سمسرة التعاقد والإفتقار إلي آليات التقييم وقدرتها علي المعالجة الفوضوية للعاجزين عن تسديد القروض الأولية بعقد قروض ثنائية أكثر تكلفة وتعجيزا للمقترض، اعتمادا علي اندفاع القطيع الذي حركته جماعات الضغط المشتركة بين بناء العقارات ومسوقها وضامنيها ومموليها وتواطؤ الجهات السياسية والإعلامية في الاستجابة لجماعات الضغط هذه وفي ظل هذا الاندفاع في السوق المالية المركزية الأمريكية لم يكن هناك مهرب في إطار الإقتصاد العابر للحدود والمسمى بالعولمة أن تمتد نتائج وتداعيات هذا الإنقلاب إلي كل الأسواق العالمية، وبالتالي لا يمكن ادعاء ما تحصل نتائجه الآن كان نتيجة لسوء في الأداء لأنه في الواقع والحقيقة كان نتيجة حتمية لخلل في النظام الإقتصادي الأمريكي والعالمي توأطأت القيادات السياسية والإقتصادية علي إرساء قواعدها وأسسها فالشركات والمؤسسات التمويلية والتأمينية لم تفعل أكثر مما يحتمه النظام الرأسمالي من التنافس علي الإستحواذ علي أكبر حصة من السوق وتحقيق أكبر قدر من الربحية باستغلال كل الفتحات والقنوات التي يتيحها النظام القائم وإذا تأتي عن هذا التكالب في المنافسة إفلاس بعضها وعملياتها فهذا هو أحد مسلمات النظام الرأسمالي وامتداد رقعة هذا الإنهيار علي أبعاد السوق الإقتصادية العالمية هو نتيجة لفرض النظام الإقتصادي العابر للحدود الذي يسمى بالعولمة ومن هنا جاء إعلان البنك الفيدرالي الأمريكي في نيويورك أن الحصيلة الشاملة لهذه التعاملات المسمومة لقطاع التأمين والضمان العقاري بلغت 2.5 تريليون دولار والقطاع غير البنكي 1.8 تريليون دولار بالإضافة إلي 4.5 تريليون دولار للبنوك الاستثمارية غير خاضعة لقواعد التحكم والرقابة

مما يستحيل معه علي السوق المالية مجابهة هذه الأعباء ويحتم التدخل الحكومي بأموال دافعي الضرائب لإنقاذ المؤسسات المالية وما يمكن من عملاتها.

ومن هنا ارتفع العجز في قطاع السوق المالية الأمريكية إلي حوالي 10 تريليونات دولار مما يقتضي مشاركة التدخل الحكومي وإسهام الإقتصاد الحر في تحمل أعباء الإصلاح واستحالة ضمان كافة استحقاقات العملاء والمودعين والمقترضين والغريب أن إدارة بوش، قبل هذا الإعلان بشهرين أكدت سلامة الإقتصاد وزاد التدهور نتيجة لهبوط أسعار الأسهم بمعدل فاق 30% خلال عام 2008.

ويؤكد الخبراء أن خطة أوباما لن تستطيع مجابهة أصول الأزمة لأن الذين فقدوا وظائفهم بتصاعد معدلات البطالة لن ينقذهم من أزمة الإئتمان العقاري الطاحنة تخفيض أعبائهم بـ 300 أو 400 دولار سنويا وقدّر الخبراء بأنه بتزايد عمق أزمة الإقتصاد الأمريكي وتصاعد حدتها فإن هذه الخطة لن تكون ذات فاعلية وأنها لا يمكن اعتبارها إلا خطوة بداية أولية.

(7) خلل النظام الرأسمالي العالمي :

أن تكرار أزمات النظام العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكان أشدها أزمة السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين وشمولها الدول المتقدمة والنامية فيما أطلق عليه عقد الثمانينيات الضائع وإنهيار اقتصاد أمريكا اللاتينية بأزمة المديونية التي توقفت خلالها العديد من دول أمريكا اللاتينية عن سداد مديونياتها الخارجية بشكل كامل ثم أزمة إنهيار سوق جنوب شرق أسيا في عقب التسعينات وهروب الإستثمارات الأجنبية مما

زعزع سعر النقد في هذه الدول وأنهار الإنتاج والعمالة، وفي الحقيقة فإن دواعي عدم الاستقرار في النظام العالمي ترسخت أسسه في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما إعتد الرئيس ترومان سياسة إحتواء الإتحاد السوفيتي وفرض سباق التسلح الهادف إلى التدمير المتبادل مما حمل إقتصاد الحرب أعباء باهظة علي كل من حلف وارسو وحلف الأطلسي حتي وصل هذا السباق إلى نقطة إنعدام الجدوي واستحالة استخدام ترسانة الدمار الشامل الرهيبة والحروب الطرفية الفاشلة في الصين وكوريا وفيتنام والإنقلابات والعسكرية والمخابراتية بالوكالة في الأكوادور وتشيلي وإيران والدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية والمجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية حتي اضطر الطرفان في عهد رئاسة نيكسون وكيسنجر إلي وضع أسس للتعايش العسكري من خلال السبعينات وتم تجميد المجابهات والإعتراف بالحكومة الصينية الشيوعية ووقف المجابهة في الشرق الأوسط، وفي بداية الثمانينيات قرر الرئيس ريجان العودة إلي سياسة واقتصاد المجابهة ليس بقصد إحتواء الإتحاد السوفيتي وإنما بقصد زلزلة كيانه وانهيار سطوته ومن ثم حول إقتصاد الحرب الباردة إلي اقتصاد الحرب الإقتصادية الساخنة بالتواطؤ مع الفاتيكان وقوي المعارضة المحلية في دول شرق أوروبا خاصة بولندا إعتماذا علي برامج سرية ضخمة أنفقت فيها مئات البلايين من الدولارات وآلاف من عملاء المخابرات السرية تم تمويل وتجهيز وتنظيم كل حركات المقاومة في الدول الطرفية في الإتحاد السوفيتي التي كانت تعتمد علي تصدير البترول والغاز إلي أوروبا الغربية باعتبارها المورد الرئيسي للعمولات الصعبة التي يعتمد عليها ضرورات التنمية والأمن والاستقرار.

وقد مضى الرئيس ريجان في مغامرته حتي نجح في تقويض اقتصاد
الإتحاد السوفيتي ووضع اللبنة الأخيرة في إنهيار كيانه السياسي والعسكري
ولم يقتصر التحول الإقتصادي والهجومى الأمريكى علي الإتحاد السوفيتي
والدول النامية ذات التوجهات الإستقلالية ولكنه إمتد إلي مجال العمل
السياسي الداخلي الأمريكي ليس فقط في مجال قرارات وقوانين السلطة
التفذية والتشريعية ولكنه إمتد إلي إعادة تشكيل المحكمة الفيدرالية العليا
المسئولة عن صياغة التطبيقات الدستورية بما تضمن معه ترسيخ التوجهات
اليمنية المتطرفة حتي بعد نهاية ولايته وفي المجال الإقتصادي أطاح بقوانين
التحكم والرقابة مطلقا بذلك إنفلات القطاع الإقتصادي القائم علي الأصولية
الرأسمالية ما سماء الإقتصاد الحر غير المقيد ومع بداية التسعينات وطغيان
نظام القطبية الواحدة استكملت معالم الإقتصاد الإجتياح بإنشاء منظمة التجارة
العالمية وفرض الإقتصاد العابر للحدود وإطلاق العنان لأسس جديدة
للأمبريالية العالمية في إطار إستخدام كل وسائل الإرهاب والسيطرة السياسية
والإقتصادية والمخابراتية والرشوة والفساد لإرساء قواعد فرض سيطرة
النخبة المستغلة ليس فقط في مجال الكيان السياسي والإقتصادي في الولايات
المتحدة ولكن من خلال فرض تحالفات شبكية مع عملائها من النخب
المسيطرة الديكتاتورية والمعادية للتوجهات الوطنية والمنخرطة في الكيان
الأمبريالي الجديد متخفية في سبيل ذلك كل المصالح المحلية والوطنية
وداعمة لكل أليات القهر والاستبداد والفساد حتي قدر أحد مرشحي الحزب
الجمهوري في الإنتخابات الأمريكية الأخيرة بأن للولايات المتحدة تواجد
عسكريا في 130 دولة إضافة لتواجدها السياسي والمخابراتي والإقتصادي
والتأمري في كل أنحاء المعمورة.

(8) منظمة الشفافية الدولية:-

"إن الفساد متحالف وبكل قوة مع كل من الفقر والإستبداد، ولا حل سوى بتحالف عالمي لمحاربة الفساد يقوم علي المطالبة بمكافحة كوتية للرشاوي وملاحقة الفاسدين والمفسدين في جميع أنحاء العالم وضرورة تولي الغرب الغني مسئولياته في منع الفساد في الدول الفقيرة وكذلك التركيز علي أهمية الديمقراطية ودعم المجتمع المدني في الدول النامية لمراقبة الحكومات الفاسدة والتأكيد علي ضرورة وجود قضاء عادل ونزيه غير مرتبط بأجندات سياسية للحكومات..وإلا فلا يمكن مكافحة الفساد".

هذا ما خلصت إليه منظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها السنوي لعام 2007 الذي نشرته من مقرها في العاصمة الألمانية برلين تحت عنوان "الفساد المستمر في الدول النامية يتطلب تصرفا كونيا" حول معدلات الفساد في دول العالم والذي قامت فيه بعرض قائمة تضم 180 دولة من دول العالم مرتبة حسب انتشار الفساد بها، ويعتمد ترتيبها علي درجة انتشار الفساد فيها من خلال 14 استقصاء لآراء الخبراء حول إدراكهم للفساد في هذه الدول بحيث تكون درجة الصفر كبري درجات الفساد بينما رقم عشرة هو أكبر درجات الشفافية وأقلها فسادا.

ومنظمة "الشفافية الدولية" هي منظمة غير حكومية تأسست عام 1993 بهدف مكافحة الفساد في العالم وأمانتها العامة في برلين بينما لديها فروع في 100 دولة، وقد ركزت في تقريرها لعام 2007 علي وجود علاقة قوية بين الفساد وعدم وجود ديمقراطية أو نظام قضائي نزيه، وهو ما أكد

عليه تقرير عام 2007 الذي يؤكد أن غالبية الدول التي جاءت في أسفل القائمة والتي ينتشر فيها الفساد لأقصى حد هي دول استبدادية.

وقد جاءت الدانمرك وفنلندا ونيوزيلندا في المرتبة الأولى برصيد 9.4 من عشر درجات كأقل دول العالم فسادا وأكثرها شفافية، ثم تلتها سنغافورة والسويد في المرتبة الرابعة 9.3 ثم أيسلندا 9.2 ثم نيوزيلندا وسويسرا في المرتبة السادسة برصيد 9 نقاط، هذا بينما جاءت بريطانيا وألمانيا واليابان وفرنسا ثم الولايات المتحدة في المراتب بين الثانية عشرة والعشرين برصيد يتراوح بين 8.4 و 7.2 نقطة. بينما جاءت ما أسمتها بالدول الفاشلة في المراتب الأخيرة حيث احتلت أفغانستان (المحتلة) وتشاد والسودان (المحاصر) وتونجا وأوزبكستان وهايتي والعراق (المحتلة) وميانمار والصومال (المحتلة) المراتب من 172 حتي 180 كأكثر دول العالم فسادا برصيد 1.8 حتي 1.4 نقطة من عشر درجات.

مما أظهر وبكل وضوح فشل النموذج الأمريكي في الديمقراطية والرخاء الذي وعدت به في أفغانستان والعراق بعد أن جعلتهما من أكثر دول العالم فسادا، وكانت المنظمة قد أكدت تحمل الاحتلال الأمريكي المسؤولية القانونية عما يحدث هناك، كما أن عملية حصول الشركات الأجنبية ومنها الأمريكية علي العقود الكبرى تتم بطريقة "غير نظيفة" وتعتمد بصورة أساسية علي الرشاوي.

(9) مصر في المرتبة 105 في معدل الفساد العالمي برصيد 2.9 من عشرة نقاط:

هذا في الوقت الذي تراوحت فيه معدلات الدول العربية ما بين مقبول مثلما كانت قطر التي جاءت في المرتبة الثانية والثلاثين برصيد 6 نقاط، أو

متوسطة المستوي كما جاءت البحرين في المرتبة السادسة والأربعين برصيد 5 نقاط، أو ضعيف (أو بالأحرى راسب حسب تقديرات التلاميذ لأقل من 5 من عشر درجات) مثل الأردن وعمان في المرتبة الثالثة والخمسين 4.7 نقطة، بينما تراجعت باقي الدول العربية وهبطت حتي تحت معدل 3 نقاط من عشر (أي ضعيف جدا حسب التقدير الجامعي!) مثل مصر التي جاءت في المرتبة 105 برصيد 2.9 نقطة مع جيبوتي وبوركينا فاسو، وليبيا واليمن في المرتبة 131 برصيد 2.5 نقطة، وسوريا في المرتبة 138 برصيد 2.4 نقطة.

اللافت للنظر أن مصر جاءت بعد دول كثيرة منها علي سبيل المثال: بتسوانا وكوستاريكا وموريشيوس وناميبيا وغانا والسنغال وسورينام والجابون وليسوتو وسوازيلاند ومدغشقر وتنزانيا ومنغوليا! (انظر الفصل الثالث من الباب الثالث) .

وقد ركزت المنظمة علي إنه لا يوجد بديل عن جهود جماعية مشتركة بين الدول الصناعية والدول النامية لإمكان التغلب علي ارتفاع معدل الفساد وانتشار الرشوة، وأن ذلك يتطلب أيضا الإهتمام بتحقيق نظام عدالة نزيه لمصلحة الفقراء في العالم، مضيفة إنه رغم الخطوات التي تحققت إلا إنه يلاحظ أن الفساد يجب مواجهته بقوة في النظام التعليمي والنظام الصحي وفي البنية التحتية، وطالبت المنظمة الدول ذات المعدلات السيئة بأن تأخذ هذه النتيجة بجدية وأن تتصرف بمسؤولية لتقوية مؤسسات المجتمع المدني كما أنه في نفس الوقت علي حكومات هذه الدول أن تقوم بدورها لمكافحة هذا الفساد وكذلك علي الدول الغنية أن تقوم بواجبها لمواجهته.

وأشارت منظمة الشفافية الدولية إلى وجود تحالف واضح بين الفقر والفساد حتي إن 40% من دول العالم التي حصلت علي تقييم بأقل من 3 نقاط هي دول نامية حسب تقييم البنك الدولي، لكنه أشار إلى وجود تحسن لدي دول أفريقية عديدة في مكافحة الفساد مما يشير إلى وجود إرادة للإصلاح ومحاربة الفساد في القارة الأفريقية والقدرة علي كسر الدائرة الشيطانية بين الفساد والفقر، وكذلك بدا واضحا حدوث تحسن لدي دول شرق وجنوب أوروبا مما يظهر حصولها علي دفعة قوية من خلال عملية توسيع الإتحاد الأوروبي، لكن المنظمة أشارت بوضوح إلى أن استمرار ما أسمته بالمشاكل الكبرى لدول مثل أفغانستان والعراق والصومال (وهي دول محتلة من قبل الولايات المتحدة وإثيوبيا) إلى جانب السودان وميانمار مما جعلها تعاني من صراعات وحروب وإنقسامات تزيد العبء علي عاتق حكوماتها مما جعلها أكثر دول العالم فسادا.

- ارتباط الفساد بغياب الديمقراطية والنظام القضائي العادل والمجتمع المدني الفعال :

إلا أن المنظمة ركزت علي أن المشكلة الحقيقية في الفساد تكمن في البني الهيكلية للدول التي تشهد انتشارا للفساد، وأن الحل ينبغي أن يأتي من داخل هذه الدول وليس من خارجها، لكن هذا لا يتحقق بسبب ما أكدت فيه أن المؤسسات الحكومية في هذه الدول تمثل جزءا من المشكلة وليس الحل، وذلك بسبب غياب الشفافية وعدم وضوح الحالة المادية والنظم الضريبية، ورأت إنه لإيقاف كل ذلك ولتحسن حالة هذه الدول ينبغي محاكمة السياسيين والموظفين الفاسدين، بينما بالمقابل يقل الفساد في دول أوروبا وأمريكا الشمالية

وشرق آسيا التي تشهد استقرارا سياسيا ونظاما قضائيا نزيها وحرية للتعبير مما يمكن المجتمع المدني من التحرك لمراقبة النظام السياسي.

لذا فقد رأت أنه لا حل سوي بإقامة نظام قضائي مستقل ومحتبر لتكون هناك دولة قانون غير متحيزة، حتي تتم فعلا في مثل هذه الحالات محاسبة الفاسدين والمفسدين في البلاد.. ودون ذلك لا يمكن أن تكون هناك ثقة من الرأي العام في هذه الأنظمة ولا من قبل الجهات المانحة التي تعرف أن أموالها تسرق من قبل السياسيين والموظفين الفاسدين، لذا فبدون ملاحقة ومحاكمة ومعاقبة هؤلاء لا يمكن تحقيق أي تقدم في مكافحة الفساد ولا في توقع الحصول علي دعم دولي.

كما ركزت المنظمة في تقريرها علي أهمية دور المجتمع المدني الفعال في مواجهة الفساد لدرجة أنها ذهبت إلي أن التعاون المشترك مع المجتمع المدني والمواطنين يمثل استراتيجية حاسمة للدول للنامية لتقوية مسئولية الحكومات، لأن منظمات المجتمع المدني والإعلام يلعبان هنا دور لجان المراقبة ضد الفساد، كما أنها تساعد علي دفع مطالب الإصلاح كما يؤكد "كوبوس دي سوارت" المدير العام لمنظمة الشفافية الدولية الذي يضيف قائلا: "إلا أن كثيرا من الحكومات تحاول وبصورة متزايدة تقليص مساحة الحركة أمام منظمات المجتمع المدني"، بل إنه يضيف بقوله: "إن كثيرا من هذه الدول ليست في الوضع الذي يمكنها من تحمل أعباء الإصلاحات وحدها، في دول لا تملك فيها المؤسسات الحكومية كفاءة، وفي دول مثل هذه تسودها المحسوبية والفساد فإن الإصلاحات تحتاج إلي وقت طويل". لكن المنظمة ركزت أيضا علي دور الدول الغنية في انتشار الفساد في الدول النامية خاصة مع دفع رشاي للسياسيين والموظفين في الدول النامية

بالمليارات لا سيما أن هذه الرشاوي تأتي من شركات متعددة الجنسيات وعابرة للقارات مقراتها في الغالب موجودة في الدول الكبرى، وهو ما عبر عنه نائب رئيس منظمة الشفافية الدولية "أكري مونا" بقوله: "إن الانتقادات من الدول الغربية للفساد في الدول الفقيرة تفتقر للمصداقية عندما تكون المؤسسات المالية للدول الغنية مشاركة في سرقة أموال أفقر البشر في العالم".

(10) مكافحة الفساد:-

لكن المنظمة لم تكتف فقط بالإشارة إلى المشكلة وأعراض المرض بل أنها عرضت محاولة للحل والعلاج في مكافحة الفساد في نقاط ست تحت عنوان "فلنتصرف الآن..خطوات عاجلة":

1- أن الدول النامية يجب أن تستغل أموال المنح والمساعدات الدولية للتنمية لتقوية مؤسساتها الحكومية واستراتيجيات التنمية وتنمية مواردها الوطنية والتركيز علي النزاهة والحد من الفساد.

2- ينبغي تحسين الاستقلال والنزاهة والمسئولية القانونية لزيادة المصداقية في العدالة في هذه الدول، وكذلك تحرير القضايا القانونية من النفوذ السياسي، مؤكدة ضرورة عمل القضاة أنفسهم علي وضع قواعد منظمة وتقليص الحصانة لبعض الأفراد والجهات، فنظام قضائي عادل ونزيه أمر جوهري لذلك، كما ينبغي المطالبة بالأموال المسروقة وأموال الرشاوي.

3- وجوب قيام الحكومات بالإجراءات التي توجبها عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خاصة مكافحة غسل الأموال المسروقة كي يتم

القضاء علي الأماكن الآمنة التي يتم فيها غسل هذه الأموال، وكذلك ينبغي علي البنوك الكبرى والمراكز المالية الدولية القيام بإجراءات عاجلة لمواجهة هذه العملية.

4- الدول الغنية يجب أن تكيف مراكزها المالية وبشدة وتكثف مطالباتها لها بمكافحة غسل الأموال، بحيث إلا يتم تقديم أي مساعدة للفاستدين.

5- للدول الأغني في العالم الموقعة علي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يجب أن تحاكم دافعي الرشاوي في الخارج وإن يتحملون نتائج تصرفاتهم، وأن يتم التحقيق مع المفسدين وملاحقتهم.

6- مجالس إدارات الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات يجب فقط ألا تشارك بفعالية في مكافحة الفساد بل أن تهتم بذلك أيضا في الشركات التابعة لها أو فروعها في الخارج [ولنا عودة لدراسة هذه النقطة تفصيلاً في الفصل الرابع من هذا الباب].

أن الفرق بين البلاد التي ينتشر فيها الفساد، أو يقل ليس بالضرورة في الغني أو الفقر بل في الهيكليات الموجودة في هذه البلاد بما فيها من مؤسسات ونظام إدارة حكومية، فكلما كان القطاع العام جيداً ونزيهاً والمشتريات فيه واضحة والعقود من خلاله تتم بإجراءات واضحة قل الفساد، هذا إلي جانب حق المواطنين بالمعرفة، وكذلك وجود نظام قضائي مستقل ونزيه، أن هناك دولاً أفريقية فقيرة احتلت مواقع أفضل بكثير من دول عربية أكثر ثراء بسبب الهيكليات الواضحة والنزيهة، بينما في دول أخرى لا تكون فيها الإجراءات واضحة ومحددة فيضطر الناس لدفع رشاوي أو الإستعانة بواسطة للحصول علي الخدمات التي يحتاجونها، أما فيما يتعلق بمصر فإن المشكلة في بلد كبير مثل مصر تكمن في القطاع العام وطريقة إدارته وعدد

الموظفين الهائل دون هيكليات واضحة أو نزيهة، وكذلك لعدم وجود المساءلة للفسادين ليس فقط في مصر بل وبلاد عربية أخرى، وفي نفس الوقت أن المعونات والمنح الهائلة لهذه الدول لا تذهب لجيوب صغار الموظفين بل تذهب إلي جيوب الكبار، فصغار الموظفين من حقهم أن يحصلوا علي رواتب تمكنهم من الحياة الكريمة.

أن أهمية دور المجتمع المدني المنقف والواعي بحقوقه في مكافحة الفساد فكما كان قويا زادت مراقبته للحكومة التي لا يشعر المواطن أنها في خدمته رغم أن الحكومة من المفترض في الأساس أنها جاءت لخدمة هؤلاء المواطنين.. هذا إذا افترضنا إنها جاءت عن طريق انتخابات نزيهة، أن العقلية في العالم العربي للأسف عقلية تسودها اللامبالاة والإستسلام باعتبار أن المواطن يائس من إمكان قدرته علي التأثير والتغيير لكن مع ذلك فقد زاد وعي الناس بصورة أفضل في الأعوام الماضية.

أن المشكلة أحيانا في القوانين السيئة التي يجب تغييرها، وأحيانا في وجود قوانين لا تطبق من الأساس، أن محاكمة الصحفيين لوقوفهم أمام الفساد مما يزيد من سوء صورة هذه الحكومات أمام العالم.. فالقبض علي الصحفيين ومحاكمتهم ليست هي الحل، بل الحل هو إيجاد حكومات متفتحة وتغيير نظام الإدارة وإدخال هيكليات وبني واضحة وتحسين الإدارة وتنقيف المواطنين والطلاب ليتعلموا أن الحصول علي الوظائف ينبغي أن يتم عبر الكفاءة وليس بالواسطة والمحسوبية والرشاوي.

الفصل الرابع

دور الشركات متعددة الجنسيات في أزمات العالم

وقد كان للشركات متعددة الجنسية دور رئيسي ومباشر في إشعال كافة أزمات العالم، وفي مقدمتها أزمة الغذاء العالمي مع بدايات عام 2007 وارتبط الجانب الظاهر من الأحاديث الصاخبة بقضية الوقود الحيوي الذي يتجاهل كل ما يثار من قضايا حضارية وأخلاقية وإنسانية ومع كل ما يشكله من اعتداء علي الحقوق الطبيعية للبشر في توفير الغذاء اللازم لحياتهم ووجودهم، فإن المثير للاهتمام واللافت للنظر أن الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى الإنديفاع نحو تشجيع إنتاج الوقود الحيوي بالرغم من كل مخاطره وترصد مليارات الدولارات لدعم هذه التوجهات والإسراع بمعدلها وإيقاعها، وهو ما يدفع الكثيرين من المسؤولين بالدول النامية وكذلك الخبراء والمختصين في الدول المتقدمة للحديث عن "مؤامرة الغذاء العالمية" التي يتم التحضير لها بكل همة ونشاط ليس فقط لرفع أسعار الغذاء علي الرغم من انخفاض أسعاره في الفترة الأخيرة واعتبارها مرحلة مؤقتة وطارئه ولكن وصولا إلي الأخطر المرتبط بالتحضير لدخول العالم زمن وعصر ندره الغذاء بما يعنيه من "المجاعة العالمية" القادمة وكأنها السلاح الجديد المعتمد من القوي الاستعمارية للسطوة والسيطرة علي العالم.

أن العنصر الفاعل والمحرك للأزمة يرتبط بالشركات متعددة الجنسيات ومخططها لاحتكار العالم والسيطرة الكاملة علي مقدراته: إنه عندما إنعقد المنتدى الإقتصادي الدولي لأول مرة في يناير 1971 بمنتجع دافوس السويسري، ارتكز تقريره المكون من 160 صفحة علي رؤية ثلاثية للعالم وهي: أن الدولة القومية تحتضر وتستحق أن تموت، وأن الأعمال

سيقودها المديرون لا الرأسماليون، وأن البيزنس يجب أن يقود المجتمع. ولقد جاءت التاتشرية في أوروبا والريجانية في أمريكا في الثمانينيات من القرن العشرين لتسهم في تطبيق هذه المبادئ علي أرض الواقع ولتضع لبنات شكل جديد من أشكال الرأسمالية العالمية أطلق عليها مصطلح "الكوربوقراطية" أي هيمنة إدارة الشركات الدولية الكبرى علي مقدرات الإقتصاد العالمي، ولقد ساعدت عدة عوامل أخرى علي سرعة إحداث هذا التحول منها الأنماط غير العادلة لتحرير التجارة وأسواق المال، وثورة الإتصالات والمعلومات، وانتهيار المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول الكتلة الشرقية سابقا في التسعينات، وسيطرة حركة المحافظين الجدد وفكر مدرسة شيكاغو الإقتصادية اليمينية علي توجهات الإدارة الأمريكية مع بداية القرن الحادي والعشرين، كما صاحبت ذلك كله حملة دعائية مكثفة لإرساء مبادئ الإقتصاد الطليق علي حساب مبادئ اقتصاد السوق التي سادت العالم ال رأسمالي بعد أزمة الكساد العظيم في عام 1929، وذلك بداية بتوافق واشنطن في آخر الثمانينيات الذي حرر باتفاق ثلاثي بين وزارة الخزانة الأمريكية في عهد ريجان والبنك الدولي وصندوق النقد، ومرورا بنشاط مراكز الأبحاث الأمريكية التي انحصرت مهمتها علي تشكيل فكر الخبراء وقادة الرأي في العالم حول جدوي المفاهيم الإقتصادية الجديدة وارتباطها بالليبرالية السياسية والاجتماعية ولعل الشهرة التي نالتها دراسة فرانسيس فوكوياما في التسعينات عن "نهاية التاريخ" لأبلغ دليل علي هذه البروباجندا التي تبشر بوحداية السوق كشكل نهائي للتنظيم الإقتصادي يقف عنده التاريخ ويقوده ويرعاه تكنوقراط الإدارة في الشركات متعددة الجنسيات، وكل ذلك سقط وسط عاصفة مدوية من الأزمة المالية العالمية التي حطمت أصنام الرأسمالية وألتهتها الخادعة [راجع مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق].

ولم يكن غريبا نتيجة النفوذ المتزايدة لإدارة الشركات الدولية علي الساحة العالمية في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن تتفجر عدة أزمات شديدة الارتباط بأداء هذه الشركات مثل أزمة الطاقة وارتفاع أسعار البترول- برغم كفاية الإنتاج العالمي- وما تبعها من ارتفاع أسعار النقل وأزمة التلوث البيئي والتغير المناخي والأزمة العالمية التي بدأت بأزمة الرهن العقاري الأمريكي الضالعة فيها البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في العالم وأخيرا أزمة الغذاء العالمية، بالإضافة إلي سلسلة من الفضائح والإختلاس والتدليس أبطالها للقيادات الإدارية للشركات العالمية والبنوك الكبرى لا يخلو يوم دون أن يتناولها الإعلام العالمي وذلك برغم كل الحديث المطول والإنشائي عن "الحوكمة" والمسئولية الاجتماعية" لهذه المنظمات، ومع سقوط القناع المزيف للمشتقات المالية انهارت الأسعار وسقط الاقتصاد العالمي فريسة للركود والكساد.

والمثير للسخرية أن زراعة الوقود الحيوي جاءت بقيادة الشركات العملاقة مثل (كارجل. لتجارة الحبوب/ فورد للسيارات/ شل للبترول/ للبترول/ جورج سورس المضارب)، بهدف معلى وهو "الثورة الخضراء حول العالم" والإقلال من التلوث البيئي عن طريق استخدام وقود صديق للبيئة "الإيثانول" الأقل تلوثا من مشتقات البترول، وهذا ما فنده العلماء بعد ذلك فرغم أن الإيثانول أقل تلوثا إلا أن عملية زراعته واستهلاك الكربون المحفوظ داخل الأرض واقتلاع الغابات لزراعة وقود حيوي حيث تم اقتلاع 750 ألف فدان من الغابات في منطقة الأمازون بالبرازيل في النصف الأخير من عام 2007- وهو ما يؤدي في النهاية إلي زيادة الاحتباس الحراري وبفضل هذه الشركات ارتفع الاستثمار العالمي في الوقود الحيوي من

5مليارات دولار عام 1995 إلى 38مليار دولار عام 2005، وكان من المنتظر أن يتعدى 100مليار دولار في عام 2010، لولا الزلزال العالمي الكبير، ولقد انتقل مزارعو فول الصويا في الولايات المتحدة إلى زراعة ذرة الوقود الحيوي (مما أدى إلى ارتفاع أسعار زيوت الطعام) وذلك بتشجيع من الحكومة الأمريكية التي قدمت دعماً قدره 8مليارات دولار من أموال دافعي الضرائب لتشجيع المزارعين على التحول إلى الوقود الحيوي ليصل إنتاج أمريكا من هذا الوقود إلى 26.5 مليار لتر في عام 2007، ولقد أقر الكونجرس في ديسمبر 2008 خطة الرئيس بوش لإنتاج 136مليار لتر من الإيثانول بحلول 2022، ولقد زادت مرشحة الرئاسة هيلاري كلينتون على خطة بوش وتعهدت ببرنامج لتحويل كافة محطات البنزين بالولايات المتحدة إلى الوقود الحيوي بحلول 2017، كما أكد المرشح الجمهوري السيناتور جون ماكين أن الإيثانول هو مصدر طاقة بديل وحيوي لاستقلالية أمريكا في مجال الطاقة وأنه وقود المستقبل، وفي يومنا هذا فإن 45% من وقود البرازيل على سبيل المثال يأتي من قصب السكر، كما أن مساحات شاسعة في إندونيسيا وماليزيا تحولت إلى زراعة الوقود الحيوي بإغراء وطلب من الشركات العالمية.

لقد ساعد نمط التحرير الاقتصادي غير الرشيد في العالم الشركات الدولية الكبرى في مجال الغذاء على التوسع في الحجم والسلطة والتأثير، ومكنتها موجة من الاندماجات والاستحواذات على الشركات المتوسطة في الدول النامية من السيطرة على الأسواق الداخلية بها مما أدى إلى إغلاق أو إفلاس الشركات المحلية الصغيرة، ونجد حالياً - على سبيل المثال - ست شركات عابرة للقارات تسيطر على 80% من سوق المبيدات العالمية وشركتين على سوق البذور وشركة واحدة هي "مونسانتو" تسيطر على 91%

من سوق الحبوب المعدلة وراثيا وشركتين فقط هما شيكيتا ودول علي 50% من تجارة الموز وثلاث شركات علي 85% من السوق العالمية للشاي وأربع شركات (كرافت/نستله/بروكتر/سارالي) علي سوق البن، وفي هذا المجال الأخير للبن فلقد كانت إيرادات الدول المصدرة له تتراوح ما بين 10 و12 مليار دولار في عام 1990 مقابل مبيعات الشركات الدولية للمنتج نفسه بلغت في العام نفسه المذكور 30 مليار دولار إلا أن الفجوة زادت بعد ذلك بشكل خطير حيث بلغت قيمة صادرات الدول للبن 5.5 مليار دولار فقط في عام 2002 مقابل مبيعات 70 مليار دولار للشركات مما يوضح تزايد أرباح الشركات متعددة الجنسيات وانخفاض حصيلة الدول المصدرة والمزارعين بها، ولقد رصد البنك الدولي الفرق بين أسعار المواد الغذائية في الحقل وأسعار التجزئة بعد تصديرها بما يزيد علي 100 مليار دولار سنويا.

إذا أردنا أن نتعمق في أسباب الأزمة العالمية للغذاء ومؤثراتها المستقبلية لابد أن ننقل من مجرد الحديث عن الظواهر مثل استخدام الوقود الحيوي أو ارتفاع أسعار النفط والتغير المناخي وزيادة الإستهلاك العالمي إلي البحث عما وراء هذه الأعراض، وهنا لابد من تفحص منظومة وسلسلة الزراعة والغذاء في العالم المتحكمة في عملية الإنتاج وحركة التجارة للغذاء علي الساحة الدولية، فهذه السلسلة تنقسم إلي أربع قطاعات رئيسية، القطاع الأول وهو الإنتاج تهيمن عليه أربع شركات متعددة الجنسيات لإنتاج البذور والكيماويات المستخدمة في الإنتاج الزراعي وهي مونساتو ودوبون وباير وسينجتا، والقطاع الثاني وهو قطاع التجارة الدولية للحبوب وتسيطر علي حركتها أربع شركات أيضا هي كارجيل ولويس دريفوس وأ.د.م وبونج، وأما القطاع الثالث وهو الصناعات الغذائية فتسيطر عليه نستله وكرافته ويونيلفر

وبيبسي، والقطاع الرابع والأخير هو قطاع سلاسل تجارة التجزئة وتسيطر عليه وول مارت وكارفور وميترو وتسكو، ومن خلال استراتيجيات للتكامل الرأسي والأفقي ونتيجة تحرير كامل لأسواق المال وأيضا أسواق التجارة الداخلية للتجزئة في الدول تمكنت الشركات متعددة الجنسيات من الإستحواذ علي مؤسسات وطنية خاصة في الدول النامية في مجالي الصناعات الغذائية وتجارة التجزئة مما سلب حكومات هذه الدول ومؤسساتها الداخلية العامة والخاصة علي السواء قدرتها علي التحكم داخليا في أسعار الغذاء، علاوة علي عدم قدرتها في الأصل علي التأثير علي الأسعار العالمية التي تتحكم بها كبري الشركات السابق ذكرها، ولا تشكل هذه الشركات احتكارا للقلة فقط علي المستوي العالمي بل كونت أيضا كارتيلات فيما بينها مما استوجب تطبيق غرامات ممارسات احتكارية ضارة عليها حيث بلغ نصيب الغرامات التي طبقت في الدول المتقدمة علي كارتلات الغذاء وحدها 85% من إجمالي غرامات الإحتكار، ودفعت شركة أ.د.م علي سبيل المثال وحدها 400 مليون دولار غرامات خلال عام 2004.

وفي البحث عما وراء أعراض الأزمة نؤكد أنه لا يمكن أيضا إغفال دور المؤسسات المالية الكبرى والصناديق العالمية في المضاربة علي أسعار السلع الغذائية في بورصة شيكاغو التي تتعامل مع 25 نوعا من السلع الغذائية الأساسية في العالم حيث وصلت عقود المضاربة الآجلة بها إلي أرقام قياسية منذ بداية عام 2008 تعدت المليون عقد في اليوم الواحد، وليس هدف هذه المؤسسات والصناديق شراء وتسلمها فعليا لهذه السلع ولكن مجرد تحقيق أرباح طائلة من عمليات بيع وشراء سريعة علي الورق مما حول الإقتصاد العيني إلي إقتصاد ورقي تبلغ قيمته أضعافا مضاعفة.

لا يصعب علي المحلل لهذه الأمور بدقة أن يستشرف الأهداف الإقتصادية والسياسية لهذه الشركات، فعلاوة علي الأرباح والمزايا التي تحققها أزمة الغذاء العالمي لهذه الشركات والمسؤولين التنفيذيين بها(تماما مثل أزمات الطاقة والمياه والاحتباس الحراري..الخ) فإن المستهدف هو القضاء علي أنماط الزراعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة التي تقف حجرة عثرة أمام بسط نفوذ الشركات الدولية ودفع العالم نحو استخدام المحاصيل الغذائية المعدلة وراثيا في المستقبل(أخيرا صرح رئيس لجنة الزراعة بالبرلمان الأوروبي بأن علي الأوروبيين أن يتسموا بالواقعية ويقبلوا الغذاء المعدل وراثيا) ، وأيضا السيطرة علي الأرض في العالم- التي كانت دائما محصور الصراع في التاريخ الإنساني- وبالتالي إحكام السيطرة السياسية والإقتصادية والإجتماعية علي الشعوب، والمدهش أن هذه التراجيديا تتم تحت دعوة براءة للاقتصاد الحر الذي هو ليس حرا في أي شئ باستثناء حرية الشركات عابرة القارات، ولقد أكدت هذا المعني دراسة حديثة صدرت من المجلس البحثي لدراسة العلم الإجتماعي التابع لجامعة هارفرد بقيادة دوني روديك مفادها أن أفكار التحرير الإقتصادي طبقا لتوافق واشنطن والبنك الدولي وصندوق النقد أدت إلي تراجع الدول وتقهقرها إلي الخلف والغريب أيضا اتهام كل من يتصدي لهذه السياسات بأنه يريد العودة إلي سياسات الإنغلاق وكأن اقتصاد السوق هو فقط المدرسة التي تروج لها الشركات الدولية الكبرى في مؤتمراتها وندواتها وفي مراكز الأبحاث الممولة منها، ولكن الحقيقة أصبحت جلية تماما بعد أزمة أسعار الغذاء، والأزمة العالمية الراهنة، وهو الدور المدمر الذي تقوم به الشركات عابرة القارات لزراعة الاستقرار والأمن العالميين، وبالتالي ألا تستحق هذه الشركات أن نطلق عليها "الشركات المارقة" أسوة بالدول التي تهدد الأمن والاستقرار في العالم حسب تصنيف الإدارة الأمريكية؟

الباب الثالث

الآزمة الراهنة والدول النامية

تمهيد :

من باب اليقين الإقتصادي، وليس من أبواب المبالغة الإنفعالية، يمكن القول أن كافة دول العالم بغير استثناء قد تأثرت بالآزمة العالمية الراهنة بدرجات متفاوتة وبصور وأشكال متعددة ترتبط بدرجة الاندماج بالإقتصاد العالمي وأسواقه المالية، كما يمكن التأكيد على أن الضمائر الناجمة عن تأثيرات ونتائج الأزمة المرتبطة بالتباطؤ الإقتصادي العالمي والركود وتقلبات أسعار الأسواق المالية والتجارية لم تكتمل ملامحها وأبعادها حتى هذه اللحظة، يضاف لذلك أن عالم الغد الأكثر تشدد وتقييداً للأسواق والمعاملات والأقل غنى وثروة والأقل في فوائض الأموال وعوائدها لا بد أن يصبح عالماً جديداً تحكمه منظومة جديدة من العلاقات والحسابات والتوازنات، لا بد وأن تكون لها انعكاساتها الواضحة على كافة الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية العالمية ويحكم هذه الانعكاسات مؤشر عام قوى يؤكد أن زمن الأرباح السهلة قد ولّى وانتهى وأن زمن الأرباح الصعبة يدق كافة الأبواب بكل العنف والشدة .

وفي ضوء ما تقدم ، سوف تنقسم الدراسة في هذا الباب، إلى أربع فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : الأزمة الراهنة تدق أبواب الدول النامية .

الفصل الثاني : الأموال العربية ونزيف الأزمة العالمية.

الفصل الثالث : مصر والأزمة العالمية الراهنة.

الفصل الرابع : الإسلام والأزمة العالمية الراهنة

الفصل الأول

الآزمة الراهنة تدق أبواب الدول النامية

وبغض النظر عن الحاجة لاستدعاء نظرية المؤامرة لأثبت الأقوال الشائعة والمرسلة المؤكدة إن الإعصار المالى الأمريكى والأوروبى يستهدف بالدرجة الأولى والأساس أصحاب الفوائض البترولية العربية كدول وكمستثمرين ومؤسسات مالية ومصرفية وسلب ما حصلوا عليه من عائدات نفطية نتيجة للارتفاعات الكبيرة فى أسعار النفط الخام وبعيداً عن كل هذه التهويمات التى يصدق جانب منها بالضرورة، فإن الحقائق الثابتة على أرض الواقع تؤكد أن الخسائر المهولة والطائلة قد لحقت بالمواطن والمؤسسات والبنوك الأمريكية والأوروبية بل امتدت تأثيراتها السلبية إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذه الدول، وقللت من فاعليتها ودورها القارى والعالمى، ويكاد يصل الأمر إلى الحديث الجاد عن تراجع دور أمريكا باعتبارها القوة الأعظم المنفردة بتيسير وإدارة شئون العالم وتساعد الأحاديث حول الدخول فى عصر جديد تتعدد فيه الأقطاب والقوى الدولية المؤثرة فى صناعة القرار والاعلان عن نهاية عصر [القطب الأوحـد] ولا يقل عن ذلك أهمية أن هذه الأحاديث تزامنت بشكل عاصف مع الاعلان عن سقوط الرأسمالية اليمينية المحافظة وتكسير أصنام آلهة السوق واعادة الاعتبار لدور الدول باعتبارها الملجأ والملاذ وما يفرضه ذلك من اعادة المراجعة الشاملة لجميع أحاديث العولمة والتحرير والاندماج فى الاقتصاد العالمى والخضوع فى معابد الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر وجميع الأحاديث الجوفاء والبلهاء عن عدم أهمية الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية وعبادة صنم واحد لا غير هو صنم النمو الأخرق .

تحت ظلال هذه الأجواء العالمية القاسية وما صنعتها من زلزال اقتصادى حقيقى يطرق أبواب جميع دول العالم على امتداد القارات؛ عقد اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الخمس عشر اجتماعه السنوى بالعاصمة الهندية نيودلهى فى أوائل عام 2009، ومع ضخامة عدد سكان الهند وارتفاعهم إلى 1200 مليون نسمة ومع حدة مشكلة الفقر ووقوع نحو 60% من السكان تحت خط الفقر بكل ولايته وعنفه. كان الحديث عن الكارثة الاقتصادية العالمية يفرض نفسه على الجميع وجميع الأطراف المشاركة خاصة أن الإحصاءات الهندية تقول أن 40% من السكان دخلهم لا يتجاوز دولاراً أمريكياً واحداً يومياً فى المتوسط وأن الشريحة التالية البالغ نسبتها 20% من السكان يتجاوز دخلهم دولارين بكل ما تعنيه حدة الأزمة من عصف بطموحات التنمية والمزيد من خيبة الأمل فى تحقيق الآمال المتواضعة لأصلاح حال الجانب الأكبر من المواطنين.

(1) عمق الأزمة وعواصف الدول النامية :

أكد البعض عمق الأزمة العالمية والخطر الكبير الذى يهدد اقتصاديات الدول النامية، لما يسميه من تراجع فى معدلات التنمية والنمو وارتفاع العجز بموازانات الدول وانخفاض القدرة على تنفيذ برامج الدعم والمساندة للفقراء مع انخفاض حصيلة النقد الأجنبى وأسعار الصرف للعملات المحلية وتدفق الاستثمارات المحلية والخارجية بكل مايعنيه ذلك من تأثيرات شديدة السلبية على مستويات المعيشة ومعدلات البطالة وفرص التشغيل والعمل بما يحتم نظرة جديدة للتعاون بين دول الجنوب ونظرة جديدة لتفعيله باعتباره طوق نجاة حقيقيا من الأزمات والكوارث العالمية .

إن خبرات دول الجنوب مع الأزمات العالمية وفى مقدمتها أزمة انهيار النمر الاقتصادى الآسيوية عام 1997 وما تلاها من أزمات حادة فى

دول أمريكا اللاتينية ونموذجها الحاد في المكسيك والأرجنتين والكثير منها أعضاء في مجموعة الخمس عشرة تثبت ضرورة الاتفاق العاجل على استراتيجية متكاملة لمواجهة سلبيات الأزمات الاقتصادية من خلال تعاون وثيق ومتعدد الأوجه والمجالات بين دول الجنوب بعضها البعض، وأيضاً من خلال دور موحد في نطاق النظام الدولي يحافظ على مصالحها ويعمق توجهات الاستقرار العالمي ولا يترك الساحة خالية تماماً أمام القوى العالمية الكبرى لتوجيه دفة الأمور ودفة العولمة في الاتجاه الذي يخدم مصالحها فقط لا غير ويهمل مصالح باقي دول العالم النامية ويعرقل طموحات التنمية ويفرض على الغالبية العظمى من سكانها أن تعاني من ضغوط الفقر إضافة إلى عمل دول الجنوب بشكل منظم وجماعي لأجراء تعديلات جذرية في أسلوب عمل وهيكل والاتفاقيات المنظمة لنشاط المؤسسات العالمية في مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية لفرض نظام عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر واقعية بعيداً عن اللوصفات الجاهزة الجامدة التي أثبتت أحداث الزلزال المالي والاقتصادي العالمي الأخيرة عدم صلاحيتها، وحاجتها المكثفة لحوار عالمي جاد لتغييرها تبديلها بما يتفق مع احتياجات الواقع والتنمية المستدامة . (راجع الباب الثاني) .

إن أزمة الغذاء العالمية والارتفاعات السعرية الحادة حتى النصف الأول من عام 2008 وانخفاض المعروض من الحبوب والزيوت في الأسواق العالمية نتيجة لتوسع أمريكا وأوروبا في إنتاج الوقود الحيوي من الغذاء وما يشكله كل ذلك من مخاطر شديدة على سكان الدول النامية الفقراء الذين يشكلون 80% من سكان العالم وتعجز أوضاعهم الاقتصادية وامكانياتهم الطبيعية والمالية عن توفير الحد الأدنى من الغذاء اللازم للحياة مما يعرضهم للمجاعات والموت. على الرغم من أن أحد الأسباب الرئيسية

لتراجع قدرتهم فى الانتاج الزراعى يعود إلى المتغيرات المناخية العالمية التى تتسبب فيها الدول الصناعية الكبرى خاصة أمريكا وما قامت به شركات هذه الدول من إزالة ضخمة للغابات الطبيعية مما أدى لانتشار ظاهرة التصحر فى الكثير من الدول، النامية وقارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

إن توقعات المستقبل المتشائمة وما تشير إليه من عودة أسعار الغذاء للارتفاع فى السنوات المقبلة على الرغم من الانخفاضات المتوالية فى النصف الثانى من عام 2008 لغالبية أسعار السلع الغذائية وفى مقدمتها الحبوب والزيوت، وربط هذه الأوضاع المؤقتة بمؤشرات التباطؤ الاقتصادى العالمى التى سبقت الأزمة العالمية الراهنة وتسارع وتيرة الانخفاض السعري مع توجهات الركود العالمى البارزة ولكن كل ذلك لا ينفى أنه مع عودة الانتعاش فى السنوات المقبلة للاقتصاد العالمى فإن أسعار الغذاء مرشحة للارتفاع خاصة مع زيادة عدد سكان العالم والسياسات المطبقة فى الدول النامية خاصة الدول الصاعدة مثل الصين والهند للارتقاء بمستويات المعيشة. وما تعنيه من زيادة ملموسة فى الطلب على السلع الغذائية .

(2) فساد الوصفات الجاهزة وعقم التفاؤلات الوردية :

وأكد البعض الآخر أن الاجتماع يأتى فى لحظة من أسوأ لحظات الاقتصاد العالمى التى تعيد إلى الأذهان سيناريو الكساد العظيم فى الثلاثينيات من القرن العشرين وأشار إلى أنه فى بدايات الأزمة الراهنة كان نطاقها يقتصر على قروض الرهن العقارى فى أمريكا وبريطانيا أساسا وأن تأثيراتها السلبية على البنوك والجهاز المصرفى فى أمريكا يصعب أن تمتد إلى المؤسسات المالية العملاقة الخاصة ذات الامتدادات والأذرع العالمية على امتداد خريطة العالم، وبالتالي كان التحليل النهائى أن خسائرها قد تمتد لأسوأ الفروض لعام أو أكثر ولكن اكتشف الجميع فجأة أن كل تحليلاتهم

وتوقعاتهم غير حقيقية مع بداية دخول بنوك الاستثمار الأمريكية العملاقة واحداً بعد الآخر إلى دائرة التعثر أو تم الاعلان عن افلاسها بكل بساطة وبدون مقدمات .

وفى مواجهة الأحداث العالمية فإن المتفائلين فى الهند رسموا فى البداية صورة وردية اعتمادا على قولهم إن الاقتصاد والقواعد الرئيسية سليمة، وتركزت مخاوفهم فقط على إمكانية انخفاض معدل النمو بصورة طفيفة وبسيطة، وكانت النتيجة التى وصلوا إليها أن الهند ستكون فى أمان وسلام، ولكن الأوضاع فى الوقت الراهن ومع تصاعد الأزمة بعيدة تماماً عن تقديراتهم الوردية المتفائلة فقد انخفض سعر صرف الروبية لأدنى مستوياته منذ عشرين عاماً وانخفض مؤشر البورصة لأقل من عشرة آلاف نقطة، وهى التى كانت دائماً تمثل الحاجز النفسى للأمان للمتعاملين ولا يقل عن ذلك أهمية انخفاض معدل النمو الصناعى إلى 4.9% مقابل 9.6% منذ عامين وارتبط ذلك كله بارتفاع العجز التجارى إلى 116.89 مليار روبية مقابل عجز تجارى قيمته 77.74 مليار روبية فى عام 2006 وفى ضوء كل تلك المؤشرات السلبية فإن طموحات تحقيق معدل نمو 9% أصبحت مستحيلة وأن الهند ستكون محظوظة لو حققت 7% كمعدل نمو.

أن الأزمة العالمية العاصفة لابد أن تثير نقاشاً جاداً فى الدول النامية حول ما تم تقديمه لها من وصفات اصلاحية منذ الثمانينيات من القرن العشرين لاختيار مدى صحتها والتأكد من عدم صلاحيتها فى ظل خبرات الزلزال العالمى الراهن حيث تركزت نصائح الدول الكبرى والمؤسسات الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى وصندوق النقد منذ زمن الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ورئيسية وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر على أن السوق تملك جميع الاجابات على التساؤلات الاقتصادية وأن التحرير الكامل

للأسواق وتراجع دور الدولة بشكل حلاً لا نقاش فيه ولا حوار حوليه وقد بدأت الهند تنفيذ برنامج التحرير الاقتصادى فى عام 1991 ولكن صنّاع السياسة لم يؤمنوا بالتحرير الكامل للسوق بالرغم من تحمسهم لاقتصاديات السوق، وقد واجهت الهند على امتداد السنوات الماضية انتقادات دائمة تحذرهم من أن حرصهم الشديد فى تحرير الأسواق والمعاملات والاقتصاد يفوت عليها الكثير من الفرص الذهبية المتمثلة فى معاملات المشتقات المالية التى كانت جزءاً رئيسياً من الزلزال المالى الأمريكى والعالمى كما أنها تضيع على الهند وفقاً لرأى الغربيين الفرص الضخمة لجذب المستثمرين الغربيين الذين لا يتخذون قراراتهم الاقتصادية إلا بعد التأكد من صنع التشريعات الجديدة والصديقة للسوق بشكل أفضل بما يعنيه ذلك من غياب دور الدولة وعدم تدخلها بجميع صوره وأشكاله الأكثر خطورة، أن الغربيين قد ضغطوا ومعهم المؤسسات الدولية مطالبين بأن تحرر الهند معاملات الأسواق وتقاسى ما أسموه الكلام الفارغ والأحاديث الجوفاء التافهة عن الالتزامات الاجتماعية للدولة وخطط وبرامج الضمان الاجتماعى للقاعدة للعريضة من المواطنين، على الرغم من كل ما يعانونه من فقر شديد وحاد. ولو استمع صنّاع القرار الهندى لهذه النصائح لكانت المأساة اليوم بلا حدود وخارج نطاق السيطرة والضبط، ومع سقوط الأسواق بهذه الصورة المدوية والمذهلة وعجزها التام عن التصحيح والتصويب بفعل مايسمونه القوة الخفية للأسواق وحتمية تدخل الدول والحكومات للإصلاح والعلاج من أموال دافعى الضرائب البسطاء ومن موازناتها العامة واستقرار التنمية وانخفاض معدلات النمو- يتضح عدم صواب وعدم صلاحية كل ما قيل للهند من نصائح سابقة عن التحرير الاقتصادى وهى رسالة موجهة لكل الدول النامية بدون استثناء .

(3) الأمركة وطوفان الانهيار العالمى :

إن ما قاله روبرت مردوخ امبراطور الصحافة والاعلام الغربى منذ عام 1998 الذى تضمن الربط الكامل بين العولمة والأمركة وأن كليهما كلمة مرادفة للأخرى فى الواقع العملى. وأن العولمة فرضت على العالم على الرغم من تكاليفها الحادة والشديدة على الدول الفقيرة، كما أن نتائجها تؤدي للدمار والسقوط الاقتصادى كما حدث فى انهيار النمر الاقتصادى الآسيوية عام 1977، وأنه على الرغم من فداحة خسائر العولمة وأزمة النمر إلا أن أمريكا والمنظمات الدولية، وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى استمرت فى الاصرار على دخول الدول النامية للعولمة والشروط والقواعد الأمريكية والاصرار على أن تكون عملات الدول النامية قابلة للتمويل مع السماح للغرب بالنفاذ للأسواق بلا قيود أو بالحد الأدنى والموافقة على قيام البنوك والمستثمرين الغربيين بشراء حصص وأصول صناعية وغيرها لتأكيد تعميق الاندماج فى الاقتصاد العالمى إراجع مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق].

إن جميع الافتراضات والمقترحات والتفاهات التى صورتها أمريكا والغرب والمؤسسات الدولية للدول النامية يجب أن يعاد اختبارها بشكل جاد وعاجل لسبب بسيط للغاية وهو أن المشكلات التى تعاني منها الهند والدول النامية حاليا التى لم تصل إلى حدود الانهيار المالى والاقتصادى وتسببت فيها عوامل ترتبط بالظروف والمناخ الدولى للأزمة وأن عدم الوصول إلى حالة حقيقية من الانهيار العاصف كما يحدث فى أمريكا وأوروبا، يرجع بالدرجة الأولى إلى الرفض وإلى المقاومة للدعوات الملحة للاندماج الكامل فى الاقتصاد العالمى المتقدم كما يركز على نقطة بالغة الأهمية ترتبط بالأحداث على امتداد أكثر من عقد مضى من الزمن القائلة بضرورة تقليل وتقليص

الدور الحكومى الوقائى على الأسواق والأعمال والأنشطة إلى الحد الأدنى باعتبار أن التدخل الحكومى شر مخيف ومعوق حاد للأعمال والمعاملات يمنع من تحقيق الأرباح والثروة وبالنظر إلى مصير هذه المصالح متمثلاً فى أمريكا التى طبقت باعتبارها أغنى دول العالم نصائح الحد الأدنى من القيود والرقابة وماذا أسفر عنه التطبيق من كوارث على أرض الواقع، وفى المقابل فإن الأمريكان أنفسهم، وعقب الزلزال المهول المالى والاقتصادى فإنهم يعترفون بأن أحد الأسباب الرئيسية يرجع إلى تقصيرهم فى الرقابة والتدخل إلى حدود السماح لبنوك الاستثمار بأن تقوم باقراض الأموال إلى إناس لا يملكون بأى حساب القدرة على إعادة السداد .

وفى المحصلة النهائية وعندما ساءت الأمور واشتدت الأزمة لم يجد الجميع إلا اللجوء للتدخل الحكومى للانقاذ من الكارثة والمساندة والاصلاح.

وأكدت المناقشات ضرورة قيام حكومات الدول النامية بالرصد السريع والعاجل لتأثيرات الزلزال العالمى على اقتصادياتها بشكل اجمالى وبصورة قطاعية تفصيلية حيث لابد وأن تتأثر الصادرات بالانخفاض من حيث الكمية ومن حيث الأسعار نتيجة الركود العالمى فى الدول الصناعية والدولة النامية على السداد، كما أن السياحة ستتأثر بشكل واضح وعائدات الخدمات اضافة لتأثر البورصات الحاد والواضح وما يعنيه من انخفاض وتآكل للمدخرات القومية والخاصة وما سينتج عن الأزمة من انخفاض للاستثمارات المباشرة وحركة الأموال عبر العالم كاستثمارات غير مباشرة خاصة فى البورصات المختلفة وتوقعات انخفاض حركة الاقراض العالمية بصورة ملحوظة مع أزمات السيولة المتصاعدة للمؤسسات المالية والبنوك والمصارف ووصولها إلى الدول وعائداتها من النقد الأجنبى وفى مقدمتها المصدرة للمواد الأولية من انخفاض الطلب والأسعار كما حذرت المناقشات

من تأثيرات الأزمة على ارتفاع معدلات البطالة ونقص فرص التشغيل وما تعنيه من اتساع نطاق الفقر، وكذلك ارتفاع عجز الموازنات العامة وانخفاض قدرة الحكومات على دعم ومساندة الطبقات الفقيرة وفي ظل انخفاض موارد النقد الأجنبي ومتغيرات سعر الصرف للمعاملات المحلية فإن جوانب جديدة تضاف إلى قائمة سلبيات أزمة الغذاء في الدول النامية بما تعنيه هذه التغيرات من ارتفاع تكلفة الواردات ونقص موارد النقد الأجنبي اللازمة ويضاعف من كل ذلك أزمة الائتمان الدولي وتراجع الثقة في المعاملات بين بنوك العالم وما يمكن أن يلحق بالاحتياطات الرسمية للدول النامية من متغيرات سلبية تؤثر على رصيدها من النقد الأجنبي وجميع هذه المتغيرات تصب في النهاية في خانة انخفاض معدلات النمو ومزيد من الإحباط لطموحات التنمية والنمو .

رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي :

صورة قائمة رسمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول الفقيرة حينما أعلننا في بيان مشترك أثر اجتماع في واشنطن خلال شهر ابريل 2009 أن الأزمة الاقتصادية العالمية تحولت إلى كارثة إنسانية وإلى نكبة في الدول النامية وجاء في البيان أن الاقتصاد العالمي تدهور بشكل كبير منذ اجتماع المنظمين الأخير، مما ينبئ بنتائج خطيرة خاصة في الدول النامية حيث تحولت الأزمة المالية والاقتصادية إلى كارثة إنسانية ونكبة على صعيد التنمية . وأيضاً أن التقدم الذي تحقق بعد جهود مضنية فيما يتعلق بأهداف الألفية للتنمية صار مهدداً ، وأشار البيان إلى أن أكثر من خمسين مليون شخص يعانون من فقر مدقع خصوصاً من النساء والأطفال بسبب الأزمة مشدداً على ضرورة العمل من أجل تخفيف تأثيرها على الدول النامية وتسهيل مساهمة هذه الدول في النهوض المالي. وطلب رئيساً صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي المزيد من المساعدات للدول النامية لدعمها فى مواجهة أزمة تثن من وطنتها الدول الصناعية الكبرى وطلب البنك وصندوق النقد الدوليين بالحاح من جميع المانحين الوفاء بأسرع وقت ممكن بالوعود التى قدمت لزيادة المساعدات، ومن جهة أخرى كشف المكتب القومى الألمانى للإحصاء عن أن أسعار الواردات الألمانية تراجعت لأدنى مستوى لها منذ 22 عاما وذلك فى ظل التراجع الحاد فى أسعار الوقود والطاقة. وفيما يتعلق بصناعة السيارات الأمريكية المنهارة أعلنت شركة جنرال موتورز أنها ستعلن خلال ساعات مجموعة من الاجراءات الجديدة لمواجهة خطر الافلاس الذى يهدد

(4) تداعيات الأزمة الراهنة على قارة أمريكا اللاتينية :

وحول تداعيات هذه الأزمة على القارة اللاتينية تحديداً، أشارت مجلة "اكونوميست" البريطانية فى تحليل مفصل لها عن اقتصاديات القارة - إلى خطورة مثل هذه الأزمات المالية الطاحنة على دول القارة حتى وإن بدت اقتصادياتها مستقلة إلى حد كبير عن الاقتصاد الأمريكى، ولعل العودة للتاريخ خير مثال على ذلك فالقارة التى تعد تقليدياً من أكثر معازل المعارضة للرأسمالية العالمية تبدو من وجهة نظر التحليل الأكثر تأثراً بمثل هذه الأزمات وما حدث فى عشرينيات القرن العشرين أكثر دليل على ذلك فقد تسبب ما حدث عام 1929 من كساد عالمى فى سقوط 16 حكومة بالقارة اللاتينية فى قبضة الانقلابات العسكرية .

ولكن هل يعنى ذلك أن التاريخ سيعيد نفسه بمعنى أن ما يحدث حالياً سيسفر عن سقوط أنظمة وتداعى حكومات ؟ والأجابة طبقاً للتقرير ليست قاطعة .

فقد تركّز الحديث خلال السنوات الأخيرة حول استقلال اقتصاديات أمريكا اللاتينية عن جيرانها الكبار في الشمال باستثناء المكسيك حتى جاءت الأزمة الأخيرة لتوضح مدى الارتباط بين هذه الاقتصاديات وإن كان التأثير هذه المرة أقل حدة حتى الآن .

والسبب يرجع لعدة عوامل فمعظم هذه الدول حققت على مدى السنوات الماضية فوائض تجارية كما أن ارتفاع أسعار بعض السلع لم يسفر فقط عن استقرار هذه الاقتصاديات ولكنها أوجبت نوعاً من التقدير لها كذلك يضاف إلى ذلك أن البنوك في تلك القارة تبدو أكثر تماسكاً بسبب قلة اعتمادها على الائتمان الأجنبي باستثناء البرازيل التي تعد من أكثر دول القارة انفتاحاً على التمويل الأجنبي ومع ذلك فنسبته لا تتعدى من 10 إلى 20 % من رأس المال أما أسواق الأسهم فهي أسواق محدودة، الأمر الذي يغلق الطريق أمام انتقال العدوى .

ولكن هل يعنى ذلك أن اقتصاديات هذه الدول ستجو من الأزمة والاجابة قطعاً بالنفى ، فرغم العوامل المطمئنة السابقة فإنه طبقاً لرأى أحد المحللين المتخصصين فى شئون القارة، فإن انكماش الائتمان هو الهاجس الرئيسى حالياً، كما أن الخوف من حدوث تباطؤ اقتصادى عالمى فى المستقبل هو الهاجس الأخطر، خاصة إذا تزامن مع حدوث تراجع فى أسعار السلع، حيث سيضع اقتصاديات هذه الدول تحت ضغوط شديدة .

ووضع التقرير على رأس قائمة الدول التى ستتأثر حتماً بهذه الأزمة مجموعة الدول التى وصفها بأساءة التصرفات الاقتصادية مثل فنزويلا والأرجنتين والأكوادور ، وقد ركز التقرير بشكل خاص على فنزويلا بسبب اتجاهها لزيادة وارداتها السلعية لاعتمادها على فوائض

دخلها من النفط وكذلك اتجاه الحكومة إلى دعم القطاع العام وزيادة نسبة الوظائف فيه وانفاقها المتزايد على التسليح ومن ثم فإنه في مواجهة أزمة مثل هذه فإن تخفيض الانفاق العام سيكون اختياراً مطروحاً بشدة حتى لو لم يكن الاختيار المفضل للرئيس شافيز :

أما عن الأرجنتين ، فستكون بدورها في موقف حرج ، فإذا أسفرت الأزمة عن تراجع اسعار السلع دون خفض تكلفة السلع الغذائية الرئيسية ، فسوف ينتج عن ذلك قدر من الارتياح لأنه سيتمكن من مواجهة موجة التضخم التي تعانيها. ولكنها على الجانب الآخر ستسبب مشكلة أخرى، لأن الحكومة تحصل على 10% من مواردها من ضريبة التصدير . ولذلك فإن انخفاض الأسعار سيشكل ضغطاً إضافياً على المزارعين من دافعي الضرائب وربما يثير موجة جديدة من الاحتجاج ، أما عن الجانب الآخر للمشكلة فيتمثل في عملة البلاد " البيزو " التي استعادت عافيتها مؤخراً بعد انهيار قيمتها عقب الأزمة الاقتصادية الشديدة في البلاد عام 2001 ، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع قيمة البيزو إلى ارتفاع أسعار بعض المحاصيل الزراعية . ومن ثم فإن أى انخفاض أو تراجع في هذه الأسعار بسبب الأزمة المالية سيؤدي بدوره إلى تراجع ثقة المتعاملين بهذه العملة والتحول نحو الدولار وهو أمر سيسفر في النهاية بلا شك عن انتكاسة للاقتصاد الأرجنتيني .

ومع أن الصورة تبدو أفضل نسبياً في مجموعة أخرى من دول القارة التي توصف اقتصادياتها بأنها تبلى بلاء حسناً مثل المكسيك والبرازيل وكولومبيا وبيرو، بعد أن استطاعت هذه الحكومات أن توازن بين ميزانياتها وتراكم قدرات من الفوائض التجارية إلى جانب احتياطات مالية بالدولار ، فضلاً عن نجاحها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مثل بيرو التي

وصل معدل النمو حتى شهر يوليو عام 2008 إلى 8.3 % والبرازيل التي حققت معدلا وصل إلى 6.1 في الربع الثاني من عام 2009 وهي أرقام تعد مبشرة بكل المعايير - فإن البعض لا يرى الصورة مشرقة على هذا النحو، والسبب أن بعض اقتصاديات هذه الدول يرتبط بالاقتصاد الأمريكي بشكل واضح. والنموذج الأوضح على ذلك المكسيك التي تأثر اقتصادها بالفعل حيث سجلت تحويلات العاملين في الولايات المتحدة أكبر انخفاض لها في شهر اغسطس 2008 في الوقت الذي بدأ فيه الميزان التجاري بين البلدين في التراجع بعد التوازن إلى شهده لفترة بسبب ارتفاع اسعار البترول.

لما عن البرازيل اكبر اقتصاد في القارة اللاتينية، فإنها وأن كانت تبدو في وضع أفضل نسبيا من الجميع، فإن اعتماد اقتصادها على السلع المصدرة يضعها في موقف الخطر إذا انخفضت أسعار هذه السلع كنتيجة لاتساع نطاق الأزمة .

وأخيراً، فقد رصد التقرير مفارقة واضحة، أنه خلال أزمة الكساد في القرن العشرين كانت أكثر الدول تأثراً في القارة اللاتينية آنذاك هي تلك ذات الأنظمة الديمقراطية، أما الآن فإن أكثر الدول التي ستتأثر بلا شك بهذه الأزمة فستكون ذات الأنظمة اليسارية التي أصبحت حالياً أكثر ارتباطاً بالأسواق الرأسمالية العالمية بالرغم من العداوة التقليدية التي تشعر بها تجاهها .

(5) الأزمة الراهنة والنموذج الآسيوي :

عندما اجتاحت الأزمة المالية دول جنوب شرق آسيا في صيف عام 1997 ، شكل الغرب ومعه الولايات المتحدة محاكمة عاجلة للنموذج الآسيوي " في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية ، بسبب الدور الواسع الذي مارسه الدولة في هذا المجال . وتعرضت النور الآسيوية لحملات تقييع

وانتقاد ، لأن حكوماتها كانت عائقا أمام ترك أسواقها المالية مفتوحة لآليات السوق الحرة أحد الشروط الواجب اتباعها للحاق بقطار العولمة السريع . ولوحظ حينئذ -1997- أن الولايات المتحدة والبلدان الغربية تقمصا دور الأستاذ الموجه للدول الأسبوية بشأن أفضل وأنجح الوسائل لإدارة الرشيدة لأموال الاقتصاد والمال، ثم مر عقد من الزمان قبل أن ينقلب الحال، حيث غرقت أمريكا في فيضان أزمة مالية متوحشة لا تقل في حدتها وقسوتها عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر في 2001، وعصفت ببورصتها وشركاتها وبنوكها. وامتد أثرها السيء ليشمل أوروبا وآسيا.

المفارقة أن الولايات المتحدة والغرب لم يجدا مخرجاً مؤقتاً من الأزمة الحالية سوى فعل ما انتقدوه قبل عشر سنوات حيث سارعا لتأميم البنوك واتخاذ إجراءات كلها تتمحور حول زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والمالي ، ولخص معلق أمريكي هذا الوضع بقوله بورصة وول ستريت أصبحت اشتراكية وبورصة بكين أصبحت رأسمالية . (راجع الباب الثاني) .

وبالتأكيد فإن هذا ليس بالوقت الملائم لتشفى طرف في الآخر ، وإطلاق العنان لموجات التقريع للنظام للرأسمالي الغربي ، والحديث عن انهيار عصر الرأسمالية وخلافه، فالأزمة المالية العالمية كشفت بلا ريب عن مواطن ومكامن ضعف وخلل رهيب وقائلة في الأنظمة الاقتصادية والمالية الأمريكية والغربية ، ولكنها لم تستثن أحدا من آثارها ، فالجميع احترق بنارها ، والعقلانية تقضى بالتحرك الجماعي بحثا عن مخرج منها، خاصة أن العالم مقبل على شهور حالكة الظلام على الصعيد الاقتصادي والمالي والمتضرر الأكبر ستكون الدول النامية والفقيرة المعتمدة كلياً على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر أساسي يبقى اقتصادياتها نابضة بالحياة

ولاشك أنه في ظل العطب الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي جراء الأزمة. وحاجته لوقت طويل للتعافى فإن الأنظار كلها ستتجه نحو المحركين الثانى والرابع للاقتصاد العالمى ممثلين فى اليابان والصين اللذين ينعقد عليهما الأمل فى أن يكونا قاربا للنجاة من الأزمة الراهنة. المعروف أن اليابان ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بناتج محلى بلغ 4.384 تريليون دولار فى 2007 ، واحتياطى نقدى اجنبى يقدر بنحو 954.1 مليار دولار. غير أن قدر اليابان العسير بآء أن تتدلع الأزمة المالية فى وقت عصيب تمر فيه بضائقة اقتصادية تعصف بكيانها منذ سنوات ويطاردها شبح الانكماش مع تباطؤ معدلات نموها الاقتصادى وزاد عليه انهيار بورصتها لمستويات لم تشهدها منذ 20 عاما . ونظرة على أحدث تقارير صندوق النقد الدولى حول الاقتصاد العالمى ترسم لنا الصور الآتية عن الاقتصاد اليابانى العليل: عانت اليابان خلال الربع الأول من 2008 من تراجع اقتصادها بسبب الارتفاعات الجنونية فى أسعار المواد الغذائية والطاقة وضعف الطلب على صادراتها من جهة الولايات المتحدة والدول الغربية وقلة الطلب المحلى مع تفضيل اليابانيين ادخار معظم دخلهم خوفا مما يحمله الغد من مفاجآت غير سارة نتج عن هذا أن الاقتصاد اليابانى لم يحقق سوى معدل نمو اقتصادى وصل إلى 3 % فى النصف الثانى من عام 2008، وسط توقعات من صندوق النقد الدولى بألا يتعدى النمو الاقتصادى اليابانى 1 % خلال عام 2010، ولا تتوقف المتاعب الاقتصادية لليابانية عند الحدود السابق الإشارة إليها ، فالإيابان تعاني أيضا تزايد الدين الداخلى البالغ 170 % من اجمالى الناتج المحلى، علاوة على زيادة أعمار اليابانيين مما يضيف مزيدا من الأعباء المادية على الحكومة لرعايتهم. متوسط أعمار الرجال 78 عاما والسيدات 85 عاما . ويقل من حجم العمالة المطروحة فى سوق العمل وليس سرا أن مشكلات الاقتصاد اليابانى نابعة من القطاع المصرفى المتخمر

بمصاعب جمة نتيجة الديون المعدومة، وحلت الأزمة الجديدة لتعمق مشاكله، نظرا لارتباطه بعلاقات وطيدة بالبنوك الأمريكية والأوروبية، ما ترمى إليه أن الأزمة المالية العالمية كانت سببا في اضافة كم أزيد من المشكلات على كاهل القطاع المصرفي الياباني وافلاس بعض الشركات مثلما حدث عن شركة ياموتو للتأمين المدينة بملياري دولار وقبل أسابيع قليلة من حدوث الأزمة المالية العالمية أعلنت الحكومة اليابانية عن خطة تتكلف 73 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الراكد. وتشجيع اليابانيين على زيادة انفاقهم وتبعا لهذه الخطة فإن طوكيو كانت تستهدف تعزيز علاقاتها التجارية مع الصين والولايات المتحدة بوصفهما أكبر شريكين تجاريين لها، لكن الأزمة المالية قلبت كل حسابات وموازين طوكيو، المغزى من عرض الوضع الاقتصادي الياباني ليس القول بفقد الأمل في أن تكون اليابان جزءا من حل الأزمة المالية العالمية وإنما بيان احتياجها لجهد مضاعف للعمل على التخلص من عيوب تتراكم في نظامها الاقتصادي والمالي، وهذا الاجراء سيخدم الجهود الدولية الساعية لاجتياز الأزمة، المهم أنه يجب علينا عدم اغفال حقيقة أنه برغم تأزم الوضع الاقتصادي الياباني، فإن اليابان قوة مالية يستعين بها العالم وقت الأزمات، وشهدنا كيف أنها كانت تضخ مليارات الدولارات لأيام متوالية لمساندة أسواقها المالية، وكذلك فإن تحت يد طوكيو مليارات الدولارات في صورة مدخرات شخصية للمواطنين يمكن الاستعانة بها عند الحاجة لتوفير السيولة اللازمة فيما بعد لخطط انقاذ الاقتصاديات العالمية .

إن كان هذا حال اليابان وهو ما يتيح لها الإمساك بدفة القيادة جيدا ، فماذا عن الصين المحرك الرابع للاقتصاد العالمي- ناتجها المحلي 3.251 تريليون دولار . ومعدل نموها الاقتصادي 11.4% عمليا، فإن الصين أكبر اقتصاد تام ، وظاهريا ، فإنها كانت في فئة الأقل تضررا من الأزمة المالية

بفضل نظامها الاقتصادى والمالى المعتمد على قيام الدولة بدور كبير فى توجيه الأنشطة الاقتصادية والمالية ، وافادها هذا فى الخروج باضرار ليست كبيرة واحتفظت هياكلها الاقتصادية والمالية بقوتها ، فمثلا لم نسمع عن افلاس بنوك أو شركات فيها . لذلك فإن الصين تقابلها مهمة معقدة عويصة تتمثل فى مساعدة الاقتصاد العالمى فى النهوض من كبوته الحالية . وتؤمن بكين بأن نجاحها فى إتمام هذه المهمة يخدم صالحها الأنى والمستقبلى ، فالصين مع أن تحولها لمصنع كبير للعالم تحتاج لأسواق تستوعب صادراتها ، وإن استمر تأزم الاقتصاد العالمى، فإن الطلب عليها سيقل، ثم أنها تستثمر جزءاً لا بأس به من احتياطها من النقد الأجنبى - 1.534 تريليون دولار . فى أذن الخزنة الأمريكية ، وتستقبل أمريكا وحدها 20% من الصادرات الصينية .

ولم يكن يبالغ نائب رئيس الوزراء الصينى ، وانج كيشان ، حينما تحدث عن أن بلاده واثقة تماما وقادرة على التغلب على المتاعب الاقتصادية الراهنة ، وأنها سوف تتعاون مع الدول الأخرى لصون استقرار النظام ويقود بكين فى هذا الاتجاه إيمانا بأن تصديها السريع لمشاكلها الاقتصادية يصب أولا وأخيراً فى مصلحة الاقتصاد العالمى الذى لن يتحمل تضرر الاقتصاد الصينى بشكل مبالغ فيه يفقد معه نقطة الارتكاز والتوازن التى سوف يتوكأ عليها لعبور الأزمة المالية القاسية .

وتقف الصين الآن مقابل معضلة أن صادراتها سوف تتأثر نتيجة تراجع الطلب الخارجى عليها فى الفترة المقبلة بسبب الكساد فى الولايات المتحدة والقارة الأوروبية بالإضافة للتضخم وهو ما سيؤثر على معدلات النمو الاقتصادى وهى لا تود بأى حال من الأحوال أن ينخفض معدل نموها الاقتصادى عن 9% فكيف ستعالج هذه المشكلة .

لا بديل في مواجهتها عن أن تشجيع الصينيين على الانفاق أكثر، بحيث يكون الطلب الداخلى هو القائد للنمو الاقتصادى وليس الصادرات وتذكر البيانات الدولية أن الاستهلاك الداخلى الصينى يشكل 38% من اجمالى الناتج المحلى، ويبدو أن الحكومة الصينية تنبعت مبكراً لما سيتمخض عن أزمة الرهن العقارى فى الولايات المتحدة التى بدأت قبل عدة أشهر بالبدا فى تطبيق خطة يحصل من خلالها الذين يقطنون فى المناطق الريفية على دعم مالى عند شرائهم المنتجات ، خصوصاً الكهربائية منها، على أساس أن سكان الريف -800 مليون نسمة- يحصلون على نسبة تكاد لا تذكر من عوائد الطفرة الاقتصادية وجار تنفيذها فى مقاطعات عديدة بغرض تشجيعهم على الشراء وعدم الاتجاه لادخار كل ما يحصلون عليه من أموال لمجابهة ارتفاع الأسعار - الأسرة الصينية تدخر 25 % من دخلها، كما ألغت الحكومة الضرائب الزراعية ، وزادت الدعم للمنتجات الزراعية، وخصصت مزيداً من الأموال للتأمين الصحى والتعليم فى الريف - وتدرس اجراءات كلها تهدف لتدعيم مظلة الأمن الاجتماعى كذلك اتخذت الصين اجراءات لتصحيح المثالب فى النظام المصرفى ، وخفض سعر الفائدة والوقوف بجوار الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم حتى لا تنهار ويفقد الآلاف من مواطنيها مورد رزقهم، خلاف التفاهم مع أصحاب الشركات العقارية لخفض الأسعار ، كى لا تصاب سوق العقارات بالركود وفعلاً انخفضت الاسعار ما بين 15 و 35 % وتلك مسألة حيوية إن عرفنا أن قطاع المقاولات من القطاعات النشيطة فى الحركة الاقتصادية الصينية.

وتأمل امريكا أن تتخذ الصين فى الفترة المقبلة قرارات تفيد الجهد الدولى الجماعى فى التصدى للأزمة المالية . منها شراء بكين المزيد من

أذون الخزانة الأمريكية والمشاركة في انتشار المؤسسات المالية المتعثرة في الولايات المتحدة .

(6) الاستراتيجية الصينية الجديدة :

عرضت هذه الاستراتيجية في المؤتمر الثالث لمنتدى شنغهاي للدراسات الصينية في عام 2008، الذي تعقده أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية كل عامين، وفيما يلي عناصر هذه الاستراتيجية :

العنصر الأول :

لعل أول عناصر الاستراتيجية الصينية هي التأكيد المستمر على سلمية الصعود الصيني ، أى أن صعود الصين إلى مرتبة القوة الكبرى لا يشكل ولن يشكل تهديدا لأى قوة أخرى وإنما يفيد كل القوى الدولية الأخرى الصعود الصينى ليس خصما من مصالح أى قوة، بل أنه إضافة لتلك المصالح فبعبكس الصعود الغربى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الذى أدى إلى ظاهرة الاستعمار ، والصعود اليابانى الألمانى فى النصف الأول من القرن العشرين الذى أدى إلى الحرب العالمية الثانية، والصعود السوفيتى فيما بعد تلك الحرب والذى أدى إلى الهيمنة السوفييتية على شرق أوربا ، فإن الصعود الصينى هو صعود اقتصادى وسياسى لا يتضمن استعمال الأدوات العسكرية ولا يؤدي إلى السيطرة على الآخرين بل أنه يفتح افاقا للصعود أمام قوى أخرى تكررت تلك الرسالة فى كلمات المتحدثين الصينيين بل أن بعضهم أشار إلى أن الصين تخلت عن استعمال مصطلح [الصعود السلمى] وبدأت تستعمل بدلا منه مصطلح [التطور السلمى] وارتبط بمصطلحي الصعود أو التطور مصطلح آخر هو [الانسجام] بين الصين والقوى الدولية الأخرى، فالسياسة الصينية لاتقوم على المواجهة، وإنما على بناء عالم يتسم بالانسجام مع القوى الدولية المختلفة، وخلت الكلمات الصينية

من الاشارات السابقة إلى انشاء [عالم متعدد الأقطاب] كان من الواضح أن المقصود بهذا التأكيد هو الولايات المتحدة، فقد خلت كلمات المتحدثين الصينيين من كلمة نقد واحدة للسياسة الأمريكية الراهنة، وفي نقاشات جانبية في المؤتمر أشار الخبراء المشاركون إلى أن الصين قد اتخذت قرارا استراتيجيا بالتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية للعالمية، وأن هذا القرار واضح في تعامل الصين مع قضايا كوريا الشمالية وإيران والسودان (دارفور) حيث مارست الصين ضغوطا على تلك الدول لقبول المطالب الأمريكية وتتضمن ذلك الموافقة أو التهديد بالموافقة على قرارات مجلس الأمن الصادرة أو قد تصوت ضد تلك الدول وفي عدم دعمها الكامل لروسيا في القضية الجورجية إذا لم تعترف باستقلال ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية .

العنصر الثاني :

العنصر الثاني في الاستراتيجية الصينية هو أن هناك تحديات مشتركة، تتطلب جهودا مشتركة (وكان هذان المصطلحات هما مضمون عنوان ومحاور المؤتمر)، وأن تلك التحديات تدور حول قضايا البيئة والتنمية والتصحر، والإحتباس الحراري، وتوفير الغذاء والكوارث الطبيعية، وعدم توازن توزيع الدخل والأرهاب والأيدز وغيره مما يسمى التهديدات الأمنية الجديدة هذه التهديدات، في نظر الصين هي التحديات الأهم وهي تتطلب جهودا عالمية مشتركة، بل أن الصين لن تستطيع تحقيق التنمية إلا من خلال تلك الجهود، تعتبر الصين أن القضايا التنموية الداخلية هي القضايا ذات الأولوية المطلقة يليها قضايا تحقيق الاستقرار والتكامل مع دول شرق آسيا وتأتي باقي القضايا الأخرى في المرتبة الثالثة، وفي هذا الإطار نفهم التغير في الاستراتيجية الصينية تجاه تايوان، أنكر انه عندما عقد منتدى الفكر الغربي الجولة الأولى من الحوار الصيني العربي في بكين سنة 2002، التقى المشاركون العرب بأحد قادة الحزب الشيوعي وكانت رسالته

واضحة ، وهى أن الصين لا تستطيع أن تسكت إلى الأبد تجاه مشكلة تايوان فى اشارة ضمنية إلى احتمال استعمال القوة العسكرية ضد تايوان .ولكن طبقا للاستراتيجية الجديدة فإن الموضوع التايوانى تتم معالجته من خلال بناء جسور الصلة مع تايوان مما يفسر دعوة أساتذة تايوانيين إلى المؤتمر بل وإلى كل مؤتمر شاركت فيه فى الصين فى السنوات الثلاث الأخيرة ، بل أشار المنظمون ، فى اعلان غير عادى إلى أن المشارك التايوانى [هوفو] هو من اقترح عليهم الفكرة الرئيسية للمؤتمر تحديات مشتركة وجهود مشتركة نحو عالم أفضل وهو اعلان غير عادى بالمقاييس الصينية .

العنصر الثالث :

أما العنصر الثالث فى الاستراتيجية الصينية الجديدة فهو أن الصين يجب أن تتبع سياسة خارجية تتفق مع مقدراتها لأنها تواجه معضلات داخلية كبرى لا تمكنها من الاضطلاع بدور عالمى. قال الرئيس السابق للمعهد الصينى للشئون الخارجية ماى زاورونج أن الصين تعلمت الدرس السوفيتى ألا تمد نفوذها خارج نطاق مقدراتها. فالصين تتبع سياسة عالمية توازن بين القدرات الاقتصادية والعسكرية من ناحية والمدى الذى يمكن أن تذهب إليه تلك السياسة حتى لا يؤدي مد نطاق السياسة العالمية إلى تآكل الأساس الاقتصادى الداخلى لتلك السياسة . ولما كانت الصين مازالت دولة نامية فإن على الدول النامية بما فيها ايران وكوريا الشمالية والسودان، أن تدرك ان هناك حدودا لسقف توقعاتها من الصين ولهذا خلت كلمات المشاركين الصينيين من الاشارة إلى قضايا الدول النامية بما فيها الدول العربية كما أن مناقشة تلك القضايا جاءت من المشاركين من الدول النامية بما فيها الدول العربية وأن تمثل الدول الغربية فى المؤتمر كان طاغيا كان تلك بمثابة رسالة تكمل الرسالتين السابقتين ليس لدى الدول الغربية ما تخشاه من الصعود الصينى فيما يتعلق بمصالحها لدى الدول النامية والصين تريد من

الأخرين الا يعرقلوا صعودها وهى لن تدخل عالميا إلا بقدر ما يحمى صعودها وأن شئت فقل تطورها .

العنصر الرابع

المسكوت عنه فى الاستراتيجية الصينية هو أن الصين ليست متأكدة من أن تلك الاستراتيجية ستنجح فى تحقيق اهدافها، فالولايات المتحدة ردت بحذر على تلك السياسة وتمثل ذلك فى الدور الذى قامت به فى اسقاط الرئيس التايوانى شون شوييان الذى دارت سياسته حول تحدى الصين الشعبية، وكان ذلك ردا على الدور الصينى فى الملفات الكورية الشمالية والايرائية والسودانية لكن الولايات المتحدة مازالت مترددة فى قبول التحول الصينى بدليل الدور الذى لعبته فى دعم التمرد التيبتي قبيل دورة الألعاب الأولمبية فى عام 2008، والدور الذى تلعبه حاليا فى منع تصدير أى تكنولوجيا من الولايات المتحدة أو حلفائها إلى الصين يمكن أن تفيدها عسكريا وقد أشار مشارك اسرائيلى يعمل مستشارا للرئيس الوزراء الاسرائيلى للشئون الصينية إلى أنه قابل اولمرت قبل حضوره إلى الصين وأن الأخير قال له أن الولايات المتحدة تمنع اسرائيل من تصدير أى مواد قد تساعد الصين تكنولوجيا أو عسكريا بما فى ذلك اقلام الكتابة التى قد تدخل المواد المعدنية فى صناعتها خوفا من تسهيلها واستعمالها للأغراض العسكرية ذلك أن الولايات المتحدة تشك أن رسالة التوافق الصينية تخفى رغبة فى التهذئة المرحلية، حتى تتسنى لها فترة هدوء عالمى تمكنها فيما بعد من تحدى الولايات المتحدة ولذلك فإن نجاح تلك الاستراتيجية لن تعتمد على الصين وإنما على مدى قبول الولايات المتحدة لتلك الاستراتيجية وهناك ما يشير بقوة إلى أن الأخيرة ليست مستعدة لقبول الاستراتيجية الصينية الجديدة.

ولذلك فإن الصين تعمل في اتجاه آخر وهو بناء تحالفات أوراسية مع روسيا ودول آسيا الوسطى في إطار [منظمة شنغهاي للتعاون] كما أنها تعمل على تخفيض اعتمادها على النفط المستورد عبر البحار الدولية الخاضعة للسيطرة الأمريكية وتريد اعتمادها على النفط المستورد عبر الخطوط البرية الخاضعة لسيطرتها، وبالذات من روسيا وكازاخستان كما أنها تقلل من الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة، وكان مهما أن ينظم الصينيون للمشاركين في المؤتمر جولة في الأتوبيس الصيني الذي استغنى عن البترول ويسير بالشحن الكهربائي، فالصين تتحسب لكل الاحتمالات وتحاول ترويض النمر الأمريكي ولكنها تتدرب في الوقت ذاته على موازنة قوته ومنع من استثمار اعتمادها على النفط المستورد عبر البحار .

العنصر الخامس :

ما هي دلالات تلك الاستراتيجية في ضوء التحول في الدور الروسي الذي تجلى في الأزمة الجورجية وما هي دلالاته بالنسبة للعلاقات العربية الصينية؟ كان واضحا من مناقشات المشارك الروسي ميركاسيموف، بالمعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية أن روسيا تترك حدود الدور السياسي الصيني ، وأكد أن اعتراف الصين باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية هو مسألة تقدرها الصين في ضوء مصالحها الوطنية البحتة. ولهذا فإن التحالف الأوراسي الجديد المسمى منظمة شنغهاي للتعاون هو بالأساس محاولة لوقف التدخل الأمريكي في شئون أوراسيا أكثر منه محاولة للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة لا ترغبها الصين أو روسيا وبالتالي من السابق لأوانه القول أن منظمة شنغهاي للتعاون هي حلف أطلنطي أسوي .

أما بالنسبة للعالم العربي فقد اتضح من مؤتمر أكاديمية شنغهاي ثلاث ملاحظات، الأولى أنه على العرب أن يتحملوا عبء إدارة قضاياهم

السياسية بأنفسهم فالصين مشغولة بملفات أكثر أهمية كما أنها شريك اقتصادى أكثر منها شريك سياسى فالصين ليست راغبة فى الانخراط فى قضايا فلسطين وأمن الخليج ودارفور بأكثر من الحد اللازم لتمكينها من استمرار مسيرة الصعود الاقتصادى وذلك بتأمين الأسواق ومصادر النفط العربية والاستثمارات العربية الخليجية فى الصين، وقد بلغت تلك الاستثمارات حوالى 20 بليون دولار تقريبا، ولكن تلك الاستثمارات ليست هى الأهم فى الصين مما يفسر تدنى القضايا العربية فى سلم الأولويات الصينية، كما أن الاستثمارات الصينية فى العالم العربى تكاد تصب فى القطاع النفطى ولم ترتق إلى حد التعاون التكنولوجى لأنه فى هذا المجال ستكون الصين هى المانحة للتكنولوجيا، وهى تفضل أن تكون فى الجانب الآخر من عملية التعاون التكنولوجى، والثانية هى أن الصين أميل إلى التعاون الثنائى مع العرب منها فى التعاون الجماعى ، فرغم أن الصين وافقت بعد تردد على انشاء المنتدى العربى الصينى للحوار سنة 2004 إلا أن هذا المنتدى مازال كيانا سابحا فى ملفات الخارجية الصينية وأمانة الجامعة العربية ليس له أمانة دائمة تسهر على تطبيق البرامج التنفيذية التى تصدر كل سنتين ولا يوجد متابعة لهذا التطبيق، أما الملاحظة الثالثة فهى أهمية المصارحة والمكاشفة فى العلاقات العربية الصينية فقد مضى زمن الحديث عن الصداقة التاريخية وعن انشاء جمعيات الصداقة العربية والصينية، وأتى زمن الحديث عن صفقة مصالح متبادلة بين الطرفين يتمتع فيها كل طرف بحرية الحركة لتأمين تلك المصالح فى كل الاتجاهات .

(7) التجربة المالية :

كان البنك الدولى للإنشاء والتعمير باعتباره إحدى ركائز التبشير بالنموذج الاقتصادى الغربى التقليدى هو صاحب ملكية براءة اختراع

مصطلح -المعجزة الاقتصادية الآسيوية- والانتقال بها من الأحاديث التقليدية السابقة حول، النمرور الاقتصادية الآسيوية، وارتبط ذلك بكتاب أصدره أحد كبار الاقتصاديين فى البنك واسمه جون بيج عنوانه [المعجزة الاقتصادية] ولكن مشكلة المشاكل أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية أعقبت صدور الكتاب بوقت قصير واكتشف البنك الدولي فداحة ماصنع وما روج من تحليلات وتفسيرات وتأويلات بعد أن ضبطه للرأى العام العالمى مرتكبا للفعل الفاضح فى الطريق العام الدولي على مرأى ومسمع من الكرة الأرضية من أقصاها إلى أقصاها .

وتعمقت الأبعاد الحادة لعقدة للمنظمات الدولية الاقتصادية مع رفض ماليزيا تحديداً لروشة الإصلاح الاقتصادى التى قدمها صندوق النقد الدولي الركن الركين الثانى للنظام الاقتصادى العالمى والركيزة الثانية لحراسة النموذج الاقتصادى الغربى التقليدى ورعايته وحمايته وتعمقت المشكلة بصورة حادة مع نجاحات ماليزيا الأكثر بروزا والأكثر سرعة فى تجاوز مؤشرات الأزمة الاقتصادية الكارثية ومع نجاحاتها فى تقليص الخسائر الناجمة عنها إلى حدها الأدنى وقدرتها على بدء خطوات التعافى واستعادة النشاط الاقتصادى الطبيعى بصورة أثبتت فعالية وقدرة النموذج المحلى الناضج والواعى الذى تتشابه من خلاله الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التنموية فى مواجهة النموذج المستورد والنمطى الذى تمثله روضة الإصلاح التقليدية لصندوق النقد الدولي وما تشكله دائما من اهمال واهدار الثمن الاجتماعى للأصلاح وهو ثمن دائما بالغ التكلفة والتأثير السلبى على التوازنات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحتمية للدولة والمجتمع وللأقتصاد وللأفراد .

وعلى امتداد أزمة الانهيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحادة للنمرور الاقتصادية الآسيوية فى خريف عام 1997 وما تلاها من

أحداث عصفت بنظم الحكم وهددت استقرار المجتمعات وسيادة الدول وتماسكها جاء النموذج الماليزي ليثبت عدم صحة الأحاديث المرسلة عن قدرة اقتصاديات السوق بالمفهوم التقليدي الأكاديمي للاقتصاد الحر على تأمين الانتعاش والتنمية الشاملة والمستدامة، لأن ما حدث في العديد من نماذج النمر الأسويية خاصة في أندونيسيا وتايلاند كان يخفى تحت السطح ويعلن فوق السطح عن قصص فساد مروع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهى وقائع أكدت الواقع الاقتصادى الهش لما يسمى " المعجزة الاقتصادية " ومع أول هزة حادة فى أسواق المال تداعى مجمل البنين الاقتصادى وانهارت العملات وأسعار الأسهم والسندات وأعلنت الغالبية العظمى من البنوك إفلاسها واقعيا وعمليا وخسرت قيم الثروة الوطنية النسبة الأكبر من قيمتها وتلقت الطبقة الوسطى ضربات قاصمة واتسع نطاق الفقر بمعدلات مرعبة ومخيفة واستفادت فقط لا غير الشركات العملاقة متعددة الجنسية والأطراف الخارجية والأجنبية التى اقتتصت الفرص وسيطرت على البقية الباقية من الثروة الوطنية بأبخص الأسعار وأقلها وأدناها .

١- الصادرات الصناعية والطفرة التصديرية :

وحول القدرات التنافسية العالمية للإنتاج الماليزي كمظهر من مظاهر النهوض والنجاح وارتباط ذلك بالارتفاع الملحوظ لنسبة الصادرات الصناعية خاصة السلع ذات المحتوى التكنولوجى والمعرفى المرتفع أوضحت الوزيرة رافيدة عزيز أن التجارة الخارجية تمثل قاطرة رئيسية للنمو والانتعاش الاقتصادى وأن ذلك يعكس القدرة على الوجود فى الأسواق التقليدية وفتحت أسواق جديدة والتركيز على رفع معدلات التجارة الخارجية بنسب عالية وعلى فترات زمنية متصلة وهو ما تؤكد المؤشرات التالية عن عام 2005 .

(1) ارتفعت قيمة التجارة الخارجية إلى 967.8 مليار رينجت " الدولار يساوى 3.7 رينجت " ويعنى ذلك أن التجارة الخارجية تبلغ نحو 260 مليار دولار تعادل بالجنيه المصرى أكثر من 1500 مليار جنيه وهو ما يصل إلى ثلاثة أضعاف الناتج المحلى الاجمالى لمصر، مع الأخذ فى الاعتبار أن عدد سكان ماليزيا 25.6 مليون نسمة يمثلون نحو ثلث تعداد السكان فى مصر .

(2) القيمة الاجمالية لصادرات ماليزيا تبلغ 480.7 مليار رينجت نحو 130 مليار دولار امريكى فى عام 2004 ارتفعت إلى 533.8 مليار رينجت فى عام 2005 تعادل 140 مليار دولار بمعدل زيادة 11 % ويتحقق فائض فى الميزان التجارى يبلغ 99.8 مليار رينجت وعلى سبيل المثال للأسواق الخارجية فإن الصادرات للسوق الأمريكية بلغت 105 مليارات رنجت فى عام 2008 بزيادة نسبتها 16.5 % ويساوى هذا المبلغ نحو 28 مليار دولار وهو مايعنى أن صادرات ماليزيا لسوق واحدة فى العالم تعادل خمسة أضعاف 500% من اجمالى الصادرات المصرية السلعية لكافة أسواق العالم والبالغ قيمتها 5427 مليون دولار للسلع غير البترولية فى عام 2005 .

(3) أن دول الجوار الجغرافى ومن خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية تشكل سوقاً هامة للصادرات الماليزية وتستوعب دول الآسيان 26.1% من الاجمالى بمعدل نمو سنوى 13.6% على امتداد السنوات الأربع الأخيرة كما تستفيد ماليزيا من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتمكنت من رفع معدلات صادراتها بالاتفاق بنظام التعريفات التفاضلية بنسبة 28.4% لتصل إلى 11.1 مليار رينجت ويساند ذلك التركيز على زيادة الصادرات للأسواق غير التقليدية

والتي تستوعب الصادرات بقيمة منخفضة وفي عام 2008 ارتفعت الصادرات إلى فنلندا بنسبة 78% ومينامار بنسبة 63.7% وأوكرانيا بنسبة 95.3% وتركيا بنسبة 33.9% .

(4) تتطلب الطفرة التصديرية وامتلاك القدرات التنافسية أن تشكل الصادرات الصناعية الجانب الرئيسى من الصادرات الاجمالية وتشكل الصادرات الصناعية 77.4% من الاجمالى بقيمة قدرها 413.1 مليار رينجت فى حين تقتصر الصادرات الزراعية على الرغم من ضخامة قيمتها على 7.7% من الاجمالى بقيمة تبلغ نحو 75 مليار رينجت حوالى 23 مليار دولار وهو ما يزيد عن ضعف القيمة الاجمالية للصادرات المصرية السلعية والبتروولية والبالغ اجمالها 10 مليارات و 652 مليون دولار فقط لا غير .

(5) أن الزيادة السنوية المتواصلة فى الصادرات الصناعية ترتبط بالصادرات ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع حيث ارتفعت قيمة صادرات الالكترونيات والاتصالات والأجهزة الرقمية بنسبة 9.6% لتصل قيمتها الاجمالية إلى 264.7 مليار رينجت كما ارتفعت صادرات الكيماويات والمنتجات الكيماوية بنسبة 5.4% لتصل إلى 26.3 مليار رينجت فى حين تصل قيمة صادرات المعدات والآلات إلى 18.1 مليار رينجت بنسبة زيادة 16.4% وتبلغ قيمة صادرات الاجهزة الطبية العلمية إلى 12.3 مليار رينجت بزيادة 6.5% وتبلغ قيمة صادرات معدات النقل 7 مليارات رينجت بزيادة نسبتها 31.3% فى حين تبلغ صادرات منتجات البلاستيك 7 مليارات ري%نجت بزيادة نسبتها 19.8% كما تصدر ماليزيا مجوهرات مصنعة قيمتها 3.6 مليار رينجت بنسبة زيادة 22% .

ب - معادلات الإصلاح والانتعاش :

بالنسبة للتفسير الواقعي الدقيق لقدرة ماليزيا على تحقيق نهضة اقتصادية شاملة يواكبها نهضة سياسية واجتماعية وحضارية، فإن ذلك يستوجب امتلاك استراتيجية شاملة للإصلاح قائمة على التخطيط الطويل الأجل الواضح الأبعاد والمعالم وأن تركز الاستراتيجية على رؤية اصلاحية متكاملة الملامح سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا محددة الالتزامات والحقوق على كافة الأطراف، وأن يتحول كل ذلك إلى برامج عمل وسياسات تلتزم بها حكومة قادرة على تحويلها إلى واقع تنفيذي ناجح بدرجة عالية من الكفاءة مع ارتباط ذلك بتفعيل نشاط قطاع الأعمال العام والخاص والقدرة على جذب الاستثمارات المباشرة العالمية، وفقا لسياسات محددة تربط بين الاستثمار وبين نقل التكنولوجيا والمعارف الفنية التقدمية مع ضمان الاستقرار والاصرار على العمل الشاق في كافة القطاعات والمجالات بشكل متوازن لاصلاح الاختلافات بكافة صورها واشكالها وأن يتم وضع الثروة البشرية في بؤرة الاهتمامات العامة وفي مقدمة أولوياتها باعتبارها المصدر الرئيسى للثروة والنمو والانتعاش، مع القدرة على مواجهة الأزمات والمشكلات برؤية داخلية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأولويات وتملك القدرة على رفض النصائح الخارجية عندما تتعارض مع المصالح الوطنية ومع تطلعات التنمية الشاملة والمستدامة هو ما صنعه ماليزيا بكل اصرار برفضها مقترحات صندوق النقد الدولي لأصلاح الأزمة عام 1997 وتمكنت بعد عام من إعادة الأوضاع إلى مرحلة الاستقرار والتصويب والأصلاح، مع تفعيل دور البنك المركزى ورقابته الدقيقة للجهاز المصرفى.

وهناك دائما ثلاثة تحديات أساسية تواجه الإصلاح والانتعاش هي تحدى رفع الانتاجية - تحدى رفع الكفاءة والجودة بصورة متكاملة. تحدى

امتلاك القدرة على تنافسية أسعار المنتج النهائي، ويتكامل مع ذلك القدرة على امتلاك سياسات تنموية تركز على القطاعات الانتاجية القادرة على امتلاك قدرات تنافسية بالمعايير الدولية وهو ما يرتبط بالضرورة بالتركيز على الصناعات كثيفة التكنولوجيا والصناعات كثيفة رأس المال وهو ما يعنى الأولوية القصوى لاقتصاد المعرفة، وفي مقدمتها صناعة الالكترونيات والمعلومات والاتصالات بحكم أن المعرفة فى العصر الحديث تعد المدخل الحيوى والرئيسى للعديد من الأشياء والنجاحات مع تنفيذ برامج مكملة لضمان التنمية التكنولوجية للقطاعات التقليدية وهو ما تم التركيز عليه فى قطاع المطاط، ويتطلب ذلك التركيز على ضمان تدفق التكنولوجيا الحديثة وأن يرتبط نشاط الشركات متعددة الجنسية بهذا التدفق والحرص من تدفق الأموال الساخنة عن طريق أسواق المال باعتبارها أموال مضاربة ولا تعكس رغبة استثمارية حقيقية وليس هناك ترحيب حكومى مالىزى بهذه النوعية من الاستثمار غير المباشر .

ويتطلب النجاح والاصلاح تحديد جدول زمنى للوصول إلى وضع الدول الصناعية المتقدمة وهو ما يحتاج وفقا للاستراتيجية الشاملة فترة ثلاثين عاما بدأت من عام 1990 وتنتهى فى عام 2020 عن طريق تحديد متوسط نمو سنوى 7% مع تنمية كاملة لكافة القطاعات فى الصناعة والزراعة والخدمات والاهتمام الكثيف بتعديل جذرى لهيكل العمل والعمالة وفقا للمعايير الدولية وأن يرتبط ذلك بالحفاظ على مسيرة التنمية وضمان الاستقرار، والماليزيون لا يرغبون فى أن تصبح هويتهم يابانية ولكن يحرصون على هويتهم الماليزية ويجب ادراك صعوبة تغيير عقلية البشر وسهولة تغيير معادلات الاقتصاد وساهم فى ضمان التنفيذ الفعلى لاستراتيجية طويلة الأجل التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال

الوكالات الحكومية المتخصصة وتنفيذ برامج ميسرة للتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة الحضانات التكنولوجية لتحديث هذه النوعية من المشروعات كثيفة العمالة بما يضمن في النهاية قيام شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، وفي نفس الوقت فإن الحكومة قامت بدور رئيسي في الاقتصاد المالي في القطاعات الاقتصادية اليومية اللازمة لقيادة التنمية خاصة في قطاع المعلومات والاتصالات وفتح الأسواق للصادرات وتعديل القوانين والتشريعات والانفتاح على التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

إن نجاح الإصلاح والانتعاش يستوجب الاهتمام الواضح بتوزيع الثروة والدخول وعدم السماح لفئة بامتلاك واحتكار كافة مفااتيح الاقتصاد وهما يتطلب تنفيذ سياسات عامة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتضييق الفجوة في الثروة والدخول وضمان دخول كافة فئات المجتمع بغير قيود إلى مجالات النشاط المختلفة، وفي مقدمتها التجارة الداخلية والخارجية والصناعة وتوفير فرص التعليم لكافة فئات المجتمع مع الاهتمام المكثف بالطبقة الوسطى باعتبارها عمادا رئيسيا للتنمية وعمادا رئيسيا للاستقرار والتوازن بكافة عناصره وأشكاله يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوفير فرص العمل وتقليص معدلات التضخم .

يقدم النموذج المالي وصفة سحرية متكاملة الأبعاد والملاحم والتنمية الشاملة والمستدامة المحققة للانتعاش الاقتصادي المتواصل والحريصة في نفس الوقت على معادلات التوازن السياسي والاجتماعي والحضاري وهي معادلات استوجبت عدم الخضوع لضغوط الخارج والإصرار على التوليفة الوطنية للإصلاح والنهوض التي تحافظ على الهوية ولا تفرط في الثوابت والأساسيات الوطنية والعقيدية بالصورة التي لاتعوق الانفتاح على العالم ومتغيراته .

وترتبط تلك التوليفة الماليزية بقيادة مهاتير محمد رئيس الوزراء السابق وحرصه الشديد على شفافية نظام الحكم ومقاومة كل صور وأشكال الفساد والاصرار على نزاهة الحكم والحاكمين وافساح المجال لمشاركة أوسع نطاقا لقطاعات عريضة من المواطنين من خلال الأحزاب في الحياة العامة مع فتح الأبواب أمام الكفاءات والقدرات الوطنية لتولى المسؤولية فى كافة المواقع بما يعمق مفهوم أهل الكفاءة فى مواجهة مفهوم أهل الثقة بكل سيئاته ومخاطره وأهواله .

ويبقى -من بعد ومن قبل مهاتير- الحرص الشديد على تحجيم النفوذ والتأثير الوافد من الخارج اقليميا وعالميا ووضع ماليزيا على خريطة الأحداث الدولية بالصورة التى تدافع بها عن قضايا الدول النامية بكل القوة والصراحة وبدون تهاون مع الحرص فى نفس الوقت. (تأكيدا للهوية) على الالتزام بقضايا العالم الاسلامى وعدم التفريط فى ركائزها الأساسية ومساندة تحركاتها بغض النظر عن البعد الجغرافى والمصلحى حتى لا ينفرد العقد وتضيع الملامح والأبعاد كما حدث فى نماذج أخرى للنمو الاقتصادى الاسيوية ومعها ضلت الطريق وفقدت بوصلة التوجهات . ٢٠ !

(8) المنتدى العالمى للمعرفة والتبشير بآسيا الكبرى :

تحت عنوان للتعاون الاقتصادى وآسيا الكبرى، عقد المنتدى العالمى للمعرفة دورته التاسعة فى العاصمة الكورية سيول بين 14 و 16 أكتوبر 2008 وهى الدورة التى يبدو من عنوانها تركيزها على القضايا الكبرى التى يمكن أن تجعل من القرن الحالى قرنا آسيويا بامتياز، وكشأن كثير من أولويات العمل الدولى الراهنة. فقد لقت الأزمة العالمية الراهنة والجهود المبذولة هنا وهناك بظلالها على أعمال المنتدى، لكن ظل الهدف الأساسى فى جميع الحوارات والمناقشات هو كيف يمكن عبر آليات التعاون

الاقتصادى المختلفة أن تجعل من دول القارة الآسيوية قوة محرك للاقتصاد العالمى فى المستقبل ، وأن تؤكد بالتالى مقولات أن موازين القوى العالمية تتغير أيضا عبر التبدلات السلمية التدريجية وليس فقط عبر الآليات العنيفة واستخدامات القوة العسكرية .

تعود فكرة المنتدى العالمى للمعرفة إلى ما يقرب من عقد مضى، ووراءها واحدة من كبريات المؤسسات الاعلامية الكبرى فى كوريا الجنوبية ، وهى مؤسسة ما بيل للنشر والتلفزيون ، والتى تنشر صحيفة ما بيل للأعمال واسعة الانتشار ، يرأس تحريرها هاشانج داي وان، وهو نفسه مؤسس ورئيس المنتدى الذى يعمل فى تنظيمه بصورة مماثلة لما هو معروف عن منتدى دافوس الاقتصادى حيث يشارك كثير من القيادات والرموز السياسية والاقتصادية العالمية فى أعمال منتدى المعرفة عبر طرح خبراتهم ورؤيتهم إزاء ما يجرى فى العالم ومعهم عدد كبير من الخبراء فى ميادين متعددة كمتحدثين فى قضايا عملية مختلفة ذات صلة بموضوع وشعار الدورة، وأبرزهم الذين حصلوا على جوائز نوبل فى الاقتصاد فى السنوات السابقة ، ومن الشخصيات التى شاركت فى دورات سابقة للمنتدى تونى بلير، وكولين باول، وكوندوليزا رايس ، ومهاثير محمد ، وبيل جيتس مؤسس ورئيس ميكروسوفت وستيف جويس مؤسس ابل وغيرهم من كبار رموز الأعمال العالميين .

كما يحرص عدد هائل من أساتذة الجامعات ورجال الأعمال والإعلاميين من أنحاء مختلفة من العالم على حضور المنتدى برغم تكلفة المشاركة العالية التى لا تقل عن ألفى دولار للفرد الواحد. ناهيك عن تكاليف السفر والإقامة، وذلك لمجرد الحضور والاستماع إلى الندوات، وورش العمل المختلفة، ومحاضرات الخبراء من مختلف دول العالم ، والحصول على الأوراق والدراسات ، وقد شارك فى هذه الدورة أكثر من ثلاثة آلاف

مشارك حيث لم يكن عدد حضور أى حلقة نقاشية يقل عن 500 فرد ، أما المحاضرات العامة لكبار الشخصيات فكانت تزيد على ألفى شخص .

ووفقا لتصميم الندوة التاسعة للمنتدى وشعارها عن التعاون الاقتصادى وتشكيل آسيا الكبرى كانت هناك سبعة محاور متكاملة منها: نظرة لأحوال عام 2009 والمشاركة من أجل النمو والتمويل .

ونظرا لأن الأزمة العالمية الراهنة لم تترك أحداً فقد فرضت نفسها على المداخلات. وبررت للكثيرين المطالبة باعادة النظر كليا فى آليات النظام المالى العالمى الموروثة منذ منتصف القرن العشرين، وتشكيل آليات جديدة تتناسب مع حقائق العالم المعاصر وحالة العولمة وتبدل موازين القوة الاقتصادية بين القوى القديمة والقوى الصاعدة .

وفى الكلمة الافتتاحية للمنتدى دعا الرئيس الكورى لى ميونج باك إلى انشاء مؤسسات دولية جديدة لتدير النظام المالى الحالى بدلا من تلك القائمة الآن والتى تعد بشكل أو بآخر - كما قال - سببا فى الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، وتؤكد فى اللحظة نفسها أن الأزمة تثبت أن العالم مترابط ومتداخل ومعقد أكثر مما يعتقد الكثيرون وأنه لا سبيل إلى إعادة الثقة فى النظام المالى العالمى إلا من خلال بناء مؤسسات جيدة يشارك فى وضع لبناتها كل الدول بلا استثناء ، وأن الفجوة الراهنة بين المؤسسات العالمية القائمة وميزان القوة الاقتصادى لا بد من علاجها عبر حل جماعى وليس حلا منفردا ، أو عبر مجموعة محدودة من الدول .

لكن الأزمة من جانب آخر ، وحسب الرئيس الكورى أثبتت أن العالم بحاجة إلى تنمية مستدامة عالمية تأخذ فى اعتبارها الحفاظ على البيئة ومواجهة الانفجار الحرارى العالمى، عبر رؤية تقوم على الابداع والبحث عن حلول جديدة وجريئة ومباشرا بخطة عمل تنفذها بلاده لكى تصبح واحدة

من الدول الرائدة فى مجال تقنيات الحفاظ على البيئة ونشر اللون الأخضر فى كل مكان والحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة فى حياة نظيفة .

ومن وجهة نظر برتى اهارون رئيس وزراء ايرلندا السابق الذى افتتح أعمال المنتدى بمحاضرة عن العولمة وتعاونات الاقتصادات فقال أن السنوات القليلة الماضية أثبتت أن العولمة هى أكبر حركة تواصل عالمى بين الناس والبضائع والسلع والخدمات إلى المدى الذى لايجعل هناك امكانية أن يقصى طرف طرفا آخر ، فالتضمين والمشاركة والتداخل باتت أسس لا خلاف عليها للاقتصاد المستقر والعادل، سواء على المستوى المحلى لكل بلد، أو على المستوى العولمى، وفى كل الأحوال فإن أهم شىء للمجتمع هو أن يقوم افراده بالانتاج المستمر الذى يحافظ على البيئة ويحقق المنافع الجماعية وأن يدفع الناس الضرائب لتعود إليهم فى صورة تنمية ، لكن شريطة أن يحدث ذلك فى ظل أكبر درجة من الشفافية ، وإلا تمثل تهديدا للنظام العام .

أما عن تجربة بلاده ايرلندا فى التنمية الاقتصادية التى قفزت بالاقتصاد الايرلندى فى السنوات العشر الماضية قفزات كبيرة فقد كان مفتاحها الرئيسى هو نهضة التعليم عبر استثمار مخطط واع باعتباره - أى التعليم - هو مصدر المصادر للمعرفة وجذب المهاجرين الايرلنديين ليستثمروا فى بلدهم الأم بخبراتهم واموالهم ، والتركيز على عناصر اجتماعية فى العمل الاقتصادى من خلال تعاون وثيق وشفاف بين الصناع والتجار والحكومة والمجتمع الفنى وتضمين كل القطاعات الصغيرة والكبيرة معا وفق تناغم وتكامل فى الأداء ، وفى تحقيق الأهداف .

جون هاورد من جانبه واستادا إلى خبرته العلمية كرئيس وزراء سابق لاستراليا، عبر عن تأييده التام للرأسمالية كنظام للتنمية والتطور ، لكنه حذر من عدم تعاون الدول الكبرى فى الخروج بحلول خلاقة للأزمة العالمية الراهنة ، معتبرا أن أحد أهم دروس الأزمة يكمن فى أن بعض

التدخل الحكومي مهم في الرقابة على عمل المصارف والمؤسسات المالية ، وفي وضع الضوابط لكن دون مبالغة أو تدخل يؤدي إلى هدم أسس النظام الرأسمالي نفسه ، محذرا أيضا من الوقوع في خطأ عمل مقارنات بين أزمة 1929 والأزمة الراهنة، نظرا للتحويلات الكبرى التي حدثت في الاقتصاد العالمي ، وخريطة توزيع القوة عبر الاعوام السبعين الماضية وهو ما يجب أخذه في أي إجراءات مستقبلية عاجلة .

وفي ندوة بعنوان، [التعاون كحل لعدم اليقين] شارك فيها أربعة متحدثين من خلفيات عملية مختلفة جاء التركيز فيها على وضع مخارج عملية لحالة الضعف الاقتصادي الراهن والتضخم المتزايد ، وما يمثلانه من أسباب جوهرية لتباطؤ النمو في السنوات القليلة المقبلة ، ومما ذكره اسكو اهو - رئيس وزراء فنلندا السابق - أن الأزمة الراهنة تؤكد خطورة الاعتماد المتزايد بالنسبة لكل من الاقتصاد العالمي والاقتصادات الناهضة على المستهلكين الأمريكيين ، من ثم فمن الضرورة تنويع مصادر الاعتماد ، وتوسيع دائرة المستهلكين عبر العالم، وهذا درس موجه بالأساس إلى الهند والصين والاتحاد الأوروبي ، وإن النظام المالي الراهن أثبت أنه قد وصل إلى ذروته وأن العالم بحاجة إلى أن يغير عقليته ، وأن يحدث نوع من الإصلاح الذاتي إذا أريد لنمو الاقتصاد العالمي أن يعود من جديد .

والشركات أيضا، لاسيما الكبيرة منها، فمطلوب منها كما قال اسكو اهو أن تقلل التكلفة في دورات الانتاج فيما عدا دورة البحث والتطوير، لأنها الآن هي الأهم، ومنها ستخرج الحلول الجديدة المبدعة والخلقة، محذرا من خطأ كبير يروج له بعض الاقتصاديين الآن، وهو أن مجرد تخفيض سعر النفط والمواد الخام سوف يصلح النظام العالمي، فالأزمة أكثر عمقا من مثل هذه الحلول الجزئية والهامشية التي ربما تأتي بنتائج عكسية أكثر .

الفصل الثانى

الأموال العربية ونزيف الأزمة العالمية

ولا تقتصر الأزمة فى تداعياتها على مجرد الخسائر المهولة والفادحة لأسواق المال ولكن الخطورة الشديدة ترتبط بدفعها للدول إلى تجاوز كل الخطوط الحمراء الحاكمة للعلاقات الاقتصادية والتجارية حتى مع الدول الصديقة، والمثال المثير يرتبط بتطبيق بريطانيا لقوانين مكافحة الارهاب وهى قوانين استثنائية وطارئة ومقيدة فى نفس الوقت ضد أيسلندا الدولة الأوروبية بهدف الحجز على أصول وأموال الشركات الأيسلندية العاملة فى بريطانيا حماية للمليارات من الدولارات التى تمثل ايداعات لأطراف بريطانية فى بنوك ايسلندية سيطرت عليها الحكومة هناك، وتكشف هذه القصة المهمة طبيعة خسائر الأموال الخارجية فى كافة المؤسسات والبنوك الأمريكية والأوروبية حيث تركز خطط الإنقاذ العاجلة على تأمين وحماية حقوق المواطنين بالدرجة الأولى وتتغاضى بصورة شبه كاملة عن تأمين حقوق الأجانب من غير المواطنين، وتتص صراحة على عدم ضمان أموال الدول الأخرى سواء كانت أموالاً تخص الصناديق السيادية المملوكة للحكومات أو غيرها من الصور والأشكال وهو ما تضمنته خطة الإنقاذ المالى الأمريكى التى أقرها الكونجرس بشكل صريح وواضح، ولا يفسر ذلك فقط ضخامة خسائر الأموال العابرة للقارات والدول ولكنه يفسر أيضا حالة الذعر الشديد وعدم الثقة المفرطة نتيجة الصدمة المفجعة فى حجم الأزمة وفى معالجات الأزمة لكل ما تلقى به بظلال دامية على مستقبل حركة الأموال فى العالم التى يقدرها بنك التسويات الأوروبى الدولى بنحو 4 تريليونات دولار يوميا وانعكاس الفرع على معاملات الأسواق واستقرارها على المستقبل القريب والبعيد .

(1) الصناديق السيادية والخسائر الموجهة :

وتقدم حالة الهلع والارتباك التي تحيط بمعاملات أعمال الصناديق الاستثمارية السيادية المملوكة للدول نموذجاً متكاملاً عن حالة الفوضى الراهنة والمستقبلية في أسواق المال العالمية وتفسر حقائق عدم الاستقرار المتوقعة في الأجل القصير والمتوسط والحاجة الضرورية لاتخاذ إجراءات دولية من شأنها أن تعيد الاستقرار في الأجل الطويل على أفضل الفروض، ويوضح تلك الحقائق المتغيرات العاصفة التي لحقت بتوزيع استثمارات هذه الصناديق حيث بلغت في أمريكا الشمالية وأمريكا وكندا 39% من مجمل الاستثمارات في الربع الأول من عام 2008 وانخفضت بشكل حاد إلى 0.3% في الربع الثاني وفي المقابل ارتفعت استثماراتها في دول آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط إلى 58% في الربع الثاني مقابل 43% في الربع الأول .

وبالنسبة لتوزيع الاستثمارات وفقاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة فإن مجلة النيوزويك الأمريكية ترصد أن هذه الصناديق كانت توجه 74% من استثماراتها في الربع الأول من عام 2008 لقطاع الخدمات المالية و تراجعت النسبة إلى 15% فقط مع الربع الثاني ولكن هذا التراجع اتجه إلى قطاع متفجر يتمتع بدرجة مخاطر عالية للغاية وكان بالفعل قد دخل إلى دائرة الأزمة الحادة وهو قطاع العقارات حيث ارتفعت استثمارات هذه الصناديق إلى 51.7% من إجمالي استثماراتها في الربع الثاني بعد أن كانت لا تتعدى 3.7% في الربع الأول من عام 2008 بما يكشف عن ضخامة خسائرها لحظة تفجير الأزمة وتفاقمها بعد الشهر الأول من بداية الربع الثالث من العام وهو ما يمكن أن يندرج تحت بند الألبان والأسرار في أسواق المال والاستثمار العالمية والحسابات المضللة والضغط التي قادت

الكثيرين إلى قاع الخسائر والضياع المالي خاصة أن الفقاعة العقارية الأمريكية والفقاعة العقارية البريطانية تعرضتا للانفجار المدوي في اغسطس 2007 وبقينا خارج نطاق المعالجة والاصلاح حتى تفجر الأزمة العالمية في سبتمبر 2008 .

وبالرغم من عدم توافر احصاءات شاملة ودقيقة عن الاستثمار الخارجى فى اسواق الولايات المتحدة الأمريكية بحكم الحركة السريعة للأموال عالميا وايضا بحكم الافتقار إلى الشفافية فى المعاملات وتعقيداتها وتشابكاتها وهو ما أكدت عليه نتائج الأزمة العالمية ووضعته فى صدارة الأسباب ووفقا لمؤشرات مجلس الاحتياط الفيدرالى [البنك المركزى الأمريكى] فإن خسائر الاستثمارات الأجنبية فى أسواق المال العالمية خلال 11 شهراً تمتد مع بداية الأزمة بانفجار الفقاعة العقارية فى اغسطس 2007 وحتى نهاية يونيو 2008 تبلغ نحو 400 مليار دولار وأن هذه الخسائر ارتفعت مع اندلاع الأزمة العالمية إلى أكثر من تريليون دولار [1000 مليار دولار] وأن خسائر الاستثمارات العربية المصدرة تبلغ 50 مليار دولار .

(2) الفوائض البترولية والسوق الأمريكية :

وتشير الاحصائيات إلى أن رصيد الفوائض لدول مجلس التعاون الخليجى ارتفع فى عام 2008 إلى أكثر من تريليونى دولار فى ظل الارتفاعات الدولية لأسعار النفط السابقة على الانخفاض الأخير للأسعار ووفقا لتقديرات معهد التمويل الدولى فإن السنوات الخمس الأخيرة شهدت تدفقات استثمارية جديدة من هذه الدول فى أسواق الاستثمار العالمية تبلغ 530 مليار دولار منها 300 مليار دولار توجهت للأسواق الأمريكية وكل ذلك بخلاف الاستثمارات السابقة على السنوات الخمس والتى تزامنت مع بداية

الفوائض النفطية بعد ارتفاع أسعاره نتيجة لحرب أكتوبر 1973 والتي قدرت بما يتراوح من تريليون دولار و 800 مليار دولار على الرغم من الخسائر العربية البالغة الضخامة في مضاربات المعادن النفيسة والعملات الدولية وتقلباتها العنيفة وأزمة المديونية لدول أمريكا اللاتينية في الثمانينات والتي تقدر خسائرها فيها بنحو 300 مليار دولار، وتشير مؤشرات وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن الاستثمارات العربية في الأصول المالية الأمريكية تبلغ 322 مليار دولار غالبيتها العظمى بنحو 3.8 مليارات دولار استثمارات سعودية وخليجية منها استثمارات مصرية تبلغ 11 مليار دولار واستثمارات المغرب قيمتها 1.3 مليار بخلاف استثمارات للأردن ولبنان وتونس .

وترصد المؤشرات الأمريكية للتاريخ القريب الخسائر في البورصة الأمريكية عام 2001 مع انهيار اسهم شركات البرمجيات المسماه بفقاعة "الدوت كوم" والتي ارتفع خسائرها الاجمالية إلى 7 تريليونات دولار من القيمة السوقية للأسهم، وفي ذلك الوقت قدرت خسائر الاستثمار الأجنبي بنسبة 18% من الخسائر الاجمالية بقيمة 314 مليار دولار وقدرت خسائر الاستثمارات العربية بمبلغ 3.2 مليار دولار حيث كانت تقديرات تعاملات العرب في بورصة نيويورك عموما لا تزيد على 45 مليار دولار، ويستوجب التحليل الاقتصادي والمالي الدقيق عند حساب الخسائر وتقديرها أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة أسواق المال المفتوحة عالميا وتداول الاسهم الأمريكية في العديد من بورصات العالم الكبرى وأن خسائر المعاملات تحسب في نطاق تعاملات كل بورصة وفقا للدولة التي تنتمي إليها وبالتالي فإن خسائر المتعاملين على الأسهم الأمريكية المفلسة تتيح المشاركة المباشرة في رؤوس أموالها بنظام يعرف بالأسهم الممتازة وكذلك السندات الخاصة ولا يدخل ذلك في تقدير خسائر البورصات وما لحق بالمستثمرين الأجانب

عموما في هذا الشأن بالغ الضخامة مع افلاس ليمان برازرز رابع أكبر بنك استثماري أمريكي وغيره ، ومع وضع البنوك الاستثمارية الاخرى العملاقة تحت الوضاية وتأمينها تأميما جزئيا بدخول مجلس الاحتياط الفيدرالى أو وزارة الخزانة كمساهم أكبر وما شملته هذه الإجراءات من ضمان جزئى لحقوق الملاك وأصحاب الأسهم الأصليين، وقد تضمنت خطة الانقاذ العاجل الأمريكية النص على عدم تعويض حقوق صناديق الاستثمار السيادية مما يجعل خسارتها لكامل استثماراتها وليس لجزء منها كما هو الحال للمستثمرين الأمريكيين وتوضح مشاورات وزارة الخزانة الأمريكية ضخامة قيمة الأوراق المالية الأمريكية بكثافة صدورها واشكالها التقليدية حيث تقدرها بنحو 10 تريليونات دولار ملك الحكومة الأمريكية منها 4.2 تريليون دولار ويملك المواطن الامريكى منها 3.1 تريليون دولار وتملك الصناديق الأجنبية السيادية والخاصة 2.7 تريليون دولار .

(3) الاحتياطات النقدية وتقلبات العملات :

وتتكشف جوانب بالغة الأهمية لتفهم الأزمة العالمية ترتبط بضخامة الاحتياطات المملوكة للدول من العملات الدولية الرئيسية وفى المقدمة وعلى العرش الدولار واليورو حيث تبلغ تقديراتها وفقا لأحصائيات صندوق النقد الدولى الأخيرة سبعة تريليونات دولار مع منتصف عام 2008 مرتفعة بمعدلات كبيرة نسبتها 22 % بما يساوى 1.3 تريليون دولار خلال 12 شهرا، مع الإشارة إلى امتلاك الدول النامية خارج نادى الدول الصناعية الكبرى الجزء الكبير من هذه الاحتياطات بما قيمته 5.5 تريليون دولار ويقدر صندوق النقد أن 50% من هذه الاحتياطات بالدولار الأمريكى مقابل 70 % فى نهاية عام ألفين فى حين تقدر حصة اليورو بنحو 28.9 % مقابل 19% فى بداية العقد الحالى مع توزيع الاحتياطات الباقية على

عملات دولية رئيسية أخرى في مقدمتها الجنيه الأسترليني والين الياباني والفرنك السويسري ولكن نصيب الدولار في احتياطات الدول الصناعية الكبرى مازال كبيرا وتبلغ حاليا 68.5% مقابل 72% في سنوات سابقة وتحدد هذه الاحتياطات الضخمة والموظفة في الأسواق المالية والدولية حجم خسائر ومكاسب الدول خاصة فيما يرتبط بتقلبات أسعار الصرف الدولية .

(4) الصناديق السيادية والاستثمارات المتعثرة :

وقد ارتفعت استثمارات الصناديق الاستثمارية السيادية بشكل واضح وكبير في الأسواق العالمية الكبرى خلال السنوات الأخيرة وتقدر الخدمة الاقتصادية لوكالة رويترز أن أصول هذه الصناديق بلغ نحو 3 تريليونات دولار كان ينتظر أن تشهد ارتفاعا ملموسا خلال السنوات القليلة القادمة لتصل إلى ما يتراوح بين 11.7 تريليون دولار مع عام 2013، ومع ضخامة هذه الاستثمارات وما يثار حول نشاطها في الأسواق العالمية الكبرى من مخاوف واعتراضات فقد اجتمعت تحت مظلة صندوق النقد الدولي في بداية سبتمبر 2008 واتفقت على مجموعة من المبادئ الطوعية للاسترشاد بها في ممارستها الاستثمارية بما يسهم في تهدئة المخاوف العالمية بشأن دوافعها الاستثمارية وبلغ عدد هذه الصناديق حاليا نحو 40 صندوقا ورصدت المؤشرات العالمية ارتفاع استثماراتهما خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008 /يناير / اغسطس أي قبل اندفاع الأزمة العالمية لاستحواذ على حصص شركات ومؤسسات مالية كبرى بشكل ملحوظ.

والمثير للانتباه أن الصفقات الكبرى للصناديق الاستثمارية السيادية تركزت بالدرجة الأولى حول مؤسسات مالية وبنوك تعثرت أو أفلست أو بيعت مع احتدام الأزمة المالية، حيث تشير تقديرات رويترز إلى استثمار هذه الصناديق ما قيمته 25.48 مليار دولار في شراء أصول بمؤسسات عالمية

مثل سيتي جروب وميريل ليتش، وان هذه الاستثمارات تزيد بنسبة 66% بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2007 والبالغة قيمتها 15.4 مليار دولار وقد تركزت صفقات هذه الصناديق على السوق الأمريكية بنسبة 62% من اجمالي استثماراتها وبقيمة 15.8 مليار دولار في ثمانى صفقات كبرى ويشكل ذلك نحو خمسة اضعاف استثماراتها الأمريكية فى عام 2007 والبالغ قيمتها 3.45 مليار دولار وجاءت روسيا فى المرتبة الثانية للعام 2008 باستثمارات قيمتها 5.3 مليار دولار استثمارتها دى العالمية فى شركة .أو جى كيه ، أ . الروسية الاقليمية للكهرباء .

وتصدر هذه الصناديق السيادية الاستثمارية صندوق تماسيك هولدينجز السنغافورى وهيئة أبو ظبى للاستثمار ودبى العالمية وقد تعمقت منذ عام 2007 فى الاستثمار فى المصارف الأمريكية والأوربية التى منيت بخسائر فى أزمة الرهن العقارى الأمريكية والأوربية قبل تصاعدها والاستثمارات المترتبة عليها وتضم هذه الصناديق أيضاً صناديق صينية لاستثمار الفوائض الضخمة المحققة والتى بلغت فى الصين أخيراً نحو 1.9 تريليون دولار تشكل احتياطات النقد الأجنبى للدولة كما تملكها أيضا الدول الأخرى صاحبة الفوائض البترولية مثل روسيا .

ولا تقتصر ضخامة الخسائر لدول الفوائض البترولية الخارجية على استثمارات الصناديق الاستثمارية السيادية ، فإن المشكلة التى برزت على السطح فى الفترة الأخيرة ومع تصاعد نيران الأزمة المالية العالمية ترتبط بالمخاوف الشديدة من القدرة على تسييل الأصول أو جانب منها فى الأجل القصير لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الضخمة التى تمولها الدولة، خاصة مشروعات البنية التحتية وهى مشكلة تعمقت كثيراً مع توجهات أسعار النفط للانخفاض المتوالى والكبير خلال الفترة الأخيرة

وتدنى السعر لأقل من 80 دولارا للبرميل، فى حين أن التوقعات السائدة قبل الأزمة العالمية كانت تراهن على حد أدنى لأسعار برميل النفط لا يقل عن 180 دولارا فى مواجهة توقعات مندفعة راهنت فى يوليو 2007 على ضرورة ارتفاع السعر إلى 150 دولارا للبرميل على الأقل ويعكس ذلك انخفاضات كبيرة فى إيرادات الدول النفطية وتعديلات جوهريّة فى موازاناتها العامة لتوفير التمويل للطموحات الاستثمارية تحت التنفيذ .

وقد تعرضت الحكومة الكويتية خلال الفترة الأخيرة لانتقادات فى البرلمان نتيجة الخسائر التى تعرضت لها الهيئة العامة للاستثمارات الكويتية نتيجة لقيامها باستثمار نحو خمسة مليارات دولار فى أصول بنك ميريل لينش وسيتى جروب ضمن صفقات الصناديق الاستثمارية السيادية الدولية وكانت أبوظبى قد عقدت صفقة لشراء حصة من سيتى جروب قيمتها 7.5 مليار دولار كما اشترت هيئة الاستثمار القطرية 20 % من بورصة لندن كشركة و 2 % من بنك كريدى سويس فى سبتمبر 2007 .

وفى ظل هذه الأوضاع العربية التى تفتقر لدرجة عالية من الشفافية يصعب معها رصد الحجم النهائى والتقدير الاجمالى للخسائر المباشرة فى أسواق المال الأمريكية والأوروبية وغيرها ، وعلى الرغم من كل ذلك فإن هناك مؤشرات على تصاعد المخاوف من أزمة سيولة دفعت المؤسسات النقدية المسئولة لزيادة السيولة بمعدلات مرتفعة خلال الفترة الأخيرة لدعم مواقف البنوك ومعاملاتها وتعاملاتها مع الجمهور حيث تم ضخ عشرات المليارات من الدولارات فى السعودية والإمارات العربية وغيرها .

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند حساب الخسائر الاجمالية أن الأزمة قد طالت أيضا الأسواق الآسيوية التى يتركز بها جانب من

الاستثمارات العربية والخليجية، وكانت خلال السنوات الأخيرة الماضية تمثل الملاذ الآمن من تقلبات الأسواق الأمريكية والأوروبية وتوجيهها للتضييق على الاستثمارات العربية والخليجية في أنشطتها وأعمالها، وقد شهدت بورصة طوكيو التي تعد المركز والقلب للبورصات الآسيوية انخفاضات حادة ومتوالية لم تشهدها منذ عام 1987 وكذلك الحال في بورصات هونج كونج واضطرت إدارة بورصة جاكارتا الأندونيسية إلى تعليق التعامل بعد تراجع المؤشر 10.28 % مما يعنى أن الخسائر متعددة الحلقات بغير انفصال أو انقطاع .

وفي الدول الخليجية تحديدا وعلى الرغم من كل أحاديث الثروة والفائض والعائدات النفطية الضخمة فإن خسائر السوق السعودية بلغت نحو 124 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 بنسبة 18.25 % من القيمة الاجمالية لرأس مال البورصة وفي يوم الثلاثاء 7 أكتوبر 2008 بلغت قيمة خسائر البورصة السعودية في يوم واحد 24 مليار دولار ولا يقل عن ذلك خطورة ما حدث للبورصة المصرية الذى توالى نزيف الخسائر منذ يونيو 2007 وتراكت قيمتها حتى نهاية أغسطس 2007 لتخسر البورصة نحو 30 % من رأسمالها وعندما عادت للعمل بعد أجازة عيد الفطر يومى الأربعاء والخميس 8 و 9 أكتوبر خسرت أكثر من 20 % إضافية لتصل الخسائر الاجمالية في رأسمالها إلى نحو 50 % مما يعكس مسلسل الخسائر الضخمة المتوالى الحلقات بصورة غير مباشرة على الأسواق العربية .

قدمت الأزمة المالية العالمية درسا مهما في الاقتصاد لكافة دول العالم يؤكد أن التوسع في الانفاق الاستهلاكى والتوسع فى القروض الاستهلاكية بكافة صورها وأشكالها لابد وأن يدفع الجميع إلى الكارثة ومن

أهم ما كشفته أن الطموحات السياسية للفوز بالانتخابات قد تتسبب فى تقويض دعائم اقتصاد أكبر قوة اقتصادية عالمية، حيث تشير التحليلات إلى أن برنامج بوش الابن الانتخابى عام 2004 والقائم على ما يسمى بمبدأ مجتمع التملك قد سمح للمؤسسات المالية والبنوك أن تقدم قروضا بلا ضمانات للأمريكيين وبتسهيلات تخالف كافة الأعراف المصرفية مما تسبب بالضرورة فى انفجار الفقاعة العقارية وقيادتها للأزمة المالية وهى المناخ لصناعة التسيب والانحراف والفساد فى المؤسسات المالية والبنوك الأمريكية الكبرى تحت ظلال برنامج الرئيس الانتخابى العظيم .

وتشير الأرقام إلى أن جنون المجتمع الاستهلاكي وسيادة عقلية الاستهلاك التى تفوق امكانيات وقدرات المواطنين اعتمادا على القروض وبطاقات الائتمان البلاستيكية نجم عنه أن انفاق الأمريكيين تعدى دخولهم سنويا بنحو 800 مليار دولار بما يعنيه أن الأمريكى ينفق ما لا يملكه وما لم يحصل عليه بعد، وكانت النتيجة مخيفة ومفرعة فى جانب الادخار وتضاعفه وانخفاضه والإسراف والافراط فى الاقتراض من الخارج بكافة الأساليب والسبل الى حدود النصب والاحتيال من المؤسسات المالية والبنوك وكل ذلك يكاد يعصف بكل الشدة والعنف بالحلم الأمريكى ويكاد يقود التطلع العالمى للأحسن والأفضل إلى قيعان الاحباط والدمار ١٢

الفصل الثالث مصر والازمة العالمية

أولاً- الاقتصاد المصرى والازمة :

أظن أن أزمة الثقة فى قدرة الاقتصاد الليبرالى على تصحيح نفسه اعتمادا على قوانين السوق، والإعتراف بحتمية تدخل الدولة ممثلة فى الحكومة الفيدرالية للقيام بمهمة التصحيح فتحت الأبواب على مصاريعها للتشكيك فى "روشتة الدواء الموحدة، التى أعتمدتها الإدارة الأمريكية طريقا أوحدا لتصحيح مسارات الاقتصاديات الوطنية التى عرفت باسم "تفاهمات واشنطن" التى تجعل من تقزيم دور الدولة والحد من تدخلها فى الشأن الاقتصادى أحد المسلمات والشروط الأساسية لأصلاح مسيرة الاقتصاديات الوطنية .

ومع السقوط المدوى لمبادئ الليبرالية فى كارثة الولايات المتحدة المالية ضعفت مراكز قوى ونفوذ عديدة فى كثير من الاقتصاديات الوطنية اعتبرت التمسك بحذافير النموذج الأمريكى طوق النجاة الوحيد لأى اصلاح اقتصادى دون مراعاة لاختلاف الأمكنة والظروف ودرجات النمو والتطور الاقتصادى ، كما ضعفت قدرة الولايات المتحدة على اصدار الأوامر والنواهى المغلفة فى صورة . "تصائح ملزمة" تحت ذريعة استيفاء شروط العولمة والدخول فى اتفاقيات الجات أو استنادا إلى حقها فى مراقبة الأسواق الاقتصادية المحلية التى تسعى إلى الاندماج فى الاقتصاد العالمى باعتبارها القوة الاقتصادية الأكبر فى عالمنا الراهن .

وربما لا يتذكر كثيرون الأزمة الصعبة التى وقعت بن القاهرة وواشنطن عام 2006 عندما قرر البنك المركزى المصرى ادماج ثلاثة بنوك

وطنية ضعيفة بلغت خسائرها خمسة مليارات جنيه في بنك واحد، ودخل البنك المركزى مشتريا للجانب الأكبر من أسهمه بكلفة بلغت أربعة مليارات جنيه انقذا لودائع المواطنين فى البنوك الثلاثة التى وصل حجمها إلى حدود 15 مليار جنيه .. اعتبر الأمريكيون مافعله البنك المركزى المصرى إثما عظيما لأنه ينطوى على تدخل مباشر من جانب الدولة ويتضمن نوعا من العودة إلى قرارات التأميم ، وأقاموا الدنيا وهددوا باستخدام المشروطة السياسية وتعليق جانب من المعونة الأمريكية لكن محافظ البنك المركزى المصرى فاروق العقدة أصر على موقفه بدعم من القيادة السياسية لأن البديل الوحيد لقراره هو تبديد ودائع عدد ضخم من المصريين .

الآن لم يعد فى وسع الولايات المتحدة ، وقد جاوز تدخل الحكومة الفيدرالية المباشر لانقاذ المصارف الأمريكية كل معايير الليبرالية الاقتصادية وضرب عرض الحائط بتفاهات واشنطن ، أن تدعى أنها صاحبة النموذج الوحيد الصحيح القادر على تحقيق تنمية مستمرة وأنها تملك حق توجيه الاقتصادات الوطنية بحكم قيادة الاقتصاد الأمريكى للاقتصاد العالمى ، وهو أمر بات موضوع شكوك متزايدة من جانب معظم الاقتصاديين العالميين الذين يعتقدون أن حقبة الهيمنة الأمريكية على الاقتصادات العالمية قد قاربت على الانتهاء ، وأن الكارثة المالية الأخيرة سوف تعجل بهذه الانتكاسة لأسباب موضوعية عديدة أهمها ، أن الناتج المحلى الصينى الذى كان متوقعا أن يتفوق على الناتج المحلى عام 2040 سوف يحقق هذا الهدف عام 2027 بسبب تنامي العجز الأمريكى وتضايف حجم ديون الولايات المتحدة وانخفاض معدل الادخار الأمريكى من خمسة فى المائة إلى حدود صفر فى المائة مع تزايد احتمالات هبوط معدل النمو الأمريكى من 2 فى المائة إلى واحد فى المائة وربما أقل من ذلك، على

حين ينمو الاقتصاد الصينى بمعدل مستمر يتجاوز فى المتوسط 8 فى المائة ويزداد حجم المدخرات الصينية إلى حدود 40 فى المائة من معدل الدخل ، ويتسع حجم الطبقة الوسطى فى الصين وتتزايد قدرتها على الاستهلاك إلى حد لم تعد معه صادرات الصين إلى الولايات المتحدة المحرك الرئيسى لعملية النمو الاقتصادى فى الصين، فضلا عن هبوط الدولار عن عرشه الذى يتعرض الآن للتطورات نفسها التى تعرض لها الجنيه الأسترالى فى ثلاثينيات القرن العشرين عندما لم يعد فى قدرته، بسبب كلفة الحرب التى دخلتها إنجلترا ، أن يصبح المكون الرئيسى فى الاحتياطيات النقدية العالمية ولجوء عدد من الدول بينها مصر إلى تنويع سلة احتياطياتها النقدية .

وإذا كان الاقتصاد المصرى يسعى منذ فترة كى يكون جزءاً من الاقتصاد العالمى فى ظل ضغوط العولمة التى وحدثت معايير التجارة الدولية وزادت من الاعتماد على الاستثمارات الخارجية وأتاحت حرية انتقال الأشخاص والأموال والأفكار عبر حدود جغرافية تساقطت جدرانها العازلة وسماوات مفتوحة اختصرت المسافات والأزمنة وحولت العالم إلى قرية صغيرة متشابكة، فمن الطبيعى أن يتأثر الاقتصاد الوطنى بما حدث فى الولايات المتحدة ، ورغم أن المصارف المصرية تعرضت قبل عدة سنوات لمشكلة مماثلة بسبب تراكم حجم ضخ من الديون السيئة السمعة ، وتعثرت عدد من أصحاب المديونيات الثقيلة عن السداد جميعهم من كبار رجال الأعمال ، ولكن أزمة المصارف المصرية مرت دون مضاعفات جسيمة بعد أن تدخل البنك المركزى لتصحيح الوضع فى إطار خطة متوسطة الأجل عالجت مشكلة الديون المتعثرة ، واعادت تنظيم المصارف المصرية بما زاد من مناعتها وجعلها أكثر قدرة على تحمل المخاطر المحسوبة لائتمان منظم تضبطه قواعد واضحة.

وعلى حين كانت مشكلة التمويل العقاري السيئ السمعة السبب الرئيسى فى الكارثة المالية الأمريكية بعد أن بلغ حجم الرهونات العقارية 6 تريليونات دولار مع انعدام الضمانات الحقيقية لسداد أقساط ثروة عقارية مهولة تفترش مساحة الولايات المتحدة وتغطى احتياجات كل فئاتها الاجتماعية وهبوط قيمتها السوقية بسبب عجز الكثيرين عن السداد، فإن حجم التمويل العقاري فى المصارف المصرية لا يكاد يصل إلى أكثر من 2 فى المائة من حجم ائتمان البنوك [350 مليار جنيه] نتيجة تعليمات صارمة من البنك المركزى فرضت على البنوك ألا يزيد حجم الائتمان العقاري على خمسة فى المائة ، وأوجبت إيقاع عقوبات وغرامات باهظة على أى بنك يخالف شرط الاقتراض العقاري ، تم تطبيقها بالفعل على اثنين من البنوك دفع كل منهما غرامة مليونى جنيه ضمانا لجدية الائتمان وتوجيهه إلى مشروعات عقارية يتم بناؤها بالفعل بما يمنع معظم صور التلاعب ويحدد من امكانية المضاربة وقد يكون ضمن التأثيرات المباشرة المحدودة لجوء بعض البنوك المصرية إلى ايداع مبالغ من أموالها فى بعض المصارف الأمريكية التى اضيرت من الأزمة المالية الأخيرة . لكن ثمة ما يؤكد أن الأموال المصرية المودعة فى بنك ليمان برازرز الذى أشهر إفلاسه مبالغ جد محدودة يملكها أحد فروع البنوك المصرية فى الخارج .

لكن ما من شك فى أن الآثار غير المباشرة أوسع كثيرا لعل أهمها الخروج الجماعى لرؤوس أموال أجنبية يتم تداولها فى البورصة المصرية لتعويض أصحابها عن نقص السيولة المالية بسبب الخسائر التى لحقت بهم فى الأزمة الأمريكية الأخيرة، غير أن الحساب النهائى لحجم الأموال التى دخلت مصر قياسا على حجم الأموال التى خرجت منها سواء بسبب البورصة أو الأرباح المحولة إلى الخارج أو الكف عن النشاط لا يتجاوز

ثلاثة مليارات دولار، في حين بلغ حجم الاستثمار المباشر الذي دخل مصر 13 مليار دولار لكن خسائر البورصة المصرية تأثرا بالأزمة المالية أكلت 35 في المائة من قيمة أسهم التداول مع أن هذه الأسهم تترجم الوضع المالي لمؤسسات اقتصادية قوية تمارس دورها الإنتاجي .

وثمة ما يشير أيضا إلى أن معدل النمو الاقتصادي في مصر الذي كان قد جاوز 7 في المائة عام 2008 يمكن أن يهبط إلى حدود 6 في المائة أو أقل قليلا بسبب الأزمة المالية الأمريكية التي تفرض على المستثمرين في العالم أجمع وقفة انتظار وترقب حتى يتجلى الخيط الأبيض من الخيط الأسود وينكشف كل أبعاد الأزمة ، ومع الهبوط المتوقع في معدل النمو يزداد خطر مشكلة التضخم الذي يبلغ في المتوسط 23 في المائة وربما يصل إلى 25 في المائة لدى بعض شرائح المجتمع التي لا تستفيد من دعم التعليم ودعم الغذاء ، بما يرفع من احتمالات ارتفاع الأسعار على المستوى المحلي رغم هبوطها على المستوى العالمي .

غير أن أخطر الآثار التي يمكن أن تترتب على حدة الأزمة المالية الحالية ، كما يراها محافظ البنك المركزي السابق إسماعيل حسن ، هي الزيادات غير المبررة في أسعار فائدة أذون الخزانة التي ارتفعت من حدود 6 في المائة مع إعفاء كامل من الضريبة إلى 9 في المائة ثم 14 في المائة مع فرض نسبة ضريبة محدودة نرا للرماد ، الأمر الذي ترتب عليه زيادة أعباء ديون أذون الخزانة بما يتجاوز خمسة مليارات جنيه نتيجة رفع تكلفتها دون مسوغ ، لماذا تمت هذه الزيادات ولمصلحة من ؟ ومن المسئول عن ذلك أسئلة لا يبدو أن أحدا يريد الأجابة عنها .

وتبقى ملاحظتان أساسيتان تشكلان أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية.

أولاهما الخصائص الذاتية للاقتصادات الوطنية التي لا توفر ظروفًا ماثلة تجعل من الممكن فرض "روشتة علاج" واحدة تخضع لمعايير الليبرالية الذين يتصورون أن النموذج الأمريكي هو وحده المثال الصحيح لأنه في النهاية لامناص من تدخل الدولة الرشيد لإصلاح أخطاء السوق إن عجزت قوانينها عن القيام بهذه المهمة .

وثانيتهما ضرورة إعادة النظر في خريطة مصر الاقتصادية بما يضع حدودًا واضحة بين السلطة والمال، تحقق توازن المصالح بين كل فئات المجتمع وتحمي حق الرأسمالية الوطنية في استقرار أمني وتمكنها من العمل في جهود التنمية في إطار مؤسسي متكامل لا يتطلب بالضرورة حكومة يتشكل غالبيتها من رجال الأعمال تنوء فيها الحدود بين الخاص والعام ، كما هو الحال الآن لكنه يتطلب بالضرورة استكمالًا صحيحًا للبنية المؤسسية للنظام الاقتصادي الليبرالي التي توازن بين حقوق المنتج والمستهلك وتمنع الاحتكار، وتضمن وجود المنافسة في الأسواق ، وتوفر ظروفًا أفضل للشفافية وتقلل دائرة الفساد .

ثانيا - علاقة السلطة بالثروة :

(1)

استعيد المقدمة التقليدية التي حرص كل من تطرق إلى الموضوع على إثباتها ، وهي التي تسجل التقدير والاحترام سواء لدور القطاع الخاص أو لرجال الأعمال الحقيقيين الذين بنوا أنفسهم بكدهم وعرقهم وما برحوا يسعون إلى النهوض بقطاع الأعمال في مختلف مجالات الإنتاج أو الخدمات.

وأكرر أن النقد أو التحفظ ليس موجها إلى رجال الأعمال على إطلاقهم بقدر ما ينصب على الذين يتطلعون منهم أو يستدعون للقيام بأدوار

سياسية من خلال المشاركة فى جهاز الإدارة أو المجالس المنتخبة ، فى حين أن مصالحهم ومشاريعهم مستمرة فى السوق .

لن نتوقف طويلا أمام ملاحظة الدكتور جلال أمين ، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، التى يدعو فيها إلى إعادة تعريف مصطلح رجال الأعمال، حيث يرى أن بعض هؤلاء ليسوا رجال أعمال حقيقيين، شقوا طريقهم بكفاحهم وشطارتهم حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه، لكنهم ضمن أثرياء الصدف السعيدة الذين استفادوا من علاقاتهم الشخصية ومن ضعف الضوابط القانونية وفازوا [بضربات] قى سوق العقار أو الاستيراد أو غير ذلك حققت لهم ثروات هائلة رفعتهم إلى مصاف رجال الأعمال بين يوم وليلة، ومن ثم صاروا يبحثون عن دور لهم فى المجال السياسى.

الملاحظة مهمة لاريب وتسلط الضوء عليها يفيدنا فى فهم وتفسير سلوك هؤلاء الأشخاص على المستوى المهنى أو العام أو حتى الخاص ذلك أن خلفيتهم تلك تجعلهم مهتمين بالمضاربة أكثر من اهتمامهم بالانتاج باعتبار أنهم أبناء الفرصة وليسوا أبناء السوق كما أنها تحثهم على اثبات الحضور فى المجال العام باستمرار، سواء فى ساحة الفعل السياسى أو من خلال الاعلان عن الذات عبر وسائل الاعلام، حيث يتصدرون مواكب المهنئين والمشييعين بالصوت العالى والمساحات الاعلانية الكبيرة .

كذلك فإن هذه الخلفية تفسر لنا نموذج البذخ الاستقزازى الذى يطلون منه على المجتمع، كما تفسر استسهالهم اهدار الملايين فى مظاهر الوجاهة والمغامرات المختلفة، ذلك أن ما جنوه بسهولة لن يأسوا على تضحيته وانفاقه بالسهولة نفسها [فضيحة أو قضية هشام طلعت مصطفى على سبيل المثال].

حتى إذا كان الواحد منهم كامل الأوصاف ، فإن التحفظ على مشاركتهم في العمل السياسى فيه نظر ، لسبب جوهرى هو أن رجل الأعمال هدفه تحقيق الربح فى حين أن السياسى يتوسل بالشرعية لتحقيق المصلحة العامة ولا يعيب رجل الأعمال بطبيعة الحال أن يسعى إلى زيادة أرباحه وأن يفكر دائما بمنطق المكسب و الخسارة لكن ذلك ينقص من قدر السياسى ويسحب من شرعيته وإذا رأى المستشار طارق البشرى الفقيه القانونى والمؤرخ حيث يقول أن هناك فرقا بين أن تشجع السياسة رجال الأعمال ، وبين أن يكون هؤلاء شركاء فى صنع السياسة . الأول وضع طبيعى مطلوب ، أما الثانى فهو خط أحمر يذكرنا المستشار البشرى بأن مصر عرفت رجال أعمال كبارا ، أجادوا فى مواقعهم فبنوا و اضافوا ولكنهم ظلوا خارج دائرة التأثير فى القرار السياسى ، وهو ما ينسحب على أشخاص مثل طلعت حرب وأحمد عبود وسامح موسى وعبدالمقصود أحمد وعبد الرحمن حمادة إذ كانت غاية طموح بعضهم إذا ذهب بعيدا فى تطلعاته أن يحصل على لقب " باشا " كما فعل أحمد عبود لكن لم يحدث أن تم توزيع أحد منهم رغم ما كانوا يتمتعون به من ثقة واحترام فى المجتمع .

ورغم أنهم فعلوا الكثير وأضافوا الكثير إلى اقتصاد البلد وعافيته ، فإن أحدا منهم لم يحتل عشر معشار المساحة التى يحتلها فى المجال العام بعض رجال الأعمال الذين انخرطوا فى اللعبة السياسية خلال السنوات الأخيرة وأصبحنا نراهم فى الصناعة والتجارة والبورصة والحزب الوطنى ومجلس الشعب والنشر الصحفى وبرامج التلفزيون .

وضع رجال الأعمال فى الدولة الديمقراطية يختلف عنه فى الدولة السلطانية ، فى الأولى تظل القاعدة أن رجل الأعمال مكانه فى السوق ويظل

تحت رقابة السياسة والقانون، وإذا استعانت به السياسة تحت أى ظرف فإن ذلك يتم فى ظل شروط صارمة أهمها أن ينفصل عن عمله، الذى يسلم إلى جهة مختصة تديره بحيث لا يعلم شيئاً عنه إلا بعد أن يترك منصبه وكل ثروته عند الدخول أو الخروج تعلن على الناس لكى يعرفوا ويطمئنوا .

وفى بعض الأحيان ، فإن الواحد منهم قبل أن يتولى مسئولية فى إدارة السياسة يطالب بإثبات مصادر ممتلكاته أمام لجان الاستماع المختصة للثبوت من مشروعيتها . والتحقق من سلامة موقفه وحسن سيره وسلوكه قبل أن يلتحق بجهاز الدولة ومؤسسات الحكم فيها .

(3)

السلطة فى التاريخ المصرى لها وضعها المتميز منذ كان الفرعون يتحكم فى مياه النيل ، ومن ثم يتحكم فى مصير الزرع والخلق، لذلك اعتبره المصريون القدماء واهب الحياة والموت . والدكتور جمال حمدان بحث مفصل فى ذلك ، ضمنه كتابه حول " شخصية مصر " الذى حل فيه دور السلطة المركزية وقوتها فى المجتمعات التى تعتمد على فيضان الأنهار، على العكس من المجتمعات التى تعتمد فى زراعتها على الأمطار . وبسبب ذلك التميز فإن الالتحاق بالسلطة أو الانتساب إليها يضاف على الشخص فى مصر مكانة خاصة فى الجاه والنفوذ ، وهو ما يوفر له وضعاً استثنائياً يقدمه على غيره ويجعله مواطناً من الدرجة الممتازة بما يجعله يعلو فوق الرؤوس وقد يعلو فوق القانون ذاته ، ولئن درج البعض على القول بأن السلطة تكليف لا تشريف فإن ذلك لا ينطبق عليها فى مصر لأن السلطة فيها تشريف قبل أن تكون تكليفاً، وهى بالنسبة للكثيرين " ميلاد جديد " ينسخ ما قبله وينسلخ منه والشواهد على تلك لا تعد ولا تحصى، وفى غير

الحالات النادرة ، فإننى لا أعرف أحدا التحق بطبقاتها العليا إلا وخرج منها شخصا آخر غير الذى عرفناه داخلا فيها .

هذه الخلفية ذات الجذور الضاربة فى عمق التاريخ تمثل عنصرا شديدا الجاذبية لرجال الأعمال لكى يلتحقوا بالسلطة ، لأن ذلك يوفر لهم فرصة ذهبية لمضاعفة النفوذ والتمتع بالمميزات والاستثناءات الأمر الذى يضاعف من قوتهم ويوسع من آفاق أنشطتهم تساعد على ذلك عوامل ثلاثة هى :

* ضعف الحياة السياسية وهشاشة الأحزاب ، التى تحول معظمها إلى هياكل منصوبة فى الفضاء السياسى بلا شعبية تذكر ، ولولا الصحف التى تصدرها لما شعر بها أحد وحين يدخل رجال الأعمال إلى الساحة السياسية فى هذا الجذب أو الفراغ ، فإنهم يتقلهم المالى يصبحون العنصر الأقوى فى السلطة .

إن شئت فقل أن "السياسى" يستمد قوته من جلوسه على مقعد السلطة، فى حين أن رجل الأعمال يدخل مستمدا قوته من ثرائه ويضفى عليه المنصب قوة إضافية بحيث يصبح وزنه ضعف ثقله السياسى .

* تراجع قوة القانون وضعف رقابة المؤسسات الشعبية وهو ما عبر عنه الأستاذ أنيس منصور فى زاويته المنشورة فى " الأهرام " (يوم 2008/9/11) حين اختصر ما يحدث فى مصر فى عبارة قال فيها حيث لا يوجد قانون ولأن قوة القانون وقوة مؤسسات الحساب والمساءلة فى الدولة يعصمان المجتمع من آثار تغول رجال الأعمال ويصححان أى عوج ينشأ عن ذلك، فإن غياب الأثنين يضعنا على أول مدارج طريق الندامة .

* غياب قواعد واضحة للسلوك فى الوظيفة العامة وعلى رأس تلك القواعد مبدأ حظر تعارض المصالح المعمول بها فى الدول العصرية وهو الذى يمنع أى مسئول فى الدولة أن يكون طرفا فى أى نشاط اقتصادى أو تجارى له علاقة بمنصبه ، ونحن نعرف أن ثمة وزراء فى الحكومة الحالية لهم مشروعاتهم الاقتصادية التى تعمل فى نفس المجالات التى يتحملون المسئولية عنها ، وذلك حاصل فى لجان مجلس الشعب أيضا، وإذا لا نستطيع ان نثير الشكوك حول أدائهم إلا أن هذا الوضع يعد من نماذج اهدار حظر مبدأ تعارض المصالح فضلا عن أنه يفتح بابا واسعا للفساد ، مادام الأمر لا يخضع للضوابط القانونية والضمانات العملية المقررة التى تطمئن للجميع وتقطع الطريق على القيل والقال .

(4)

فى صحف الصباح أن المحكمة الدستورية فى تايلاند أمرت رئيس الوزراء ساماك سوندرافيج وأعضاء حكومته بالاستقالة، لأنه قبل أموالا فى مقابل تقديم برامج طبخ فى التلفزيون، وذكرت المحكمة فى قرارها أن رئيس الوزراء خالف الدستور بالتصرف الذى أقدم عليه حيث ما كان له وهو فى منصبه الرسمى أن يقبل أموالا من شركة خاصة . الأمر الذى يعد تريبا لايجيزه القانون .

دعك من طرافة أو غرابة أن يكون رئيس الوزراء هاويا للطبخ وعاشقا له، علما بأنه أعلن حين تولى منصبه أنه لن يتخلى عن هوايته، لكنه يقع فى المحذور حين اتفق مع شركة انتاج خاصة أن يقدم برنامجين للطبخ هو النجم فيهما ، ورغم أنه تلقى عن كل تسجيل ما يعادل 58 دولارا فقط،

إلا أن المحكمة لم تغفر له فعلته ولم تقبل دفاعه الذى قال فيه أنه لم يتسربح من منصبه وإنما استخدم الأموال التى تلقاها فى شراء مستلزمات الطبخ ودفع ثمن سيارته التى أنجز بها المهمة .

إن تايلاند ليست دولة كبرى ولكنها واحدة من دول العالم الثالث التى تكثر فيها مظاهر الفساد وعدم الاستقرار، إلا أنها تعاملت بصرامة مع ما يلتزم بها شاغل الوظيفة العامة رغم تفاهة المبلغ الذى تلقاه وفى الوقت نفسه فإن احترام القانون هناك مكن المحكمة الدستورية من أن تصدر أمرها إلى رئيس الوزراء بالاستقالة وهو ما امتثل له .

لا يستطيع المرء أن يمنع نفسه من المقارنة حين يقرأ هذا الكلام لأنه فى هذه الحالة لن يتساعل فقط عما جناه رجال الأعمال وحدهم من اشتغالهم بالعمل السياسى ومن ثم اقترابهم من دوائر النفوذ والقرار ، وإنما سيتدفق أمامه سيل من الأسئلة حول جيش المسؤولين الذين استفادوا من مواقعهم بحيث تحصل الواحد منهم فوق راتبه القانونى على منافع وميزات تجاوزت الـ 58 دولارا إلى حدود لا تخطر على البال .

إن أزمة اشتغال رجال الأعمال بالسياسة تفتح الباب واسعا لمراجعة أمور كثيرة لا تخصهم وحدهم، ولكنها من ضرورات الشفافية والنزاهة والاستقامة التى تعزز ثقة الناس فى السلطة، ومن ثم ثقتهم فى الحاضر والمستقبل .

ثالثاً - الفساد واستعادة الأموال المنهوبة :

عندى حساسية شديدة من البنك الدولى كلما ذكر اسمه، وتتدفق الدماء فى شرايينى نائرة غاضبة .

والحساسية ليست مصطنعة لكنها ناجمة عن تجارب البنك السودان خصوصا مع الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة النامية فعبّر أكثر من ثلاثين عاما على الأقل مارس البنك الدولي، وهو الذراع الطويلة للدول الرأسمالية الكبرى، وصايته وقدم توصياته لنا ولأمثالنا، انطلاقا من فكرة أساسية هي تطويع اقتصاد الدول الصغيرة والفقيرة لصالح اقتصاد الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

وهذا التطويع استدعى فرض رويشة شبه ثابتة علينا قوامها الخصخصة واقتصاد السوق وإعادة الهيكلة وبيع أصول الدولة بما في ذلك البنوك الوطنية والصناعات الاستراتيجية والموانئ والمطارات والطرق وفي النهاية رفع يد الدولة تماما عن النشاط الاقتصادي بحجة الاندماج في الاقتصاد الدولي .

وهذه رويشة سياسية أكثر منها اقتصادية، لم تثمر حتى الآن عن تخفيف الاحتقانات الاجتماعية، بل ما حدث هو العكس مرة أخرى حتى الآن على الأقل، برغم مضي السنوات وانقضاء العقود .

ما أصابنا من وصايا البنك الدولي ورفيقه صندوق النقد الدولي، ومن توصيات الدول الرأسمالية الكبرى هو المزيد من الفقر، بل هو الاقمار المتزايد وهو البطالة والجوع والاحتقان الاقتصادي والاجتماعي. المولد للغضب والتمرد والتطرف. بل الحاضن الرسمي لتحالف الاستبداد والفساد.

لكن البنك الدولي، محميا بمظلة الأمم المتحدة، حاول تحسين سمعته وتلميع صورته السيئة لدى أمثالنا، حين أطلق مبادرة جديدة وجريئة، لاستعادة الأموال المنهوبة من الدول الفقيرة والتي سرقها الحكام الفاسدون والمهربون وأودعوها في بنوك الدول الصناعية الغربية ، لتكون خصما من ثروة الفقراء، ورصيда متزايدا للأغنياء ، وتكون للنهابين سندا آمنا في ملاذ أمن ، عند إخراجهم من السلطة أو هروبهم أيهما أسرع .

تجاه هذه المبادرة لم أستطع إلا أن أهدء قليلاً وابتسم فى وجه خطوة البنك الدولى. وأوافق على قول رئيسه الأمريكى " روبرت زوليك " لا يجب أن يكون هناك أى ملاذ آمن لمن يسرقون الفقراء ، ولا يجب أن يفلت الحكام الفاسدون من حكم القانون .

حسنا هذه بداية جيدة لمبادرة دولية نادرة ، نرجو ألا توظف سياسيا لصالح السياسات الكونية ، وألا تتراجع غدا أو بعد غد ، وفق بوصلة هذه السياسات وخصوصا الأمريكية كما تراجع وتغيرت المبادرات الأمريكية للإصلاح الديمقراطى اياها ! .

بداية نذكر أن الأمم المتحدة اعتمدت المعاهدة الدولية لمكافحة الفساد، ودخلت حيز التطبيق منذ ديسمبر 2005، وقد سبق أن كتبنا عنها وعن المسئولية الدولية لمكافحة الفساد المستشري خصوصا فى دولنا الفقيرة [راجع الفصل الثالث من الباب الثانى]، المتحالف بالضرورة مع الاستبداد وبهما معا تقهر ارادة الشعوب وتكبت حرياتهما وتسرق أموالها وتهرب لتودع فى بنوك الملاذات الآمنة فى الغرب السعيد ليزداد اقتصاده ازدهارا وسعادة. ولذلك فإن لنا مصلحة مباشرة وحيوية فى مساندة معاهدة مكافحة الفساد، ومبادرة استعادة الأموال المنهوبة من ثروائنا، مثلما لنا مصلحة فى تقويض السند المالى الذى يستغله الاستبداد لمزيد من التوحش .

يقول تقرير البنك الدولى على لسان رئيسه، إن الفساد فى الدول الأفريقية مثلا. يلتهم سنويا نحو 25 فى المائة، أى ربع الناتج المحلى الاجمالى بما يساوى 148 مليار دولار، بينها عشرون إلى أربعين مليارا رشاوى للحكام والمسؤولين ويضيف التقرير أن ما بين تريليون دولار إلى 1.6 تريليون دولار يتم تهريبها عبر خارج الحدود سنويا من نشاطات مالية وتجارية غير مشروعة .

ولنا أن نتصور لو بقيت هذه الأموال لتستثمر في صالح أصحابها من الشعوب الفقيرة المنهوبة، لما عانت من الفقر والمجاعات والأوبئة والتطرف والصراعات والحروب والهجرات غير الشرعية طلبا لحياة أفضل، مثلما لنا أن نتفهم لماذا لا يحدث النهب المنظم والسرقة غير المنظمة للثروات. إلا في الدول التي على شاكلتنا، بينما لا يحدث هذا الحجم الهائل في الدول الغربية. والإجابة أن في الغرب، وخصوصا في الدول الديمقراطية، هناك حرية رأى وصحافة وهناك آليات للمحاسبة والمساءلة والمراقبة لتصرفات الحكام والمسؤولين، وهي أمور نفتقر إليها وفق القواعد السليمة.!

ولعل ذلك يعود أساسا إلى غياب مبدأ الشفافية والمصارحة والمكاشفة، خصوصا فيما يتعلق بمصادر الثروة الوطنية، سواء كانت طبيعية مثل النفط أو إنتاجية مثل الصناعة والزراعة وكذلك غموض الأرقام الحقيقية لميزانيات الانفاق وبنوده، وخصوصا في التعاملات الخارجية والنفقات الأمنية والصفقات الكبرى، التي تتم أحيانا بين رؤوس كبيرة، لكي توقعها الأيدي الصغيرة وفيما بين هذه وتلك تجرى العمولات التي تودع في بنوك الملاذات الآمنة.

وفي غياب الشفافية والمصارحة، والمساءلة والمحاسبة، بمعنى غياب نظم ديمقراطية حقيقية تبرز نتيجتان، الأولى تتمثل في توحش تحالف الفساد والاستبداد مسنودا بقوة المال وسلطة الحكم، ومدعوما بجماعات المصالح ومراكز الضغط مثل رجال الأعمال الراغبين في الكسب السريع وتهريب أرباحهم إلى بنوك الملاذات الآمنة أسوة بكبرائهم.

أما النتيجة الثانية فتتمثل في تراجع الاقتصاد الوطنى والشرعى، لصالح ازدهار الاقتصاد الأسود الذى يعرفه الخبراء بأنه اقتصاد العمولات والصفقات السرية، وتجارة الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال والدعارة

والتهريب وتجارة البشر ونهب الديون من البنوك وهو اقتصاد هائل لا يستطيع أحد ولا حتى البنك الدولي تقدير حجم أمواله ولا رصد حركتها وسرعة انتقالها، لكن المؤكد أنها في معظمها تبيت آخر المطاف بعد الغسل والتنظيف في بنوك الملاذات الآمنة بالغرب .

ومن الغرب الذى ينعم بفوائض ثرواتها وأرصدة أموالنا المنهوبة على أيدي تحالف الفساد والاستبداد، صدر (كما سبق ان ذكرنا) في يوليو 2007 التقرير السنوى للشفافية، عن مؤسسة الشفافية الدولية، يفضح حجم الفساد والثروات المنهوبة من أفواه شعوبنا الفقيرة ويكفى أن نعرف موقع بعض بلادنا العربية من ترتيب جدول الفساد ومقياس الشفافية في دول العالم كله خلال عام 2006 !

يقول التقرير الدولي، أن دولة الامارات العربية تظهر في الترتيب كأول دول عربية برقم 31 ، ثم قطر 32 والبحرين 36 والأردن 40 وتونس 51 ومصر 70 والسعودية 70 ، وسوريا 93 والمغرب 79 والجزائر 84 وليبيا 105 واليمن 111 والسودان 156 والعراق 160 ، علما بأن آخر دولة في هذا المقياس الدولي هي هايتى بترتيب 163 ، بينما احتلت فنلندا الربع الأول مع ايسلندا ونيوزيلندا في الشفافية ومحاربة الفساد .(راجع ص 193 - 201) .

ماذا يعنى هذا كله ؟

يعنى أن غياب الديمقراطية وآلياتها فى المحاسبة والشفافية والمصارحة والمساءلة ، قد تركت شعوبنا أسيرة لتحالف الفقر والقهر ، وتحالف الفساد والاستبداد ، بينما تسربت الثروات الوطنية عينيا وماليا ، إلى بنوك الغرب تستثمر فيه آمنة ، لا تستثمر فى أرضه ازدهاء لشعوبها الفقيرة المقهورة .

ويعنى أن مبادرة البنك الدولي الجديدة الهادفة لاستعادة الأموال المنهوبة، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين من ملاذاتها الأمانة بالغرب، مبادرة مشجعة مبشرة بالأمل، ولو استمرت جادة مستقيمة متحررة من ضغط الحكومات الغربية، ومن ضغوط الحكام المستبدين مهربي ثروات شعوبهم. ويعنى أن تاريخ الكفاح الوطنى للشعوب المقهورة المسلوقة المنهوبة، لن ينسى مبادراتها الأولى فى استعادة ثرواتها وأموالها المنهوبة وخصوصا مبادرة محمد مصدق بتأمين بترول ايران فى بداية خمسينيات القرن العشرين ومبادرة جمال عبد الناصر فى تأمين قناة السويس عام 1956 وأخيرا مبادرة روبرت موجابى فى تأمين المزارع الهائلة فى زامبيا واستعادتها من أيدي المستعمرين الأوربيين . وتمليكها للفقراء .

لقد هاجمت الدوائر الغربية وعملاؤها المحليون هذه المبادرات الوطنية الهادفة لوقف نهب الثروات الوطنية لكنها عادت اليوم تتحدث عن أساليب أخرى لاستعادة الأموال المسروقة والمنهوبة من الشعوب، فهل آفاق ضميرها من غفوته الاستغلالية الطويلة أم أنها تستخدم الحكاية كلها كما تعتقد لارهاب وإفزاز الحكام الجدد المتهمين بالفساد والاستبداد حتى ينضوا تحت جناحها ووفق شروطها إلى الأبد. ودون حتى تلمل فى أى لحظة ! إنها كذلك .

رابعاً - كلنا مهان :

اهتزت مصر كلها وهى تشاهد على شاشات التليفزيون مواكب الخنازير وهى تلتحم بالأطفال الصغار وتتراحم حولهم تلال الزباله وجدران الصفيح . كانت الصورة تطرح واقعاً شديد البشاعة والشراسة والتوحش إن المسافة قصيرة جدا بين جولف القطامية وفيلاتها الأنيقة وبين مقالب الزباله والخنازير فى منشية ناصر والمسافة بين الدويقة أسفل جبل المقطم وبين حديقة الأزهر قصيرة للغاية .. ولكن شتان بين المئات الذين قتلوا تحت

صخور جبل المقطم والمئات الذين يتنزّهون كل يوم بجوار البحيرات الصناعية والمطاعم الفاخرة في حديقة الأزهر .. المسافة بين حريق عربة بلال في الشرايبة وبين منطقة العمارات والفنادق الفارهة على ضفاف النيل في نفس المنطقة قصيرة أيضا ولكن النيران أكلت صناديق الأخشاب سكن الغلبة ولم تستطع الوصول الى العمارات الفارهة .

عندما كنت أشاهد آلاف الخنازير وهي تتسكع وسط أكوام الزباله وجوه الأطفال الصغار شاحبة ومريضة وحزينة دارت في رأسى هذه الأسئلة: كيف سمح هذا المجتمع المتوحش بهذه الحياة لهؤلاء البشر وعلى من تقع مسئولية ذلك، هل الحكومات المتعاقبة التى أنفقت البلايين على التليفون المحمول وقضائيات العرى ومواكب النفاق ونهب المال العام وتركت هؤلاء الناس يعيش وسط القاذورات وبين الخنازير وهياكل الصفيح . هل الطبقة المثقفة المتعلمة التى اختارت النفاق والرياء والفساد وباعت قضاياها ولحقت بالركب لتأخذ الفتات ؟! هل رجال الأعمال الذين أخذوا البلايين ولم يؤدوا شيئا لهذه الغالبية المطحونة من أبناء الشعب الفقير ؟!

إن مسئولية مقالب الزباله والخنازير تقع على هؤلاء جميعا إن هذه الصور التى تناقلتها الشاشات العالمية عن خنازير مصر كانت وصمة عار فى جبين كل مواطن مصرى خاصة هؤلاء الذين يتحدثون عن الدعم والفتات المهمشة؟! ونسبة الفقر والعولمة واقتصاديات السوق. لأن هذا الذى رأيناه هو الفقر نفسه .

كانت الخنازير تخفى أجسادها خجلا وسط أكوام الزباله وكان الأطفال الصغار الذين كثيرا ما تغنى بهم ولأجلهم المجلس القومى للطفولة يأكلون ما بقى من زباله الخنازير وتاهت ملامح الخنازير فى وجوه الأطفال فلم تعد تفرق من منهم الانسان ومن منهم الحيوان .

وهنا نطرح هذا السؤال :

لو لم تظهر انفلونزا الخنازير فى العالم هل كان المصريون سيعرفون أين توجد هذه الكائنات الحيوانية والبشرية وهى تعيش فى مكان واحد وتأكل من زبالة واحدة .

أين كانت الحكومات المتعاقبة وهؤلاء الناس يعيشون حياة الكهوف مثل السلالات البشرية المنقرضة. أين ذهبت البلايين التى اقترضتها الحكومات وأين أنفقتها؟! أن ديون مصر تجاوزت 850 مليار جنيه وفى مقالة أخيرة اعترف د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء السابق بأن مصر حصلت على مساعدات لا ترد من دول العالم بلغت 92.6 مليار دولار أى 370 مليار جنيه مصرى ولم يقل لنا د. عبيد أين أنفقت حكومته هذه المليارات وأين نصيب سكان مقالب الزبالة والخنازير فى هذا كله؟! وإذا كانت الحكومات قادرة على إنشاء جولف القطامية وجولف السليمانية وجولف المقطم وجولف الطريق الصحراوى وجولف التجمع الخامس والقاهرة الجديدة فأين هى من جولف الخنازير؟ وإذا كانت الحكومات قد أنفقت ملايين الجنيهات لتقيم المنتجعات الأنيقة والقصور والفارسة. فلما لم تخصص ملايين قليلة من هذه البلايين لتطهير مقالب الزبالة وسكانها من البشر والخنازير ؟

وسط مئات الفنادق ومئات الشواطى التى أقمناها للسياح الوافدين لماذا لم تخصص قروشا حتى لايسكن البشر بيوت الخنازير والقمامة. وكم يحتاج ذلك كله؟ مائة مليون جنيه. خمسمائة مليون جنيه.. مليار جنيه ؟! هذه المبالغ جميعها ينفقها السادة الوزراء فى إقامة مهرجانات أو أسفار لوفود لا تفعل شيئا كما أنه من الممكن أن نخصص مساحة من الاراضى التى حصل عليها الأكابر بلا مقابل وكسبوا منها البلايين لتكون مسكنا لهؤلاء الذين سكنوا مقالب الزبالة .

أين رجال الأعمال المصريون الذين يتحدثون كثيرا عن العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى وحقوق الفقراء والمسئولية الانسانية، إن

المئات منهم لم يكونوا يملكون شيئاً منذ سنوات قليلة واقاموا المصانع ونهبوا البنوك وهرب منهم من هرب وبقي منهم من بقي .. فى خطة اصلاح الجهاز المصرفى خسرت البنوك المصرية فى عمليات التسويات والديون المعدومة وقروض الهاربين 60 مليار جنيه .. من كان الأحق بها : سكان الدويقة واسطبل عنتر وأرض اللواء ومنشية ناصر أم بهوات القطامية ولصوص المال العام ومواكب الفساد ١٢

كيف وقف رجال الأعمال وشاهدوا بأنفسهم مواكب الخنازير السوداء وهى تتقلب مع الأطفال الصغار فى صناديق الزبالة فى أرض الحضارات والأديان .وكيف نام هؤلاء فى قصورهم وهم يعلمون أن الأموال التى ينامون عليها مال حرام لأنه حق مشروع لأصحاب الزبالة ١٢

كيف يقبل رجال الأعمال هذه الصورة المهينة للمواطن المصرى وهو يتقلب بين الخنازير فى أماكن ملوثة. حيث لا ماء ولا دورات مياه. ولا مدرسة ولا مستوصف، ولا طريق ولا جدران تحمى الأجسام المتهاكمة من برد الشتاء! أين رجال الأعمال الذين يتحدثون عن صفقات الأراضى والسمرة وتصدير الغاز والكويز ومزادات الأراضى ومزارع الكانتلوب والخيار وموائد الكافيار، أين حق هؤلاء الناس الذين يعيشون فى بيوت الخنازير من دخل قناة السويس وصائدات البترول ودخل السياحة والشواطئ الفيروزية التى وزعتها الحكومات المتعاقبة على الأكابر ١٢

أين حق هؤلاء فى مزادات الأراضى الى باعها الحكومة ١٢
عندما أنشأت الحكومة التجمع الخامس ومنتجعات القطامية والسليمانية والمقطم وشرم الشيخ والغردقة لماذا لم تحاول اخراج هذه الفئران البرية من جحرها لتسكن شيئاً يشبه البيوت على هذه الأرض .
أين النخبة التى باعت قضايا الانسان المصرى مقابل منصب أو صفقة أو سفيرة أو عضوية فى حزب أو نقابة أو ناد ١٢ أين النخبة صاحبة

الدور والرسالة .. هذه النخبة التى باعت كل شئ فى سبيل مكاسب هزيلة حصلت عليها من هنا أو هناك من سفارة أو جمعية أو سلطة فى صفقة مشبوهة.

أين مواكب اليسار المصرى الذى تغنى زمنا بحقوق الجائعين والمطحونين؟ أين فرسان الاشتراكية وتجار الشعارات وأين الأحزاب الورقية ، أين كوادى الحزب الوطنى الذى يدعى أنه يعرف كل شئ ويرى كل شئ ألا توجد دراسة فى كواليس حزب الأغلبية عن سكان أكوام الزبالة من الخنازير البشرية ألا توجد أبحاث عن عشوائيات القاهرة ومن يسكن فيها؟ إن الحكومة تتحدث كل يوم عن الدعم والعولمة واقتصاديات السوق فأين هذا الدعم الذى وصل إلى هذه الأكوام البشرية التى خرجت علينا فى ليلة سوداء مثل لون الخنازير تماما ؟ أين أعضاء الحزب الوطنى فى هذه المناطق ؟ وأين أعضاء مجلسى الشعب والشورى الذين أقاموا مقالب الزبالة وزرعوا فيها الخنازير ؟ أننى أطالب النائب العام بتحويل جميع أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى هذه المناطق المنكوبة التى شاهدها على شاشات التلفزيون إلى محاكمات سريعة وعاجلة ورفع الحصانة عنهم بل يجب فصلهم من مجلسى الشعب والشورى هؤلاء الأعضاء لا يستحقون أبدا شرف تمثيل هذا الشعب لأنهم شاهدوا كل هذه الجرائم وسكتوا عليها بل وتاجروا فى هموم هؤلاء الناس.

إن صورة الخنازير السوداء ووجوه الأطفال الملونة بالطين وسط أكوام الزبالة واجسامهم العارية وعيونهم الزائغة وثيقة إدانة لنا جميعا شعبا ونخبة وحكومة ورجال مال وأعمال ومتقنين .

أن أسوأ ما فى هذه الصورة أنها جريمة يتوافر فيها سبق الاصرار والترصد لأن الذى أقام ببراعة منتجات القطامية للأكابر والذى أقام شبكات الانترنت والمحمول والقرية الذكية كان يستطيع أن يخرج هؤلاء الناس من

جحور الزبالة والذي زرع آلاف الأقدنة من الجولف فكان يستطيع أن يظهر هذه المقالب التي تتجمع فيها زبالة الكبار كان من الممكن إقامة مصانع لتحويل الزبالة إلى سماد عضوى والاستفادة منها. كان من الممكن انشاء مساكن متواضعة بدلا من جدران الصفيح .

كان من الممكن أن يكون لكل طفل من هؤلاء الأطفال مدرسة ودواء وجدران تحميه ولكن حين يفترق المجتمع مشاعر العدل والرحمة والمسئولية ينام الأطفال فى أحضان الخنازير ويسكن البشر صنادق الزبالة .

لابد أن نعترف أن الجميع مدان فى هذه الجريمة أعضاء مجلس الشعب فى هذه المناطق .. الأعلام الذى شغل نفسه بزواج الفنانات وطلاق الفنانيں الصحافة التى لم تكشف هذه العورات وهى تتحدث عن أوضاع الكبير وزواج المسيار والحزب الوطنى الذى يدعى أنه يعرف كل شىء ابتداء بقوانين العولمة واستراتيجية زراعة الموز والكائنات . وأعضاء الروتارى واللينز ومجالس الطفولة وحقوق الانسان والمجتمع المدنى وأحزاب الغفلة وزعاماتها الكاذبة .

ما شهدناه فى مقالب الزبالة من البشر والخنازير كابوس أسود ثقیل لا ادرى متى يفيق المصريون منه قبل أن تخرج عليهم وتحاصرهم مواكب الخنازير.

خامسا - اصول المسئولية المجتمعية لرجال الأعمال :

لا خلاف أن رجل الأعمال يسعى وينبغى أن يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، لأن هذا ما يميز مشروع الأعمال عن العمل الخیرى ولأن تعظيم الربح يوفر حافز رجل الأعمال المبادر والمنظم والمخاطر والمبتكر ، ليكون فاعلا لا غنى عنه فى قيادة التنمية والتصنيع والتقدم. لكن هدف الربح، وهو منطقى وتاريخى ومشروع لا يتعارض مع التزام رجل الأعمال بواجبات المسئولية الاجتماعية التى تعنى تحقيق ربحية

المجتمع جنبا إلى جنب مع الربح الفردى . وقد كان صعود الدعوة إلى تفعيل المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص رد فعل استهدف تقليص العواقب الاجتماعية السلبية التى نجمت عن تقليص الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة، فى سياق الردة عن دولة الرفاهية المعنية بالمصلحة العامة وربحية المجتمع إلى نظام [السوق الحرة] المعنى أساسا وأحيانا حصرا بالمصلحة الخاصة والربح الفردى فى البلدان الصناعية المتقدمة، ثم انتقلت هذه الدعوة إلى البلدان النامية فى سياق سيادة نزعة التراكم الريعى على التراكم الانتاجى من جانب العديد من الفئات الرأسمالية الصاعدة فى ظل سياسات العولمة الاقتصادية المتوحشة والانفتاح الاقتصادى "المنفلت".

وفى البحث عن أصول المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ينبغى توضيح أنها تمثل تعميقا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، التى لم تعد تعنى مجرد عمل الخير وتقديم الأحسان، فقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بحيث صار يعنى الموازنة الحكيمة فى مراعاة مصالح جميع الأفراد المتأثرة بأنشطة الشركات والمستفيدين منها بتعظيم العائد الإيجابى وتقليص التأثير السلبى لنشاط الشركات على مصالحهم، اقصد احترام رجال الأعمال لحقوق ومصالح المالكين والمشتغلين والمستهلكين والمستوردين والموردين والمتعاقدين والمنافسين .. الخ بمراعاة ما يمليه القانون والعرف والأخلاق فى السعى إلى تعظيم ربحية المشروع .

ولا يمكن انكار نزعة عمل الخير فى دوافع بعض رجال الأعمال فى هذا المجال، لكن أعمالهم الخيرية الهادفة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى والسياسى غالبا ما تتم فى سياق فردى وعفوى، ولا ننفى الانطلاق من الوعى بواجب المسؤولية الاجتماعية من جانب نشاط العمل الأهلى، ولكنهم غالبا ما يقلصون مطالبهم المشروعة بأساليب استجداء أعمال الخير ؟ وفى أفضل الأحوال لا يتعدى الأمر من جانب المانحين

والمتطوعين في تأسيس مشروعات تنموية وخدمات اجتماعية محلية ،
تعكس رغم أهميتها قصور مفهوم وممارسة المسؤولية الاجتماعية وفي
الممارسة كما تبين العديد من الدراسات كثيراً من استهداف المانحون
للتبرعات مجرد الترويج والتسويق والدعاية والشهرة والتظاهر والتباهي، بل
وأحياناً إخفاء الوجه القبيح لأصل رأس المال المتراكم بأساليب غير شرعية
وغير أخلاقية وضارة، ومن جنى الربح وليس تحقيق الربح ، ومن الربح
الاحتكاري بدلاً من الربح المبرر في سوق المنافسة وأحياناً ما تشدد
مشروعات المسؤولية الاجتماعية جلب المنفعة بالنفاق السياسي والاجتماعي
للمستولين والتقرب منهم لنيل الإعفاءات الضريبية وغيرها من التيسيرات
والتسهيلات لمانحي التبرعات .

وقد تعددت وتتنوع الكتابات والدراسات والمؤلفات القيمة التي
بحثت وعرفت وقيمت وطورت مفهوم وممارسة [المسؤولية الاجتماعية]
للشركات وهكذا .

وكما تسجل دراسة غربية هامة فقد أضاف بروكر Druker (1977)
أن المسؤولية الاجتماعية [تعني الالتزام تجاه المجتمع الذي يعمل فيه مشروع
الأعمال الخاص] وأضاف سترير (1977) Strier أن المسؤولية الاجتماعية
تمثل توقعات المجتمع من المشروع والتي تتجاوز الحد الأدنى من إذعانه
للقانون دون اضرار بوظيفته الأساسية وهي الحصول على عائد مناسب من
استثماراته، وأوضح هولمز Holmes (1985) أن المسؤولية الاجتماعية هي
الالتزام مشروع الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه بالمساهمة في خلق
فرص عمل ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث
وحل مشكلة الاسكان والمواصلات وغيرها . ولكن حتى هذا المفهوم الواسع
للمسؤولية الاجتماعية يظل ضيقاً في ظروف مصر وغيرها من البلدان
النامية. حيث يفرض نفسه مفهوم المسؤولية المجتمعية الذي أقصد به تضمين

المصلحة العامة بابعادها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية والأخلاقية . الخ فى مشروع الأعمال الخاص والعام . وبوجه خاص، ويفرض هذا المفهوم نفسه بعد أن تحولت مسئولية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية بل والكثير من مشروعات التنمية الاجتماعية من قطاع الأعمال العام والدولة إلى قطاع الأعمال الخاص والسوق، وفى هذا السياق فإن المسئولية المجتمعية لرجل الأعمال تعنى أن تكون الأسبقية فى الاستثمار فى الخاص للمشروعات التى تحقق الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز الأمن الاقتصادى القومى والإنسانى للوطن والمواطنين، وخاصة بتسريع التقدم الصناعى والتكنولوجى والمعرفى. والأهم أنه على الرغم من أن هذا الموضوع، فى سياقه التاريخى وأساسه النظرى يفرض استخدام منهج الاقتصاد السياسى فى دراسته، فإن سبل الأعمال المذكورة يكاد يتجنب استخدام هذا المنهج إلا استثناء وفى تقديرى أن تهميش منهج الاقتصاد السياسى يعزى بالأساس إلى صعود ثم هيمنة [الليبرالية الاقتصادية الجديدة] فى الواقع الاجتماعى والفكر الاقتصادى خلال العقود الأخيرة ، وهى مدرسة فى الفكر الاقتصادى تفصل الاقتصاد بشكل متعسف عن سياقه الاجتماعى والسياسى والثقافى .

وفى تقديرى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التى بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية رائدة الأصولية الرأسمالية وصناعة الأزمة العالمية [كما أوضحنا فى الباب الثانى]، سوف يعيد الاعتبار لدراسة [الاقتصاد السياسى للمسئولية الاجتماعية] للشركات ورجال الأعمال ورأس المال، وتكفى الإشارة هنا من الناحية النظرية إلى أن دراسات المسئولية الاجتماعية كانت تتجاهل التركيز الواجب على تحديد وتصنيف أسباب اهدار هذه المسئولية والتى تكمن فى طبيعة النظام الاقتصادى الأساسى النظرى لأفكار الليبرالية الاقتصادية وأصولية السوق الحرة، بيد أنه يجدر أن نسجل

هنا أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة جاءت كاشفة لاختفاق السوق الحرة، وعنوانا لسقوط الأصولية الرأسمالية، وتأكيدا لمخاطر اهدار المسؤولية المجتمعية .

ومن الناحية العملية ، فإن المساهمات النظرية للمفهوم والدراسات التطبيقية للممارسة، والتي تطورت أساسا فى مجتمعات رأسمالية صناعية متقدمة وتبنت رؤاها غالبية اسهامات المفكرين والباحثين فى البلدان النامية ، تكاد تكون قد أغفلت المهام التنموية المتصلة بالمسؤولية المجتمعية لقطاع الأعمال الخاص، وهو قصور على الدارسين من البلدان النامية تخطيه نظريا. وعلى الرغم من الضرورات الموضوعية للإصلاح الاقتصادى فإن قصور الالتزام بواجبات المسؤولية المجتمعية ، وخاصة المسؤولية التنموية من جانب قطاع الأعمال الخاص الذى تلقى كل التشجيع باعتباره بديل لقطاع الأعمال العام، يرجع إلى تنفيذ برامج اصلاح اقتصادى فى سياق اهمال الغايات النهائية للتنمية الاقتصادية والمقتضيات الضرورية للعدالة الاجتماعية، وكما يؤكد المنطق وتثبت التجربة ، فإن صياغة سلة الحوافز الايجابية أو السلبية للسياسات الاقتصادية للدولة فضلا عن التشريعات، يجب أن تكون محابية للاستثمار فى المشروعات التى تحقق فى الممارسة الأهداف التنموية للمسؤولية المجتمعية، ببساطة لأنه إذا ما بقيت فرص الربح ولا أقول فرص الربح ، أعلى فى استثمارات ونشاطات أخرى فإن رجال الأعمال سوف يحجمون منطقيا عن النهوض بهذه المسؤولية ويبقى القول بأن " الفشخرة " التى حذر الرئيس مبارك رجال الأعمال من عواقبها ، ليست سوى جريمة بمنطق الدنيا لأن أموال رجل الأعمال ليست سوى جزء من ثروة الأمة منوط بمالكها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ، وبحكم الدين لأن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه ووظيفته إعمار الأرض .

سادسا - ثلاثة تقارير فى الشأن الداخلى وتساؤلات عاجلة :

صدرت ثلاثة تقارير عن حالة البلاد فى الشأن الداخلى، تمثل تصويرا واقعيا ومحايذا لما آلت إليه البلاد فى كل ما يخص الناس والمجتمع سواء فى مجال حقوق الإنسان المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو الحريات العامة أو عن التنمية البشرية بما فى ذلك النمو والبطالة والفقر وغيرها من العناصر المؤثرة فى التنمية البشرية وفى تنمية المجتمع، والتقارير الثالث عن حالة السكان فى البلاد من حيث تعدادهم ومعيشتهم وأحوالهم وسكنهم وغير ذلك من الأمور المجتمعية ومن قبل أطلق الجهاز المركزى للمحاسبات عدة طلقات هادفة كما أعلن جهاز الكسب غير المشروع عن إحالة ألف من أصحاب الثروات غير المشروعة وفحص ممتلكات آخرين من المسؤولين الكبار، وقد تزامن صدور هذه التقارير الثلاثة فى وقت واحد . صدرت عن أجهزة قومية تتمتع بالاستقلال والمسئولية. فالتقرير الأول صدر عن المجلس القومى لحقوق الانسان .. والتقارير الثانى صدر عن المعهد القومى للتخطيط برعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائى. أما التقرير الثالث فقد أصدره الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء.

هذه التقارير الثلاث تكشف لنا الحقائق .. وربما الخبايا والأسرار بالأوصاف والأرقام فضلا عما يمكن أن يقدمه لنا الخبراء، وما تحمله هذه الأرقام، وما تخبئه السطور بالاستتباب والاستقراء والتحليل وبما يستوجب نقاشا وحوارا بشأنها وصولا إلى معرفة حقيقة أحوالنا وأحوال البلاد وما آلت إليه بالحق والإنصاف والأسباب التى أدت إليها، واستفادة من الأخطاء والسلبيات ومناقشة المستقبل ورسم الطريق تقاديا لأى تشوهات وهى مسئولية وطنية كبرى بحيث لاتجرى الحوارات فى الغرف المغلقة ، أو تقف عند نشر المقالات أو اجراء الدراسات وإنما يستدعى الأمر مسئولية الاعلام . والصحافة لاجراء الحوار والتتوير والاستجابات والأسئلة علنا

وأمام الناس لمعرفة أحوال المجتمع كل الناس باعتبارهم أصحاب الحق في المعرفة ، بل هم أصحاب الحقوق كلها التي تدور حولها التقارير لمعرفة أسبابها ومواجهتها .. والوقوف على السلبيات في العلن وأمام الرأي العام .. وبغير هذا فإن هذه التقارير وجهد خبرائها والملايين التي أنفقت عليها تعتبر جهدا مبددا ومالا ضائعا وحرمانا لنا من الفرص والمناسبات العظيمة.

وحتى لا يكون الكلام على إطلاقه أو عبارات في الهواء أو ارهاصات هامسة . تعالوا بنا أيها السادة ننقل المعرفة لرعوس هذه الموضوعات والمواد التي طرحتها التقارير الثلاث والبيانات التي كشفت عنها .. لبيان أهميتها البالغة وما تثيره من تساؤلات عاجلة .

التقرير الأول الصادر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان :

وهو التقرير الرابع المعبر عن ضمير المجتمع في الشأن الحقوقي على حد تعبير المجلس نفسه أشار التقرير في مقدمته عن حالة حقوق الإنسان وخطورة وقائع التعذيب والأفعال المنافية للكرامة التي تعرض لها بعض المواطنين، وعن حرية الصحافة ووثيقة حرية البث الفضائي المزمع صدورها وعن حالة الطوارئ ومكافحة الإرهاب ومشروع القانون الذي يجري اعداده ، وما زال غائبا وعن حالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية في البلاد والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والعمل النقابي وظاهرة الفساد وكيفية مكافحته وعن المساواة وتكافؤ الفرص وإتاحة المعلومات وتداولها وعن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والحاجة إلى حمايتها في ظل تزايد المعاناة المعيشية للطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا وحرمانا . وهو ما أشار إليه التقرير إلى أن الأمر يستوجب اضطلاع الدولة بمسئوليتها الاجتماعية في محاصرة الفقر ، وتوفير العدالة الاجتماعية لإقامة التكافل الاجتماعي وقد عبر المجلس عن بعض الظواهر المرتبطة بالمعاناة الاقتصادية والاجتماعية بقلق شديد وأشار التقرير أنه يضع أمام الرأي العام

مشهد حقوق وحرريات الإنسان فى مصر عن عام 2007 وهو مشهد عرضه
التقرر بشجاعة عظيمة وبحياد عال يؤكد ما يتمتع به المجلس من استقلالية
وحرية على عكس ما وجه إليه من انتقادات ١٢.

ويحتاج منا هذا التقرير إلى وقفة ومناقشة وتحليل وتساؤل ومساءلة
فى ذات الوقت فى ضوء اقرار الدولة بمسئوليتها الاجتماعية وما أشار إليه
التقرير ذاته عن تشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار فى
الأشخاص بتاريخ 15 يونيو 2007 وقرار تشكيل لجنة أخرى للشفافية
والنزاهة ومواجهة الفساد بتاريخ 3 أكتوبر 2007 لتبحث ما كتبه التقرير
.. وماذا نحن فاعلون ١١.

التقرير الثاني الصادر عن المعهد القومى للتخطيط:

أما تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2008 عن المعهد القومى
للتخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فلقد كشف لنا التقرير
عن أن معدلات الفقر مازالت مرتفعة بشكل عام فى مصر، حيث تبلغ
19.6% وأن معدل محاصرته أو انخفاضه بطئ للغاية، بل كشفت الأرقام
عن زيادة التجمعات العشوائية وزيادة معدل الفقر المتوقعة فى بعض
المحافظات مثل محافظة القاهرة من 4.6% عام 2005 إلى 7.6% فى عام
2015 وأن الفقر يتركز فى محافظات الصعيد .. كما قال لنا التقرير كلاما
خطيرا عن حالة التعليم أن هناك 14.7% من الأطفال من 6 سنوات إلى
15 عاما لم يلتحقوا أصلا بالتعليم الأساسى أو تسربوا منه وأن نحو ثلاثة
ملايين طفل لم يحصلوا على شهادة القراءة ومبادئ الحساب الأساسى، فأين
نحن من برنامج محو الأمية وأين نحن من حق التعليم كحق دستورى؟ ثم
قال لنا التقرير عن تراجع نسبة المساواة وتمثيل المرأة فى المجالس المحلية
والمجالس النيابية وسوق العمل وأن نسبة البطالة لعام 2006 تبلغ 9.3%
وأن عدد الأسر التى لا تصل إليها مياه الشرب النظيفة 394 ألفا يشربون من

الظلمبات وأن 32 ألفا يشربون من الآبار ، وأن 160 ألف أسرة يعنى نحو ثمانمائة ألف أسرة لايعرف لهم مصدر معلوم لمياه الشرب !!.

وأشار التقرير إلى حتمية النمو مع العدالة وأن على الدولة أن تلتزم فى صنع القرار والسياسات بالطرح والشفافية والمساءلة لصالح التطور وان مسئولية المجتمع ورجال الأعمال عن تحسين صورة الفقر والمعاونة على إنجاح أهداف الخطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مسئولية اجتماعية كبرى وكل ما أورده التقرير بشأن النمو والتنمية والعدالة والاجتماعية يجب مناقشته فى ضوء ما أعلنت عنه الدولة من قبل وما كتبه الخبراء وعبرت عنه الصحافة، بما يكاد يصل إلى حد الاجماع عن زيادة النمو زيادة كبيرة وفى ذلك الوقت زيادة الفوارق بين الطبقات واتساع الهوة بين الدخل والثروات بين أفراد المجتمع لم تشهدا مصر من قبل وهو ما كشفت عنه اعلانات عرض القصور والمنتجعات وملكية اليخوت والطائرات الخاصة لأصحاب الثروات ولرجال الأعمال فى مصر بصورة لم يشهدا المجتمع من قبل، كل ذلك عن تلك السياسات والآليات التى أفرزت تلك المجتمعات العشوائية والثروات الطفيلية التى أفرزت اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع ، واحتدام الصراع .. حتى تسابق رجال الأعمال فى اللحاق بطاير السياسة وابواب البرلمان ، وترأسوا بعض اللجان ، كما تقلد بعض رجال الأعمال والمستثمرين مقاعد الوزارة ، وهو ما يستوجب النقاش والحوار وإعادة النظر والتقويم عن نتائج تلك الأعمال .

التقرير الثالث الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء :

فلقد أصدره الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وقال لنا أن عدد السكان بلغ حتى أول مايو 2008 ، 78 مليون و 732 ألفا و 641 نسمة منهم عدد 3 ملايين و 901 ألف و 396 بالخارج وان الزيادة فى عدد السكان فى عام واحد 2007 وحتى 30 ابريل 2008 بلغت مليون و

83.474 نسمة أى بمعدل 3071 مولود يوميا ! أى مولود كل 30 ثانية، وأن عدد الأسر 17 مليونا و289 ألفا و 299 وأن متوسط عدد افراد الأسرة 4.18 فرداً فأين نحن من تنظيم النسل والسكان منذ زمن بعيد ، قال لنا التقرير أيضا أن عدد السكان فى سن الزواج 46.407.849 مليون منهم 51 % ذكور ومنهم من لم يسبق لهم الزواج 13 مليون و 392 ألف و 212 مواطنا، وأن حالات الطلاق 363.582 ألف وهى تزيد عن حالات الزواج التى تصل إلى 231 ألفا و 725 وأن قوة العمل 21.98 مليون وأن معدل البطالة يتراوح بين 9% و 10.9 على اختلاف رؤى المحللين . وهوشكل اجتماعى ينذر بالخطر ويوجب التساؤل والمساءلة والحساب عن حال الأسرة المصرية وهى أساس المجتمع وعن رعاية الأمومة والطفولة والنشئ فى الدستور.

وتتثير هذه التقارير الثلاثة تساؤلات حاسمة حول مسئولية الدولة عن هذا التغيير الذى أصاب البلاد فى الأشكال الاجتماعية غير المتناسقة وعن التضخم العشوائى فى الثروات، بحثا عن عدالة توزيع الدخل وثمار التنمية بعد أن تركزت الثروة فى أيدي قلة قليلة خلال سنوات معدودة بسبب بعض رجال الأعمال الذين لانوا بالسلطة وبسطوا نفوذهم بها . واقحام بعض رجال الأعمال مقاعد الوزارة والسلطة ممن يمتلكون المشروعات ويؤمنون بفلسفة الرأسمالية واقتصايات السوق مهما أحدث من تشوهات، فهل تعكس هذه التقارير شهادة بالواقع وتعرض للمناقشة والحوار الذى قد يدعو رجال الأعمال إلى العودة إلى امكانهم فى الانتاج والاستثمار والابداع يتحملون مسئوليتهم الاجتماعية قبل المجتمع . وإلى البحث عن رجال دولة وسياسة وعلماء أقوياء، أشداء بعيدا عن الأعمال والاستثمار يحملون أمانة التنمية والاستقرار فى المجتمع وتحقيق العدالة والتنمية .. ويجمع كل هؤلاء من أبناء الوطن الحكم القوى وهو سيف القانون الذى

يسرى على الجميع ولا يعرف النفوذ ولا المال لضبط حركة المجتمع نحو النمو المتزايد والتوزيع العادل لثمار التنمية والارتفاع بأحوال المعيشة والتنمية والعدالة الاجتماعية والاحتكام فى ذات الوقت إلى عدالة القانون الذى لايعرف الوساطة أو التمييز لى ينعم الجميع بوطن آمن يزداد نموا وعدالة ويقهر الفقر والظلم والحرمان .

سابعاً - درس من الجزائر :

الشجاعة أنواع هناك شجاعة القرار .. وهناك ايضاً شجاعة المراجعة ليس من الضروري أن نصيب فى كل قرار .. ولكن الخطأ الأكبر ألا نراجع أنفسنا ونصحح أخطاءنا. وقف الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة أمام حكومته ومحلياته ورجال حكمه وأعلن بشجاعة نادرة أن برنامج الخصخصة فى الجزائر قد فشل وأنا حلمنا معه بالجنة وعلينا أن نراجع الآن أنفسنا لأن هذا الطريق لا يوصل إلى الجنة .. وأدان الرئيس الجزائرى القطاع الخاص فى مشروعاته واستثماراته التى اتجهت إلى إنشاء دور السينما والمطاعم والمياه الغازية دون أن تضيف شيئاً إلى جموع الشعب فى صورة استثمارات حقيقية .

ولقد توقفت كثيراً عند خطاب الرئيس بوتفليقة ومراجعاته الصريحة أمام رؤساء البلديات هو يقدم كشف حساب عن برنامج الخصخصة وتساءلت مع نفسى هل جاء الوقت لى تراجع مصر برنامجها مع الخصخصة .. وهذا يمكن أن نقف مع أنفسنا وقفة جادة وموضوعية ولماذا نتهم كل من يقترب من برامج الخصخصة عندنا بأنه معارض ومشاكس وضد مصالح الوطن .. لماذا يقال أننا دائماً أن ما نحن فيه هو الأفضل وأن من يقول غير ذلك يفترق الأمانة والموضوعية.

وفى تقديرى أن مصر فى حاجة الآن ليس غدا لأن تراجع برنامجها مع الخصخصة وأن توكل بهذه المهمة إلى فريق من الخبراء بعيداً عن هيمنة الحكومة والحزب الوطنى حتى يقول لنا هذا الفريق إلى أين نمضى وما الذى تحقق .. وما هى صورة المستقبل .. أن الاعتماد فى تقييم برنامج الخصخصة فى مصر على الحكومة وحدها أمر غير منطقي. كما أن مؤسسات الدولة كلها تقريباً إذا لم تكن متورطة فى هذا البرنامج فهى شريكة فى أخطائه ، أن هناك أموالاً كثيرة ضاعت ومشروعات ضخمة خسرت .. وأعباء كثيرة تحملها الوطن والمواطن طوال الأعوام السابقة وقد جاء الوقت لكى نراجع أنفسنا .. وأمامى هنا بعض الملاحظات التى يمكن أن تكون بداية هذه المراجعة:

أولى هذه الملاحظات ما ترتب على برنامج الخصخصة من الديون التى اقتربت من 700 مليار جنية ما بين الدين الداخلى والدين الخارجى يضاف لذلك أعباء خدمة الدين وهى تقترب من 50 مليار جنية سنوياً .. وأن الزيادة الرهيبة فى حجم الديون تحتاج إلى مراجعة سريعة حتى نوقف هذا النزيف الدامى الذى يهدد مستقبل مصر وأجيالها القادمة .

كان من آثار برنامج الخصخصة فى مصر الدمار الذى لحق بالجهاز المصرفى ممثلاً فى القروض التى ضاعت مع الهاربين والمتعثرين ورجال الأعمال المقيمين فى الخارج وكان آخرها رجل الأعمال الهارب من مطار برج العرب وهو مدين للبنوك بمبلغ 2 مليار جنية، وهذه القروض التى قدمتها البنوك المصرية لم تكن ملكاً لها بل هى ودائع للمواطنين ومدخرات لأشخاص بسطاء ... لقد استطاعت الدولة أن تخرج من هذه الأزمة ببعض القرارات التى تمثلت فى البيع أو الضم أو تبعية البنك المركزى لرئاسة الجمهورية ولكن لم يقل لنا أحد ماذا خسرت مصر فى هذه الكارثة وإن كانت الأرقام مخيفة للغاية أن ما حدث فى مسلسل الهاربين بأموال الشعب أو

المقيمين من أبناء الطبقة الجديدة يحتاج إلى وقفة أمينة مع النفس قبل أن يجئ وقت الحساب .

فى برنامج الخصخصة باعت مصر مشروعات كثيرة كانت تقدم انتاجاً وسلعاً وتوفر فرص عمل وكانت لها أسواق خارجية تسعى إليها وللأسف الشديد أن الكثير من هذه المشروعات الانتاجية تحول فى ظل الخصخصة إلى أراضى بناء .. بل أن الآلاف من رجال الأعمال سطوا على هذه المشروعات. وأصبحت لديهم احتكارات ضخمة فى مشروعات وبيع أساسية لا ينبغى التلاعب فيها، يضاف لذلك مشروعات كبيرة اقيمت لا تعرف حتى الآن حجم الأموال التى أنفقتها الدولة عليها ومنها على سبيل المثال مشروع توشكى وهو من أسرار الحكومة الغامضة .

كان من أهم ضحايا برنامج الخصخصة ايضاً ما حدث فى ثروة مصر العقارية فى السنوات الماضية سواء فى توزيع الأراضى على بعض العائلات والأشخاص والمسؤولين وأقاربهم، وأصحاب الحظوة أو فى تدمير جزء كبير من الأراضى الزراعية الخصبة التى تحولت إلى أراضى بناء . ولا أحد يعرف حجم الثروات التى تجمعت لدى بعض الأشخاص الذين استفادوا من هوجة توزيع الأراضى بقرارات تخصيص افتقدت الشرعية، وقد ترتب على ظهور هذه الطبقة التى حصلت على مساحات ضخمة من الأراضى وبيعها فى صورة عقارات أو فيلات أو قصور اختلال منظومة العدل الاجتماعى فى مصر وكان من نتائجها سقوط منظومة تكافؤ الفرص فى مجتمع أعطى حقوقاً غير مشروعة لبعض مواطنيه وحرّم المجتمع كله من هذه الحقوق .

إذا كانت الحكومة تعترف بأن توزيع عائد برنامج الخصخصة قد افتقد العدالة أو أنه لم يصل إلى كل طبقات الشعب فهذا اعتراف بأن هناك فئة قليلة قد جنت الثمار ولم تترك لغيرها شيئاً .. ولا أحد يعرف متى

تصل هذه الثمار إلى طبقات شديدة الفقر تعاني ظروفًا صعبة خاصة مع بيانات دولية ومحلية تؤكد زيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري [على النحو السابق بيانه].

لا بد أن نعترف أن برنامج الخصخصة قد أدى إلى أضرار كثيرة لحقت ببعض فئات المجتمع أمام ظروف الحياة الصعبة وأدى ذلك إلى تهميش دورها في واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن هذه الفئات العمال والفلاحون والمهنيون والمتقنون وشباب الخريجين الباحثين عن مستقبل في ظل اختلال منظومة تكافؤ الفرص على كل المستويات يضاف لذلك أن الحكومة لم تستطع حتى الآن أن تواجه أزمة البطالة مأساة كل بيت في مصر .

أن استخدام سيف الضرائب في ظل برنامج الخصخصة كان خطأ إنسانيا قبل أن يكون جريمة سياسية قد تكون الحكومة قد وفرت بهذه الإجراءات بعض الموارد لسد العجز في الميزانية وتمويل نفقاتها الباهظة. ولكن نتائج هذه السياسة التي اعتمدت على منطق الجباية قد تركت أثارا غاية في السوء بين طبقات المجتمع المصري خاصة الطبقات الأكثر احتياجا وفقرا.

لاشك أن مشكلة الاسعار بكل ابعادها كانت نتاجا طبيعيا لبرنامج الخصخصة وقد تمثل ذلك في هبوط سعر الجنيه المصري وارتفاع أسعار كل شئ ومايمثله ذلك من أعباء على المواطنين . والغريب في الأمر أن الزيادة في الأسعار لم يواكبها زيادة معقولة في مستويات الدخل مما جعل المواطن المصري يعاني في كل الحالات . ليس من الخطأ أن نعدل مسار سياسة بدأنها واكتشفنا في منتصف الطريق أنها لم تحقق كل اهدافها فقد فعلت ذلك دول وحكومات كثيرة .

هذه بعض الملاحظات التي ينبغي أن نتوقف عندها ونناقشها بصدق مع أنفسنا. وليكن لنا في موقف الرئيس بوتفليقة درس وعظة لأن برامج الخصخصة ليست تنزيلا من السماء فهي جهد بشري قابل للخطأ أو الصواب.

ثامنا - أساسيات إدارة الالتزامات في مصر :

اتضح من العرض السابق، ان أضحي العالم في الأونة الأخير يزخر بعدد متنام من الالتزامات المتلاحقة التي تعدت تداعياتها النطاق المحلي ، بحيث امتدت آثارها لتشمل العالم بأسره وذلك في ظل تلاشى الحدود والفواصل بين الدول ومايفرضه الفكر العولمي من تداعيات تبثت تجلياتها في عولمة الالتزامات والمشكلات الدولية فقد أصبح جليا أن التطورات المعاصرة لم تؤد فقط إلى ظهور سوق مشتركة تناسب خلالها السلع والخدمات والاستثمارات ولكنها أفرزت أيضا مشكلات وأزمات دولية مشتركة عابرة الحدود وقادرة على التأثير في مستقبل العديد من دول العالم . فلا يخفى عن الأنظار ما شهدته الساحة الدولية خلال العقدين الأخيرين من الالتزامات ومشكلات عالمية حادة ومعقدة باتت تهدد في مقتل الأمن والاستقرار الدولي على غرار مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض ومشكلة ارتفاع منسوب المياه ناهيك عن أزمة الطاقة وأزمة الغذاء .. وجاءت الأزمة المالية الأخيرة التي تعد أكبر أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ أزمة الكساد الكبيرة التي حدثت في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين [على النحو السابق ايضاحه في الباب الثاني] لتتوج قائمة الالتزامات بحيث بات من الملح ضرورة اعادة فتح ملف إدارة الالتزامات في مصر وهو الملف الذي يشهد عددا من الثغرات .

ففى خضم تلك الأزمات الدولية الحادة التى قد تؤثر - بشكل أو بآخر - على العديد من دول العالم بما فيها مصر ، كان لابد من وقفة لاستجلاء واقع ادارة الأزمات فى بلدنا .

وإجمالاً يمكن القول أنه إذا كان هناك فرق بين الكارثة والأزمة وإذا كان هناك اختلاف بين طبيعة ما تشهده الساحة الدولية من أزمات وبين ما تشهده الساحة المصرية، إلا أنه ليس ثمة خلاف أنه ليس هناك من سبيل لمواجهة الأزمات الدولية فى الوقت الذى نعجز فيه عن ادارة الأزمات والكوارث الداخلية .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أننا أصبحنا فى أمس الحاجة لاعطاء المزيد من الأهمية لادارة الأزمات والكوارث ولاسيما قد أصبحت من المجالات والعلوم الحيوية والمهمة فى كل التطورات المتلاحقة والمتغيرات المفاجئة التى نشهدها الآن على الصعيدين العالمى والقومى .

وإذا ما نظرنا إلى العديد من الدول المتقدمة نجد أن علم ادارة الأزمات يعتبر من العلوم التى تحظى بأهمية كبيرة فى هذه الدول، فهناك العديد من البرامج الدراسية التى تهتم بهذا المجال فضلاً عن وجود العديد من مراكز التدريب العملى المتقدمة لتدريب وأعداد الكوادر البشرية للتعامل الناجح والسريع مع الأزمات والكوارث وأيضاً تتوافر الأجهزة والمعدات الحديثة للتعامل معها .

وبالتالى أصبحت هناك ضرورة لإعداد برامج متقدمة فى مصر للتعامل السليم والناجح مع الأزمات والكوارث ، تركز على التدريب العملى المستمر لصقل مهارات الكوادر البشرية وتنمية ادائها ، . بالإضافة إلى ضرورة توسيع التعاون بين مصر والدول الأخرى للتخفيف من آثار الأزمات والكوارث .

كما تبرز أهمية تأسيس مراكز تدريبية متخصصة في هذا المجال مع التدريب والتطوير المستمر لمهارات الكوادر العاملة فيه وضرورة التعاون مع المراكز التدريبية والبرامج الجامعية المهمة بمجال الأزمات والكوارث في الدول المتقدمة .

من ناحية أخرى أصبح هناك ضرورة للاستفادة الجادة من تقلبات أجهزة الكمبيوتر والواقع الافتراضى فى تصميم وإعداد برامج تدريبية لمواجهة أزمات وكوارث افتراضية وتدريب المسئولين والعاملين عليها للاستعداد لمواجهة الأزمات والكوارث الحقيقية بكفاءة تحت الظروف المختلفة .

فما لا شك فيه أن الاستعداد المبكر يعتبر من أهم عناصر التعامل مع الأزمات والكوارث فإذا كانت الكوارث أو الأزمات تحل بالدول من حيث لا تحتسب إلا أن الدول التى تحتاط وتستعد للكوارث والأزمات قبل وقوعها يمكن أن تخفف من آثار تلك الكوارث .

وبالتالى تبرز أهمية توفير نظم انذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الإشارة إلى متخذي القرار فى أسرع وقت ممكن .

صفوة القول أن التطورات الأخيرة على الساحتين الدولية والقومية أصبحت تلقى بظلال كثيفة حول ملف ادارة الأزمات فى مصر فى الوقت الذى تتعالى فيه الأصوات المنادية بضرورة بلورة رؤية عالمية لادارة الأزمات الدولية، وقد تبدى هذا جليا من خلال دعوة بان كى مون الأمين العام للأمم المتحدة لتشكيل قيادة عالمية لادارة الأزمات الدولية فى ضوء الأزمات الأخيرة التى شهدتها الساحة الدولية وخاصة الأزمة المالية الراهنة. وفى ضوء ما تقدم، يمكن لنا أن نعرض لعدد من توجهات عامة وتوصيات يمكن بها مواجهة الأزمة المالية العالمية الحالية على المستوى الوطنى فى مصر:

المقاطع	توجيهات عامة			توصيات			
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(4)
الجهاز المصرفي	استمرار سياسات البنك المركزي في الرقابة والمتابعة والمستوفى الانتعاشية .	استمرار وتطوير سياسات اصلاح الجهاز المركزي. المركزي.	استمرار سياسة رفع سعر الفائدة مع مراعاة توازنات الحد من التضخم.	تأكيد إعلان ضمان كافة الودائع في جميع البنوك العاملة في مصر وعائلها.	جذب مزيد من مدخرات ودائع المصرفيين في الخارج (عصر الأمان) .	جذب مزيد من مدخرات ودائع المصرفيين في الخارج (عصر الأمان) .	حواقر (بما فيها رفع سعر الفائدة) لجذب مزيد مدخرات المصرفية بما يتيح اتفافا أكبر للاستثمارات) .
البورصة المصرية	الأنضباط والمتابعة	الاستمرار في خطط التطوير وتوسيع العمليات	التركيز على الشفافية والاعلام عن المراكز الحقيقية.	متابعة ضوابط العمل وتحديد سقف التعامل	قواعد لضمان بقاء البورصة "مصرية" الهورية" وزيادة الثقة فيها.	التعامل مع الأموال الساخنة في إطار: (1) سقف التعامل . (2) مدة البقاء للأغفاء من الضرائب. (3) سقف المضافية وفق نوعيات الأسهم والسندات .	
قناة السويس	تقليل حجم الخسائر المحتملة	استمرار خطط تطوير القناة وخدمة السفن العابرة		تطوير خدمات الملاحة والصيانة والتأمين لاجتذاب مزيد من البواخر .	سياسات لتأمين الملاحة المتجهية من وإلى القناة .		

السياحة	حماية الاستثمارات السياحية.	رفع مستويات الخدمات السياحية بما في ذلك برامج مكتبة للتدريب الملاحي .	استمرار سياسة دعم الصناعات والتوسع فيها .	تعزيز العمل على تعويض نقص الطلاب المحتمل في أسواق الغرب من ذات الأسواق (فرص جديدة) أو من أسواق جديدة .	الارتفاع بجودة المنتجات المصرية والعمل على زيادة قدرتها التنافسية.	التصدير
تكاليف الترويج السياحي شرقا وغربا وعلى الأخص في الدول العربية.	تعزيز الترويج السياحية ذات القدرة التنافسية الأكبر : (1) السياحة البيئية (2) السياحة الدينية (3) ترويج الحوافز مع الابتعاد عن خفض الأسعار.	تكاليف الترويج السياحي شرقا وغربا وعلى الأخص في الدول العربية.	استمرار سياسة دعم الصناعات والتوسع فيها .	تعزيز العمل على تعويض نقص الطلاب المحتمل في أسواق الغرب من ذات الأسواق (فرص جديدة) أو من أسواق جديدة .	الارتفاع بجودة المنتجات المصرية والعمل على زيادة قدرتها التنافسية.	التصدير
الحشد من السياحة المصرية إلى الخارج .	تنشيط السياحة الداخلية بكل نوعياتها .	ترويج البرامج السياحية ذات القدرة التنافسية الأكبر : (1) السياحة البيئية (2) السياحة الدينية (3) ترويج الحوافز مع الابتعاد عن خفض الأسعار.	تكاليف الترويج السياحي شرقا وغربا وعلى الأخص في الدول العربية.	تعزيز العمل على تعويض نقص الطلاب المحتمل في أسواق الغرب من ذات الأسواق (فرص جديدة) أو من أسواق جديدة .	الارتفاع بجودة المنتجات المصرية والعمل على زيادة قدرتها التنافسية.	التصدير

الزراعة	تكتيف برامج	الاستخدام الأمثل	استكمال خطة	الاسراع فى تنفيذ	برامج فورسية	تكتيف برامج	دعم الاستثمارات
	التوسع الاقصى والراسى مع تنظيم العائد من الزراعة : التوجيه (1) والأرشاد إلى أمثل تركيب مجمولى (2) تحديد أسعار مناسبة للمحاصيل. (3) خفض التكلفة (4) الحد من الفاقد	للبحوث العلمية والهندسة الوراثية والاستفادة من التجارب الزراعية فى نول اخرى .	تطوير بنك التنمية والاقتصاد الزراعى وتطوير الائتمان الزراعى لتعظيم العائد من الاستثمار الزراعى .	بعض المشروعات : (1) سبائك (2) الصعيد (3) الوادى الجديد (4) توشكى (5) العوينات (6) بحيرة ناصر (7) استخدام مياه البحر فى إقامة مسراع وبعض الزراعات .	برامج فورسية لزيادة الثروة المسمكية مسع التركيز على : (1) المسراع (2) الصيد فيما وراء البحار . (3) بحيرة ناصر والبريدول (4) تصيد الأسماك .	تكتيف برامج لزيادة الثروة المسمكية مسع التركيز على : (1) المسراع (2) الصيد فيما وراء البحار . (3) بحيرة ناصر والبريدول (4) تصيد الأسماك .	تكتيف الاستثمارات فى مجال التصنيع الزراعى للاستفادة المحلى للتصدير.
الصناعة	الاسراع فى تنفيذ البرنامج الصناعى الطموح كما ورد فى البرنامج الاقتصادى . للميد رئيس الجمهورية	تيسير التوسع فى الاستثمار الصناعى مسع العنصرية بالحدود والقدرة التنافسية بما فى ذلك خفض أسعار الأراضى والتركيز على استخدامها فى إطمار " حق الانتفاع "	تكتيف برامج تأهيل وإعداد المهملات الفنية والمهملات اللازمة بم يسهم فى زيادة المطال على المهملات المصرية . (1) خفض معدل البطالة . (2) توسيع أسواق المعمل فى الخارج .	تشجيع الاستثمارات فى الصناعة : مصرية ، عربية ، أجنبية ، وذلك وفق أولويات محددة تخدم : (1) الاستهلاك المحلى . (2) التصدير (البلاد العربية ، الفرقاء ، الأسواق التقليدية) . (3) خفض معدل البطالة .	تكتيف برامج لزيادة الثروة المسمكية مسع التركيز على : (1) المسراع (2) الصيد فيما وراء البحار . (3) بحيرة ناصر والبريدول (4) تصيد الأسماك .	إعداد برامج وحملات واسعة وعاجلة للارتقاء بمنظم تسويق المنتجات المصرية ، ودقة توفير هذه المنتجات فى التوقيتات المطلوبة .	الدعم الفورى القوى لشر وتوزيع الصناعات الصغيرة والموسطة ويجب أن يساند ذلك : (1) الاجتماعى للتنمية . (2) بنك التنمية الصناعية وبنك المعمل . وعلى البنك المركزى المصرى أن يوزى دورا كبيرا فى هذا
	الانتاج		خطة فورسية	تكتيف برامج	إعداد برامج	تنظيم وتعميق	تكتيف محاولات

الثروة البشرية	اصلاح وتطوير النظام التعليمي، مع التركيز على التعليم العلمي والفني .	الترويج لادارة الطبقة الوسطى	تطوير القطاع غير المنظم .	تدريب متنوعة لرفع المستويات الفنية ومهارة العمالة المصرية وفق متطلبات اسواق العمل في الداخل والخارج .	فورية لإعداد العمالة المطلوبة في بعض الاسواق المستهدفة : (1) الاسواق التقليدية . (2) افريقيا . (3) بعض الدول الاوربية .	برامج وحملات تسويق العمالة المصرية .	فتح اسواق جديدة للعمالة المصرية وزيادة قدرتها التنافسية وخاصة فنيا ومهاريا .
المصنم وارتفاع الأسعار	الاستمرار في سياسات الزيادة التدريجية في الاجور	الاستفادة من انخفاض الأسعار عالميا لبعض المنتجات ، وفي مقدمتها : القمح ، اللوزة ، السمك ، الزيت .	تفعيل الرقابة على الاسواق حكوميا وشعبيا .	التعاون والتسيق مع التجار (الفرف والتجاريسية) والمستثمرين لاتفاق على اسعار تقضى مع : (1) قدرات المستهلكين . (2) التكلفة الفعلية .	تطوير التعبئة واحجام العبوات مع التوسع في منافذ التوزيع ، وعلى الاخص : (1) الجميعة . (2) التعاونيات الاستهلاكية	قيام الجميعات الاهلية وجهات حملية المستهلكين بورها في الرقابة والاعلام	تثبيت الاسعار لمدة 3-6 اشهر اذا اقتضى الامر ، مع مراعاة (1) موازنة عومل العرض والطلب خلال المهلة . (2) تخطيط عقوبات السوق لتصبح مواتعة .
الخصخصة	النظر إلى الخصخصة على أنها وسيلة وليست غاية .		فترة ثلاثة اشهر لمراجعة البرامج الحالية .	تطبيق مفهوم جديد يركز على : (1) مبدأ المشاركة بين العام والخاص . (2) البعد الإنساني .			

الفصل الرابع الإسلام والائزمة العالمية الراهنة

أولاً- الاقتصاد الإسلامى لمواجهة الازمة :

بسم الله الرحمن الرحيم :

(يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا وَيُزْبِى الصَّدَقَاتِ وَاللهُ لَا يَحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)

البقرة 276

فى هذه الآية الكريمة من جوانب الإعجاز التشريعى فى القرآن الكريم ، يمكن ايجازها فيما يلى :

1) التأكيد على قيمة المال فى الإسلام كوسيلة من وسائل تقييم كل من جهود الناس وأقدار ممتلكاتهم، ووسيلة التقييم لابد أن تبقى ثابتة القيمة والا فقدت قدرتها على القياس ومن هنا يأمر الإسلام العظيم بأن المال لايزيد إلا بإنتاجية حقيقية ، ولا يتناقص إلا بخسارة فعلية حتى يبقى ثابت القيمة ، فالمال لا يلد مالا بذاته والنقود لا تلد نقودا بذاتها، إنما ينمو المال بالعمل المنتج وببذل الجهد والإسلام لا يحرم امتلاك المال ولا الاستكثار منه ، ما دام يطلب بالحلال وينمو بالحلال وينفق فى الحلال .

والمال ينمو فى الاسلام بالعمل الجاد النافع، المشروع الذى يقوم به المرء بنفسه أو بمشاركة غيره (بالمضاربة أو المشاركة أو المراهبة) والاسلام شرع تعاون رأس المال والعمل لمصلحة الطرفين ولمصلحة المجتمع كله، لأن المال إذا لم ينم بالاستثمار تأكله الصدقة والعامل إذا لم يجد مالا حلالا يوظفه فى عمله عجز عن العمل، والمجتمع الذى يعانى عجز

قطاع كبير من أفرادہ عن العمل مجتمع مريض. والاسلام فى علاجه لامراض المجتمعات نهى عن اكتتاز المال وتركه دون تدويره فى المجتمع كى يتم الانتفاع بتدويره ويتم نماءه بالطرق المشروعة وبمقتضى هذه المشاركة يتحمل الطرفان رب المال والمضارب نتيجة العمل، فإن ربحا بفضل الله اقتسما الربح حسب ما اتفقا عليه وأن خسرا أصابت الخسارة رب المال فى ماله والمضارب فى جهده تحقيقا للقاعدة الشرعية التى تقول الغرم بالغنم .

ومن هنا فإن الإسلام يحرم اتخاذ المال سلعة فى ذاته تباع بمثله، لاجتناء مكاسب مادية من وراء ذلك البيع والشراء لأن ذلك يؤدى إلى التضخم الذى يؤدى بدوره إلى استعار الأسعار فيكتوى بنيرانها أصحاب الدخول المحدودة فى كل مجتمع من المجتمعات، وهم يمثلون الغالبية الساحقة من أبنائه وذلك من أمثال العمال، والموظفين، والمتقاعدين عن العمل والأيتام والأرامل، والعجزة. والمقعدين من أصحاب الاحتياجات الخاصة والاسلام جاء ليحقق عدل الله فى الأرض، ومن ذلك عدالة توزيع الثروة .

ومن هنا أيضا - نزه الاسلام جمع المال عن كل كسب حرام كما فرض الله حقا فيه ، ونزله كذلك عن الانفاق إلا فى الحلال .

2) التأكيد على حرمة الربا تقرر الآية الكريمة خطر الوقوع فى جريمة الربا لأن نهايته المحق (وهو الإقناء أو ذهاب الخير والبركة) ومن هنا حرّم الاسلام العظيم الربا بجميع أشكاله وألوانه وصوره ويشمل جميع صور الكسب الحرام من مثل بيع النقد بمثله مع اضافة فائدة فى مقابل الأجل (ويعرف باسم ربا النسيئة) وهو

قرض مؤجل بزيادة مشروطة ، وهو حرام كله سواء كان للاستهلاك أو للإنتاج ، وسواء ارتفعت قيمة الزيادة أو قلت .

(3) وهناك "ربا الفضل" (أو ربا البيوع أو ربا الزيادة أو ربا التجارة) الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم - سدا للذرائع ومن الرّبا كل كسب حرام من مثل الرشوة والغش والاكتمال، والاحتكار، والتلاعب بالأسعار (النجش) وأكل أموال الناس بالباطل، وأكل مال اليتيم وأكل المال العام عن طريق التّحايل أو التزوير أو الخداع، أو السمسرة، أو استغلال النفوذ، أو تطفيف المكيال والميزان، وكثرة الحلف بالباطل لترويج السلعة وغير ذلك من أسباب الكسب الحرام ، وما أكثرها في أيامنا الراهنة.

و "ربا النسيئة" ينطبق على جميع فوائد القروض سواء كان ذلك بعائد ثابت أو بنسبة مئوية من قيمة القرض ، أو على هيئة مبلغ مقطوع يدفع مقدما، أو عند حلول الأجل أو في صورة هدية مشروطة أو منفعة مفروضة أو خدمة لا يتم القرض إلا بأدائها .

أما "ربا الفضل" فيحدث في شراء وبيع السلع يدا بيد في غير تكافؤ كامل وعادل، وأي زيادة في ذلك هي من "ربا الفضل" لأنها زيادة لم يقابلها عوض مكافئ والربا بمختلف أشكاله وصوره هو سبب خراب الدنيا وانتزاع البركة من كل شيء .

(4) التأكيد على أن الإصرار على التعامل بالربا دون توبة صادقة يخرج صاحب الربا من ملة الإسلام ويستدل على ذلك من ختم هذه الآية الكريمة بقول الحق - تبارك وتعالى -

(والله لا يحب كل كفار أثيم) أى كل فائق الكفر شديد الإثم، وفى ذلك تغليب لجريمة الوقوع فى الربا وتأكيد على أنه من فعل الذين بالغوا فى الكفر، وتجاوزوا الحد فى الإثم .

ويؤكد ذلك أن الربا كان محرما فى جميع الشرائع السماوية التى انحرف عنها اتباعها فأباحوه وجاء الاسلام العظيم ليؤكد حرمة تأكيداً جازماً يجعله من أكبر الكبائر التى تخلد بصاحبها فى النار بنص القرآن الكريم وذلك جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم -الربا أحد السبع الموبقات المهلكات .

لقد انتشر التعامل بالربا فى العالم كله انتشار النار فى الهشيم حتى أصبح القاعدة الأساسية للتعاملات المالية والتجارية والصناعية والزراعية فى زمن عولمة الاقتصاد الذى نعيشه، والذى يحاول النظام الرأسمالى فرض وجوده على مختلف دول العالم تحت مظلة البنك الدولى وغيره من المنظمات الأممية .

(5) الأزمة المالية العالمية الراهنة تؤكد على ومضة الإعجاز التشريعى الذى ينص على تحريم الربا (يمحق الله الربا) من الثابت تاريخياً أن أى خروج على منهج الله تعالى ينتهى بصاحبه إلى الدمار التام فى الدنيا قبل الآخرة -ولذلك قال الحق -تبارك اسمه- (يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) - البقرة 276 - .

وقد انهارت النظم الشيوعية والاشتراكية بنهاية القرن العشرين لثبات فشلها بعد أن حملت الإنسانية ثمناً باهظاً / وحين بات فشلها ظاهراً للعيان ثم سقطها بالكامل .

ولقد ظن كثير من البسطاء أن في سقوط النظم الشيوعية والاشتراكية إثبات لنجاح النظام الرأسمالي ، وهو نظام وضعى لا يقل فسادا . ولا وحشية عن النظم اليسارية، وظل النظام الرأسمالي يتعثر ويترنح ، والحكومات تحاول ستر ذلك التعثر والترنح حتى جاءت الأزمة المالية العالمية الراهنة فكشفت عن عوار هذا النظام الوضعى وفضحته بأيدي ابنائه وأعادت إلى الأذهان روعة نظام الاقتصاد الإسلامى، وضرورة العودة إلى شرع الله - تعالى - الذى هو أعلم بمن خلق .

فقد دعت كبريات الصحف الاقتصادية الأوروبية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى المجالات الاقتصادية كحل أمثل للتخلص من براثن النظام الرأسمالى المتوحش الذى يقف وراء الكارثة الاقتصادية التى تخيم على العالم اليوم بأسره وتهده بالخراب ، وفى افتتاحية العدد المؤرخ فى 2008/9/11 م من المجلة الاقتصادية الفرنسية التى تحمل اسم (Challenges) كتب رئيس تحريرها بوفيس فنسنت مقالا أثار موجة عارمة من الجدل وردود الفعل فى الأوساط الاقتصادية . قائلا : " أظن أننا بحاجة أكثر فى هذه الأزمة إلى قراءة القرآن ، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد فى القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا من الكوارث والأزمات ما حل ، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزرى، لأن النقود لا تلد نقودا " .

كذلك طالب رولان لاسكن رئيس تحرير صحيفة المال الفرنسية فى افتتاحية العدد المؤرخ فى 2008/9/25م بـ " ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية فى المجال المالى والاقتصادى لوضع حد لهذه الأزمة التى تهز أسواق العالم جراء التلاعب بقواعد التعامل ، والافراط فى المضاربات الوهمية غير المشروعة " .

وعرض لاسكن قناعته بفشل النظام الرأسمالى فشلا ذريعا وبضرورة :
البحث عن البديل ، فكتب افتتاحيته تحت عنوان : " هل تأهلت سوق المال
الأمريكية المعروفة باسم (Wall Stret) لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية ،
ولخص فى هذه الافتتاحية المخاطر المحدقة بالنظم الرأسمالية وضرورة
الإسراع فى البحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الأوضاع المالية المتردية ،
وقدم عددا من المقترحات كان فى مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية
على الرغم من تعارضها مع تقاليد الغربيين ومعتقداتهم الدينية (والحق ما
شهدت به الأعداء) .

وكانت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية قد أصدرت قرارا يقضى
بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التى يبيحها النظام الرأسمالى
واشترطت التقابض فى أجل محدد بثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ إبرام
العقد . وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامى ، كما أصدرت قرارا يسمح
للمؤسسات والمتعاملين فى الأسواق المالية بتداول الصكوك الإسلامية فى
سوق المال الفرنسية ، وهى صكوك مرتبطة بأصول ضامنة بطرق متعددة
تتلائم مع نصوص الشريعة الإسلامية .

وفى مؤلف صدر أخيرا للباحثة الإيطالية لوريتا نابليونى "بعنوان:
اقتصاد ابن آوى" أشارت المؤلفة إلى أهمية تطبيق نظام التمويل الإسلامى
ودوره فى إنقاذ الاقتصاد الغربى واعتبرت انهيار الاقتصاد العالمى الذى
نعيشه اليوم ناتجا عن الفساد المستشري فى النظام الرأسمالى والمضاربين
الوهمية التى تملأ الأسواق وأدى تراكمها إلى الكارثة التى يعيشها العالم اليوم .
وأضافت الكاتبة أن اصلاح الأسواق المالية يمكن تحقيقه بفساد
تطبيق نظام التمويل الإسلامى لأنه هو النظام الأكثر عدلا وديناميكية فى

عالم المال الدولى وأوضحت أن المصارف الاسلامية هي البديل المناسب للبنوك الغربية، وقد أكد ذلك الاستنتاج انهيار البورصات فى هذه الأيام، وأزمة فوضى القروض فى الولايات المتحدة وتصدع النظام المصرفى التقليدى بحيث أصبح محتاجا إلى حلول جذرية عميقة .

(6) الاعجاز التشريعى فى قوله تعالى: (ويربى الصدقات ..) بعد أن قرر الله تعالى أنه يحق الربا "أى يفنيه ويذهب بركته بالكامل، كما ترى فى الأزمة المالية العالمية الراهنة، وكما رأينا فى جميع المجتمعات التى تتعامل بالربا، وما تعانيه من مختلف ضروب الشقاء، والتعاسة، والقلق النفسى والاضطراب الاجتماعى، والجشع، والأنانية، والمقامرة، ومحاولة الحصول على المكاسب المادية بأى وسيلة ممكنة قرر سبحانه وتعالى- أنه فى المقابل يبارك فى الصدقات أى فى المال الذى تدفع زكاته، ويتصدق منه تطوعا، فينمي، ويوفق صاحبه فى كل اتجاه يقصده ويتحقق ذلك فى كل مجتمع يقوم على التكافل والتعاون بين أفرادهِ فتسوده روح المحبة والمودة والسماحة. والرضى والطمأنينة، وينتزع منه كل مشاعر الحسد والضغائن والكراهية، وتمنى زوال النعم، ويسوده النطلع باستمرار إلى فضل الله وثوابه، وإلى عونه وبركته واخلافه، فيبارك الله -تعالى- فى هذا المجتمع الصالح القائم على كفالة الغنى للفقير بدفعه حق الله فى المال، وإلى حمد الفقير لله الذى شرع الصدقات، ثم للأغنياء فى مجتمعه الذين أطاعوا الله -تعالى- فيه وفى أمثاله من المحتاجين، وهذه البركة ليست مقصورة على الجانب المادى الذى تعهد الله -تعالى- بأنه يخلفه أضعافا كثيرة، وإنما يمتد إلى نواحي أخرى عديدة قد تكون أكثر أهمية والحاحا فى حياة الناس،

فيمتد ارباء الصدقات إلى المحافظة على الصحة والعافية والمباركة
في الذرية والتوفيق في جميع الاعمال، والطمأنينة في القلب،
والراحة في البال، والاحساس بمعية الله -تعالى- ما أروع من
احساس !!

وشتان ما بين المجتمعين ؛ مجتمع الأنانية والتوحش والمقاومة
والجشع ، ومجتمع الأخوة الانسانية والمحبة ، والتراحم بين الناس ، واليقين
بأن الله هو الرزاق ذو القوة المتين . وقد لخص القرآن الكريم الموقفين في
الآية الكريمة التي بدأنا بها في الفصل.

وواقع العالم عبر تاريخ البشرية الطويل والأزمة المالية الطاحنة التي
تجتاح عالم اليوم ، الذي حاد عن منهج الله -تعالى- فشرع للربا في نسائره،
وغرق إلى آذانه في أحواله لأكثر من قرنين كاملين من الزمان ، كل ذلك
يبرز خطورة الخروج على أوامر الله في كل منحى من مناحى الحياة، ويلجم
كل متناول على النظام الاقتصادي الإسلامي (*) بلجام من حديد، ويبرز
ومضة الاعجاز التشريعي في تحريم التعامل بالربا بمختلف اشكاله وصوره
القديمة والمستحدثة، كما يجسده الانهيار المالي الحالي لكل أسواق العالم
وذلك في قول ربنا -تبارك وتعالى- (يحق الله الربا ويربى الصدقات
والله لا يحب كل كفار أثيم) البقرة 276.

فالحمد لله على نعمة الاسلام والحمد لله على نعمة القرآن والحمد لله
على بعثة خير الأنام سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله وسلم
وبارك عليه وعليهم أجمعين - وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(*) لمريد من التفاصيل عن النظام الاقتصادي الاسلامي والعولمة انظر
المراجع الآتية :-

- Amo Tausch : Quantitative World System Studies
Contradict Current Islamophobia :

- Cycles world political, Global Terrorism, and world
Development. Attentions: Turkish Journal of International
Relations, Vol. 6, No. 1 & 2 . Spring & Summer 2007 .

- MOHAMMAD KARIM: Globalization and Post –
Sovite Reivival of Islam in Central Asia and the Caucasus ,
Journal of Musilim Minority Affairs, Vol. 25, No. 3.
December 2005 .

- HASAN KOSEBALABAN : The Impact of
Globalization on Islamic Political identity: The Case of
Turkey, World Affairs , Vol. 168 No. 1 Summer 2005.

- Fauzi Naijar . THE ARABS ISLAM AND Gl.
OBALIZATION. MIDDLE EAST POLICY. VOL. XII,
NO. 3, FaLL 2005.

-AHMET T. KURU: Globalization and Diversification
Islamic Movements : Three Turkish Cases.

- Political Science Quarterly Volume 120 Number 2
2005.

- Alexander HORSTMANN : Eqnohistorical
perspectives on Buddhist – Muslim Relations and
Coexistence in Southern Thailand: From Shared Cosmos to
the Emergence of Hatred?

SOJOUNPN Vol. 19. Nc. 1 (1004) . PP. 76-99.

- Suzaina Kadir : Mapping Muslim Politics in Southeast Asia after September. The Pacific Review. Vol. 17 No. 2 June 2004 : 199-222 .

- SINDRE BANGSTAD : The Changed Circumstances for the performance of Religious Authority in A CAPE Muslim Community , Journal of Religion in Africa. 34.1-2.

- LEONARD A. Stone : The Islam Crescent : Islam, Culture and Globalization, Innovation, Vol. 15. No. 2, 2002.

ثانيا- قراءة فى خطاب الرئيس أوباما فى يونيو 2009 :

منذ زمان بعيد لم يتحدث إلينا حاكم أو زعيم قادم من الغرب بهذا الحديث الأخلاقى الذى يتسم بالموضوعية والأمانة التاريخية .. فقد اعتدنا دائما أن يتحدث القادمون إلينا من رؤساء الدول الأجنبية بلهجة فيها الكثير من التعالى والإحساس بالفوارق الحضارية والتفوق الاقتصادى واستعراض القوة .. هكذا فعل معظم رؤساء أمريكا السابقين وهم يتحدثون للشعوب الإسلامية .. ولهذا كانت المفاجأة كبيرة للآلاف الذين استقبلوا الرئيس باراك حسن أوباما بحفاوة بالغة وهو يوجه خطابه إلى المسلمين فى أنحاء العالم .

كان الرجل واثقا .. واعياً قارئاً جيداً للتاريخ مدركاً للدور الحضارى والفكرى للحضارة الإسلامية وعندما اقترب من القضايا ذات الحساسية الخاصة كان موضوعيا بدرجة غير مسبوقة وعلى علم بتفاصيل كثيرة تعلمنا فى قاموس السياسة أنه لا توجد علاقة وطيدة بين الأخلاق والسياسة لأن السياسة والسياسيين فى كثير من الأحيان لا تعترف بمنطق الأخلاق فكرا وسلوكاً ومواقفا .. وقد شدنى كثيرا فى خطاب الرئيس أوباما نغمة اخلاقية جميلة قليلا ما نراها أو نسمعها فى خطب الساسة والزعماء .. لا شك أن للزعيم الأمريكى الشاب حضورا طاغيا أكده من البداية وعى ثقافى وفكرى واضح جدا فى أسلوبه وشخصيته وطريقته فى تناول القضايا..

كانت اللغة الأولى فى خطاب أوباما وهو يؤكد أنه يخاطب العالم الإسلامى من القاهرة حيث اجتمعت أقدم جامعة إسلامية فى تاريخ المسلمين وهو الأزهر الشريف بجوره العظيم وجامعة القاهرة صاحبة المائة عام وهذا يؤكد التلاقى بين التقاليد الإسلامية العريقة ممثلة فى الأزهر والتقدم وروح العصر ممثلة فى جامعة القاهرة .

وجه أوباما تحية حارة للمسلمين في كل بلاد الدنيا وتحدث بأمانة وصدق عن عهود الاستعمار الغربى للدول الإسلامية بكل مظاهر العدوان فيها، وكيف كان الغرب دائما يضع هذه الدول ما بين الاستغلال والتبعية ثم انتقل وهو يدين الغرب أدانة واضحة في عهود الاستعمار إلى دور الأسلام الحضارى والفكرى وقدم عرضا تاريخيا للحضارة الاسلامية فى الطب والعلوم والفلك والجبر والعمارة وحتى خلوات الصوفية، وأكد أوباما أن الغرب لابد أن يعترف بدور الأسلام والعقيدة والشعوب والتاريخ فى صنع الحضارة الإنسانية فى عصورها المختلفة وأن الشعوب الاسلامية قادرة على أن تشارك بدور فعال فى صياغة حاضر افضل لشعوبها .

واعترف الرئيس أوباما أن المجتمع الأمريكى يحمل حساسيات كثيرة تجاه الإسلام والمسلمين رغم وجود 7 ملايين مسلم يحملون الجنسية الأمريكية ويتمتعون بكل حقوقهم وأن فى الولايات الأمريكية أكثر من 1300 مسجدا هنا أكد الرئيس الأمريكى أنه لن يسمح بأى هجوم على الإسلام فى امريكا بعد الآن .

وقال أن القوة لن تحل مشاكل العالم وأن الحوار هو السبيل الوحيد للمشاركة وفتح مجالات التعاون بين الشعوب ولا يوجد انسان عاقل يقبل مذابح المسلمين فى البوسنة أو عمليات التعذيب فى المعتقلات والسجون وأن ذلك كله يتعارض مع ثوابت المجتمع الأمريكى وقوانينه وأخلاقياته .

وطالب الرئيس أوباما المسلمين بفتح صفحة جديدة من العلاقات حتى لا نعيش أسرى الماضى القريب أو البعيد ، خاصة أن الدول الإسلامية كانت دائما تشعر بالظلم من أشياء كثيرة تعرض لها عبر التاريخ القديم والحديث وأن المطلوب الآن وضع نهاية للصراع والتوتر بين الغرب والمسلمين ،

وبم ينس الرئيس الأمريكى أن يتحدث عن طفولته ونشأته فى أسرة مسلمة سواء فى كينيا أو اندونيسيا وأنه مازال يذكر آذان الفجر وصلاة الغروب على حد تعبيره .

وكان الجزء الأول من الخطاب قراءة عميقة للحاضر والماضى معا أكد من خلالها الرئيس اوباما أنه على وعى كامل بحركة التاريخ وأنه يعلم ما قدمه المسلمون للبشرية وطالب المسلمين بتقديم الصورة الحقيقية للإسلام. وهنا بدأ الحديث عن قضايا شائكة تقف وراء التوتر بين الغرب والمسلمين . هنا استعرض الرئيس الأمريكى ما حدث فى 11 سبتمبر 2001 وكيف كانت هذه المأساة نقطة تحول مريرة فى حياة الشعب الأمريكى . وقال أن الإسلام يحرم القتل وأن رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام يرفض العنف فكيف يسمح المسلمون للقاعدة وطالبان أن تعتدى على أرواح أبرياء من النساء والأطفال والشيوخ . وكيف يقبل العالم الإسلامى أن تشوه هذه الفئة من المتطرفين صورة الإسلام أمام العالم كله . وأكد أوباما أن ما يحدث فى أفغانستان وباكستان من أعمال إرهابية يتنافى مع أبسط تعاليم الإسلام وأن العنف ضد المدنيين فى أى مكان فى العالم يخالف الإسلام ويتعارض مع حقوق الإنسان وأن الجميع مطالب بمواجهة العنف الشديد.

أما العراق فاعترف الرئيس الأمريكى بأن القوة ليست هى الحل الأمثل وإن القوات الأمريكية سوف تتسحب من العراق تماماً فليس لأمريكا أى اطماع فى ثروات العراق ولا أرضه .

وتوقف الرئيس أوباما كثيراً عند القضية الفلسطينية وأسهب فى الحديث عن المأسى التى تعرض لها اليهود فى الغرب فى السجون والمعتقلات وعمليات القتل الجماعية وأن نسى الرئيس الأمريكى أن يقول أن

المسلمين لم يشاركوا فى هذه المذابح وأن الجريمة كانت غربية فى كل فصولها ولا ذنب للعرب والمسلمين فيها .

ثم تناول الظروف الانسانية التى يعيش فيها الشباب الفلسطينى مؤكدا أن الحل الذى تسعى إليه الإدارة الأمريكية هو حل الدولتين دولة اسرائيل ودولة فلسطينية وأن هذا الحل هو الطريق الوحيد لضمان استقرار الشرق الأوسط .. وأن ذلك يحقق مصالح الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى ويحقق أيضا مصالح أمريكا وطالب اسرائيل بوضع ضمانات لحقوق الفلسطينيين وطالب الفلسطينين بالتخلى عن العنف .

ولم ينس الرئيس أوباما أن يدين بشدة عمليات التعذيب فى السجون الأمريكية معلنا اغلاق معتقل جوانتانامو لأن ما حدث فى هذه الفترة يتعارض تماما مع ثوابت المجتمع الأمريكى فى قضايا الحريات وحقوق الإنسان واحترام البشر. وفى اشارات واضحة وصريحة تحدث أوباما عن الأسلحة النووية وأنه حتى الآن يفضل الحوار حول برنامج ايران النووى لأن ذلك هو الطريق الأفضل .

وأعلن صراحة عن ايمانه العميق بأن الديمقراطية لا بديل عنها بكل ما يحمله ذلك من مسئوليات تجاه الانتخابات الحرة وحقوق المرأة والطوائف المختلفة مع حق الجميع فى حرية العقيدة والفكر .

وطالب الرئيس أوباما المسلمين بفتح صفحة جديدة من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة مؤكدا أنه لا توجد منافسة بين أمريكا والمسلمين ولا يوجد صراع بيننا ولا بد أن نتعاون فى كل المجالات فى التعليم والصحة وحقوق الانسان .

بقيت عندى بعض الملاحظات حول خطاب الرئيس أوباما .

* أن الرجل حاول أن يقدم صورة مختلفة تماماً عن الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس بوش وأن يقتنع العالم الإسلامي أن وجه أمريكا طوال ثمانى سنوات قد تغير .

* أن الرجل كان حاسماً وهو يتحدث عن أخطر القضايا التي تهم العالم الإسلامي ابتداء بالصراع العربى الاسرائيلى وانتهاء بالعراق وافغانستان وأنه سيعطى الوقت والجهد لمواجهة هذه القضايا .

* إن من حق المسلمين أن يختاروا حياتهم وافكارهم وثقافتهم وأن دول العالم لا بد وأن تحترم ثوابت الشعوب وتقاليدها وأكد على ذلك بأن حرية المسلمين فى أمريكا مكفولة فى كل شئ ابتداء بالشعائر الدينية وانتهاء بارتداء المرأة للحجاب .

* أنه لا يوجد عداو أو صراع بين أمريكا والإسلام وأنه يحمل ذكريات جميلة عن حياته وأسرته المسلمة فى مراحل حياته المختلفة وأن على الجميع أن يبدأ صفحات جديدة. لا شك أن خطاب أوباما فى جامعة القاهرة ميلاد جديد لزعيم شاب وعد بأن يغير للعالم ويبدو أنه وضع أقدامه على أول الطريق .

ثالثا: الرئيس أوباما بين الرغبة والقدرة :

صعد أوباما إلى منصب الرئيس فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حملة انتخابية قادها بمنتهى الاقتدار تحت شعار التغيير، وكان لهذه الكلمة وقع السحر لدى ملايين الناخبين الديمقراطيين والجمهوريين بعد أن طفح بهم الكيل من أخطاء وخطايا ثمانى سنوات عجاف، من حكم الجمهوريين برئاسة الرئيس السابق جورج بوش .

هذا الرئيس الذى استطاعت اختطافه جماعة المحافظين الجدد الذين شكلوا جماعة ايديولوجية وسياسية شديدة التعصب، أعلنت فى منشوراتها المعلنة ثقتها المطلقة فى أحقية الولايات المتحدة الأمريكية فى أن تحكم العالم منفردة وباراداتها المطلقة إلى الأبد .

جماعة لها نزعات امبريالية وهوى صهيونى فى نفس الوقت، انطلقت من توجهات فلسفة سياسية عدمية لا ترى فى الكذب لو استخدم لتحقيق الأهداف السياسية نقيصة اخلاقية ، بل تعده وسيلة ناجحة .

وتلاقت اتجاهات المحافظين الجدد الذين سبق لهم فى عهد الرئيس كلينتون أن رفعوا له مذكرة مطالبين بالغزو العسكرى للعراق مع شخصية جورج بوش الذى نجح فى انتخابات مشكوك فى اجراءاتها ضد آل جور، ليصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية بضرب من ضروب الصدفة، وهو - كما أثبتت ممارساته، محدود الثقافة قليل الخبرة السياسية متعصب دينيا ويؤمن بافكار خرافية مستمدة من تأويلاته الشخصية للدين التى لا تقوم على أساس، ويكفى تدليلا على ذلك تصريحاته التى ذكر فيها أنه يستوحى قراراته السياسية من الله سبحانه وتعالى مباشرة . كما أنه فى مقابلة شهيرة مع "جاك شيراك" الرئيس السابق لفرنسا ذكر له أن غزو العراق تحقيق

لقصة وردت في التوراة، مما دفع شيراك بعد عودته إلى باريس أن يلجأ لبعض المتفكرين في الدين لكي يشرحوا له دلالة هذه القصة الدينية لكي يعرف الرجل كيف ربطها الرئيس بوش بحربه المدمرة بالعراق !.

جاء الرئيس أوباما إذن حاملاً رؤية التغيير لأن النخبة السياسية الأمريكية جمهورية وديمقراطية أحست أن جورج بوش، أضر بسمعة أمريكا ضرراً بالغاً بمعاملاته العسكرية التي أدخلها فيها ، بعد أن رفع شعار "الحرب ضد الإرهاب" والتي بدأها بالغزو العسكري لأفغانستان، ثم ثنى على ذلك بالغزو العسكري للعراق، وقد انتقل الشعور بالسخط لدى النخبة السياسية الأمريكية إلى ملايين الأمريكيين بعد أن تزايدت أعداد الضحايا بين صفوف الجيش الأمريكي، وبرز صور نعوش القتلى التي ترد تباعاً إلى واشنطن من العراق لدرجة أن "بوش" منع إذاعة هذه الصور بالإضافة إلى زيادة معدلات الانتحار والهرب من الخدمة العسكرية ، بعد أن أحس الجنود أنهم زج بهم في حرب عبثية غامضة الأهداف وغير محددة الوسائل .

وإذا أضفنا إلى ذلك استنزاف الخزانة الأمريكية ، وتأثير ذلك على الانفاق على البرامج الاجتماعية ، لأدركنا أن الشعور بالسخط على الإدارة الجمهورية كان عنيفاً ، مما أدى بال جماهير إلى اختيار "أوباما" الذي اكتسح الانتخابات لأنه رفع شعار التغيير .

غير أن السؤال الرئيسى هو هل الرئيس الشاب الجديد الذى تبنى شعارات بالغة الإيجابية، أهمها الاحترام الحقيقى لحقوق الانسان وتطبيق حكم القانون واعتماد لغة الحوار بدلا من لغة المدافع ، قادر على إحداث التغيير ، أم أن هناك عقبات كامنة فى صميم بنية النظام السياسى الأمريكى .، قد تحد من طموحه ولا تسمح له بالتغيير إلا قليلاً؟

هذا سؤال مهم لأن الاجابة الموضوعية عليه هي التى ستحدد مدى واقعية الآمال التى علقناها على أوباما ملايين البشر سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أم فى خارجها ممن جذبتهم القصة الأسطورية لصعوده من اللامكان، لكى يتصدر كرسى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أصوله العرقية المختلفة التى يكشف عنها اسمه الغريب "باراك حسين أوباما" وظروف نشأته الصعبة التى خاضعها بإرادة من حديد لكى يتخرج فى جامعة هارفارد العريقة ويصبح قانونيا لامعا ، ثم لكى يكون من بعد أصغر أعضاء الكونجرس سنا .

ما هى فرصة أوباما التاريخية فى تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية؟

فلنتعرف منذ البداية أن ادراكات النخبة السياسية الحاكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية للمصالح القومية الأمريكية من شأنها أن تحد قدرة أى رئيس أمريكى جمهوريا كان أو ديمقراطيا، من امكانية التغيير المطلقة مهما كانت شخصيته واتجاهاته السياسية ؟

بعبارة أخرى هناك " أجندة- تحدد المصالح القومية الأمريكية التى تبلورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وبعد بداية الصراع الذى نشب [بعد تحقيق انتصار الحلفاء على دول المحور "المانيا - وإيطاليا- واليابان]، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى .

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها مبكرا فى هذا الصراع فى ضوء مذهب الاحتواء CONTAINMENT الذى صاغ معالمه الدبلوماسى الأمريكى الشهير " جورج كينان " ويعنى ببساطة محاصرة الاتحاد السوفيتى عسكريا بالأحلاف ، وفى مقدتها حلف " الناتو"

وسياسيا بمحاربة امتداد الشيوعية إلى مختلف دول العالم وثقافيا بشن حرب ايدولوجية ضد الماركسية فيما أطلق عليها من بعد [الحرب الباردة الثقافية] التي قامت على أساس تنفيذ دعاوى الماركسية وتشويه التجربة الشيوعية . وتمجيد المبادئ الرأسمالية . وتقديم صور جذابة لأسلوب الحياة الأمريكي .

ومعنى ذلك أن محاربة الشيوعية كانت البند الأول في بنود أجندة المصالح القوية الأمريكية .

أما البند الثانى فهو التأييد المطلق للدولة الاسرائيلية سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وقد ظهر التأييد السياسى الأمريكى جليا بعد أن أعلنت اعترافها بالدولة الاسرائيلية عام 1948 بعد دقائق من اعلان قيامها ، وهناك قصة تاريخية موثقة تقول : أن الرئيس " هارى ترومان " رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد خضع فى ذلك لتأثير أحد أصدقائه اليهود المقربين الذى زاره سرا فى البيت الأبيض يشجعه للسير قدما فى طريق التأييد الكامل لاسرائيل بعد الاعتراف الأمريكى بها.

وقد تطور هذا التأييد السياسى لاسرائيل ليصبح عقيدة أمريكية رسمية تتمثل فى توجهات مستديمة لمبنى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن باستخدام الفيتو لمنع استصدار مجلس الأمن أى قرار بادانة اسرائيل ، حتى لو كانت ارتكبت مذبة ضد الشعب الفلسطينى المناضل ، ولو كان ذلك بمعارضة كل حلفائها الذين يميلون أحيانا - تحت ضغوط الرأى العام إلى مجرد الأدانة اللفظية لجرائم اسرائيل .

وامتد التأييد السياسى الأمريكى لاسرائيل وتمثل فى عدم معارضتها للتوسع الاستعمارى الاسرائيلى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، بالإضافة

إلى تعويقها لأى محاولات دولية لحل الصراع ، على أساس صياغة اتفاق عادل يعطى الشعب الفلسطينى الحد الأدنى من حقوقه المشروعة .

بل أن التأييد السياسى لاسرائيل وصل إلى أقصى مداه فى عهد الرئيس جونسون الذى أعطى الضوء الأخضر لاسرائيل لمهاجمة مصر فى 5 يونيو 1967 للخلاص من نظام الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان يعتبره مناهضا للسياسة الأمريكية، ليس ذلك فحسب، بل وامتداد اسرائيل بالطائرات الكفيلة بالحصول على نصر سريع .

وقد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية التأييد السياسى المطلق لاسرائيل باعطائها مئات الملايين من الدولارات سنويا كمنح بالاضافة إلى مئات الملايين من الدولارات باعتبارها قروضا بشروط ميسرة كانت تتحول عملا ، كما يقرر أحد الكتب المؤتقة- إلى منح لأنها لم تكن تسدد اطلاقا !

معنى هذا أن التأييد السياسى الأمريكى المطلق لاسرائيل من ثوابت أجندة المصلحة القومية الأمريكية، وقد أكد ذلك بوضوح نادر الرئيس أوباما فى خطابه الذى القاه من منبر جامعة القاهرة، حين قرر أن العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ستبقى وتستمر، بالاضافة إلى مغازلة الدولة الاسرائيلة العنصرية بالاعتراف بالهولوكوست وتأييد المزاعم الصهيونية التى أكدت أنه راح ضحيتها ستة ملايين يهودى ، وهورقم كذنبته الدراسات التاريخية والديموجرافية المؤتقة .

ومما لا شك فيه أن ضمان تدفق النفط العربى اساسا بسعر معقول ، وهو أحد ثوابت أجندة المصالح القومية الأمريكية وينبغى ألا ننسى أن الولايات المتحد الامريكية أقامت نهضتها الصناعية ومبادراتها التكنولوجية العملاقة وخصوصاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام

1945 على أساس النفط العربى الرخيص الذى لم يكن يزيد سعر البرميل منه عن بضعة دولارات فى الخمسينيات ، ولم يشهد العالم ارتفاعا فى السعر إلا بعد حرب اكتوبر 1973 حين وقف امداد امريكا بالنفط السعودى ومما يؤكد أهمية النفط العربى أن ضمان تدفقه من العراق كان أحد أهداف الغزو العسكرى له.

ويضاف إلى أجندة المصالح القومية الأمريكية مناهضة الدول التى قد تمثل -فى ادراكات النخبة السياسية الأمريكية- تهديدا محتملا للأمن القومى الأمريكى، ولذلك ابتكرت ادارة الرئيس بوش مصطلح "محور الشر" الذى يتمثل اساسا فى ثلاث دول هى العراق بحكم امتلاكه اسلحة دمار شامل كما زعمت المصادر الأمريكية قبل غزوه عسكريا وايران وكوريا الشمالية.

حذفت العراق الآن من القائمة بعد غزوها وتبقى بعد ذلك ايران على أساس اتهامها بالسعى لصنع اسلحة نوية ، وكوريا الشمالية التى تمارس سياسة استفزازية بتجارب اطلاق الصواريخ بعيدة المدى .

وتبقى أخيراً وقد يكون ذلك أولا الحفاظ على المصالح الاقتصادية للمؤسسات والبنوك الرأسمالية الأمريكية الكبرى باعتبار ذلك فى قمة أولوياته المصلحة القومية .

والدليل على ذلك أنه بعد انهيار هذه المؤسسات فى الأزمة المالية لم تتورع الإدارة الأمريكية ، خلافا لكل العقائد المقدسة للرأسمالية فى عدم تدخل الدولة - بضخ 750 مليون دولار لانقاذ هذه المؤسسات .

والخلاصة أن هناك أجندة محددة للمصالح القومية الأمريكية لا يستطيع أى رئيس أمريكى جمهوريا أكان أو ديمقراطيا، أن يغير فيها إلا

قليلًا وبقدر محسوب، لأن مراكز القوة الأمريكية هي التي حددت أجندة المصالح القومية.

والسؤال الذي يستحق الإجابة عليه هو ما هي هذه المراكز التي تتحكم في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ، بالإضافة إلى السياسات الداخلية ؟

بعبارة أخرى من يحكم أمريكا :

الأجابة ستحدد قدرة أوباما أو أى رئيس أمريكى آخر على التغيير الجذرى لتوجهات السياسة الأمريكية .

مراجع البابين الثاني والثالث

اعتمدنا في كتابة البابين الثاني والثالث على بعض وسائل الإعلام المختلفة سواء منها المرئية أو المسموعة أو المقروءة، خلال أعوام 2007، 2008، 2009 نذكر منها ما يلي :

- 1- صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية.
- 2- صحيفة الأهرام.
- 3- مجلة الأهرام الاقتصادي.
- 4- قناة الجزيرة الفضائية.
- 5- قناة الجزيرة الوثائقية.
- 6- قناة BBC Arabic الفضائية.
- 7- مجلة الايكونوميست البريطانية.
- 8- قناة BBCW الفضائية .
- 9- قناة Nile News الفضائية.
- 10- قناة CNN الفضائية.
- 11- صحيفة واشنطن بوست .
- 12- مجلة النيوزويك الامريكية.

خاتمة الكتاب

أوضحت الدراسة في الأبواب الثلاثة السابقة، أن الأزمة العالمية التي تفجرت على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، وامتدت آثارها إلى الكثير من الأسواق في مختلف دول العالم خاصة الأسواق النائية في الدول النامية اثارت تساؤلات عديدة، لعل من أهمها علاقة هذه الأزمة بطبيعة النظام الرأسمالي ولفهم هذه العلاقة على نحو موضوعي، بعيدا عن تأثير الاعتبارات الأيديولوجية وتلك المرتبطة بالمصالح الذاتية فإنه يتعين التفرقة بين أمرين :

الأول : أن جميع المؤيدين للنظام الرأسمالي، على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم، ومنذ أن تشكل هذا النظام على يد التجاريين في القرن السابع عشر، يرون أن النظام الرأسمالي يقوم على أساس اقتصاديات السوق حيث يلعب الطلب والعرض الدور الأساسي في تحديد الأسعار "جهاز الثمن" وحيث يلعب جهاز الثمن الدور الأساسي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ، وتحديد الفن الانتاجي الأفضل الذي يتعين استخدامه في الانتاج ، فضلا عن تحديد من يحصل على الانتاج، ويرون أن القطاع الخاص هو اللاعب الرئيسي في الانتاج والتوزيع فالسوق وجهاز الثمن فضلا عن ريادة القطاع الخاص تمثل العمود الفقري للنظام الرأسمالي .

الثاني : أن هذه المدارس والاتجاهات المؤيدة للنظام الرأسمالي وأن اتفقت على أهمية السوق وجهاز الثمن ، وريادة القطاع الخاص فإنها تختلف حول علاقة السوق بالدولة وفي هذا الإطار نجد اختلافات عديدة نستطيع أن نجمله في اتجاهين رئيسيين :

(أ) الاتجاه الأول : ويرى أن السوق منفردة وبدون تدخل الدولة من خلال حرية الطلب والعرض وإطلاق فاعلية جهاز الثمن كفيلة بأن تحقق أفضل النتائج للنشاط الاقتصادي، وإن تصحح ما قد يحدث من أخطاء أو انحرافات تصحيحا ذاتيا فاليد الخفية للسوق الحرة كفيلة بأن تحقق مصلحة الاقتصاد ككل من خلال سعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم

الاقتصادية الذاتية . ويعد آدم سميث رائد هذا الاتجاه حيث رفع شعار " دعه يعمل .. دعه يمر " وتبناه من بعده العديد من الاقتصاديين ورجال الحكم .

ب) الاتجاه الثانى: وإن كان يتفق مع الاتجاه الأول حول أهمية السوق وجهاز الثمن وريادة القطاع الخاص، إلا أنه يرى أن هناك العديد من العوامل والأسباب التى قد تحد من قدرة السوق، إذا ما تركت حرة، على تحقيق أفضل النتائج الاقتصادية المرجوة، خاصة تلك النتائج المرتبطة بعدالة التوزيع، وفى مقدمة هذه العوامل والأسباب الممارسات الاحتكارية، وتحركات مجموعات الضغط التى كثيرا ما تتسم بعدم المشروعية والشفافية لتوجيه السوق لخدمة مصالحها الذاتية، ووجود المعوقات الاجتماعية والسياسية، خاصة فى الدول النامية، التى تحد من قدرات السوق على تحقيق أهداف النمو العادلة بالكفاءة المرجوة، وعدم قدرة الصناعات الوليدة على النمو والمنافسة فى ظل حرية السوق المطلقة فضلا عن عدم تنفيذ المشروعات ذات الجدوى الاجتماعية الواضحة لعدم جدواها تجاريا كل هذه العوامل والأسباب توجب تدخل الدولة لوضع القواعد والنظم بل والقوانين التى تضبط حركة السوق ، وتضمن عمله بكفاءة ، ولكى تقوم بما لا يستطيع القطاع الخاص القيام به ويكون ضروريا لنمو كثير من الدول التى تعد الآن من الدول المتقدمة وتلك التى حققت تقدما واضحا فى الفترة الأخيرة مثل الصين والهند والبرازيل .. الخ.

ويعد كينز أشهر الاقتصاديين المنتمين لهذه المدرسة. وبمراجعة التاريخ الاقتصادى للعديد من الدول والتطور الفكرى الاقتصادى، فإننا نجد أن هناك العديد من الأمثلة التى تدخلت فيها الدولة لضبط حركة السوق وحققت بذلك نجاحاً واضحاً .. وفى العصر الحديث يكفى، أن نشير إلى كوريا الجنوبية والهند وسنغافورة، وجميعها دول رأسمالية تؤمن بأهمية وضرورة السوق، ولكن مع تدخل واع ورشيد

من جانب الدولة، أما الصين فإنها تعد تجربة فريدة، فقد أدخلت تعديلات جوهرية على نظامها الاشتراكي بما يسمح بالاستفادة من إيجابيات السوق دون سلبياتها، ولعل أفضل تعبير عن تطور طبيعة النظام الصيني هو ما جاء على لسان رئيس الوزراء الحالي Wen Jibao في حديثه إلى مجلة نيوزويك الأمريكية بتاريخ 2008/10/6 لقد سئل عن السبب الرئيسي لنجاح التجربة الصينية، فكانت الإجابة، أن ذلك يرجع إلى أمرين الأول إطلاق العنان للارتفاع المستمر لمعدل الانتاجية والثاني الإيمان بأن الاشتراكية يمكن أن تمارس لتحقيق أهدافها في ظل اقتصاديات السوق وعندما سئل ألا يعد ذلك تناقضاً، إذ كيف يتم تطبيق الاشتراكية في ظل الأخذ باقتصاديات السوق، فكانت الإجابة على النحو التالي. لقد قمنا بتأكيد الدور الأساسي للسوق في تخصيص الموارد على أن يتم ذلك بتوجيه من السياسات الاقتصادية الكلية "نقدية ومالية" وبتنظيم من جانب الدولة والآن نأتي إلى السؤال المهم، وهو ما علاقة الأزمة المالية التي يمر بها العالم حالياً بطبيعة النظام الرأسمالي ؟.. إن الأزمة الحالية، وفي حدود البيانات المتاحة حتى الآن قد تجاوزت في ضخامتها كل الأزمات التي مر بها النظام الرأسمالي منذ أزمة الثلاثينيات في القرن العشرين، بل أن حجمها في تزايد مستمر إذ لم تستقر بعد ، وقد تفوق أزمة الثلاثينيات في الحجم وفي سرعة انتقالها إلى مختلف دول العالم . أن المتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي سرعان ما يتبين أن هذا النظام كثيراً ما يتعرض في التقلبات الاقتصادية بصفة دورية حيث تتابع فترات الانتعاش والانكماش ، وحيث تختلف هذه الدورات من حيث حدتها وانتشارها فالدورات والتقلبات الاقتصادية دائمة تكمن في الكيان البنيوي للنظام الرأسمالي .

وبالتركيز على الأزمة الحالية ، فإن هناك إجماعاً على أن الأسباب الرئيسية لوقوعها ترجع إلى ممارسات سادت في أسواق المال ، خاصة في الولايات المتحدة والكثير من دول أوروبا الرئيسية لا تتسم بالحكمة والرشادة وتتجاوز الأصول المتفق عليها لإدارة مخاطر الائتمان لقد تم التوسع في منح الائتمان خاصة في القطاع العقاري وكروت الائتمان ، وتمليك السلع الاستهلاكية

المعمرة ، خاصة السيارات ، يضاف إلى ذلك ابتكار أدوات جديدة تتسم بالتعقيد المتزايد لخلق المزيد من فرص منح الائتمان ، فى مقدمة ذلك التوسع فى نظام التوريق ، وتحويل البنوك وما تمنحه من ائتمان إلى أسهم تباع فى الأسواق ، وتتابع عمليات البيع والشراء لايجاد المزيد من الأسهم والسندات بضمانات الأصل .. كل هذه الممارسات أدت إلى تجاوز قيمة الثروة المالية من الأسهم وسندات متداولة فى السوق لقيمة الأصول العينية التى تضمنها عشرات المرات ومن الطبيعى أن تؤدي هذه الممارسات وما نجم عنها من توسع فى الائتمان إلى تزايد المخاطرة ، إلا أن السوق فى ظل نهم وجشع المؤسسات المالية الكبيرة وسعيها لتحقيق مزيد من الربح ، وفى ظل سيادة ايديولوجية ترك السوق حرة وعدم تدخل الدولة لتنظيمها ، استمرت فى تجاوزها وتحمل المزيد من المخاطرة بحيث أصبح كالفقاعة ما إن عجز قطاع الاسكان عن سداد التزاماته الائتمانية ، حتى انفجرت الفقاعة وانهارت سلسلة الائتمان ، وامتد التعثر من مؤسسة مالية إلى أخرى فى قطاع البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية وشركات التأمين .. الخ . كما انتقل التعثر من سوق مال دولة إلى دول أخرى مع زيادة مخاطر أن تتحول الأزمة المالية إلى أزمة ركود وربما كساد .

ومن الحقائق التى لا خلاف حولها أن كثيرا من الأبحاث والدراسات الأكاديمية ، وكثيرا من التقارير التى كتبها العديد من خبراء المال والاقتصاد ، بل وكثيرا من دراسات وتقارير صندوق النقد الدولى ، قد نبهت إلى هذه المخاطر . ودعت إلى ضرورة تدخل الدولة لعلاجها قبل أن تنفجر ، ولكن دون استجابة وذلك لسببين :

الأول: أن القوة السياسية وسلطة اتخاذ القرار الاقتصادى فى الولايات المتحدة وغيرها من دول أوروبا، فى يد المؤمنين بأيدويولوجية حرية السوق وعدم تدخل الدولة لتنظيمها، ومقدرة اليد الخفية على تحقيق المصلحة العامة الخ، حيث ساد شعار أن ما يصلح لشارع وول ستريت يصلح للشارع الرئيسى، كما تبنى البنك الفيدرلى الأمريكى "البنك المركزى الأمريكى" ورئيسه

الشهير greenspan ضرورة ترك السوق حرة لتصحيح نفسها بنفسها، واكتفى بالاستمرار في تخفيض سعر الفائدة لخلق المزيد من السيولة في السوق .

الثاني: أن المستفيد الأول من التوسع في الائتمان وتعدد أدواته المعقدة، هو الشركات المالية الضخمة العاملة في أسواق المال الكبرى في أمريكا وأوروبا ومديروها التنفيذيون الذين تبلغ مرتباتهم ومكافآتهم السنوية عشرات الملايين من الدولارات ، هؤلاء المديرون يمثلون جماعة ضغط قوية على متخذي القرار الاقتصادي والسياسي، المؤمن أساسا بحرية السوق، وتربطهم بهم صلات قوية تتيح لهم فرصة لتجاوز القانون .

والآن وقد تفجرت الأزمة، وتأكدت ضخامتها واحتمالاتها أن تصبح أكبر أزمة في تاريخ النظام الرأسمالي، ارتفعت الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة لتنظيم أسواق المال، ودعم المؤسسات المالية المهددة بالانهيار، لتفادي المزيد من الانهيار على أرض الواقع والحفاظ على النظام الاقتصادي الرأسمالي من السقوط وبالفعل وجدنا الولايات المتحدة والدول الكبيرة في أوروبا تسارع إلى تخصيص مبالغ ضخمة كما ذكرنا لتوفير السيولة لسوق المال، ولضمان استمرار منح الائتمان للجمهور، والحفاظ على ودائعهم. وضمان استمرار التعامل والاقتراض بين البنوك بل وشراء أسهم هذه البنوك والمؤسسات المالية الكبرى والسيطرة التامة والتأمين للبعض الآخر، كما وجدنا العديد من رجال السياسة وفي مقدمتهم ساركوزي رئيس فرنسا والعديد من الخبراء والأكاديميين ينادون بضرورة تغيير وتطوير النظام المالي والنقدي الدولي الحالي ، وتغيير اختصاصات ودور صندوق النقد الدولي ، بما يسمح بنظام دولي جديد يخضع لضوابط تحول دون جموحه وتجاوزه .

وبعبارة واضحة فإن الأزمة الحالية قد أكدت عدم صلاحية أيديولوجية الاتجاه الأول للفكر الرأسمالي، القائم على حرية السوق وعدم تدخل الدولة، وأن الوسيلة لعلاج الأزمة الحالية، كما هو حادث فعلا، تستند إلى ضرورة تدخل

الدولة، وأن ضمان عدم تكرارها، على الأقل بهذه الحدة والانتشار، يتطلب ضرورة أن يكون للدولة دور واضح لتنظيم وضبط السوق وذلك مع تحذير مهم وضروري، وهو أن تدخل الدولة يهدف زيادة فاعلية السوق القائم على أساس من المنافسة والشفافية، وتشجيع القطاع الخاص الخلاق المبتكر الملتزم بقوانين الدولة وأهدافها الاجتماعية، وتأكيد توزيع العائد بين عناصر الانتاج المختلفة بما يحقق العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع، وهذا أمر ممكن، والأمثلة كثيرة وواضحة في الصين والهند الخ .

وقبل أن اختتم هذا الكتاب لابد أن أشير إلى بعض كتابات وحجج المؤيدين لأيدولوجية حرية السوق وعدم تدخل الدولة .. إنهم يسلمون بأن الأزمة قد وقعت في ظل شيوع وسيادة ايدولوجية حرية السوق وعدم تدخل الدولة بالتنظيم، إلا أنهم يؤكدون أن النظام الرأسمالي لن ينهار، إذ أنه قادر على تصحيح أوضاعه وتجاوز الأزمة الحالية. إن القول بأن النظام الرأسمالي لن ينهار، قد يكون صحيحا، إلا أن هؤلاء يخدعون أنفسهم وقراءهم لتجاهلهم أن الوسيلة الرئيسية لمنع انهيار النظام الرأسمالي هي في تدخل الدولة لانقاذه .. هذا ما حدث وأن السوق بمفرده لم تكن قادرة على تصحيح أوضاعها ذاتيا، كما أنهم يتجاهلون أن انقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب الأزمة الحالية، التي تسبب فيها انتشار ايدولوجية حرية السوق دون تدخل من الدولة، قد تم بثمن باهظ للغاية وباجراءات تتنافى مع مبدأ العدالة إذ تحمل دافعوا الضرائب عبء توفير السبولة اللازمة لانقاذ هذه المؤسسات المالية، بينما فاز أباطرة الأسواق المالية وكبار المضاربين بعائد ضخم في صورة ارباح ومكافآت غير عادية. فلنتبعه إلى نظام اقتصادي يتفق مع الظروف التاريخية للاقتصاد المصري وحقائقه الموضوعية والقائم على اقتصاديات السوق دون تجاوز، والذي يسمح فيه للدولة بأن تمارس دورها الرشيد في تنظيم هذه السوق وضمان فاعليتها على أساس من المنافسة والشفافية. وعلى نحو يحقق أكبر قدر من النمو والعدالة الاجتماعية .

- تم بحمد الله تعالى -

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
3	* الأهداء
5	* الآيات القرآنية الكريمة
7	* مقدمة الكتاب
13	الفصل التمهيدي : الجذور التاريخية للأزمة العالمية عام 2008
	الباب الأول
19	الأزمة الراهنة بين المالية التقليدية والمالية الوظيفية
19	* تمهيد
23	الفصل الأول : المالية التقليدية
23	* مقدمة
26	المبحث الأول : وجهة نظر الطبيعيين
28	المبحث الثاني : وجهة نظر التقليديين
33	المبحث الثالث : وجهة نظر التقليديين الجدد
37	المبحث الرابع : وجهة نظر المحافظين
39	المبحث الخامس : سقوط الاصنام الرأسمالية
39	(1) اليمين الأمريكي وإعلان الحرب الأيديولوجية
42	(2) الدكتاتورية الاقتصادية ومخاطر سطوة المديرين ...
43	(3) الانهيار وسقوط صنم حرية الأسواق
45	(4) التأمين والوصاية - ضمانات وجيدة للإنقاذ
46	(5) كارثة انفلات المشتقات المالية
49	الفصل الثاني : المالية الوظيفية
49	* مقدمة
54	المبحث الأول : النظرية الكينزية
55	- الثورة الكينزية والكساد العظيم
55	(1) الكساد الكبير
57	(2) ألمانيا
58	(3) الثورة السويدية
61	(4) بريطانيا والولايات المتحدة

63	(5) النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود
69	(6) رسالة في النقود
73	(7) سمات الثورة الكينزية
75	(8) الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين والركود العظيم الراهن
80	(9) تراجع مركز أمريكا عالمياً وبدء حقبة الأقطاب المتعددة
82	(10) فشل قوى السوق وحتمية تدخل الدولة
87	المبحث الثاني : وجهة نظر أنصار دولة الرفاهية
88	(1) تطور السياسة المالية
93	(2) دور السياسة المالية في الدول النامية
95	(3) السياسة المالية وتكوين رأس المال
100	(4) السياسة المالية والتفاوت الاقتصادي
104	(5) السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي
111	المبحث الثالث : نهاية زمن الرأسمالية المالية وبداية عصر رأسمالية الدولة
112	(1) الأرباح الخيالية ورأسمالية كازينوهات القمار
116	(2) أمريكا والهيمنة الاقتصادية الحكومية
118	(3) رأسمالية الدولة وقيود الملكية الخاصة
122	* الخلاصة
123	* مراجع الباب الأول
	الباب الثاني
127	أسباب الأزمة الراهنة
127	* تمهيد
131	الفصل الأول : نهب أموال العالم وثرواته
132	(1) إثارة الفرع والرعب واختطاف العالم سياسياً واقتصادياً ..
134	(2) المشتقات المالية الشيطانية وحصانة ممارسة التدليس والغش
136	(3) القروض الرديئة والمشتقات الائتمانية المجنونة
139	(4) التدليس في تسويق القروض
141	(5) أسواق المال وفقدان الشفافية

142	(6) غياب الضوابط وفقدان الرقابة
144	(7) مسئولية صناديق المخاطر الدولية
146	(8) فساد سياسات التسويق المصرفي
147	(9) صناديق التقاعد وفداحة الخسائر
149	(10) حتمية تدخل الدولة للإصلاح
153	الفصل الثاني: الجريمة الاقتصادية المنظمة
154	(1) افلاس ليمان برازرز والتفجير المتعمد للزلازل
157	(2) عدم معقولية الصمت المريب وصعوبة تصديق الغيبوبة الكاملة
159	(3) ثروات كبار المديرين وتشكيل رأسمالية التكنوقراط
163	الفصل الثالث : مافيا الفساد الرسمية
164	(1) حماية الدول الكبرى لجنات التلاعب المالي والضريبي .
167	(2) نصب وتزييف مؤسسات التقويم المالي الدولية
168	(3) الاستثمارات الوهمية وفداحة انحراف البنوك الأوروبية ..
170	(4) فساد السياسات الضريبية المنحازة للأغنياء والمعادية للفقراء
172	(5) صناديق التحوط وتفاقم الانحرافات المالية
175	(6) البنوك الاستثمارية وفوضى المعاملات وغياب الرقابة ...
178	(7) خلل النظام الرأسمالي العالمي
181	(8) منظمة الشفافية الدولية
182	(9) مصر في المرتبة 105 في معدل الفساد العالمي
186	(10) مكافحة الفساد
189	الفصل الرابع : دور الشركات متعددة الجنسيات في أزمات العالم
197	الباب الثالث
	الأزمة الراهنة والدول النامية
197	* تمهيد
199	الفصل الأول : الأزمة الراهنة تدق أبواب الدول النامية
200	(1) عمق الأزمة وعواصف الدول النامية
202	(2) فساد الوصفات «جاهزة وعقم التفاؤلات الوردية
205	(3) الأمركة وطوفان الانهيار العالمي
207	- رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
208	(4) تداعيات الأزمة الراهنة على قارة أمريكا اللاتينية

211	(5) الأزمة الراهنة والنموذج الآسيوي
217	(6) الاستراتيجية الصينية الجديدة
222	(7) التجربة الماليزية
230	(8) المنتدى العالمي للمعرفة والتبشير بآسيا الكبرى
235	الفصل الثاني : الأموال العربية ونزيف الأزمة العالمية
236	(1) الصناديق السيادية والخسائر الموجهة
237	(2) الفوائض البترولية والسوق الأمريكية
239	(3) الاحتياطات النقدية وتقلبات العملات
240	(4) الصناديق السيادية والاستثمارات المتعثرة
245	الفصل الثالث : مصر والأزمة العالمية الراهنة
245	أولاً- الاقتصاد المصري والأزمة
250	ثانياً - علاقة السلطة بالثروة
256	ثالثاً - الفساد واستعادة الأموال المنهوبة
261	رابعاً - كلنا مهان
266	خامساً - أصول المسؤولية المجتمعية لرجال الأعمال
271	سادساً - ثلاثة تقارير في الشأن الداخلي وتساؤلات عاجلة
276	سابعاً - درس من الجزائر
280	ثامناً - أساسيات إدارة الأزمات في مصر
287	الفصل الرابع : الإسلام والأزمة العالمية الراهنة
287	أولاً - الاقتصاد الإسلامي لمواجهة الأزمة
297	ثانياً - قراءة في خطاب الرئيس أوباما في يونيو 2009
302	ثالثاً - الرئيس أوباما بين الرغبة والقدرة
309	* مراجع البابين الثاني والثالث
311	* خاتمة الكتاب
317	* محتويات الكتاب



المكتب الجامعي الحديث

مساكن سوتير - أمام سيراتميك كليبواترا

عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطه - الإسكندرية

تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707

E-Mail : modernoffice25@yahoo.com